

الفرق بين الفرق

تأليف

صدر الإسلام ، الأصولي ، العالم ، الفقيه
قاهر بن طاهر بن محمد : البغدادي ، الإسفرائيني ، التميمي
المتوفى في عام ٤٢٩ هـ - ١٠٣٧ م

تمت تصحيحه ، وشرحته ، وعلقته

محمد مجي الدين عبد المجيد

عفا الله عنهما

وجميع حق إعادة الطبع محفوظة له

يطلب من ناشره

مكتبة محمد علي صبيح وأولاده ، ميدان الأزهر بمصر

مطبعة الكائن
٦٨ شارع العباسية - القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على إمام المتقين ، وقائد المرز
المخلصين ، سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله الذي بعثه الله رحمة وهُدًى وبُشْرَى
للمؤمنين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ثم على علماء أئمة العالمين ، وعلى كل من
سُجَّح طريقه إلى يوم الدين .

وبعد ، فإن عقيدة الإسلام سَهْلَةٌ لا تعقيد فيها ، وهي التي توافِق
الفِطْرَةَ السليمة التي فطر الله الناس عليها وتتقبَّلُها العقول الصافية من دَخَل
التقليد والعَصَبِيَّة ، وكلمة الشهادة « أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً
رَسُولُ اللَّهِ » هي المعيار الذي جعله الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم لِمَنْ
هذه العقيدة ، ومن معناها الإيمان بأن لهذا الكون خالقاً حكيماً قادراً مدبراً ، وأنه
لم يتخذ صاحبة ولا ولداً ، وأنه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ، وأنه ليس كمثل
شيء ، وأنه يصطفى من عباده مَنْ يشاء فيرسلهم إلى الناس يبلغونهم ويبشرونهم
ويُنذرونهم ، والإيمان بأن محمد بن عبد الله القرشي الهاشمي رَسُولُ اللَّهِ
على حين فُتْرَةٍ من الرُّسل ، وأنزل عليه كتاباً أحكمت آياته ثم فَصَّلَتْ ، وأنه
أَدْوَى الأمانة ، وبلغ الرسالة ، وصبر وصابر حتى صارت كلمة الله هي العليا ،
وكلمة الذين كفروا السفلى .

وأى فطرة سليمة لا تشعُر بأن لهذا الكون مدبراً حكيماً ما شاء كان
وما لم يشأ لم يكن وكلُّ إنسان مُسَوِّقٌ بطبيعته إلى الخضوع لتلك والإذعان به ،
ثم إلى إدراكه في بُسرٍ وسهولة إلا أن تنكس فطرته ، أو يُرَّان على قلبه ،
أو تجنَّه الشياطين ، أو ليس كلُّ أحدٍ يتكرَّر في شأن من شؤونه ، ثم يدبر له

أسبابه ودواعيه ، ثم يَسْلُك طريقه إليه ، ثم لا يَدَّخِرُ وسعاً في ركوب كل صعب وذلولٍ ليبلغ ما يريد وهو يعتقد أنه لم يترك وسيلة إلا دبرها واستخدمها ، ثم إذا الأمر يجرى - رغم أنفه - على غير ما يريد ، وعلى خلاف ما يقدره ، وعلى خلاف ما ظن أنه واصل إليه ، وعلى خلاف ما اعتقد أن هذه الوسائل وهذه الطريق موصلة إليه ؟ فإذا هو - بعد أن جرى هذا الشوط الفسيح - يعلم أن ثمة قدرة فوق قدرته ، وأن علماً فوق علمه ، وأن تدبيراً فوق تدبيره ، وأن تقديرًا فوق تقديره ، وأن هذه القدرة وهذا العلم وهذا التدبير وهذا التقدير هو الذى جرت الأمور على ما أراد ؟

وقد دخل في الإسلام قومٌ خلصت قلوبهم من أدران التقليد والعصبية ، وصفت نفوسهم لما يدعوهم إليه رسولُ الإيمان ، واطمأنت خوافجهم إلى أمانته هذا الرسول الكريم وصِدِّقه ؛ فمضوا على ما دعاهم إليه والناس اجتمعوا عليه ، ومنه بالعروة الوثقى التى لا انفصام لها ، وكره أحدهم الشرك وما كان يعبد آباؤهم كما يكره أن يُنَاقى في النار ، ورأوا رسول الله وصَحْبُوه فأَحَبُّوه فوق ما يحبون آباءهم وأبناءهم ، وفدَّوه بالأنفس والأموال ، حتى كان أحدهم يستعذب أن يعذب بأشد أنواع العذاب إذا كان في هذا العذاب نجاة للرسول الكريم من أن تشوكة شوكة ، ونفعهم الله بذلك كله ، وجزاهم عليه خير ما يجرى الصالحين .

ودخل في الإسلام - بجانب هؤلاء - أصناف من الناس ، أولهم جماعة من العرب ساقهم إلى الإسلام - حين جاء فتح الله والنصر - دخول قومهم فيه ، فدخلوه تقليداً وإنسياقاً مع الجمهور ، ولم تكن حل أعينهم برؤية صاحب الرسالة ، ولا انشرفت صدورهم بسماع تعاليمه منه ، ولا صفت قلوبهم من آثار جاهليتهم ولا نظفت من أدرانها ، فكان سواء لديهم انتصرت الدعوة الإسلامية أم لم تنتصر ، وثانيهم جماعة من عامة أهل الأديان الأخرى - وعلى الأخص اليهودية -

والجوسية - دخلوا في هذا الدين أيام الفتوح التي أخضعت الدولتين الكبيرتين اليونانية والفارسية ، فراراً من حكم الإسلام على من يبقى على دينه منهم ، ولم تخلط بشاشة هذا الدين قلوبهم ، ولا اقتلعت جذور الحقد والضعيفة من قلوبهم ، ولا استأصلت من أنفسهم أعلام الدين القديم ، فهم يشقاقونه وتقطع أنفسهم حشرات عليه ، ويتبنون أن يعودوا إليه ، وثالثهم جماعة من دُهاة أهل الأديان الأخرى وذوى الخب والمسكر منهم - وعلى الأخص اليهودية والجوسية أيضاً - تظاهروا بالدخول في الدين الجديد وهم يضمرون في أنفسهم الكيد والمكر والخديعة ، ويتحينون الفرصة للانقضاض على هذا الدين الذى بسطَ سلطانه على رقعة الأرض المعروفة يومذاك ، ويعملون فى الخفاء لإيجاد هذه الفرصة إن لم تواتهم من تلقاء نفسها ، ويهيئون أذهان الطائفتين السابقتين وقد رُغم وجههم للقيام معهم فيما يعتزمون القيام به ، وما يزالون يفتلون فى الدُّرُوة والغارب لتواتبهم الظروف وتنبأ لهم الفرص ، فيلبسون للناس مُسُوح الصلاح تارة ، ومُسُوح الحرص على تعاليم الدين تارة أخرى ، ثم يلبسون لهم مُسُوح محبة الرسول صلى الله عليه وسلم وآل بيته الطاهرين حين وجدوا من آل بيت الرسول قوماً يذكرون اهتمام حقوقهم وانصراف بعض الناس عنهم ، وينفث هؤلاء مُنموسهم ، فيؤوّلون فى تعاليم الشريعة ، ويدخلون فيها ما ليس منها ، ويضعون على الرسول أحاديث تؤيد دعاويهم ، ويطالبون الأغرار - وهم ~~الطائفتان الأولى والثانية~~ بالقيام لنصرة الدين أو لنصرة آل الرسول الذى جاء بهذا الدين ، هذا فيما نعتقد - هو الأصل الأطيل فى الفرقة التى حدثت فى الإسلام وهو عَصَ طرى لم يكتمل عليه قرن واحد ، وهو السر فى عجز المؤمنين الخالصى الإسلام عن ردّ كيد هؤلاء الماكرين إلى نحورهم ، ذلك بأنهم أثاروا جمهور الناس وكثرتهم ، وبعثوا فى نفوسهم الحاس لما يدعونهم إليه ، وثورة الجماهير - كما يقولون - مجنونة لا عقل لها .

ويروى الترمذى فى سننه حديثاً فى تفرق هذه الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة ، فيقف العلماء الذين صنفوا فى علم الكلام أو فى « الملل والنحل » من هذا الحديث ثلاثة مواقف ، فأما أحدها فالأبى تعرضوا له بنفى ولا إثبات ، ومن هؤلاء شيخ أهل السنة والجماعة الإمام أبو الحسن على بن إسماعيل الأشعرى الذى صنف كتابه « مقالات الإسلاميين ، واختلاف المصلين » وقد أخرجناه إخراجاً دقيقاً فى عام ١٣٩٩ - الموافق عام ١٩٥٠ ، ومنهم الإمام الحقيق أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين ، نحر الدين الرازى ، المعروف بابن الخطيب ، الفقيه الشافعى ، المتوفى فى سنة ست وستائة من الهجرة ، وهو صاحب كتاب « اعتقادات فرق المسلمين والمشركين » ؛ فقد ألف كل منهما كتابه من غير أن يعرض لهذا الحديث ، وأما الثانى فجاعة تعرضوا له ولم يصححوه فلم يأخذوا به ، ومن هذا الفريق ابن حزم الفقيه الظاهرى صاحب كتاب « الفصل ، فى الملل والنحل » فقد أعلن عن عدم صحة هذا الحديث ، بل حكم بضعفه ، وأما الثالث فقد تعرض لهذا الحديث وأخذ به وحاول أن يحصر الفرق التى نجمت تحت ظلال الإسلام فى ثلاث وسبعين فرقة إحداها ناجية وهى أهل السنة والجماعة ، ومن هذا الفريق الإمام المتكلم النظار أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادى صاحب كتاب « الفرق بين الفرق » الذى نقدم له بهذا الحديث ، ومنهم الإمام الحجة أبو المظفر الإسفرائينى صاحب كتاب « التبصير ، فى الدين » الذى يحدو فيه حدو أبى منصور البغدادى فى تبويبه وتقسيمه ، فلا يكاد يخالفه ، ومنهم أبو المعالى محمد الحسينى العلوى صاحب كتاب « بيان الأديان » الذى أخرجه الدكتور يحيى الخشاب ونشره فى مجلة كلية الآداب (المجلد الأول ، من العدد التاسع عشر) ومنهم القاضى عضد الدين عبد الرحمن ابن أحمد الأيحي المتوفى فى عام ٧٥٦ من الهجرة ؛ فقد صدر عقيدته التى اشتهرت باسم « العقائد العضدية » نسبة إليه بهذا الحديث وشرح فى كتابه هذه المقالات للفرقة الناجية من هذه الفرق الثلاث والسبعين .

والحق أن أصول الفرق لا يصل إلى هذا العدد ، بل إنه لا يبلغ نصفه ولا رُبَّه ، ولأن فروع الفرق يختلف العلماء في تفريعها ، وأنت في حيرة حين تأخذ في العدد ، بين أن تعتبر في عددك الفرق أصولها أو فروعها ، وإذا استقر رأيك على اعتبار الفروع فإلى أي حد من التفريع أنت آخذ في اعتباره ، وفي الحق أنه - على فرض صحة الحديث - لا ينحصر الافتراق فيما كان في العصور الأولى ، ومن قبل أن يدون هؤلاء العلماء الأعلام مصنفاتهم ، بل لا يزال الأمر يسير على المنهج الذي سار عليه أول الأمر ، تكون الفرق واحدة ثم يكون من رجالها أثنان أو أكثر يتدعون في مقالاتهم شيئا لم يكن عليه أسلافهم فيصبح كل واحد منهم فرقة منفصلة عن قداماتها في كل ما كانوا ينتحلون أو في بعضه ، ويحدث في العصر بعد العصر مبتدعة يتدعون ما لم يكن عليه أحد من أهل الفرق الأولى ، من أجل ذلك كله رأينا أن الأخذ بهذا الحديث على ظاهره ومحاولة إيجاد هذا العدد من الفرق من أهل القرون الثلاثة الأولى التي جاء في أعقابها هؤلاء المؤلفون قصور وتقصير وتخصر نظر ، فإن حديث الترمذي يتحدث عن افتراق أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، وأمته مستمرة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين ، فيجب أن يتحدث في كل عصر عن الفرق التي نجمت في هذه الأمة من أول أمرها إلى الوقت الذي يتحدث فيه المتحدث ، ولا عليه إن كان العدد قد بلغ ما جاء في الحديث أو لم يبلغ ، ونحن نجزم أنه إذا كان الحديث صحيحا ، وأن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه قد قاله ، فلا بد أنه كائن على الوجه الذي أراه صلى الله عليه وسلم ، لأنه صادق في كل ما يقوله : لأنه لا يعلق عن هوى ، ولا يلقي كلامه إلقاء غير مبالٍ بما يكون من بعد ، والله تعالى يؤيده ، ومن تأييده وقوع الأمر في واقع الناس على وفق ما أخبر به . وهذا كتاب « الفرق بين الفرق » أقدمه لقراء العربية ، بعد أن قدمت لهم منذ قريب من خمسة عشر عاما كتاب أبي الحسن الأشعري « مقالات

الإسلاميين واختلاف المصلين» وما لا ريب فيه أن كتاب «الفرق بين الفرق» من خير ما ألف في هذا الموضوع: حُسْنُ ضَبْطٍ، واسْتِيعَابُ بَحْثٍ، وإِتْقَانُ تَبْوِيبٍ، وَدِقَّةُ عَرْضٍ، وقد عُنِيتُ بالترجمة للأعلام التي وردت فيه ترجمات مختصرة، ودلت على مراجع هذه الترجمات ليستزيد من أراد الاستزادة، كما دلت على المراجع التي تحدثت عن الفرق التي عرض لها البغدادى لنفس السبب، ثم دَقَّقْتُ في تحقيق النص وضبط ألفاظ الكتاب المشتبهة وأعلامه، ونفيت عنه كثيراً من الخطأ الذي وقع في طبعتيه السابقتين، أغص منها طبعته الأولى التي نشرت في دار المعارف في عام ١٩١٠ فإنها مليئة بالأخطاء بحيث لا يطمئن قارئ إلى الرجوع إليها، وقد انتفعت كثيراً بالطبعة الثانية التي اضطلع بالإشراف عليها صديقنا المرحوم الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى، رغم أنني خالفته في تحقيق كثير من العبارات.

والله - سبحانه وتعالى - المسئول أن ينفع قراء العربية بهذا العمل، وأن ينفعني بدعوات صالحات من هؤلاء القراء حين يجدون في عملي هذا ما جعل الفائدة منه دانية القُطُوف قريبة الجنى.

ربنا عليك توكلنا، وإليك أنبنا، وإليك المصير؟

كتبه المعز بالله تعالى

محمد محي الدين عبد الحميد

فهرس الموضوعات

الواردة في كتاب « الفرق بين الفرق »

تأليف أبي منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادى

الموضوع	ص	الموضوع	ص
ذكر خلافاً حدثت لا توجب	١٤	خطبة المؤلف	٣
تفصيلاً ولا تفصيلاً	-	سرد أبواب الكتاب	٤
خلاف القدرية في القدر	١٨	الباب الأول : في بيان الحديث	٥
والاستطاعة	-	المأثور في افتراق الأمة	-
لجلاف الخوارج فيما بينها	٢٠	روايات الحديث	٤
خلاف واصل بن عطاء مع الحسن	٢٠	ما روى عن الرسول وعن	٩
البصري في القدر ، وفي المنزلة	-	الصحابة من دم بعض الفرق	-
بين المنزلتين	-	بيان مراد الرسول من ذكر	١٠
ظهور الروايات ، واختلافهم	٢١	الفرق المنعومة	-
بعد على ، إلى أربعة أصناف ،	-	الباب الثاني : في كيفية افتراق	١١
وافتراق كل صنف منهم إلى فرق	-	الأمة على ثلاث وسبعين فرقة ،	-
افتراق التجارية إلى فرق	٢٢	وهو يشتمل على فصلين	-
خلاف البكرية ، والضرارية ،	٢٢	الفصل الأول : في بيان المعنى	١٣
والجهمية	-	الجامع للفرق المختلفة في اسم	-
ظهور الباطنية	٢٢	ملة الإسلام على الجملة	-
فرق الزيدية من الرافضة	٢٢	اختلاف العلماء فيما ينبغي أن	١٣
فرق الكيسانية	٢٣	يتحقق فيمن ينسب إلى ملة	-
الإمامية للمارقة للزيدية	٢٣	الإسلام	-
غلاة الرافضة	٢٣	الصحيح عند أهل السنة من	١٣
فرق الخوارج إجمالاً	٢٤	هذه الآراء	-
فرق المعتزلة إجمالاً	٢٤	الفصل الثاني : في بيان كيفية	١٤
أصناف المرجئة	٢٥	اختلاف الأمة ، وتحصيل فرقها	-

الموضوع	ص	الموضوع	ص
الثالثة : الباقرية ، الذين ينتظرون محمد بن علي بن الحسين المعروف بالباقر	٥٩	٢٥ فرق النجارية	٢٥
الرابعة : النواوسية ، الذين ينتظرون جعفر الصادق بن محمد الباقر	٦١	٢٥ البكرية والضرارية	٢٥
الخامسة : الشيطانية ، الذين يتولون محمد بن جعفر الصادق	٦١	٢٥ فرق السكرانية	٢٥
السادسة : العامرية أتباع عمار ، وهم يتولون عبد الله بن جعفر الصادق ، وقد يقال لهم « الأقطحة »	٦٢	٢٦ أهل السنة والجماعة	٢٦
السابعة : الإسماعيلية الذين يتولون إسماعيل بن جعفر الصادق	٦٢	٢٨ الباب الثالث : في بيان تفصيل مقالات فرق أهل الأهواء ، وبيان فضاخ كل فرقة منها على التفصيل ، وهو يشمل على ثمانية فصول	٢٨
الثامنة : الموسوية الذين يتولون موسى بن جعفر الصادق ، وينتظرونه	٦٣	٢٩ الفصل الأول : في بيان مقالات الروافض	٢٩
التاسعة : المباركية ، الذين يتولون محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق	٦٤	٣٠ ذكر الجارودية أتباع أبي الجارود زياد بن المنذر	٣٠
العاشر : القطعية ، ويقال لهم « الاثنا عشرية »	٦٤	٣٢ ذكر السلمانية أتباع سليمان ابن جرير ، وقد يسمون الجريرية	٣٢
الحادية عشرة والثانية عشرة : الهامشية ، وهم فرقان : هاشم بن هاشم بن الحكم ، وهشام بن سالم الجواليقي	٦٥	٣٣ ذكر البترية أتباع كثير التواء الملقب بالأبتر ، وأتباع الحسن ابن صالح ، وقد تجعل فرقتين : إحداهما الصالحة ، والثانية البترية	٣٣
		٣٨ ذكر الكيسانية أتباع المختار ابن أبي عبيد الثقفي	٣٨
		٥٣ ذكر الإمامية من الرافضة ، وهم خمس عشرة فرقة	٥٣
		٥٤ الأولى : الكاملية أتباع أبي كامل	٥٤
		٥٦ الثانية : الحمدية الذين ينتظرون محمد بن عبد الله بن الحسن	٥٦

الموضوع	ص	الموضوع	ص
العشرة : الجزية أتباع حمزة	٩٨	الثالثة عشرة : الزرارية أتباع	٧٠
ابن أكرك		زرارة بن أعين	
الحادية عشرة : الثعالبية أتباع	١٠٠	الرابعة عشرة : اليونسية أتباع	٧٠
ثعلبة بن مشكان		يونس بن عبد الرحمن القمي	
الثانية عشرة : الأخنسية	١٠١	الحامسة عشرة : الشيطانية	٧١
الثالثة عشرة : الشيبانية أتباع	١٠٢	أتباع شيطان الطاق محمد بن	
شيبان بن سلمة		النعمان الأحول	
الرابعة عشرة : الرشيدية	١٠٢	الفصل الثاني : في بيان مقالات	٧٢
الحامسة عشرة : المكرمية	١٠٣	الخوارج ، وهم عشرون فرقة	
السادسة عشرة : الإباضية	١٠٣	الأولى : الحكمة الأولى	٧٤
السابعة عشرة : الحفصية أتباع	١٠٤	الثانية : الأزارقة أتباع نافع	٨٤
حفص بن أبي الصم		ابن الأزد	
الثامنة عشرة : الحارثية أتباع	١٠٥	الثالثة : النجدات أتباع نجدة	٨٧
الحارث بن يزيد		ابن عامر الحنفي	
التاسعة عشرة : أصحاب طاعة	١٠٥	الثالثة : الصفرية أتباع زياد	٩٠
لا يراد بها الله تعالى		ابن الأصغر ، وقد تفرعوا إلى	
العشرون : الشيبية أتباع شيب	١٠٩	ثلاث فرق	
ابن يزيد الشيباني		الرابعة : العجاردة أتباع	٩٣
الفصل الثالث : في بيان مقالاته	١١٤	عبد الكريم بن محمد	
القدرية المعزلة عن الحق ، وهم		الحامسة : الحازمية	٩٤
عشرون فرقة :		السادسة : الشعمية ، وقد تفرعوا	٩٥
الأولى : الواصلية أتباع واصل	١١٧	إلى فرقتين	
ابن عطاء الغزال		السابعة : الخلفية	٩٦
الثانية : العمروية أتباع عمرو	١٢٠	الثامنة : العلومية والمجهولية ،	٩٧
ابن عبيد بن باب		وقد تفرعوا إلى فرقتين	
الثالثة : الهذلية أتباع أبي الهذيل	١٢٢	التاسعة : الصلتية أتباع الصلت	٩٧
محمد بن الهذيل العلاف		ابن عثمان ، ويقال : عثمان بن الصلت	

الموضوع	ص	الموضوع	ص
السابعة عشرة : الجبائية أتباع	١٨٣	الرابعة : النظامية أتباع إبراهيم	١٣١
أبي علي محمد بن عبد الوهاب		ابن سيار النظام	
الجبائي		الخامسة : الأسوارية أتباع علي	١٥١
الثامنة عشرة : البشمية أتباع	١٨٤	الأسواري	
أبي هاشم عبد السلام بن محمد		السادسة : العمرية أتباع معمر	١٥١
الجبائي زعيم الفرقة السابقة		ابن عباد السلمي	
(تنبيه : ذكر المؤلف الرئيسية		السابعة : البشرية أتباع بشر	١٥٦
التي عدها من جملة المعتزلة مع		ابن المعتز	
الفرق المرجئة ، وكذلك فعل		الثامنة : الهشامية أتباع هشام	١٥٩
بأتباع صالح قبة ، ولم يذكر		ابن عمرو القوطي	
في هذا الباب عند التفصيل		التاسعة : المردازية أتباع عيسى	١٦٤
غير ثمان عشرة فرقة)		ابن صبيح ، الملقب بالردار	
الفصل الرابع : في بيان فرق	٢٠٢	العاشرة : الجعفرية ، أتباع	١٦٧
المرجئة ، وتفصيل مذاهبهم		جعفر بن حرب ، وجعفر بن ميسر	
وهم على نهجين : مرجئة خارجة		الحادية عشرة : الإسكافية أتباع	١٦٩
عن الجبر والقدر ، ومرجئة		محمد بن عبد الله الإسكافي	
قدرية .		الثانية عشرة : الثمامية أتباع	١٧٢
المرجئة الخارجة عن القدر	٢٠٢	ثمامة بن أثرس	
خمس فرق		الثالثة عشرة : الجاحظية أتباع	١٧٥
الأولى : اليونسية أتباع يونس	٢٠٢	عمرو بن بحر الجاحظ	
ابن عون		الرابعة عشرة : الشعامية أتباع	١٧٨
الثانية : العسانية	٢٠٣	أبي يعقوب الشعام	
الثالثة : التومنية أتباع	٢٠٣	الخامسة عشرة : الخياطية أتباع	١٧٩
أبي معاذ التومني		أبي الحسين الخياط	
الرابعة : الثوبانية	٢٠٤	السادسة عشرة : الكعبية أتباع	١٨١
الخامسة : الرئيسية أتباع بشر	٢٠٤	عبد الله بن أحمد بن محمود	
الرئيسي		البليخي ، المعروف بالكعي	

الموضوع	ص	الموضوع	ص
المشبهة الذين ضلوا بتشبيه	٢٢٨	مقالة المرجئة القدسية	٢٠٥
صفت الله تعالى بصفات غيره		٢٠٦ = الفصل الخامس : في ذكر	
وبيان أصنافهم		مقالات الفرق النجارية أتباع	
الباب الرابع : في بيان الفرق	٢٢٩	الحسين بن محمد النجار ، وهم	
التي انصبت إلى الإسلام		ثلاث فرق	
ولست منه		٢٠٩ الأولى : البرغوثية أتباع محمد	
ذكر آراء التكلمين في الذي	٢٣٠	ابن عيسى ، الملقب ببرغوث	
يجب أن يتحقق فيمن يتنسى		الثانية : الزعفرانية	٢٠٩
للإسلام		الثالثة : المستدركة	٢١٠
٢٣٣ - الفصل الأول : في ذكر		٢١١ = الفصل السادس : في ذكر	
قول السبئية ، وبيان خروجها		الجمجمة والبكرية والضرارية	
عن الإسلام		٢١١ الجمجمة : أتباع جهم بن	
٢٣٦ - الفصل الثاني : في ذكر البائية		صهوان	
أتباع يان بن ميعان التميمي		٢١٢ البكرية : أتباع بكر بن	
وبيان خروجها عن الإسلام		زيد الباهلي ، ابن أخت	
٢٣٨ - الفصل الثالث : في ذكر الغيرية		عبد الواحد بن زيد	
من الغلاة أتباع المغيرة بن سعيد		٢١٣ الضرارية : أتباع ضرار	
العجلي ، وبيان خروجها عن		ابن عمرو	
الإسلام		٢١٥ = الفصل السابع : في ذكر	
٢٤٣ - الفصل الرابع : في ذكر		مقالات الكوالمية أتباع محمد	
الحزبية ، أتباع عبد الله بن		ابن كرام ، وبيان خلافهم	
عمرو بن حرب ، وبيان		٢٢٥ = الفصل الثامن : في بيان	
خروجها عن الإسلام		مذاهب المشبهة ، من أصناف	
٢٤٣ - الفصل الخامس : في ذكر		شقي	
النصورية أتباع أبي منصور		٢٢٥ المشبهة الذين ضلوا بتشبيه	
العجلي ، وبيان خروجها عن		ذات الله تعالى بذات غيره ،	
الإسلام		وبيان أصنافهم	

الموضوع	ص	الموضوع	ص
الحملانية من الحلوية	٢٥٩	الفصل السادس : في ذكر	٢٤٥
الحلاجية أتباع أبي العباس	٢٦٠	الحنافية أتباع عبد الله بن معاوية	
الحلاج		ابن جعفر الطيار ، وبيان	
الغذافرة أتباع ابن أبي الغدافر	٢٦٤	خروجها عن فرق الإسلام	
محمد بن علي الشلمغاني		الفصل السابع : في ذكر	٢٤٧
الفصل الحادي عشر : في ذكر	٢٦٦	الخطائية ، أتباع أبي الخطاب	
أصحاب الإباحة		محمد بن أبي زئبب الأسدي ،	
الإباحيون قبل الإسلام		وبيان خروجهم عن فرق	
الإباحيون بعد ظهور الإسلام		الإسلام	
البابكية أتباع بابك الحارمي		الفصل الثامن : في ذكر	٢٥٠
المازبارية	٢٦٨	الغرامية ، والفوضوية ، والدمية ،	
الفصل الثاني عشر : في ذكر	٢٧٠	وبيان خروجهم عن فرق	
أصحاب التماسخ		الإسلام	
السمنية		الفصل التاسع : في ذكر	٢٥٢
المانوية	٢٧١	الشريعة والخيرية من الرافضة	
القائلون بالتناسخ في الإسلام	٢٧٢	الفصل العاشر : في ذكر	٢٥٤
الفصل الثالث عشر : في بيان	٢٧٧	أصناف الحلوية ، وبيان	
ضلالات الحابطة من القدسية		خروجهم عن فرق الإسلام ،	
أتباع أحمد بن حابط ، وبيان		وهم في الجملة عشر فرق	
خروجهم عن فرق الأمة		السبئية	٢٥٥
الفصل الرابع عشر : في ذكر	٢٧٨	البيانية	
الحارية من القدسية ، وبيان		الحنافية	
خروجهم عن فرق الأمة		الخطائية	
الفصل الخامس عشر : في ذكر	٢٧٩	الشريعة ، والتهيرية	
اليزيدية من الحوارج ، وبيان		الرزامية	
خروجهم عن فرق الأمة		المنجية أتباع المنج الساهر	٢٥٧

الموضوع	ص	الموضوع	ص
الفصل الثالث : في بيان الأصول التي اجتمع عليها أهل السنة ، وهي خمسة عشر ركنا	٣٣٣	الفصل السادس عشر : في ذكر الميمونية من الجوارح وبيان خروجهم عن فرق الأمة	٢٨٠
الأول : إثبات الحقائق والعلوم	٣٢٤ -	الفصل السابع عشر : في ذكر الباطنية ، وبيان خروجهم عن جميع فرق الإسلام	٢٨٤
الثاني : قولهم بحدوث العالم	٣٢٨	حديث عن أغراض الباطنية في دعوتها إلى ضالتها	٢٩٣
الثالث : قولهم في إثبات صانع العالم ، وإثبات صفاته الذاتية	٣٣١	رأى المؤلف في الباطنية	٢٩٤
الرابع : قولهم في صفات الله القائمة به	٣٣٤	بيان الذين تروج عليهم بدع الباطنية	٣٠٠
الخامس : قولهم في أسماء الله - تعالى وأوصافه	٣٣٧	درجات الباطنية في دعوتهم	٣٠٢
السادس : قولهم في عدل الله - تعالى وحكمته	٣٣٨	احتيال الباطنية على الأغمار بالتشكيك	٣٠٥
السابع : قولهم في النبوة والرسالة	٣٤٢	رد المؤلف على تشكيكاتهم	٣٠٧
الثامن : قولهم في المعجزات والكرامات	٣٤٤	الباب الخامس : في بيان أوصاف الفرقة الناجية ، وهو يشتمل على سبعة فصول	٣١٣
التاسع : قولهم في أركان شريعة الإسلام	٣٤٥	الفصل الأول : في بيان أصناف أهل السنة والجماعة ، وهم ثمانية أصناف	٣١٣
العاشر : قولهم في الأمر والنهي وأقسام أفعال المكلفين	٣٤٧	الفصل الثاني : في بيان تحقيق النجاة لأهل السنة والجماعة	٣١٥
الحادي عشر : قولهم في فناء العباد ، وأحكامهم في المعاد	٣٤٨		
الثاني عشر : قولهم في الخلافة والإمامة	٣٤٨		

الموضوع	ص	الموضوع	ص
الفصل الخامس : في بيان عصمة الله تعالى أهل السنة من أن يكفر بعضهم بعضا	٣٦١	الثالث عشر: قولهم في الإيمان والإسلام	٣٥١
الفصل السادس : في بيان فضائل أهل السنة ، وأنواع علومهم ، وأئمتهم	٣٦٢	الرابع عشر : قولهم في الأولياء والأئمة	٣٥٢
الفصل السابع : في بيان آثار أهل السنة ، في الدين والدنيا ، وذكر مفاخرهم فيها	٣٦٥	الخامس عشر : قولهم في أعداء الدين	٣٥٣
		الفصل الرابع : يتضمن قول أهل السنة في سلف الأمة	٣٥٩

تمت فهرس الموضوعات الواردة في كتاب « الفرق بين الفرق » مرتبة حسب ورودها في الكتاب .

الْفَرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله فاطر الخلق ومُوجِده ، ومُظهر الحق ومُنجِده ، الذي جعل الحق وزرّاً لمن اعتقده ، ومُعزّاً لمن اعتمده^(١) ، وجعل الباطل مُزلاً لمن ابتغاه ، ومُذلاً لمن اقتفاه^(٢) . والصلاة والسلام على الصفوة الصافية ، والقُدوة الهادية ، محمد وآله خيار النورى ، ومَنَار الهدى .

سألتكم - أسعدكم الله بمطوبكم - شَرَحَ معنى الخبر المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فى افتراق الأمة ثلاثاً وسبعين فرقة منها واحدة ناجية، تصير إلى جنة عالية، وبواقبها عادية^(٣) تصير إلى الهاوية والنار الحامية، وطلبتكم الفرق بين الفرقة الناجية التى لا يزل بها القدم ، ولا تزول عنها النعم ، وبين فرق الضلال الذين يرون ظلام الظلم نوراً ، واعتقاد الحق^(٤) نبوراً ، وسيصلون سعيراً ، ولا يجدون من دون الله نصيراً .

(١) الوزر — بفتح الواو والزى جميعاً — أصله الجبل النبيع ، ثم أطلقوه على الملجأ والمستند والموضع يعتصم به المرء والحصن يتمتع فيه من الأخطار ، والعمر — بوزن قفل أو بوزن عنق — الحياة والعيش أو الدين ، واعتمده : قصده ، أو اتكل عليه .

(٢) « مزلاً » تقول : زلت قدم فلان ، إذا زلقت أو انتقلت عن موضعها ، وتقول : زل فلان ، تريد أنه وقع فى الزلة وهى الخطيئة والإثم ، وأزل فلان فلاناً ، إذا صنع به ذلك ، والمزل — هنا — اسم فاعل من « أزله » ومذلاً : اسم فاعل أيضاً من الإذلال وهو الإيقاع فى الذل والمهانة . ومعنى « ابتغاه » طلبه ، ومعنى « اقتفاه » تبعه وكأنه صار عند قفاه .

(٣) عادية : من العدوان، وهو مجاوزة الحد، والمراد الفرقة التى لم تقف عند حدود الله التى حدها لعباده وأمرهم أن يترسموها ولا يتجاوزوها، وأنذر من يتعدها بالعذاب .
(٤) الثبور : الهلاك .

فرأيت إسعافكم بمطلو بكم من الواجب في إبانة الدين القويم ، والصراطة المستقيم ، وتمييزها من الأهواء المنكوسة ، والآراء المعكوسة ، ليهلك من هلك عن بينة ، ويحيى من يحيا عن بينة ، فأودعتُ مطلو بكم مضمون هذا الكتاب ، وقسمت مضمونه في أبواب ، هذه ترجمتها :

- ١ — باب في بيان الحديث المأثور في افتراق الأمة ثلاثا وسبعين فرقة .
 - ٢ — باب في بيان فرق الأمة على الجملة ومن ليس منها على الجملة .
 - ٣ — باب في بيان فضائح كل فرقة من فرق الأهواء الضالة .
 - ٤ — باب في بيان الفرق التي انتسبت إلى الإسلام وليست منها .
 - ٥ — باب في بيان الفرقة الناجية ، وتحقيق نجاتها ، وبيان محاسن دين الإسلام .
- فهذه جملة أبواب هذا الكتاب ، وسندكر في كل باب منها مقتضاه على شرطه إن شاء الله تعالى .

الباب الأول

في بيان الحديث المأثور في افتراق الأمة

- ١ — أخبرنا أبو سهل بشر بن أحمد بن بشر الإسفرائيني^(١) ، قال : أخبرنا عبد الله بن ناجية^(٢)

(١) هو أبو سهل بشر بن أحمد بن بشر ، الإسفرائيني ، الدهقان ، المحدث ، الجوال ، روى عن إبراهيم بن علي الذهلي ، وقرأ على الحسن بن سفيان مسنده ، ورحل إلى بغداد والموصل وأملى زمانا ، وتوفي في شوال من سنة ٣٧٠ عن نيف وتسعين سنة ، قاله الذهبي (العبر : ٢/٣٥٥) وكان في أصل كتابنا هذا « بشر بن أحمد بن بشر » وما أثبتناه عن الذهبي .

(٢) هو الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد بن ناجية ، البربري الأصل ، البغدادى ، أحد الأثبات المصنفين ، سمع أبا بكر بن أبي شيبة وطبقته ، وتوفي في سنة ٣٠١ (العبر : ٢/١١٩) وقد صنف مسندا في مائة واثنتين وثلاثين جزءا (شذرات الذهب : ٢/٢٣٥) .

قال: حدثنا وهب بن بَقِيَّة^(١)، عن خالد بن عبد الله^(٢)، عن محمد بن عمرو^(٣)، عن أبي سلمة^(٤)، عن أبي هريرة^(٥)، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت أمتى على ثلاث وسبعين فرقة».

٣ — أخبرنا: أبو محمد عبد الله بن محمد بن علي بن زياد السَّمْدِيّ المَعْدَلِيّ الثَّقَفِيّ^(٦)، قال: أخبرنا أحمد بن الحسن بن عبد الجبار^(٧)، قال: حدثنا الهيثم

(١) هو وهب — ويقال: وهبان — بن بَقِيَّة، الواسطي، روى عن هشيم وأقرانه، وتوفي في سنة ٢٣٩ (العبر: ٤٢١/١ — شذرات الذهب: ٩٢/٢).

(٢) هو خالد بن عبد الله، الواسطي، الطحان، الحافظ، روى عن سهيل بن أبي صالح وطبقته، وقال في حقه إسحاق الأزرق: ما أدركت أفضل منه، وقال أحمد: كان ثقة صالحاً، بلغني أنه اشترى نفسه من الله ثلاث مرات، وتوفي في سنة ١٧٩ وله سبعون سنة (العبر: ٢٧١/١).

(٣) هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص، الليثي، المدني، روى عن أبي سامة وطائفة، وكان حسن الحديث، كثير العلم، مشهوراً، أخرج له البخاري مقروناً بآخر، وتوفي في سنة ١٤٥ (العبر: ٢٠٥/١).

(٤) هو أبو سامة بن عبد الرحمن بن عوف، الزهري، المدني، أحد الأئمة الكبار، توفي في سنة ٩٤، ويقال: في سنة ١٠٤ (العبر: ١١٢/١).

(٥) هو الضحاوي الجليل عبد الرحمن — في أشهر الأقوال — بن صخر، الدوسي، التوفي في سنة ٥٧.

(٦) هو أبو محمد: عبد الله بن محمد بن علي بن زياد، النيسابوري، المعدل، سمع من مسدد بن قطن وابن شيرويه، وفي الرحلة من الهيثم بن خلف وهذه الطبقة، وحدث بمسند إسحاق بن راهويه، ومات في سنة ٣٦٦ عن ثلاث وثمانين سنة (العبر: ٣٤٢/٢) ووقع في أصل الكتاب «العدل» تحريف ما أثبتناه.

(٧) هو أبو عبد الله، أحمد بن الحسن بن عبد الجبار، الصوفي ببغداد، روى عن علي بن الجعد ويحيى بن معين وجماعة، وكان ثقة صاحب حديث، ومات في سنة ٣٠٦ عن ثمانين سنة (العبر: ١٤١/٢).

٦
ابنُ خَارِجَةَ^(١) ، قال : حدثنا إسماعيل بن عياش^(٢) ، عن عبد الرحمن بن زياد
ابن أنعم^(٣) ، عن عبد الله بن يزيد^(٤) . عن عبد الله بن عمرو^(٥) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لِيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمْتِي مَا أُنِي عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ، تَفَرَّقَ بَنُو إِسْرَائِيلَ عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً ، وَتَفْتَرِقُ أُمْتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً تَزِيدُ عَلَيْهِمْ مِلَّةً ، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً . قَالُوا : يَارَسُولَ اللَّهِ ، وَمَا الْمِلَّةُ الَّتِي تَتَغَلَّبُ ؟ قال : مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي . »

٣ — أخبرنا القاضي أبو محمد عبد الله بن عمر المالكي ، قال : حدثنا أبي

(١) هو أبو محمد الهيثم بن خارجة ، سمع مالكا والليث ، وتوفي في ذي الحجة من سنة ٢٢٧ ينفد (العبر : ٤٠٠/١) .

(٢) هو محدث الشام ، ومفتي أهل حمص : الإمام أبو عتبة إسماعيل بن عياش ، العنسي ، روى عن شريح بن مسلم ومحمد بن زياد الألحاني وخلق من التابعين بالشام والحرمين ، قال عنه ابن معين : هو ثقة في الشاميين ، وتوفي في سنة ١٨١ عن بضع وسبعين سنة (العبر : ٢٧٨/١) ،

(٣) هو شيخ إفريقية وقاضيا ، وأول من ولد بها من المسلمين : عبد الرحمن ابن زياد بن أنعم ، الشعاني ، الإفريقي ، الزاهد ، الواعظ ، روى عن أبي عبد الرحمن الحبلي وطبقته ، ووفد على المنصور فوعظه بكلام خشن فاحتمله ، وليس بقوى في الحديث ، توفي في سنة ١٥٦ (العبر : ٢٢٥/١) .

(٤) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد ، توفي في عشر المائة .

(٥) عبد الله بن عمرو بن العاص ، السهمي ، الصحابي الجليل ، الصالح ، كان رضى الله عنه ديناً ، كثير العلم ، كبير القدر ، وكان يلوم أباه على دخوله في الفتنة بين علي ومعاوية ، ولكنه كان يبره ويطيعه للأبوة . وكان وفاته في سنة ٦٥ على الصحيح (العبر : ٧٢/١) .

عن أبيه ، قال : حدثنا الوليد بن مسلم^(١) ، قال : حدثنا الأوزاعي^(٢) ، قال :
حدثنا قتادة^(٣) . عن أنس^(٤) ، عن النبي عليه الصلاة والسلام ، قال : « إِنَّ بَنِي
إِسْرَائِيلَ افْتَرَقَتْ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً » ، وَإِنْ أُمْتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى اثْنَتَيْنِ
وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً ، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ .

٤ — قال عبد القاهر : للحديث الوارد على افتراق الأمة أسانيد كثيرة^(٥)

(١) هو محدث الشام : أبو العباس الوليد بن مسلم ، روى عن يحيى الذمري
وزيد بن أبي مريم والأوزاعي وابن جريج وخلق آخرين ، وروى عنه الليث بن سعد
وبقية بن الوليد ، وقد أغرب بأحاديث صحيحة لم يشركه فيها أحد ، وصنف تصانيف
كثيرة ، مدحه عبد الله بن أحمد ، و . ، أبو مسهر : كان مدلساً ، وتوفي في سنة ١٩٥
وقيل ١٩٤ ، وقيل ١٩٦ (العبر : ٣١٩/١٠ ، تهذيب التهذيب : ١٥١/١١) .

(٢) هو إمام الشاميين أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو ، الأوزاعي ، الفقيه ، روى
عن عطاء والقاسم بن مخيمرة وخلق كثير من التابعين ، وكان رأساً في العلم والعمل
كثير المناقب ، قال أبو مسهر : كان الأوزاعي يحيى الليل صلاة وقرأنا وبكاء ، ولد في
سنة ٨٠ ، ومات بيروت في الحمام : أغلقت عليه امرأته باب الحمام ونسبته فمات في سنة ١٥٧
(العبر : ٢٢٧/١ — مشاهير علماء الأمصار رقم ١٤٢٥ — ووفيات الأعيان رقم ٣٣٤) .
(٣) هو الحافظ أبو الخطاب قتادة بن دعامة ، السدوسي ، عالم أهل البصرة ،
قال عنه أحمد : قل أن نجد من يتقدم قتادة ، وقال ابن سيرين : قتادة أحفظ الناس ،
وقال هو عن نفسه : ما قلت لمحدث أعده علي ، وما سمعت شيئاً إلا وعاه قلبي ، ومات
في سنة ١١٧ ، وقيل : في سنة ١١٨ (العبر : ١ / ١٤٦) .

(٤) هو خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم : أبو حمزة أنس بن مالك
ابن النضر ، الأنصاري ، قدم على النبي صلوات الله وسلامه عليه وسنه عشر سنين ،
ومات في سنة ٩٣ ، ويقال : في سنة ٩٠ ، ويقال : في سنة ٩١ ، ويقال : في سنة ٩٢
(العبر : ١٠٧ / ١ — والبدء والتاريخ ١١٧/٥) .

(٥) اعلم أن العلماء يختلفون في صحة هذا الحديث ، فمنهم من يقول : إنه لا يصح
من جهة الإسناد أصلاً لأنه ما من إسناد روى به إلا وفيه ضعيف ، وكل حديث هذا
شأنه لا يجوز الاستدلال به ، ومن هؤلاء أبو محمد بن حزم صاحب كتاب الفصل =

وقد رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة : كأنس بن مالك ، وأبي هريرة^(١) ، وأبي الدرداء^(٢) ، وجابر^(٣) ، وأبي سعيد الخدري^(٤) ، وأبي

== في الملل والنحل ، ومنهم من اكتفى بتعدد طرقه وتعدد الصحابة الذين رووا هذا المعنى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم اعلم أن الاختلاف المقصود بهذا الحديث هو الاختلاف في أصول العقيدة ، فإن هذا وحده هو الذي يكون سببا في النجاة إن وافق ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه . ويكون سببا في الهلاك والتباب والحسران إن خالف ذلك ، أما الاختلاف في الحرف والصنائع وضروب العلوم والفنون فلا يمكن فيه ذلك ، بل ربما كان هذا الاختلاف واجبا لأن به قوام الأمة وحياتها ، وأما الاختلاف في الأحكام العملية الفقهية فليس مرادا أيضا ، لأنه مبني على اجتهاد وبحث مأذون فيهما ، ثم اعلم أن افتراق الأمة في أصول العقيدة قد حدث فعلا بعد انتقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى ، وأن الناجي من هؤلاء المختلفين فرقة واحدة هي المستمسكة بكل ما كان عليه الرسول وأصحابه ، وبما عدا هذه الفرقة فهم في ضلال وتبيير ، وقد وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم الميزان الصحيح الذي تعرض عليه المعتقدات ليبين صحيحها من فاسدها ، وهو أن كل مخالف ما كان هو وأصحابه عليه فهو رد على صاحبه غير مقبول منه ، وذلك يقتضي ألا تأبأ ما تزعمه كل فرقة لنفسها من أنها هي الناجية ومن عداها هالك ، فما من فرقة حتى الذين ألهموا البشر إلا تتبجح بأنها على الحق ، فأعرض كل ما تسمع على كتاب الله وما صح من قول رسوله ، فإن وافقهما فهو الحق الذي يجب أن تعض عليه بالنواجذ ولا تفارقه أو تميل عنه .

(١) سبق قريبا ذكر أنس بن مالك (ص ٧) وأبي هريرة (ص ٥) رضي الله تعالى عنهما .
(٢) أبو الدرداء : هو عويمر بن زيد — ويقال : ابن عبد الله — الأنصاري ، الخزرجي ، أسلم بعد غزوة بدر ، وكان حكم هذه الأمة ، ولي قضاء دمشق ، وبها توفي في سنة ٣٢ (العبر : ٣٣ / ١) .

(٣) هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام ، السلمي ، الأنصاري ، حضر العقبة ويعة الرضوان ، وهو آخر أهل العقبة وفاة ، وكان كثير العلم ، مات في سنة ٧٨ عن أربع وتسعين سنة (العبر : ١ / ٨٩) .

(٤) هو سعد بن مالك ، الأنصاري ، أحد فقهاء الصحابة وأعيانهم ، شهد الخندق وغيرها ، وشهد يعة الرضوان ، وتوفي في سنة ٧٤ (العبر : ١ / ٨٤) .

ابن كعب^(١) ، وعبد الله بن عمرو بن العاص^(٢) وأبي أمامة^(٣) ، ووائلة بن الأسقع^(٤) . وغيرهم .

٥ — وقد روى عن الخلفاء الراشدين أنهم ذكروا افتراق الأمة بعدهم فرقا وذكروا أن الفرقة الناجية منها فرقة واحدة وسائرهما على الضلال في الدنيا والْبَوَارِ في الآخرة .

٦ — وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ذم القدرية وأنهم مجوسُ هذه الأمة ، وروى عنه ذم المرجئة مع القدرية ، وروى عنه أيضا ذم المارقين وهم الخوارج .

٧ — وروى عن أعلام الصحابة ذم القدرية ، والمرجئة ، والخوارج المارقة ، وقد ذكروهم على رضى الله عنه في خطبته المعروفة بالزُّهراء ، وبرىء فيها من أهل النهرِوان .

٨ — وقد علم كل ذي عقل من أصحاب المقالات المنسوبة إلى الإسلام أن النبي عليه الصلاة والسلام لم يُرد بالفرق المذمومة التي [هي من] أهل النار فرق

(١) هو أبو المنذر أبي بن كعب ، الأنصاري ، سيد القراء ، وقد اختلف في وفاته ، قيل : في سنة ١٩ ، وقيل : في سنة ٢٢ (العبر : ١ / ٢٣ و ٢٦) .

(٢) سبق قريبا ذكر عبد الله بن عمرو بن العاص (ص ٦) .

(٣) أبو أمامة : هو صدى — بضم ففتح ، على صورة المصغر — بن عجلان ، الباهلي ، نزيل حمص ، توفي في سنة ٨٦ ، وقال عن نفسه : كنت يوم حجة الوداع ابن ثلاثين سنة ، فيكون حين توفي ابن مائة سنة وست سنين (العبر : ١ / ١٠١) .

(٤) هو وائلة بن الأسقع ، الليثي ، أحد أصحاب الصفة ، وكان فارسا شجاعا ، شهد غزوة تبوك وأبلى فيها ، ومات في سنة ٨٥ ، ويقال : في سنة ٨٦ عن ثمان وتسعين سنة (العبر : ١ / ٩٩) .

الفقهاء الذين اختلفوا في فروع الفقه مع اتفاقهم على أصول الدين ؛ لأن المسلمين .
 فيما اختلفوا فيه من فروع الحلال والحرام على^(١) قولين :
 أحدهما : قول مَنْ يرى تصويب المجتهدين كلهم في فروع الفقه ، وقرق
 الفقه كلها عندهم مُصيبون .

والثاني : قول مَنْ يرى في كل فرع تصويب واحدٍ من المختلفين فيه ،
 وتخطئة الباقيين ، من غير تضليلٍ منه للمخطيء فيه .

٩ - وإنما فصل النبي عليه الصلاة والسلام بذكر الفرق المذمومة فرق .
 أصحاب الأهواء الضالة الذين خالفوا الفرقة الناجية في أبواب العدل والتوحيد ،
 أو في الوعد الوعيد ، أو في بابي القدر والاستطاعة ، أو في تقدير الخير والشر .

(١) أنت تعلم علم اليقين أن أئمة هذه الأمة قد اختلفوا في الأحكام الفرعية .
 الفقهية التي ليس عليها دليل قاطع من نص أو إجماع ، بعد أن بذل كل واحد منهم
 غاية وسعه في البحث والتدقيق ، والفهم والاستنباط ، وتعلم أن الإجماع على أنه يجوز
 للقلد الذي ليس في قدرته أن يوازن بين الأدلة أن يأخذ برأي واحد أى واحد من
 هؤلاء الأئمة ، واعلم أن الاختلاف الذي ذكره المؤلف هنا مبنى على اختلاف آخر ،
 حاصله أن الحق الذي يريد كل إمام أن يصل إليه يبحثه هل هو ما عند الله ورسوله من
 الحكم في كل فرع اختلفوا فيه ، أم هو ما يؤدى إليه اجتهاد المجتهد منهم بعد ألا يدخر
 جهداً في الوصول إليه ؟ فذهب قوم من الأصوليين إلى الأول ومنهم بعض الشافعية
 وبعض الحنفية وبعض التكلميين والحنابلة ، وذهب قوم إلى الثاني ، فأما الذين
 ذهبوا إلى الأول فقد قالوا : إن الحق الذي عند الله تعالى ورسوله واحد ، غير
 أننا لا نستطيع معرفته بنفسه ، لكننا نجزم أنه واحد مما ذهب إليه الأئمة غير معين ،
 ولهذا لا نستطيع أن نحكم على أحد هذه الآراء بأنه الحق وعلى ما عداها بالخطأ ، لاحتمال
 كل رأى منها أنه مراد الله ورسوله في هذا الفرع ، وأما الذين ذهبوا إلى الثاني
 فعندهم أن كل واحد من الآراء المختلفة - بعد بذل غاية الجهد - في كل فرع من
 الفروع حق ، ومن هنا تعلم أن الاختلاف في هذه المسألة اختلاف لفظي لا يترتب
 عليه ترك رأى معين منها والأخذ برأى معين .

أوفى باب الهداية والضلالة ، أوفى باب الإرادة والمشيئة ، أوفى باب الرؤية والإدراك ، أوفى باب صفات الله عز وجل وأسمائه وأوصافه ، أوفى باب من أبواب التعديل والتجوير ، أوفى باب من أبواب النبوة وشروطها ونحوها من الأبواب التي اتفق عليها أهل السنة والجماعة من فريق الرأي والحديث على أصل واحد خالفهم فيها أهل الأهواء الضالة من القدرية ، والخوارج ، والروافض ، والنجارية ، والجهمية ، والجسمة ، والمشبّهة ومن جرى [مجراهم] من فرق الضلال ، فإن المختلفين في العدل والتوحيد والقدر والاستطاعة . وفي الرؤية والصفات والتعديل والتجوير وفي شروط النبوة والإمامة يكفر بعضهم بعضا .

فصح تأويل الحديث المروي في افتراق الأمة ثلاثا وسبعين فرقة إلى هذا النوع من الاختلاف ، دون الأنواع التي اختلفت فيها أئمة الفقه من فروع الأحكام في أبواب الحلال والحرام ، وليس فيما بينهم تسكين ولا تضليل فيما اختلفوا فيه من أحكام الفروع .

وسند ذكر الفرق التي رجّع إليهم تأويل الخبر المروي في افتراق الأمة في الباب الذي يلي ما نحن فيه ، إن شاء الله عز وجل .

الباب الثاني

من أبواب هذا الكتاب

في كيفية افتراق الأمة ثلاثا وسبعين فرقة ، وفي ضمنه بيان الفرق

الذين يجمعهم اسم ملة الإسلام في الجملة

ويقع في هذا الباب فصلان :

أحدهما : في بيان المعنى الجامع للفرق المختلفة في اسم ملة الإسلام في الجملة .
والفصل الثاني : في بيان كيفية اختلاف الأمة ، وتحصيل عدد فرقها الثلاث

والسبعين .

وسند ذكر في كل واحد من هذين الفصلين مقتضاها إن شاء الله عز وجل .

الفصل الأول

في بيان المعنى الجامع للفرق المختلفة في اسم ملة الإسلام على الجملة قبل التفصيل .

١٠ — اختلف المنتسبون إلى الإسلام في الذين يدخلون بالاسم العام في ملة الإسلام .

فزعم أبو القاسم الكعبي^(١) في مقالاته أن قول القائل « أمة الإسلام » تقع على كل مُقَرَّب بنوّة محمد صلى الله عليه وسلم ، وأن كل ما جاء به حق ، كائنًا قوله بعد ذلك ما كان .

وزعم قوم أن « أمة الإسلام » كل من يرى وجوب الصلاة إلى جهة الكعبة وزعمت الكرامية مجسمة خراسان أن « أمة الإسلام » جامعة لكل من أقر بشهادتي الإسلام لفظًا ، وقالوا : كل من قال « لا إله إلا الله ، محمد رسول الله » فهو مؤمن حقًا ، وهو من أهل ملة الإسلام ، سواء كان مخلصًا فيه أو منافقًا مضمحلًا للكفر فيه والزندقة ، ولهذا زعموا أن المنافقين في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا مؤمنين حقًا ، وكان إيمانهم كإيمان جبريل وميكائيل والأنبياء والملائكة مع اعتقادهم النفاق وإظهار الشهاداتتين .

١١ — وهذا القول مع قول الكعبي في تفسير أمة الإسلام ينتقض بقول العيسوية من يهود أصهبان ، فإنهم يُقَرِّرون بنوّة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وبأن كل ما جاء به حق ، ولكنهم زعموا أنه بُعث إلى العرب لا إلى بني إسرائيل ، وقالوا أيضا : محمد رسول الله ، وما هم معدودين في فرق الإسلام ، وقوم

(١) هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود ، البلخي ، الكعبي ، شيخ من شيوخ المعتزلة ، كان رأسا لطائفة منهم سموها « الكعبية » نسبة إليه ، وسيدكرها المؤلف فيما بعد ، وقد توفي في سنة ٣١٩ (العبر : ١٧٦/٢ — شذرات الذهب : ٢٨١/٢ وابن خلكان رقم ٣٠٦) .

من موشكانية اليهود حَكَّوْا عن زعيمهم المعروف بموشكان أنه قال : إن محمداً رسولُ الله إلى العرب وإلى سائر الناس ما خلا اليهود ، وأنه قال : إن القرآن حق ، وكل ما جاء به من الأذان والإقامة والصلوات الخمس وصيام شهر رمضان وحج الكعبة كل ذلك حق غير أنه مشروع للمسلمين دون اليهود ، وربما فعل ذلك بعض الموشكانية ، وقد أقروا بشهادتي أن لا إلهَ إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وأقروا بأن دينه حق . وما هم مع ذلك من أمة الإسلام ؛ لقولهم بأن شريعة الإسلام لا تلزمهم .

١٢ — وأما قول من قال إن اسم ملة الإسلام أمر واقع على كل مَنْ يرى وجوب الصلاة إلى الكعبة المنصوبة بمكة فقد رضى بعضُ فقهاء الحجاز هذا القول ، وأنكره أصحاب الرأي ؛ لما روى عن أبي حنيفة أنه صحَّحَ إيمانَ من أقرَّ بوجوب الصلاة إلى الكعبة وشك في موضعها ، وأصحابُ الحديث لا يصححون إيمانَ من شك في موضع الكعبة ، كما لا يصححون إيمانَ من شك في وجوب الصلاة إلى الكعبة .

١٣ — والصحيح عندنا أن أمة الإسلام تجمع القرَّينَ بحدوثِ العالم ، وتوحيد صانعه وقَدَمِهِ ، وصفاته ، وعدله ، وحكمته ، ونفى التشبيه عنه ، ونبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، ورسالته إلى الكافة ، وبتأييد شريعته ، وبأن كل ما جاء به حق ، وبأن القرآن منبع أحكام الشريعة ، وأن الكعبة هي القبلة التي تجب الصلاة إليها ، فكل من أقرَّ بذلك كله ولم يشُبْه ببدعة تؤدِّي إلى الكفر فهو السنِّيُّ الموحِّدُ . وإن ضم إلى الأقوال بما ذكرناه بدعة شنعاء فُطِرَ .

فإن كان على بدعة الباطنية ، أو البَيَّانية ، أو اللُغُيرية ، أو الخطَّابية الذين يعتقدون إلهية الأئمة أو إلهية بعض الأئمة ، أو كان على مذاهب الخلول ، أو على بعض مذاهب أهل التناسخ ، أو على مذهب الميمونية من الخوارج الذين أباحوا نكاح بنات البنات وبنات البنين ، أو على مذهب اليزيدية من الإباضية في قولها

بأن شريعة الإسلام تُنسخ في آخر الزمان ، أو أباح مانص القرآن على تحريمه ، أو حَرَّمَ ما أباحه القرآن نصاً لا يحتمل التأويل ؛ فليس هو من أمة الإسلام ولا كرامة له وإن كانت بدعته من جنس بدع المعتزلة ، أو الخوارج ، أو الرافضة الإمامية ، أو الزيدية ، أو من بدع النجارية ، أو الجهمية ، أو الضرارية ، أو المجسمة فهو من الأمة في بعض الأحكام ، وهو جواز دفنه في مقابر المسلمين ، وفي أن لا يُمنع حظه من الفيء والغنيمة إن غزا مع المسلمين ، وفي أن لا يُمنع من الصلاة في المساجد ، وليس من الأمة في أحكام سواها ، وذلك أن لا تجوز الصلاة عليه ولا خلفه ، ولا تحل ذبيحته ولا نكاحه لامرأة سُنيّة ، ولا يحل للسني أن يتزوج المرأة منهم إذا كانت على اعتقادهم . وقد قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه للخوارج : علينا ثلاث : لا تَبْدُوكم بقتال ، ولا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله ، ولا نمنعكم من الفيء مادامت أيديكم مع أيدينا ، والله أعلم .

الفصل الثاني

من هـ — هذا الباب

في بيان كيفية اختلاف الأمة ، وتحصيل عدد فرقها الثلاث والسبعين^(١)

١٤ — كان المسلمون — عند وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم — على منهاج واحد في أصول الدين وفروعه ، غير مَنْ أظهر وفاقاً وأضمر نفاقاً .

١٥ — وأول خلاف وقع منهم اختلافهم في موت النبي عليه السلام ، فزعم قوم منهم أنه لم يمت ، وإنما أراد الله تعالى رفعه إليه كما رفع عيسى ابن مريم إليه ، وزال هذا الخلاف ، وأقرَّ الجميع بموته حين تلا عليهم أبو بكر الصديق

(١) انظر مقالات الإسلاميين ٣٤ . وما بعدها بتحقيقنا فقد فصل ما ذكره المؤلف في هذا الفصل ، ثم انظر التبصير لأبي المظفر الإسفرائيني ١٢ وما بعدها ، والبدء والتاريخ للمظفر المقدسي : ١٢١/٥ وما بعدها طبع باريس ، والمثل والنحل للشهرستاني : ٢١/١ وما بعدها طبع الحلبي سنة ١٩٦١ ، وشرح المواقيت ٦١٩ يولاق .

قَوْلَ اللَّهِ لِرَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ^(١) 》 . وَقَالَ لَهُمْ : مَنْ كَانَ يَعْبُدُ مُحَمَّدًا فَإِنْ مُحَمَّدًا قَدْ مَاتَ ، وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ رَبَّ مُحَمَّدٍ فَإِنَّهُ حَيٌّ لَا يَمُوتُ .

١٦ — ثُمَّ اخْتَلَفُوا بَعْدَ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِ دَفْنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، فَأَرَادَ أَهْلُ مَكَّةَ رَدَّهُ إِلَى مَكَّةَ ، لِأَنَّهَا مَوْلَدُهُ وَمَبْعُثُهُ وَقَبْلَتُهُ ، وَمَوْضِعُ نَسْلِهِ ، وَبِهَا قَبْرِ جَدِّهِ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَأَرَادَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ دَفْنَهُ بِهَا ؛ لِأَنَّهَا دَارُ هَجْرَتِهِ ، وَدَارُ أَنْصَارِهِ ، وَقَالَ آخَرُونَ بِنَقْلِهِ إِلَى أَرْضِ الْقُدْسِ وَدَفْنِهِ بِمَبِيتِ الْمَقْدِسِ عِنْدَ قَبْرِ جَدِّهِ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَزَالَ هَذَا الْخِلَافُ بَأَن رَوَى لَهُمْ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَنْ الْأَنْبِيَاءَ يُدْفَنُونَ حَيْثُ يُقْبَضُونَ » فَدَفَنُوهُ فِي حُجْرَتِهِ بِالْمَدِينَةِ .

١٧ — ثُمَّ اخْتَلَفُوا بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْإِمَامَةِ ، وَأَذْنَعَتِ الْأَنْصَارُ إِلَى الْبَيْعَةِ لِسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ الْخَزْرَجِيِّ ^(٢) ، وَقَالَتْ قُرَيْشٌ : إِنْ الْإِمَامَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي قُرَيْشٍ ، ثُمَّ أَذْنَعَتِ الْأَنْصَارُ لِقُرَيْشٍ لِمَا رَوَى لَهُمْ قَوْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ « الْأُئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ » . وَهَذَا الْخِلَافُ بَاقٍ إِلَى الْيَوْمِ ، لِأَن ضَرَارًا أَوْ الْخَوَارِجَ قَالُوا بِجَوَازِ الْإِمَامَةِ فِي غَيْرِ قُرَيْشٍ .

١٨ — ثُمَّ اخْتَلَفُوا بَعْدَ ذَلِكَ فِي شَأْنِ فَدَكِ ^(٣) ، وَفِي تَوَرِثِ التَّرَكَاتِ عَنِ

(١) الْآيَةُ ٣٠ مِنْ سُورَةِ الزَّمَرِ .

(٢) هُوَ أَبُو ثَابِتٍ ، وَأَبُو قَيْسٍ ، وَأَبُو الْحَبَابِ ، سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ بْنِ دَلِيمٍ ، الْأَنْصَارِيُّ ، الْخَزْرَجِيُّ ، كَانَ سَيِّدَ الْخَزْرَجِ غَيْرِ مَدَافِعٍ ، شَهِدَ الْعَقَبَتَيْنِ ، وَكَانَ أَحَدَ النُّقَبَاءِ ، وَشَهِدَ بَدْرًا وَكَانَتْ مَعَهُ رَايَةُ الْأَنْصَارِ ، وَكَانَ مَشْهُورًا بِالْكَرَمِ هُوَ وَأَبُوهُ وَجَدَهُ ، وَكَانَتْ جَفَّتُهُ تَدُورُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بُيُوتِ أَزْوَاجِهِ ، وَكَانَ يَهْشَى أَهْلَ الصَّفَةِ كُلَّ لَيْلَةٍ ، تَوَفَّى بِحُورَانَ مِنْ أَرْضِ الشَّامِ فِي سَنَةِ ١٥ ، وَيُقَالُ : فِي سَنَةِ ١٦ (الْعَبْر : ١ / ١٩ — وَالْإِصَابَةُ : ٣ / ٨٠ — وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ لِابْنِ حِبَّانٍ رَقْمُ ٢٠ — وَالْبَدءُ وَالتَّارِيخُ : ١١٥ / ٥) .

(٣) فَدَكُ — بَفَتْحِ الْفَاءِ وَالْدَالِ جَمِيعًا — قَرْيَةٌ بِخَيْرٍ — وَقِيلَ : بِنَاحِيَةِ الْحِجَازِ =

الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، ثم نفذ في ذلك قضاء أبي بكر بزوايته عن النبي عليه الصلاة والسلام : « إن الأنبياء لا يورثون » .

١٩ — ثم اختلفوا بعد ذلك في مانع وجوب الزكاة ، ثم اتفقوا على رأى أبي بكر في وجوب قتالهم .

٢٠ — ثم اشتغلوا بعد ذلك بقتال طليحة^(١) حين تنبأ وارتد حتى انهزم إلى الشام ، ثم رجع في أيام عمر إلى الإسلام ، وشهد مع سعد بن أبي وقاص^(٢) حرب القادسية ، وشهد بعد ذلك حرب نهاوند وقتل بها شهيداً .

٢١ — ثم اشتغلوا بعد ذلك بقتال مسيلة^(٣) الكذاب إلى أن كفى الله

فيها عين ونخل ، أفاءها الله على نبيه صلى الله عليه وسلم ، فكانت في يده حياته ، فلما انتقل إلى الرفيق الأعلى قال على : إن النبي كان قد جعلها في حياته لفاطمة رضى الله عنها وولدها ، وأبى العباس بن عبد المطلب ذلك ، وقضى أبو بكر بأنها لا تورث ، ولما مات أبو بكر سلمها عمر للعباس وعلى يليانها ولا يملكها .

(١) هو طليحة بن خويلد الأسدي ، كان صحابياً فارتد ، وفي عهد عمر رضى الله عنه رجع إلى الإسلام فقبل عمر رجعة ، وحسن إسلامه ، وكان يعد بألف فارس ، واستشهد يوم وقعة نهاوند في سنة ٢١ (العب : ٢٦/١ - والبدء والتاريخ : ١٥٧/٥) . هذا هو الصواب في شأن طليحة ، وقد نقل ابن حجر أن الشافعي ذكر في كتاب الأم أن عمر قتل طليحة واستظهر أنه تصحيف صوابه « قبل » بالباء لا بالتاء (الإصابة رقم ٤٢٨٣) .

(٢) هو أبو إسحاق سعد بن أبي وقاص ، واسم أبي وقاص مالك بن وهيب ابن عبد مناف ، الزهري ، الصحابي الجليل ، ومقدم جيوش الإسلام في فتح العراق ، وأول من رمى بسهم في سبيل الله ، وأحد العشرة المبشرين بالجنة ، توفي في سنة ٥٥ في قصره بالعقيق ، وحمل على الأعناق إلى المدينة (العب : ٦٠/١ - ومشاهير العلماء رقم ١٠) .

(٣) هو أبو ثمامة مسيلة بن بكير بن حبيب - ويقال : مسيلة بن حبيب - كان قد ادعى النبوة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبها النبي « كذاب الخيامة » ولما انتقل رسول الله إلى الرفيق الأعلى استفحل أمر مسيلة ، وارتدت العرب ؛ فسار المسلمون لحربه وعليهم سيف الله خالد بن الوليد ، وفي موقعة الخيامة في ربيع الأول من سنة اثنتي عشرة زهقت روح مسيلة (انظر البدء والتاريخ : ١٦٠/٥)

تعالى أمره وأمر سجاج المنبئة^(١) . وأمر الأسود بن زيد العنسي^(٢) .

٢٢ - ثم اشتغلوا بعد ذلك بقتال سائر المرتدين إلى أن كفى الله تعالى أمرهم .

٢٣ - ثم اشتغلوا بعد ذلك بقتال الروم والعجم ، وفتح الله لهم الفتوح ، وهم - في أثناء ذلك كله - على كلمة واحدة : في أبواب العدل والتوحيد ، والوعد والوعيد ، وفي سائر أصول الدين . وإنما كانوا يختلفون في فروع الفقه كميراث الجد مع الإخوة والأخوات من الأب والأم أو من الأب ، وكسائل العول والكلالة^(٣) ، والرد ، وتخصيب الأخوات من الأب والأم أو من الأب مع البنت أو بنت الابن ، وكاختلافهم في جرّ الولاء ، وفي مسألة الحرام ونحوها مما لم يُورث اختلافهم فيه تضليلاً ولا تنسيقاً . وكانوا على هذه الجملة في أيام أبي بكر ، وعمر ، وست سنين من خلافة عثمان .

٢٤ - ثم اختلفوا بعد ذلك في أمر عثمان لأشياء نَقَمَوها منه حتى أقدم لأجلها ظالموه على قتله .

٢٥ - ثم اختلفوا بعد قتله في قاتليه وخاذليه اختلافاً باقياً إلى يومنا هذا .

٢٦ - ثم اختلفوا بعد ذلك في شأن علي وأصحاب الجمل ، وفي شأن معاوية^(٤) .

(١) هي أم صادر سجاج بنت الحارث بن سويد ، كانت قد ادعت النبوة ، ثم التقت بكذاب اليمامة مسيلة ، فزوجته ، ويقال : إنها أسلمت بعد مقتل الكذاب (البدء والتاريخ : ١٦٤/٥) .

(٢) اسمه عهلة بن كعب ، وكان قد ادعى النبوة في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذي الحجة من سنة ١٠ فلقبه النبي « كذاب صنعاء » ودانت له سواحل اليمن ، وقتل في سنة ١٢ قتله رجل من الصحابة اسمه فيروز الديلمي (العبر : ١٢/١) و ٣٩ و ٥٩ - (البدء والتاريخ : ١٥٣/٥) .

(٣) هذه المسائل كلها مشهورة معروفة في كتب الفقه ، وفي كتب الموارث أيضاً .

(٤) هو معاوية بن أبي سفيان بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف - واسم أبي سفيان صخر بن حرب - أسلم عام الفتح مع أبيه ، وكتب لرسول الله ، =

(٢ - الفرق بين الفرق)

وأهل صفين^(١) ، وفي حكم الحكمين أبي موسى الأشعري^(٢) ، ويعتبر بن العاص^(٣) اختلافاً باقياً إلى اليوم .

٢٧ - ثم حدث في زمان المتأخرين من الصحابة خلاف القدرية في القدر والاستطاعة من معبد الجهني^(٤)

= وولى الشام لعمر . وبقى بها إلى أن مات بدمشق يوم الخميس منتصف رجب من سنة ستين عن ثمان وسبعين سنة (مشاهير علماء الأمصار رقم ٣٢٦ والعبر : ٦٤/١) .
(١) صفين — بوزن سكين — موضع بقرب الرقة في شمالي سورية على شاطئ الفرات ، كانت به الحرب التي ثارت عجاظتها بين علي ومعاوية ، وقد ألفت في هذه الحرب مؤلفات خاصة منها «وقعة صفين» لنصر بن مزاحم النخعي المتوفى في سنة ٢١٢ (٢) أبو موسى : عبد الله بن قيس ، الأشعري ، الأمير ، المقرئ ، صحابي جليل استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على عدن ، واستعمله عمر على الكوفة والبصرة ، وفُتحت على يديه عدة أمصار ، وتوفى في شهر ذي الحجة من سنة ٤٤ (العبر : ٥٢/١ مشاهير علماء الأمصار رقم ٢١٦) .

(٣) هو أبو عبد الله — ويقال : أبو محمد — عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد بن سهم ، السهمي ، صحابي جليل ، أسلم في هدنة الحديبية ، وهاجر ، وولى إمرة جيش ذات السلاسل ، وكان من دهاة قريش وأجلادها وذوى الحزم والرأى ، ولده عمر مصر ، ثم وليها في عهد معاوية ، وما زال يسكنها حتى مات بها ليلة عيد الفطر من سنة ٤٣ (العبر : ٥١/١) وذكر ابن حبان (مشاهير علماء الأمصار رقم ٣٧٦) أن وفاته في سنة ٦١ وما أراه يصح .

(٤) هو معبد بن خالد ، الجهني ، البصري ، أول من تكلم في القدر ، قال أبو حاتم « قدم المدينة فأفسد فيها ناسا » اه وقال الدارقطني « حديثه صالح ومذهبه ردي » وقال محمد بن شعيب عن الأوزاعي : « أول من نطق في القدر رجل من أهل العراق يقال له «سوسن» كان نصرانياً فأسلم ، ثم تنصر ، أخذ عنه معبد الجهني وأخذ غيلان عن معبد » وقد اختلفوا في موته ، فقيل : صلبه عبد الملك بن مروان ، وقيل : خرج مع ابن الأشعث فأخذه الحجاج فعذبه بأنواع من العذاب ، ثم قتله ، وأرخوا موته في سنة ٨٠ ، ويقال : بعدها (العبر : ٩٢/١ — تهذيب التهذيب : ٢٢٥/١٠) .

وغيلان البمشقي^(١) ، والجعد بن درهم^(٢) وتبرأ منهم المتأخرون من الصحابة
كعبد الله بن عمر^(٣) ، وجابر بن عبد الله ، وأبي هريرة ، وابن عباس^(٤) ، وأنس
ابن مالك ، وعبد الله بن أبي أوفى^(٥) ، وعقبة بن عامر الجهني^(٦) وأقرانهم .

(١) هو أبو مروان : غيلان بن مسلم ، أخذ القول في القدر عن معبد بن خالد
كما سمعت في عبارة الأوزاعي ، وفي عهد الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز جاء به
واستتابه ، ثم قتله هشام بن عبد الملك بن مروان ، وانظر الملل والنحل للشهرستاني
٣٠/١ ط الحلبي ، ولسان الميزان ٤/٤٢٤ والمعارف ٦٢٥ الدار .

(٢) الجعد بن درهم : كان يؤدب مروان بن محمد آخر من ولي الخلافة من بني
مروان ، وإليه ينسب فيقال «مروان الجعدي» ويقال : إنه أول من تكلم في خلق
القرآن ، ويقال : أخذه خالد بن عبد الله القسري فذبحه يوم عيد الأضحية ، ولم تقف
على السنة التي كان فيها ذلك .

(٣) هو أبو عبد الرحمن : عبد الله بن عمر بن الخطاب ، ولد قبل مبعث الرسول
بسنة ، ولم يشهد بدرا ، وعرض على الرسول يوم أحد فلم يجزه ، ثم عرض عليه يوم
الحندي فأجازه ، وكان من صالحى الصحابة وقراءهم وزهادهم ، وكان من أكثر
الناس تنبعا لآثار الرسول صلى الله عليه وسلم ، اعتزل الفتن وقعد في بيته لا يخرج منه
إلا حاجا أو معتمرا أو غازيا ، وبقي على هذا إلى أن أدركته الوفاة بمكة وهو حاج
في سنة ثلاث وسبعين (مشاهير علماء الأمصار رقم ٥٥) وقال الذهبي : توفي في أول
سنة ٧٤ (العبر : ١٨٣/١) .

(٤) هو أبو العباس : عبد الله بن العباس بن عبد المطلب الفقيه المفسر الحبر البحر
ربانى هذه الأمة ، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولد قبل الهجرة بأربع
سنين ، ومات بالطائف في سنة ٦٨ ويقال : في سنة ٧٠ وصلى عليه محمد بن الحنفية
(مشاهير علماء الأمصار رقم ١٧ - العبر : ٧٦/١) .

(٥) هو أبو إبراهيم : عبد الله بن أبي أوفى ، الأسلى ، واسم أبي أوفى علقمة
ابن خالد ، صحابى ابن صحابى ، وهو آخر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم موتا
بالكوفة ، مات في سنة ٨٧ ، ويقال : في سنة ٨٥ (العبر : ١٠١/١ - مشاهير علماء
الأمصار رقم ٣٢٠) .

(٦) هو أبو أسيد - ويقال : أبو أسد - ويقال : أبو عامر - عقبة بن عامر =

وَأَوْضَوْا أَخْلَافَهُمْ بَأَن لَّا يَسْلَمُوا عَلَى الْقَدْرِيةِ، وَلَا يُصَلُّوا عَلَى جَنَازَتِهِمْ ، وَلَا يَعُودُوا مَرَضَاهُمْ .

٢٨ - ثم اختلفت الخوارج بعد ذلك فيما بينها ، فصارت مقدار عشرين فرقة كل واحدة تكفر سائرهما .

٢٩ - ثم حدث في أيام الحسن البصري^(١) خلاف واصل بن عطاء^(٢) الغزال في القدر وفي المنزلة بين المنزلتين ، وانضم إليه عمرو بن عبيد بن^(٣) باب في

= ابن عيس ، الجهنى ، صحابي جليل ، ولى مصر لمعاوية ، ثم عزله وولاه غزو البحر ، وكان مقرناً فصيحاً مفوهاً فقيهاً ، مات في سنة ٥٨ (العبر : ٦٢/١ - ومشاهير علماء الأمصار رقم ٣٧٨ - وأسد الغابة : ٤١٧/٣ - وتهذيب التهذيب : ٢٤٢/٧) .

(١) هو أبو سعيد : الحسن بن يسار ، البصرى ، مولى زيد بن ثابت الأنصارى وأمه مولاة أم سلمة ، إمام أهل البصرة ، وحبر زمانه ، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب ، وسمع خطبة عثمان ، وشهد يوم الدار ، قال عنه ابن سعد : « كان جامعاً عالماً رفيحاً فقيهاً حجة مأموناً عابداً ناسكاً كثير العلم فصيحاً حميلاً وسمياً » اه وتوفى في سنة ١١٠ قبل وفاة ابن سيرين بمائة يوم (العبر : ١٣٦/١ - تهذيب التهذيب ٢٦٣/٢ - مشاهير علماء الأمصار رقم ٦٤٢ - والمعارف لابن قتيبة ٤٤٠ الدار ومروج الذهب ٢١٤/٣) .

(٢) هو واصل بن عطاء : البصرى ، المتكلم ، ولد بالمدينة في سنة ثمانين ، ومات في سنة ١٣١ قال عنه المسعودى : « هو قديم المعتزلة وشيخها ، وأول من أظهر القول بالمنزلة بين المنزلتين » كان يجلس في سوق الغزالين فللقب لذلك بالغزال (لسان الميزان : ٢١٤/٦ - والبدء والتاريخ : ١٤٢/٥) .

(٣) هو أبو عثمان : عمرو بن عبيد بن باب ، البصرى ، الزاهد ، العابد ، المعتزلى القدرى ، قال ابن قتيبة : « كان يرى رأى القدر ، ويدعو إليه ، واعتزل الحسن هو وأصحاب له فسموا المعتزلة » اه ، وقال الذهبي : « صحب الحسن ، ثم خالفه واعتزل حلقته ، فلذا قيل : المعتزلى » اه . ومات عمرو في طريق مكة سنة ١٤٢ ودفن بمران على ليلتين من مكة ، وصلى عليه سليمان بن على ورثاه أبو جعفر المنصور (العبر : ١٩٣/١ والمعارف ٤٨٣ - وتاريخ بغداد رقم ٦٦٥٢ - ومروج الذهب : ٣١٣/٣ - ٣١٤ بتحقيقنا) .

بدعته ، فطردها الحسن عن مجتمعه ، فاعتزلا إلى سارية من سَوَارِي مسجد البصرة ، فقيل لها ولأتباعهما « معتزلة » لاعتزالهم قول الأمة في دعواها أن الفاسق من أمة الإسلام لا مؤمن ولا كافر .

٣٠ - وأما الروافض فإن السَّبِّيَّة منهم أَظْهَرُوا بِدْعَتَهُمْ في زمان على رضى الله عنه ، فقال بعضهم لعل : أنت الإله ، فأحرق على قومائهم ، ونفى ابن سبأ^(١) إلى سَابَاط المدائن ، وهذه الفرقة ليست من فرق أمة الإسلام لتسميتهم علياً إلهاً .

٣١ - ثم اختلفت الرافضة - بعد زمان على رضى الله عنه - أربعة أصناف : زَيْدِيَّة ، وإمامية ، وكيَّسَانِيَّة^(٢) ، وغَلَاة ، واختلفت الزيدية فرقا ، والإمامية فرقا ، والغلاة فرقا . كلُّ فرقة منها تكفر سائرهما . وجميع فرق الغلاة منهم خارجون عن فرق الإسلام ، فأما فرق الزيدية و فرق الإمامية^(٣) فمعدودون في فرق الأمة .

(١) ستحدث عن عيد الله بن سبأ هذا ، وعمن يذكر بعده في هذا الفصل حين يفضى القول بالمؤلف إلى تفصيل مقالاتهم في الباب الرابع من الكتاب .
(٢) جعل المؤلف فرقة الزيدية من الرافضة ، مع أن الزيدية أتباع زيد بن علي الباقرين على أتباعه (انظر مقالات الإسلاميين ١ / ١٢٩ وكذلك مروج الذهب : ٣ / ٢٢٠) والرافضة : الذين كانوا معه ثم تركوه ؛ لأنهم طلبوا إليه أن يتبرأ من الشيخين ، فقال : لقد كانا وزيرى جدى فلا أتبرأ منهما ، فرفضوه ، وتفرقوا عنه ، والزيدية : من الشيعة ، وقد يطلق بعض الناس اسم الرافض على كل من يتولى أهل البيت ، وعلى هذا جاء قول الذى يقول :

إِن كَانَ رَفْضًا حَبَّ آلِ مُحَمَّدٍ فَلْيَشْهَدْ الثَّقَلَانِ أُنَى رَافِضِي

وعلى هذا الوجه يصح كلام المؤلف ، وانظر كلمة عن الكيسانية خاصة في مروج الذهب : ٣ / ٨٧ .

(٣) انظر كلمة عن الإمامة واختلاف أهل النحل فيمن يستحقها ، في مروج الذهب للمسعودي ٣ / ٢٣٩ بتحقيقنا ، ورأى الراوندية في هذه المسألة فيه ٣ / ٢٥٢ - ٢٥٤ وما حكاه عن الجاحظ من تأليف كتاب يؤيد به رأيهم وإن كان على غير مذهبهم ، ثم انظره ٤ / ١٩٩ .

٣٢ - وافترقت النجارية بناحية الرى بعد الزعفرانى فرقا يكفر بعضها بعضاً .

٣٣ - وظهر خلاف البكرية من بكر ابن أخت عبد الواحد بن زياد ، وخلاف الضرارية من ضرار بن عمرو ، وخلاف الجهمية من جهم بن صفوان ، وكان ظهور جهم ، وبكر ، وضرار فى أيام ظهور واصل بن عطاء فى ضلالته .

٣٤ - وظهرت دعوة^(١) الباطنية فى أيام المأمون من حُمدان قرمط^(٢) ، ومن عبد الله بن ميمون القدّاح ، وليست الباطنية من فرق ملة الإسلام ، بل هى من فرق المجوس على ما نبينه بعد هذا ، وظهر فى أيام محمد بن طاهر بن عبد الله ابن طاهر^(٣) بخراسان خلاف الكرامية المحسّمة .

٣٥ - فأما الزيدية من الرافضة فمعظمها ثلاث فرق ، وهى : الجارودية ، والسليمانية - وقد يقال الجريرية أيضاً - والبثرية ، وهذه الفرق الثلاث يجمعها القول بإمامة زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب فى أيام خروجه ،

(١) انظر عن الحرّمية والباطنية كلمة فى مروج الذهب ٣ / ٣٠٥ و ٤ / ٥٢ ،

٥٦ ، ٦٦ .

(٢) انظر مبدأ ظهور القرامطة فى مروج الذهب ٤ / ٢٨٠ ، والكامل لابن الأثير ابتداء من حوادث سنة ٢٧٨ ووفيات الأعيان لابن خلكان ١ / ٤٠٩ بتحقيقنا ، وضبط قرمط بكسر القاف واليم وسكون الراء بينها فى ٣ / ٥٩ ، وستحدث عن هذا وترجم لهذه الأعلام فيما بعد إن شاء الله .

(٣) هو الأمير محمد بن عبد الله بن طاهر بن الحسين ، الخراساني ، نائب بغداد ، كان جواداً محمداً عالماً ، قوى المشاركة ، جيد الشعر ، مرض بالخوانيق ، ومات به فى سنة ٢٥٣ (العبر : ٢ / ٥ - شذرات الذهب : ٢ / ١٢٨) وجده طاهر هو الذى تولى حرب الأمين العباسى نائباً عن المأمون ، وأخبره طويلاً جداً (مروج الذهب : ٣ / ٣٩٨ - ٤٢٤) وستحدث عن هذه الفرق ومن تنسب إليه فيما بعد ، عندما يتحدث المؤلف عنهم على وجه التفصيل .

وكان ذلك في زمن هشام بن عبد الملك^(١).

٣٦ - والكيسانية منهم فرق كثيرة يرجع محصلها إلى فرقتين : إحداهما تزعم أن محمد بن الحنفية حتى لم يمت ، وهم على انتظاره ، ويزعمون أنه المهدي المنتظر ، والفرقة الثانية منهم يُقرّون بإمامته في وقته ، وبموته ، ويقولون الإمامة بعد موته إلى غيره ، ويختلفون بعد ذلك في المنقول إليه .

٣٧ - وأما الإمامية المفارقة للزيدية والكيسانية والغلاة فإنها خمس عشرة فرقة ، وهي : الحمدية ، والباقرية ، والناووسية ، والشميطية ، والعمارية ، والإسماعيلية ، والمباركية ، والموسوية ، والقطعية ، والاثنا عشرية ، والهشامية من أتباع هشام بن الحكم ، أو من أتباع هشام بن سالم الجواليقي ، والزاررية ، من أتباع زرارة بن أعين ، واليونسية من أتباع يونس القمي ، والشيطنية من أتباع شيطان الطاق ، والسكالية من أتباع أبي كامل وهو أخفهم قولاً في عليّ وفي سائر الصحابة رضي الله عنهم .

٣٨ - فهذه عشرون فرقة من فرق الروافض ، منها ثلاث زيدية ، وفرقتان من الكيسانية ، وخمس عشرة فرقة من الإمامية .

٣٩ - فأما غلاتهم الذين قالوا بإلهية الأئمة ، وأباحوا محرّمات الشريعة ، وأسقطوا وجوب فرائض الشريعة كالبيانة ، والمغيرة ، والجفاحية ، والمقصورية ، والخطائية ، والحلولية ، ومن جرى مجراهم - فها هم من فرق الإسلام وإن كانوا

(١) هو أبو الوليد ، الخليفة ، الأموي : هشام بن عبد الملك بن مروان بن الحكم ، بقى في الخلافة عشرين سنة إلا شهراً ، وكانت داره عند الخواصين في دمشق ، وعلى أرضها بنيت مدرسة السلطان نور الدين ، وكان هشام ذا رأي وحزم وعلم ، وكان أبيض جميلاً سمياً ، أحول ، يحضب بالسواد ، ومات في شهر ربيع الآخر من سنة ١٢٥ (العبر : ١ / ١٦٠ مروج الذهب ٣ / ٢١٦ وما بعدها - المعارف ٣٦٥ الدار) .

منتسبين إليه ، وسند كرها في باب مفرد بعد هذا الباب .

٤٠ - وأما الخوارج فإنها لما اختلفت صارت عشرين فرقة ، وهذه أسماءها :
الحكمة الأولى ، والأزارقة ، ثم النجدات ، ثم الصفرية ، ثم العجاردة .
وقد افرقت العجاردة فيما بينها فرقا كثيرة ، منها : الخازمية ، والشعبية ،
والمعلومية ، والمحلولية ، والمعبدية ، والرشيديّة ، والمكرمية ، والحزبية ،
والإبراهيمية ، والواقفة .

وافترقت الإباضية منها فرقا : حفصية ، وحارثية ، ويزيدية ، وأصحاب طاعة
لا يراد الله بها .

واليزيدية منهم : أتباع يزيد بن أبي أنيسة ، ليست من فرق الإسلام
لقولها بأن شريعة الإسلام تُدسّح في آخر الزمان بنبي يبعث من العجم .
وكذلك في جملة العجاردة فرقة يقال لها « الميمونية » ليست من فرق
الإسلام ، لأنها أباحت نكاح بنات البنات وبنات البنين كما أباحت الخوارج .
وسند ذكر اليزيدية والميمونية في جملة الذين انتسبوا إلى الإسلام وما هم منهم
ولا من فرقهم .

٤١ - وأما القدريّة المعتزلة عن الحق فقد افرقت عشرين فرقة كل فرقة منها
تتكفر سائرهما ، وهذه أسماء فرقها : الواصلية ، والعمرورية ، والهدلية ،
والنظامية ، والمردارية ، والمعمرية ، والثمانية ، والجاحظية ، والخابطية ،
والحمارية ، والخياطية ، والشحامية ، وأصحاب صالح قبة ، والمريسية ، والكعبية ،
والجبائية ، والبهمسية المنسوبة إلى أبي هاشم بن الجبائي ، فهي ثنتان وعشرون
فرقة ، ثنتان منها ليستا من فرق الإسلام ، وهما : الخاطبية ، والحمارية ،
وسند كرها في الفرق التي انتسبت إلى الإسلام وليست منها .

٤٢ - وأما المُرَجِّئة فثلاثة أصناف :

صنف منهم قالوا بالإِرْجاء في الإيمان ، و بالقَدَر على مذاهب القدرية ،
فهم معدودون في القدرية والمُرَجِّئة ، كَأبي شَمْرٍ المَرْجِيء ، ومحمد بن شبيب
البصري ، والخالدي .

وصنف منهم قالوا بالإِرْجاء في الإيمان ، ومالوا إلى قول جَهْم في الأعمال
والأَكْسَاب ، فهم من جملة الجَهْمِيَّة والمُرَجِّئة .

وصنف منهم خالصة في الإِرْجاء من غير قَدَر ، وهم خمس فرق : يونسية ،
وغسانية ، وثوبانية ، وتومنية ، ومريسية .

٤٣ - وأما النجارية فإنها اليوم بالرى أكثر من عشر فرق ، ومرجعها في
الأصل إلى ثلاث فرق : برغوثية ، وزعفرانية ، ومستدركة .

٤٤ - وأما البكرية والضرارية فكل واحدة منهما فرقة واحدة ليس لها تبع
كثير ، والجهمية أيضاً فرقة واحدة .

٤٥ - والكرامية بخُرَاسان ثلاث فرق : حقائقية ، وطرائقية ، وإسحاقية ،
لكن هذه الفرق الثلاث منها لا يُكْفَرُ بعضها بعضاً ، فعددناها كلها فرقة واحدة .

٤٦ - فهذه الجملة التي ذكرناها تشتمل على ثنتين وسبعين فرقة ، منها عشرون
كروافض ، وعشرون نخوارج ، وعشرون قلدريَّة ، وعشرون مُرَجِّئة ، وثلاث
نجارية ، وبكرية وضرارية ، وجَهْمِيَّة ، وكرامية ، فهذه ثنتان وسبعون فرقة ^(١) .

(١) إذا عدت هذا الإجمال الذي ذكره المؤلف على ظاهره كان الفرق اثنتين
وتسعين فرقة : أربعة أصناف كل صنف منها عشرون فرقة ، فذلك ثمانون فرقة ،
وأربعة أصناف كل صنف منها ثلاث فرق فذلك اثنتا عشرة فرقة ، فعمل المؤلف
يرى صنفين من ذوى العشرين صنفاً واحداً له اسمان كالقدرية والمُرَجِّئة ، وعلى هذا
يصح الحساب .

٤٧ - فأما الفرقة الثالثة والسبعون فهي أهل السنة والجماعة^(١) من فريق الرأي والحديث دون من يشتري لهو الحديث ، وقفاء هذين الفريقين ، وقرآؤهم ، ومحدثوهم ، ومتكلمو أهل الحديث منهم ، كلهم متفقون على مقالة واحدة في توحيد الصانع وصفاته ، وعدله ، وحكمته ، وفي أسمائه وصفاته ، وفي أبواب النبوة والإمامة ، وفي أحكام العقبي ، وفي سائر أصول الدين ، وإنما يختلفون في الحلال والحرام من فروع الأحكام ، وليس بينهم فيما اختلفوا فيه منها تضليل ولا تفسيق ، وهم الفرقة الناجية ، ويجمعها الإقرار بتوحيد الصانع وقدمه ، وقدم صفاته الأزلية ، وإجازة رؤيته من غير تشبيه ولا تعطيل ، مع الإقرار بكتب الله ورسله ، وبتأييد شريعة الإسلام ، وإباحة ما أباحه القرآن ، وتحريم ما حرمه القرآن ، مع قبول ما صح من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واعتقاد الحشر والنشر ، وسؤال المسكين في القبر ، والإقرار بالخوض والميزان .

فمن قال بهذه الجهة التي ذكرناها ولم يخلط إيمانه بها بشيء من بدع الخوارج والروافض والقدرية وسائر أهل الأهواء فهو من جملة الفرقة الناجية : إن ختم الله له بها ، ودخل في هذه الجملة جمهور الأمة وسوادها الأعظم من أصحاب مالك^(٢)

(١) قد فصل أبو الحسن الأشعري مقالة الفرقة الناجية — وهم أهل السنة والجماعة — في كتابه « مقالات الإسلاميين (١ / ٣٣٠ - ٣٢٥) » وعنه صدر المؤلف وغيره من الذين كتبوا في المقالات ، فارجع إليه إن شئت تردد بيانا وتحقيقا إن شاء الله ،

(٢) هو إمام دار الهجرة أبو عبد الله : مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر ابن عمرو بن الحارث ، الأصبحي ، من سادة أتباع التابعين ، ومن جملة الفقهاء والصالحين ، ومن كثرت عنايته بالسنن وجمعه لها وذب عنه حريمها وقعه لمن خلفها أورام الانحراف عنها ، قائلا بهذه السنة الشريفة دون الاعتماد على المقاييس والتعليل ، وهو صاحب « الموطأ » المشهور المتداول إلى هذا اليوم ، ولد في سنة ٩٣ ، ويقال : =

والشافعي^(١) ، وأبي حنيفة^(٢) ، والأوزاعي^(٣) ، والثوري^(٤)

= في سنة ٩٤ ، ومات في سنة ١٧٩ في بكرة اليوم الرابع عشر من شهر ربيع الأول ،
والأصبحي : نسبة إلى ذى أصبح وهو بطن من حمير ، وعنه يقول الإمام الشافعي :
إذا ذكر العلماء فمالك النجم (العبر : ١ / ٢٧٢ - مشاهير علماء الأمصار رقم ١١١٠ -
تهذيب التهذيب ١٠ / ٥) .

(١) هو عالم قریش ، فقيه عصره : أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس
ابن عثمان بن شافع بن السائب ، الشافعي ، الملقب ، الذي لم ترعنه مثل نفسه ولم ترعنه
من رآه مثله ، ناصر الحديث ، ولد بغزة ونقل إلى مكة وله سنتان ، أخذ العلم عن
مالك بن أنس ومسلم بن خالد الزنجي وطبقتهما ، وكان - مع تجرعه وسعة عقله -
يحيد الرمي حاذفا فيه يصيب تسعة من كل عشرة ، وعنه يقول المزني : ما رأيت
أحسن وجها من الشافعي ، ويقول أبو ثور : ما رأيت مثل الشافعي ، ولا رأى
هو مثل نفسه ، توفي في مصر سنة ٢٠٤ . (العبر : ١ / ٣٤٣ - تهذيب التهذيب :
٢٥ / ٩ - المنهج الأحمد : ١ / ٦٣ بتحقيقنا - وفيات الأعيان رقم ٥٣٠ بتحقيقنا
والوفا بالوفيات ١٧١ / ٢ - وشذرات الذهب : ٩ / ٢) .

(٢) هو فقيه أهل العراق ، العابد ، الورع ، السخي : أبو حنيفة النعمان بن ثابت ،
الكوفي ، ولد في سنة ثمانين ، وروى عن عطاء بن أبي رباح وطبقته ، وثققه على
حماد بن أبي سليمان ، وكان من البرزين المتفوقين في الذكاء ، وكان لا يقبل جوائز
الدولة ، بل كان ينفق ويواسي من كسبه ، وكان له دار كبيرة لعمل الخبز وعنده
صناع وأجراء ، قال عنه الشافعي : الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة ، وقال يزيد
ابن هارون : ما رأيت أورع ولا أعقل من أبي حنيفة ، وتوفي في رجب من سنة
١٥٠ (العبر : ١ / ٢١٤ - وفيات الأعيان رقم ٧٣٦ بتحقيقنا - تاريخ بغداد : ١٣ / ٣٢٣) .

(٣) قد تقدمت ترجمة أبي عمرو الأوزاعي ، في ص ٧ فارجع إليها هناك
إن شئت .

(٤) هو الإمام العالم : أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق بن حمزة بن حبيب ،
الثوري - نسبة إلى ثور ، وهو بطن من تميم - الكوفي ، الفقيه ، سيد أهل زمانه .
علما وعملا ، ولد في سنة خمس وتسعين ، وروى عن عمرو بن مرة وسماك بن حرب ، =

وأهل الظاهر^(١)

فهذا بيان ما أردنا بيانه في هذا الباب ، ونذكر في الباب الذي يليه تفصيل مقالة كل فرقة من فرق [أهل] الأهواء الذين ذكرناهم إن شاء الله عز وجل .

الباب الثالث

من أبواب هذا الكتاب

في بيان تفصيل مقالات فرق [أهل] الأهواء ، وبيان فضائح كل فرقة منها على التفصيل .

هذا باب يشتمل على فصول ثمانية ، وهذه ترجمتها :

- (١) فصل ، في بيان مقالات فرق الرّفص .
- (٢) فصل ، في بيان مقالات فرق الخوارج .
- (٣) فصل ، في بيان مقالات فرق الاعتزال والقدر .
- (٤) فصل ، في بيان مقالات فرق المُرَجئة .

== قال عنه أحمد بن حنبل : لا يتقدم سفيان في قلبي أحد ، وقال يحيى بن معين : سفيان أمير المؤمنين في الحديث ، وقال يحيى القطان : ما رأيت أحد أحفظ من الثوري ، وقال سفيان عن نفسه : ما استودعت قلبي شيئا قط خفاني ، ومات بالبصرة محتفيا عند عبد الرحمن بن مهدي وفي داره ، في شعبان من سنة ١٦١ (العبر : ١ / ٢٣٥ - مشاهير علماء الأمصار رقم ١٣٤٩ - ووفيات الأعيان رقم ٢٥٢) .

(١) هم أتباع داود بن علي بن خلف ، الأصهباني ، وله ترجمة في وفيات الأعيان رقم ٢٠٩ - وفي العبر : ٢ / ٤٥ - وفي شذرات الذهب : ٢ / ١٥٨ ، وكانت وفاة داود في رمضان من سنة ٢٧٠ وله سبعون سنة .

- (٥) فصل ، في بيان مقالات فرق النجارية [١] .
 (٦) فصل ، في بيان مقالات الضرارية ، والبكرية ، والجهمية .
 (٧) فصل ، في بيان مقالات الكرامية .
 (٨) فصل ، في بيان مقالات المشبهة الداخلة في غمار الفرق التي ذكرناها .
 وسندكر في كل فصل منها مقتضاه على شرطه إن شاء الله عز وجل .

الفصل الأول

من فصول هذا الباب

في بيان مقالات فرق الرّفص .

٤٨ - قد ذكرنا قبل هذا أن الزيدية منهم ثلاث فرق [٢] ، والكيسانية منهم فرقتان ، والإمامية منهم خمس عشرة فرقة ، ونبدأ بذكر الزيدية ، ثم الإمامية ، ثم الكيسانية ، على الترتيب إن شاء الله عز وجل .

* * *

(١) سقط من بعض النسخ ذكر الفصلين الرابع والخامس عند هذا العرض الإجمالي ، ولكنهما مذكوران في عامة النسخ في تفصيل المقالات فيما يلي من الكتاب ، لذلك آثرنا ذكرهما بين المعقوفين للدلالة على ذلك .

(٢) ذكر المسعودي في مروج الذهب ٣/ ٢٢٠ أن قوما من مصنفى كتب المقالات والآراء والديانات كأبي عيسى محمد بن هارون الوراق يذكرون أن الزيدية ثمان فرق وعدها بأسمائها ، وذكر أبو الحسن الأشعري في مقالات الإسلاميين ١/ ١٣٢ أن الزيدية ست فرق ، وعدها ، وذكر مقالة كل فرقة منها ، أما الإسمرائي في التبصير ص ١٦ فسار سيرة المؤلف هنا في تقسيم الروافض وتقسيم كل صنف منها .

٤٩ - ذكر الجارودية من الزيدية :

أولاً : أتباع المعروف بابي الجارود^(١) وقد زعموا أن النبي صلى الله عليه وسلم نصَّ على إمامة عليٍّ بالوصف دون الاسم ، وزعموا أيضاً أن الصحابة كفروا بتركهم بيعة عليٍّ ، وقالوا أيضاً : إن الحسن بن علي كان هو الإمام بعد عليٍّ ، ثم أخوه الحسين^(٢) كان إماماً بعد الحسن .

وافترقت الجارودية في هذا الترتيب فرقتين : فرقة قالت : إن علياً نصَّ علي

(١) قال السيد المرتضى في تاج العروس (٢ / ٢١٨) : « والجارودية فرقة من الزيدية من الشيعة نسبت إلى أبي الجارود زياد بن أبي زياد ، وأبو الجارود هو الذي سماه الإمام الباقر سرخوباً ، وفسره بأنه شيطان يسكن البحر » اهـ المقصود منه . وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب (٣ / ٣٨٦) : زياد بن المنذر ، الهمداني ويقال : الهندي ، ويقال : الثقيفي - أبو الجارود ، الأعمى ، الكوفي . وذكر من أخذ عنهم ومن أخذوا عنه ، ثم قال : قال عبد الله بن أحمد عن أبيه : متروك الحديث ، وضعفه جدا ، وقال معاوية بن صالح عن يحيى بن معين : كذاب عدو الله ليس يسوى فلساً... وقال أبو حاتم بن حبان : كان رافضياً يضع الحديث في مثالب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم ، ويروي في فضائل أهل البيت رضي الله عنهم أشياء مألها أصول ، لا يحل كتب حديثه وهو من العدودين من أهل الكوفة الغالين ، وذكره البخاري في فصل من مات من الحسين ومائة إلى الستين » اهـ باختصار . (وانظر - مع ذلك - فهرست ابن النديم ص ٢٦٧ ط مصر ، ثم انظر عن هذه الفرقة : مروج الذهب للمسعودي ٣ / ٢٢٠ ، ومقالات الإسلاميين للأشعري ١ / ١٣٣ ، وخطط المقرئ ٢ / ٢٥٢ بولاق ، والملل والنحل للشهرستاني ١ / ١٥٧ ط الحلبي)

(٢) أبو محمد الحسن بن علي بن أبي طالب ، وأبو عبد الله الحسين بن علي بن أبي طالب ، هما سبطا رسول الله صلى الله عليه وسلم : ابنا ابنته فاطمة الزهراء ، وزيجاتها ، وسيدا شباب أهل الجنة ، مات الحسن مسموماً في سنة ٤٩ ومات الحسين شهيداً في معركة كربلاء سنة ٦١ ، وانظر مقالات الإسلاميين ١ / ١٤١ - ١٤٤ .

إمامة ابنه الحسن ، ثم نص الحسنُ على إمامة أخيه الحسين بعده ، ثم صارت الإمامة بعد الحسن والحسين شورى في ولدي الحسن والحسين ، فمن خرج منهم شاهراً سيفه داعياً إلى دينه - وكان عالماً وغارفاً - فهو الإمام . وزعمت الفرقة الثانية منهم أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي نصَّ على إمامة الحسن بعد علي ، وإمامة الحسين بعد الحسن .

ثم افرقت الجارودية - بعد هذا - في الإمام المنتظر فرقاً :
منهم مَنْ لم يعين واحداً بالانتظار ، وقال : كل مَنْ شَهِر سيفه ودعا إلى دينه من ولدي الحسن والحسين فهو الإمام .

ومنهم مَنْ ينتظر محمد بن عبد^(١) الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، ولا يصدق بقتله ، ولا بموته ، ويزعم أنه هو المهدي المنتظر الذي يخرج فيملك الأرض . وقول هؤلاء فيه كقول الحمدية من الإمامية في انتظارها محمد ابن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي .

ومنهم مَنْ ينتظر محمد بن القاسم صاحب الطائفة^(٢) ولا يصدق بموته .

(١) محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، المعروف بالنفس الزكية ، قال عنه الأشعري في مقالات الإسلاميين ١/ ١٤٥ « خرج بالمدينة ، وبويع له في الآفاق ، فبعث إليه أبو جعفر المنصور يعيسى بن موسى وحميد بن قحطبة ، فحارب محمد حتى قتل ، ومات تحت الهدم أبوه عبد الله بن الحسن بن الحسن وعلي بن الحسن ابن الحسن ، وقتل بسببه رجال من أهل بيته ، ووجه محمد بن عبد الله أخاه إدريس ابن عبد الله إلى المغرب ، ولولاه هناك مملكة » ١ هـ . وكان مقتل محمد بن عبد الله في سنة ١٤٥ في المعركة ، وبعث عيسى بن موسى برأسه إلى أبي جعفر المنصور ، وانظر العبر ١ : ١٩٨ - ومروج الذهب : ٣ / ٣٠٦ - ٣٠٨ .

(٢) هو أبو جعفر : محمد بن القاسم بن علي بن عمر بن الحسين السبط ، وأمه صفية بنت موسى بن عمر بن علي بن الحسين السبط ، قال عنه الأشعري (١/ ١٤٩) =

ومنهم مَنْ ينتظر محمد بن عمر^(١) الذي خرج بالكوفة ، ولا يصدق بقتله ولا بموته .

فهذا قول الجارودية ، وتكفيرهم واجب ؛ لتكفيرهم أصحاب رسول الله عليه الصلاة والسلام .

٥٠ - ذكر السليمانية أو الجريرية منهم^(٢) :

هؤلاء أتباع سليمان بن جرير الزيدى^(٣) الذي قال : إن الإمامة شورى ، وإنها تنعقد بعقد رجلين من خيار الأمة ، وأجاز إمامة المنفصول ، وأثبت

= « وخرج محمد بن القاسم من ولد الحسين بن علي بخراسان ببلدة يقال لها الطالقان ، في خلافة المعتصم ، فوجه إليه عبد الله بن طاهر وهو على خراسان جيشاً ، فانهزم محمد ثم قدر عليه عبد الله بن طاهر فحمله إلى المعتصم فحبسه معه في قصره ، فاختلف الناس في أمره ، فمن قائل يقول : هرب ، ومن قائل يقول : مات ، ومن الزيدية من يزعم أنه حي وأنه سيخرج » اهـ ، وانظر أيضاً المقالات ١٣٤/١ ، والكمال لابن الأثير : ١٦٢/٦ ، ومقاتل الطالبين ص ٥٧٧ ، والنجوم الزاهرة ٢٣٠/٢ وتاريخ الطبري في حوادث سنة ٢١٩ .

(١) في مقالات الإسلاميين ١٣٥/١ و ١٥١ والتبصير ١٧ « يحيى بن عمر » وهو الصواب ، قال الأشعري « وخرج بالكوفة أيام المستعين أبو الحسين يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، فوجه إليه الحسين بن إسماعيل بأمر محمد بن عبد الله بن طاهر ، فقتل أبا الحسين » وانظر كمال ابن الأثير ٧/٤٣ ومروج الذهب ٤/١٤٧ وكان خروج يحيى في سنة ٢٤٨ ويقال في سنة ٢٥٠ .

(٢) انظر عن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١٣٥/١ والتبصير ١٧ والبلل والنحل للشهرستاني ١٥٩/١ ط الحلبي ، وهؤلاء يسمونها السليمانية ، وسمّاها القرزى (الخطط ١/٣٥١) الجريرية ، وقد جمع المؤلف بين الاسمين كما ترى .

(٣) سليمان بن جرير - ووقع في خطط القرزى وحده « سليم بن جرير » - وأحسبه تطيعا ،

إمامة أبي بكر وعمر ، وزعم أن الأمة تركت الأضاح في البيعة لهما ، لأن عليا كان أولى بالإمامة منهما ، إلا أن الخطأ في بيعتهما لم يوجب كفرًا ، ولا فسقًا ، وكفّر سليمان بن جرير [عثمان ^(١)] بالأحداث التي نَقَمَهَا الناقون منه ، وأهل السنة يكفرون سليمان بن جرير من أجل أنه كفّر عثمان رضي الله عنه .

٥١ - ذكر البُتْرية منهم ^(٢) :

هؤلاء أتباع رجلين : أحدهما الحسن بن صالح بن حي ^(٣) ، والآخر كثير النواء الملقب بالأبتر ^(٤) وقولهم كقول سليمان بن جرير في هذا الباب ، غير أنهم توقفوا في عثمان ولم يُقدِّموا على ذمه ولا على مدحه ، وهؤلاء أحسن حالا عند أهل

(١) لا يتم الكلام إلا بذكر هذه الكلمة ، هنا ، كما سيعيده المؤلف بعد سطر وفي مقالات الإسلاميين « وكان سليمان بن جرير يقدم على عثمان ويكفره عند الأحداث التي نَقَمَتْ عليه » وفي التبصير « وهؤلاء كانوا يكفرون عثمان بسبب ما أخذ عليه من الأحداث » .

(٢) انظر عن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١ / ١٣٦ - والتبصير ص ١٧ والمثل والنحل للشهرستاني ١ / ١٦١ . وقد جعل الشهرستاني هذه الفرقة فرقتين : إحداهما أتباع الحسن بن صالح وسماها الصالحية ، والثانية أتباع كثير النواء الملقب بالأبتر ، وسماها البترية .

(٣) قال ابن النديم في الفهرست ص ٢٦٧ ط مصر « ولد الحسن بن صالح بن حي سنة مائة ، ومات متخفيًا سنة ثمان وستين ومائة ، وكان من كبار الشيعة الزيدية وعظمائهم وعلمائهم ، وكان فقيهاً متكلمًا ، وله من الكتب كتاب التوحيد ، كتاب إمامة ولد علي من فاطمة ، كتاب الجامع في الفقه ، وللحسن أخوان : أحدهما علي بن صالح ، والآخر صالح بن صالح ، وهؤلاء على مذهب أخيهما الحسن ، وكان علي متكلمًا ، قال محمد بن إسحاق : أكثر علماء المحدثين زيدية وكذلك قوم من الفقهاء المحدثين مثل سفيان بن عيينة وسفيان الثوري » اه كلامه بحروفه . وقد ترجم له الذهبي في العبر ١ / ٢٤٩ وذكر ثناء العلماء عليه ، وذكر أن وفاته في سنة ١٦٧ ، وترجم له ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢ / ٢٨٥ - ٢٨٩ وذكر اختلاف العلماء فيه ، وحكى في وفاته قولين ، قيل : توفي في سنة ١٧٩ ورجح أنه توفي في سنة ١٦٧ واعتبر القول الأول سهواً .

السنة من أصحاب سليمان بن جرير ، وقد أخرج مسلم بن الحجاج حديث الحسن ابن صالح بن حي في مسنده الصحيح ، ولم يخرج محمد بن إسماعيل البخاري حديثه في الصحيح . ولكنه قال في كتاب « التاريخ الكبير » : الحسن بن صالح ابن حي الكوفي سمع سماك بن حرب ومات سنة سبع وستين ومائة ، وهو من ثور همدان ، وكنيته أبو عبد الله

قال عبد القاهر : هؤلاء البترية ، والسلجانية ، من الزيدية كلهم يكفرون الجارودية من الزيدية لإقرار الجارودية على تكفير أبي بكر وعمر ، والجارودية يكفرون السلجانية والبترية ؛ لتركهما تكفير أبي بكر وعمر .

وحكى شيخنا أبو الحسن الأشعري في مقالته عن قوم من الزيدية يقال لهم اليعتوبية أتباع رجل اسمه يعقوب أنهم كانوا يتولون أبا بكر وعمر ، ولكنهم لا يتبرءون ممن تبرأ منهما

قال عبد القاهر : اجتمعت الفرق الثلاث الذين ذكرناهم من الزيدية على القول بأن أصحاب الكبراء من الأمة يكونون مخلصين في النار ، فهم من هذا الوجه كالخوارج الذين أبأسوا أشراء المذنبين من رحمة الله تعالى و ﴿ لَا يَبَاسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ ﴾ ^(١) إنما قيل لهذه الفرق الثلاث وأتباعها « زيدية » لقولهم بإمامة زيد بن ^(٢) علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب في وقته

(١) من الآية ٨٧ من سورة يوسف

(٢) هو أبو محمد زيد بن علي بن الحسين السبط بن علي بن أبي طالب ، كان قد بايعه خلق في أيام هشام بن عبد الملك ، وشجعوه على الخروج على بني مروان ، وحارب متولى العراق يوسف بن عمر الثقفي ، فظفر به يوسف ، فقتله وضله ، وبقي مصلوبا مدة قال الذهبي : أربع سنين ، وحين خرج جاءه طائفة كبيرة وقالوا له : تبرأ من أبي بكر وعمر ونحن نبايعك ونحارب معك ، فأبى ، فقالوا : إذن فنحن نرفضك ، تسمى هؤلاء « الرافضة » وبقي اسم « الزيدية » على من بقى معه ، وقد اختلف في عام وفاته ، فقيل : سنة ١٢٠ وقيل : سنة ١٢١ ، وقيل : سنة ١٢٢ (العبر : ١٥٤ -

هو إمامة ابنه يحيى^(١) بن زيد بعد زيد . وكان زيد بن علي قد بايعه على إمامته خمسة عشر ألف رجل من أهل الكوفة ، وخرج بهم على والي العراق وهو يوسف بن عمر الثقفي^(٢) عامل هشام بن عبد الملك على العراقيين ، فلما استمر القتال بينه وبين يوسف بن عمر الثقفي قالوا له : إنا ننصرك على أعدائك بعد أن تحبرنا برأيك في أبي بكر وعمر اللذين ظلمنا جدك على بن أبي طالب ، فقال زيد : إني لا أقول فيهما إلا خيراً ، وما سمعت أبي يقول فيهما إلا خيراً ، وإنما خرجت على بنى أمية الذين قتلوا جدّي الحسين ، وأغاروا على المدينة يوم الحرة^(٣) ، ثم رموا

= ومشاهير علماء الأمصار رقم ٤٢٥ - وتهذيب التهذيب ٣ / ٤١٩ - والمعارف ٢١٦ الدار - ومقالات الإسلاميين ١٢٩ ، ١٤٤ - ومروج الذهب : ٣ / ٢١٧ .

(١) يحيى بن زيد بن علي بن الحسين : خرج في أيام الوليد بن يزيد بن عبد الملك ، بالجوزجان من بلاد خراسان منكراً للظلم وما عم الناس من الجور ، فسير إليه نصر بن سيار سلم بن أحوز للمازني ، فقتل يحيى في المعركة بسهم أصابه في صدغه ، وحز رأسه وحمل إلى الوليد ، وصلب جسده بالجوزجان ، ولم يزل مصلوباً إلى أن خرج أبو مسلم الخراساني ؛ فقتل أبو مسلم سلم بن أحوز ، وأُزيل جثة يحيى ، وصلى عليها في جماعة أمحابة ، ودفنها ، وقربه هناك مشهور مزور ، وليس ليحيى عقب (مروج الذهب : ٣ / ٢٢٥ - كامل ابن الأثير : ١٠٧ / ٥ - المعارف ٢١٦ - مقالات الإسلاميين ١٣٠ ، ١٤٤) .

(٢) هو أبو يعقوب : يوسف بن عمر بن محمد بن الحكم بن أبي عقيل بن مسعود ، الثقفي ، كان رجلاً جواداً ، فصيحاً ، حسن القراءة ، وكان - مع هذا - أحمق ، سيء الخلق والسيرة ، نياها ، معجبا بنفسه ، ولاد هشام بن عبد الملك اليمن في سنة ١٠٦ . ثم ولاد العراق في سنة ١٢٠ فاستخلف على اليمن ابنه الصلت بن يوسف ، ولما ولي يزيد بن الوليد الخلافة حبسه ، وبقي في الحبس إلى أن قتل في سنة ١٢٧ قتل يزيد بن خالد بن عبد الله القسري انتقاماً لأبيه خالد ، وكان يوسف قتله حين ولي العراق مكانه (وفيات الأعيان رقم ٨١٤) .

(٣) الحرة : موضع معروف قريب من مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وفيه =

بيت الله بحجر المنجنيق والنار^(١)، ففارقوه عند ذلك حتى قال لهم «رفضتموني» ومن يومئذ سبوا رافضة، وثبت معه نصر بن خزيمة العنسي، ومعاوية بن إسحاق ابن يزيد بن حارثة في مقدار مائتي رجل، وقاتلوا جندي يوسف بن عمر الثقفي حتى قتلوا عن آخرهم، وقتل زيد، ثم نبش من قبره وصلب، ثم أحرق بعد ذلك. وهرب ابنه يحيى بن زيد إلى خراسان، وخرج بناحية الجوزجان على نصر ابن سيار^(٢) وإلى خراسان، فبعث نصر بن سيار إليه سلم بن أحوز المازني^(٣) في ثلاثة آلاف رجل، فقتلوا يحيى بن زيد، ومشهدة بجوزجان معروف.

= حدثت موقعة عظيمة بين أهل المدينة من أبناء الأنصار والمهاجرين وجيش يزيد بن معاوية بن أبي سفيان وعليه مسلم بن عقبة المري، وقد قتل فيها خلق كثير من بني هاشم وسائر قريش ومن الأنصار، ولإسراف مسلم في القتل ساء كثير من المؤرخين مسرفاً (مروج الذهب: ٣ / ٧٩)

(١) كان ذلك في أيام عبد الملك بن مروان، إذ أرسل الحجاج بن يوسف الثقفي لحرب عبد الله بن الزبير في مكة، فقذف الكعبة بالمنجنيق، وقتل ابن الزبير، وصلبه (انظر تفصيل أخبار ذلك كله في مروج الذهب: ٣ / ١١٩ - ١٢٢).

(٢) هو نصر بن سيار بن رافع، من بني جندع بن ليث من كنانة، وهم رهط عبيد بن عمير بن قتادة الليثي، وكان سيار بن رافع أبو نصر مع مصعب بن الزبير، فسرق عيبة، فقطع عبد الرحمن بن سمرة يده، فكان يقال له «الأقطع» وكان ابنه نصر يكنى أبا الليث، وقد ولده هشام بن عبد الملك خراسان، فلم يزل والياً عليها حتى وقعت الفتنة، فخرج يريد العراق، فمات بالطريق بناحية ساوة (المعارف ٤٠٩ - ومروج الذهب: ٢ / ٢٥٥ - وكامل ابن الأثير: ٥ / ٧٩، ٩٤، ٩٩، ١٠٧، ١١٩، ١٥٣ - ومقالات الإسلاميين: ١ / ١٣١).

(٣) وقع في العبر ١ / ٦٦ «سلم بن أحوز» بالراء المهملة، وهو في كل كتب المقالات بالزاي، وسلم (انظر مقالات الإسلاميين: ١ / ١٣١ والتبصير ١٨ و٦٤) ومن كلام المؤلف تعلم أن سلم بن أحوز كان قائداً من قواد نصر بن سيار في خراسان في أواخر بني مروان.

قال عبد القاهر : روافض الكوفة مؤصوفون بالعدر ، والبخل ، وقديسار
المثل بهم فيهما ، حتى قيل : أبخل من كوفي ، وأعدر من كوفي ، والمشهور من
عذرهم ثلاثة أشياء :

أحدها : أنهم بعد قتل علي رضي الله عنه بايعوا ابنه الحسن ، فلما توجه لقتال
معاوية غدروا به في سباط المدائن ، فطعنه سنان الجعفي في جنبه فصرعه عن
فرسه ، وكان ذلك أحد أسباب مصالحته معاوية .

والثاني : أنهم كاتبوا الحسين بن علي رضي الله عنه ، ودعوه إلى الكوفة
لينصروه على يزيد بن معاوية^(١) فاغتر بهم ، وخرج إليهم ، فلما بلغ كربلاء
غدرُوا به ، وصاروا مع عبيد الله بن زياد يداً واحدة عليه ، حتى قُتل الحسين
وأكثر عشيرته بكربلاء .

والثالث : غدروهم يزيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب بعد أن
خرجوا معه على يوسف بن عمر ، ثم نكثوا بيعته وأسلموه عند اشتداد القتال
حتى قُتل وكان من أمره ما كان

(١) يزيد بن معاوية بن أبي سفيان : الخليفة الذي وقعت في عهده موقعة الحرة ،
واستيحت مدينة رسول الله ، وفي عهده قتل الحسين بن علي وجمع كثير من بني هاشم
واحتز رأس الحسين ونقل إلى هذا الخليفة بدمشق ، وقد مات بعد وقعة الحرة ببضعة
وسبعين يوماً ، في منتصف ربيع الأول من سنة ٦٤ (العبر : ١ / ٦٩) وقال
المسعودي : وهلك يزيد بحوارين من أرض دمشق لسبع عشرة - وفي نسخة لأربع
عشرة - ليلة خلت من صفر سنة ٦٤ وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة (مروج الذهب :
٦٣ / ٣)

٥٢ - ذكر الكيسانية من الرافضة^(١):

هؤلاء أتباع المختار بن أبي عبيد الثقفي^(٢) الذي قام بئس الحسين بن علي ابن أبي طالب ، وقتل أكثر الذين قتلوا حسيناً بكرّ بلاء ، وكان المختار يقال له كيسان . وقيل : إنه أخذ مقاتله عن مولى لمي رضى الله عنه كان اسمه كيسان .

وافترقت الكيسانية فرقاً يجمعها شيان :

أحدها : قولهم بإمامة محمد بن الحنفية^(٣) وإليه كان يدعو المختار بن أبي عبيد والثاني : قولهم بجواز البداء على الله عز وجل ، ولهذا البدعة قال بتكفيرهم

(١) انظر عن هذه الفرقة : مروج الذهب ٣ / ٨٧ - ومقالات الإسلاميين :

١ / ٨٩ - وجعلها إحدى عشرة فرقة - والتنبيه لأبي الحسين اللطفي ٢٩ ، ١٤٨ ، ١٥٢ وقد سماها المختارية نسبة إلى المختار بن أبي عبيد - والحوار العيني ١٥٧ - واعتقادات المسلمين للرازي (٦٢) واللؤلؤ والنحل للشهرستاني ١ / ١٤٧ ونسبها إلى كيسان مولى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، وجعلها فرقاً منها المختارية والمهاشمية ، وفي مقالات الإسلاميين أن « كيسان » لقب كان يطلق على محمد بن الحنفية .

(٢) المختار بن أبي عبيد بن مسعود بن عمرو ، الثقفي : الذي خرج يطلب بئس الحسين ابن علي ، وهو الذي جهز الجيش لحرب عبيد الله بن زياد بقيادة إبراهيم بن الأشتر النخعي ، فكانت بينهم موقعة عظيمة قتل فيها ابن مرجانة عبيد الله بن زياد وكثير من أشتراف الشام ، وحمل إبراهيم بن الأشتر رأس ابن زياد وغيره إلى المختار بالعراق ، فبعث المختار بهذه الرؤوس إلى عبد الله بن الزبير بمكة ، وهذا كله في عهد عبد الملك بن مروان (مروج الذهب ٣ / ١٠٤ وما بعدها) وفي سنة ٦٧ سار مصعب بن الزبير فنزل حروراء والتقى بالمختار ، فكانت بينهم موقعة عظيمة قتل فيها المختار وقوم ممن كانوا معه (والعبر : ١ / ٧٤ - والمعارف ٤٠٠) .

(٣) محمد بن الحنفية : هو أبو القاسم - ويقال : أبو عبد الله - محمد بن علي ابن أبي طالب ، وأمه خولة بنت جعفر بن قيس بن سلمة ، من بني حنيفة بن الحليم ، وقد كان محمد عالماً فاضلاً شجاعاً ، وتوفي في سنة ٨١ (تهذيب التهذيب ٩ / ٣٥٤ - العبر : ١ / ٩٣ - ومشاهير علماء الأمصار رقم ٤١٩) .

كلُّ من لا يميز البداء على الله سبحانه .

واختلفت الكيسانية في سبب إمامة محمد بن الحنفية ، فزعم بعضهم أنه كان إماماً بعد أبيه علي بن أبي طالب رضى الله عنه ، واستدلَّ على ذلك بأن علياً دفع إليه الراية يوم الجمل وقال له :

أَطَعْنَهُمْ طَعَنَ أَبِيكَ تُحَمَّدُ لَا خَيْرَ فِي الْحَرْبِ إِذَا لَمْ تَزِدْ

وقال آخرون منهم : إن الإمامة بعد علي كانت لأبنيه الحسن ، ثم للحسين بعد الحسن ، ثم صارت إلى محمد بن الحنفية بعد أخيه الحسين بوصية أخيه الحسين إليه حين هرب من المدينة إلى مكة حين طول بالبيعة ليزيد بن معاوية .

ثم افترق الذين قالوا بإمامة محمد بن الحنفية .

فزعم قوم منهم يقال لهم « الكربية » أصحاب أبي كرب الضرير^(١) : أن محمد ابن الحنفية حتى لم يمت ، وأنه في جبل رَضَوَى وعنده عين من الماء وعين من العسل يأخذ منهما رزقه . وعن يمينه أسد ، وعن يساره نمر ، يحفظانه من أعدائه إلى وقت خروجه ، وهو المهدي المنتظر .

وذهب الباكون من الكيسانية إلى الإقرار بموت محمد بن الحنفية ، واختلفوا في الإمام بعده ، فمنهم من زعم أن الإمامة بعده رجعت إلى ابن أخيه علي بن الحسين زين العابدين^(٢) . ومنهم من قال برجعها بعده إلى أبي هاشم عبد الله

(١) انظر مقالات الإسلاميين : ١/ ٩٠ وفيه حكاية أن كثير عزة كان يرى رأى الكربية ، وأنه في ذلك يقول الآيات الخمسة التي سيرويها المؤلف قريباً ، وأولها :
ألا إن الأئمة من قرش ولاية الحق أربعة سواء

(٢) هو أبو الحسين - ويقال : أبو الحسن ، ويقال : أبو محمد ، ويقال : أبو عبد الله - علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، الملقب بزید العابدين ، المدني ، وهو الذي يقول فيه الفرزدق :

ابن محمد بن الحنفية^(١)

واختلف هؤلاء في الإمام بعد أبي هاشم ، فمنهم من نقلها إلى محمد بن علي ابن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب^(٢) بوصية أبي هاشم إليه ، وهذا قول الراوندية ومنهم من زعم أن الإمامة بعد أبي هاشم صارت إلى بيكان بن سمان^(٣) وزعموا أن روح الله تعالى كانت في أبي هاشم ، ثم انتقلت منه إلى بيكان ، ومنهم من

= هذا الذي تعرف البطحاء وطائفة والبيت يعرفه ، والحل ، والحرم

وقد اختلف في سنة وفاته ، فقيل : في سنة ٩٣ ، وقيل : في ٩٢ ، وقيل : في ٩٤ ، وقيل : في ٩٥ ، وقيل : في ١٠٠ (تهذيب التهذيب : ٧ / ٣٠٤ - ومشاهير علماء الأمصار رقم ٤١٩) وفي المشاهير سنة ٧٣ وأحسبه تطيعا

(١) هو أبو هاشم : عبد الله بن علي بن أبي طالب ، وأبوه محمد ابن الحنفية ، قال الزبير : كان أبو هاشم صاحب الشيعة فأوصى إلى محمد بن علي بن عبد الله بن العباس ، وصرف الشيعة إليه ، ودفع إليه كتبه ، ومات عنده ، ومات في أيام سليمان بن عبد الملك ، سنة ٩٨ ، وقيل : في سنة ٩٩ (تهذيب التهذيب : ١٦ / ٦ - ومشاهير علماء الأمصار رقم ٩٩٤ - العبر : ١ / ١١٦) .

(٢) هو أبو عبد الله : محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب ، الهاشمي ، والد الخلفيتين : السفاح ، والنصور ، وكان دعاة العباسيين يلقبونه بالإمام ، وكان عابدا عالما ، وتوفي في سنة ١٢٤ ويقال : في سنة ١٢٥ (العبر : ١ / ١٦٠ - ومشاهير علماء الأمصار رقم ١٠٠٣ - وتهذيب التهذيب : ٩ / ٣٥٥) .

(٣) هو بيان بن سمان التميمي ، التهذي ، اليعني ، ممخرق ظهر بالعراق في أوائل القرن الثاني من الهجرة ، وادعى أول الأمر أن جزءا إلهيا حل في علي ، ثم في محمد ابن الحنفية ، ثم في ابنه أبي هاشم ، ثم في بيان نفسه ، ثم ترايدت مخرقته فادعى النبوة ، وما زال يمخرق حتى أخذه خالد القسري قتلته وصلبه (مقالات الإسلاميين : ١ / ٦٦ - والتبصير ٧٢ - والخور العين ١٦١ ، ٢٦٠ - والمثل والنحل ١ / ١٥٢ - وشروح المواقف : ٨ / ٣٥٨ - واعتقادات فرق المسلمين ٥٧ - وكامل ابن الأثير : ٥ / ٨٢) .

زعم أن تلك الروح انتقلت من أبي هاشم إلى عبد الله بن عمرو بن حرب^(١) وادّعت هذه الفرقة إلهية عبد الله بن عمرو بن حرب .

والبيانية والحريية كلتاها من فرق الغلاة نذكرها في الباب الذي نذكر فيه فرق الغلاة ، وكان كثير^(٢) الشاعر على مذهب الكيسانية الذين ادّعوا حياة محمد بن الحنفية ، ولم يصدقوا بموته ؛ ولذا قال في قصيدة له :

أَلَا إِنَّ الْأَئِمَّةَ مِنْ قُرَيْشٍ	وَلَاةَ الْحَقِّ أَرْبَعَةٌ سَوَاءٌ
عَلَى وَالثَّلَاثَةَ مِنْ بَنِيهِ	هُمْ الْأَسْبَاطُ لَيْسَ بِهِمْ خَفَاءُ
فَسَبْطُ سَبْطِ إِيْمَانَ وَبَرٍّ	وَسَبْطُ غَيْبَتِهِ كَرَبْلَاءُ
وَسَبْطُ لَا يَذُوقُ الْمَوْتَ حَتَّى	يَقُودَ الْخَلِيلَ يَقْدُمُهَا اللَّوَاءُ
تَفْقِيْبٌ لَا يَرَى فِيهِمْ زَمَانًا	بَرَضْوَى عِنْدَهُ عَسَلٌ وَمَاءُ

(١) عبد الله بن عمرو بن حرب ، الكندي ، كان أول أمره على دين البيانية أتباع بيان بن سمعان الهندي ، ثم زعم أن روح الله انتقلت من أبي هاشم إلى عبد الله بن حرب (مقالات الإسلاميين : ١ / ٦٨ - والتبصير ٧٣ - والحدود العينية ١٦٠) .

(٢) هو أبو صخر : كثير بن عبد الرحمن بن أبي جمعة بن الأسود ، كان ينسب نفسه في قریش ، ويقال : هو أزدي من قحطان ، من شعراء الدولة الأموية ، واشتهر باسم كثير عزة ، أضافوه إلى أم عمرو عزة بنت حميل من بني حاجب بن غفار ، وكثيرا ما يسميها في شعره الحاجبية ، وكان يقول بتناسخ الأرواح ، وكان خشيا يؤمن بالرجعة (الأغاني ٨ / ١٥ - ووفيات الأعيان رقم ٥١٩ - وخزانة الأدب ٢ / ٢٧٦ - وطبقات الجحى : ١٨٤ - والشعراء لابن قتيبة ١ / ٤٨٠ - ومعاهد التنصيص ٢ / ١٣٦ - بتحقيقنا - ومقالات الإسلاميين : ١ / ٩٠) وأراد بسبط إيمان وبر الحسن بن علي ، وأراد بسبط غيبته كربلاء الحسين بن علي ، وأراد بسبط لا يذوق الموت محمد بن الحنفية ، وقد أخطأ فوق عقيدته الفاسدة ، لأن ابن الحنفية ليس سبطا ، لأن أمه ليست قرشية فضلا عن أن تكون بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون ابنها سبطا .

قال عبد القاهر : أَجَبْنَاهُ عَلَى آيَاتِهِ هَذِهِ بِقَوْلِنَا ^(١) :

وَلَاةُ الْحَقِّ أَرْبَعَةٌ ، وَلَكِنْ
وَفَارُوقُ الْوَرَى أَضْحَى إِمَامًا
عَلَى بَعْدِهِمْ أَضْحَى إِمَامًا
وَمُبْغِضُ مَنْ ذَكَرْنَاهُ لَعِينٌ
وَأَهْلُ الرِّفْضِ قَوْمٌ كَالنَّصَارَى
وَقَالَ كَثِيرٌ أَيْضًا فِي رَفْضِهِ ^(٢) :

بَرَأْتُ إِلَى الْإِلَهِ مَنْ ابْنِ أَرْوَى
وَمِنْ عُمَرَ بَرَأْتُ وَمِنْ عَتِيقٍ
وَقَدْ أَجَبْنَاهُ عَنْ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ :

بَرَأْتُ مِنَ الْإِلَهِ بُبْغِضِ قَوْمٍ
وَمَاضِرٍ ابْنِ أَرْوَى مِنْكَ بُبْغِضٌ
أَبُو بَكْرٍ لَنَا حَقًّا إِمَامٌ
وَفَارُوقُ الْوَرَى عُمَرُ ، بِحَقِّ
وَقَالَ كَثِيرٌ فِي قَصِيدَةٍ أَيْضًا :

أَلَا قُلْ لِلْوَصِيِّ قَدْ تَلَّكَ نَفْسِي
أَطَاعَتْ بِذَلِكَ الْجَبَلَ الْمُقَامَا

(١) أراد بثاني اثنين أبا بكر الصديق رضي الله عنه ، وقد أخذ هذه العبارة من قوله تعالى : (إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ : لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا) والفاروق : هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وذو النورين : هو عثمان ابن عفان ، وبعد الثلاثة أبو الحسين علي بن أبي طالب ، رضي الله عنهم أجمعين .
(٢) ابن أروى : هو عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وعتيق : هو أبو بكر الصديق رضوان الله عليه ، قيل : هو اسمه ، وقيل : اسمه عبد الله ، وعتيق لقبه .

أَصْرًا بِمَشْرِ وَالْوَلَدَ مِنَّا
وَعَادُوا فِيكَ أَهْلَ الْأَرْضِ طُرًا
وَمَا ذَاقَ ابْنُ خَوْلَةَ طَعْمَ مَوْتٍ
لَقَدْ أَمْسَى بِمَجْرَى شُعْبٍ رَضْوَى
وَإِنَّ لَهُ لِرِزْقًا كُلَّ يَوْمٍ
وَقَدْ أَجْبَنَاهُ عَنْ هَذَا الشَّعْرَ بِقَوْلِنَا :

لَقَدْ أَفْنَيْتَ عَمْرَكَ بِانْتِظَارِ
فَلَيْسَ بِشُعْبٍ رَضْوَاءَ إِمَامٍ
وَلَا مَنَ عِنْدَهُ عَمَلٌ وَمَاءٌ
وَقَدْ ذَاقَ ابْنُ خَوْلَةَ طَعْمَ مَوْتٍ
وَلَوْ خَلَدَ امْرُؤٌ لَمَلَوْ مَجْدٍ
لَمَنْ وَارَى التُّرَابُ لَهُ عِظَامًا
تُرَاجِعُهُ الْمَلَائِكَةُ الْكَلَامَا
وَأَشْرَبَتْهُ بِعَمَلٍ بِهَا الطَّعَامَا
كَمَا قَدْ ذَاقَ وَالِدُهُ الْحِمَامَا
لِعَاشِ الْمُسْطَقَى أَبَدًا وَدَامَا

وكان الشاعر المعروف بالسيد الحيرى أيضاً على مذهب الكيسانية الذين ينتظرون محمد ابن الحنفية ، ويزعمون أنه محبوس بحبل رَضْوَى ، إلى أن يؤذَنَ له بالخروج ، ولهذا قال في شعر له :

وَلَكِنْ كُلُّ مَنْ فِي الْأَرْضِ فَإِنْ
بِذَا حَكَمَ الَّذِي خَلَقَ الْأَنَامَا
وكان أول من قام بدعوة الكيسانية إلى إمامة محمد ابن الحنفية المختار ابن أبى عبيد الثقفى ، وكان السببُ في ذلك أن عبيد الله بن زياد لما فرغ من قتل مُسلم بن عقيل^(١) ، وفرغ من قتل الحسين بن على رضى الله عنه ، رَفِغَ إليه أن المختار بن أبى عبيد كان ممن خرج مع مسلم بن عقيل ثم اختفى ، فأمر

(١) مسلم بن عقيل بن أبى طالب بن عبد المطلب ، الهاشمى ، عمه على بن أبى طالب ، والحسن ابن عمه ، وقد تقدم الحسين إلى الكوفة حين دعاه أهل البلياء بعوه ، وانظر خبر مقتله في مروج الذهب ٣ / ٦٨ مفصلاً .

يا حضارذ، فلما دخل عليه رماه بعمود كان في يده فشتَر عينه ، وخبسه ، فنشفع إليه في أمره قوم ، فأخرجه من الحبس ، وقال له : قد أجلتكَ ثلاثة أيام ، فإن خرجت فيها من الكوفة وإلاَّ ضربتُ عنقك ، فخرج المختار هارباً من الكوفة إلى مكة ، وباع عبد الله بن الزبير^(١) وبقى معه إلى أن قاتل ابنُ الزبير جند يزيد بن معاوية الذين كانوا تحت راية الحُصَيْن بن غير السكوني ، واشتدت نكايَةُ المختار في تلك الحروب على أهل الشام ، ثم مات يزيد بن معاوية ورجع جندُ الشام إلى الشام ، واستقام لابن الزبير ولايةُ الحجاز ، واليمن ، والعراق ، وفارس ، ولقي المختار من ابن الزبير جَفَوَةً فهرب منه إلى الكوفة ووالها يومئذ عبدُ الله بن يزيد الأنصاري^(٢) من قبل عبد الله بن الزبير ، فلما دخل الكوفةَ بعثَ رُسُلَهُ إلى شيعة الكوفة ونَوَّاحيها إلى المدائن ، ودعاهم إلى البيعة له ، ووعدَهُم أنه يخرج طالباً بشار الحسين بن علي رضي الله عنه ، ودعاهم إلى محمد ابن الحنفية ، وزعم أن ابن الحنفية قد استخلفه ، وأنه قد أمرهم بطاعته ، وعزَّل ابنُ الزبير في خلال ذلك عبدَ الله بن يزيد الأنصاري عن

(١) هو أبو بكر - وأبو خبيب أيضاً - عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد ابن أسد بن عبد العزى ، وأمه أسماء ذات النطاقين بنت أبي بكر الصديق ، وهو أول مولود ولد في الإسلام بالمدينة ، قتله الحجاج بن يوسف الثقفي في المسجد الحرام سنة ٧٢ في عهد عبد الملك بن مروان ، ثم صلبه ، وقيل : كان ذلك في سنة ٧٣ (مشاهير علماء الأمصار رقم ١٥٤ - والعبر : ٨١ / ١ - وتهذيب التهذيب : ٢١٣ / ٥ - ودرج الذهب : ٨١ / ٣) .

(٢) هو أبو أمية : عبد الله بن يزيد بن زيد بن حصين بن عمرو بن الحارث بن خزيمة : شهيد الحديبية وهو صغير ، وشهد الجمل وصفين مع علي ، واستعمله ابن الزبير أميراً على الكوفة ، وكان الشعبي كاتبه (تهذيب التهذيب : ٧٨ / ٦ - المعارف : ٤٥٠ - ومشاهير علماء الأمصار رقم ٢٧٩) .

الكوفة ، وولّاها عبد الله بن مُطِيع العدَوِي^(١) واجتمع إلى المختار مَنْ بايعه في السر ، وكانوا زهاء سبعة عشر ألف رجل ، ودخل في بيئته عبد الله بن الحر الذي لم يكن في زمانه أشجع منه ، وإبراهيم بن مالك الأشتر^(٢) ، ولم يكن في شيعة الكوفة أجمل منه ولا أكثر منه تبعاً ، فخرج به على وإلى الكوفة عبد الله بن مُطِيع ، وهو يومئذ في عشرين ألفاً ، ودامت الحرب بينهما أياماً ، ووقعت الهزيمة في آخرها على الزبيرية ، واستولى المختار على الكوفة ونواحيها ، وقتل كلَّ من كان بالكوفة من الذين قاتلوا الحسين بن علي بكر بلاء ، ثم خطبَ الناس فقال في خطبته :

الحمد لله الذي وعدَ وليه النَّصْر ، وعدوّه الخُسْر ، وجعلهما إلى آخر الدهر قِضَاءً مُقْضِيًّا ، ووعداً مَأْتِيًّا ، يأيها الناس قد سمعنا دعوة الداعي وقبلنا قول الداعي ، فكم من باغ و باغية وقتلى في الواعية ، فهلنوا عباد الله إلى بيعة الهدى ،

(١) هو عبد الله بن مطيع بن الأسود بن حارثة بن فضلة بن عوف بن عبيد ابن عويج بن عدى بن كعب ، القرشي ، العدوي ، كان من رجال قريش جلدا وشجاعة ، وكان على جيش قريش يوم الحرة ، واستعمله ابن الزبير على الكوفة فأخرجه المختار بن أبي عبيد منها (تهذيب التهذيب : ٦ / ٣٦) فذهب إلى مكة فكان مع ابن الزبير ، فجرح ومات من جراحته (المعارف ٣٩٥) .

(٢) إبراهيم بن الأشتر النخعي ، ذكره الذهبي (العبر : ١ / ٧٣) في حوادث سنة ست وستين ، وقال « وجهز المختار جيشاً ضخماً مع إبراهيم بن الأشتر النخعي فكانوا ثمانية آلاف لحرب عبيد الله بن زياد ، فكانت وقعة الحازر بأرض الموصل ، وقيل : كانت في سنة ٦٧ ، وهو أصح ، وكانت ملحمة عظيمة » ١ هـ . وقال في التي تليها « في الحرم كانت وقعة الحازر ، اصطم فيها أهل الشام وكانوا أربعين ألفاً ، ظفروهم إبراهيم بن الأشتر وقتلت أمراؤهم عبيد الله بن زياد بن أبيه وحسين بن عمير السكوني الذي حاصر ابن الزبير وشرحيل بن ذي الكلاع » ١ هـ . ثم ذكر مقتله في سنة ٧٢ .

ومجاهدة العدى ، فإنى أنا المُسلَّط على المُحلِّين ، والطالب بثأر ابن بنت خاتم النبیین .

ثم نزل عن منبره وأنفذ بصاحب شرطته إلى دار عمر بن سعد^(١) حتى أخذ رأسه ، ثم أخذ رأس ابنه جعفر بن عمر ، وهو ابن أخت المختار ، وقال : ذاك برأس الحسين ، وهذا برأس ابن الحسين الكبير ، ثم بعث بإبراهيم بن مالك الأشتر مع ستة آلاف رجل إلى حرب عبيد الله بن زياد ، وهو يومئذ بالموصل في ثمانين ألفاً من جند الشام قد ولّاه عليهم عبد الملك بن مروان ، فلما التقى الجيشان على باب الموصل انهزم جند الشام ، وقتل منهم سبعون ألفاً في المعركة ، وقتل عبيد الله بن زياد والحسين بن نمير السكوني^(٢) ، وانفذ إبراهيم ابن الأشتر برؤوسهم إلى المختار ، فلما تمت للمختار ولاية الكوفة والجزيرة والعراقين إلى حدود أرمينية تكلم بعد ذلك ، وسجّع كأسجاع الكهنة ، وحكى أيضاً أنه ادّعى نزول الوحي عليه .

فمن أسجاعه قوله : أما والذي أنزل القرآن ، وبين القرقان ، وشرع الأديان ،

(١) هو عمر بن سعد بن أبي وقاص : قتله المختار بن أبي عبيد في سنة ست وستين حيث توثب على الكوفة مظهرًا أنه يأخذ بثأر الحسين بن علي ويلتبع الذين شاركوا في قتله ، لأنه هو الذى قاد الجيش لقتال الحسين بأمر عبيد الله بن زياد .

(٢) وقع في أصول هذا الكتاب « الحسين بن نمير » وفي العبر (١ / ٧٤) « الحسين بن نمير » بالتصغير ، ومثله في المعارف ٢٣٩ ، ٣٤٣ ، ٣٥١ ، وقد عده ابن قتيبة من المنافقين وقال : إنه أغار على تمر الصدقة فسرقه ، وذكر أيضاً أنه تولى الجيش الذى وجهه يزيد بن معاوية إلى مكة لقتال ابن ازيير بعد موت قائد الأول مسلم بن عقبة المرى ، ووقع في كامل المبرد ١٧٤ / ٢ ط الحيرية « حسين بن نمير » بالضاد معجمة وعلى زنة المصغر ، وما هو بشيء .

وكره العصيان ، لأقتلن البغاة من أزد عمان ، ومذحج وهمدان ، ونهد وخولان ، وبكر وهزان ، ومعل ونهمان ، وعبس وذبيان ، وقيس عيلان .

ثم قال : وحق السميع العليم ، العلى العظيم ، العزيز الحكيم ، الرحمن الرحيم ، لأعركن عرك الأديم ، أشراف بني تميم .

ثم رفع خبر المختار إلى ابن الحنفية ، وخاف من جهته الفتنة في الدين ، فأراد قدوم العراق ليصير إليه الذين اعتقدوا إمامته ، وسمع المختار ذلك ، فخاف من قدومه العراق ذهاب رياسته وولايته ، فقال بلنده : إنا على بيعة المهدي ، ولكن للمهدي علامة ، وهو أن يُضرب بالسيف ضربة فإن لم يقطع السيف جلده فهو المهدي ، وانتهى قوله هذا إلى ابن الحنفية ، فأقام بمكة خوفاً من أن يقتله المختار بالكوفة .

ثم إن المختار خدعته السبئية الغلاة من الرافضة فقالوا له : أنت حجة هذا الزمان ، وحملوه على دعوى النبوة ، فادعاهما عند خواصه ، وزعم أن الوحي ينزل عليه ، وسمع بعد ذلك فقال : أما وعمشى السحاب ، الشديد العقاب ، السريع الحساب ، العزيز الوهاب ، القدير القلاب ، لأنبش قبر ابن شهاب^(١) المقتري

(١) ظن بعض المتصدين أن هذا الأحق الضال يريد بابن شهاب الإمام الحافظ شيخ أهل الحجاز وأهل الشام جميعاً أبا بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله ابن شهاب الزهري ، القرشي ، أحد بني زهرة بن كلاب ، وهو الذي يقول عنه عادل بن مروان عمر بن العزيز : لم يبق أحد أعلم بيسنة ماضية من الزهري (المعارف ٤٧٢ - ومشاهير علماء الأمصار رقم ٤٤٤ - وتهذيب التهذيب ٤٥٥/٩) ولا يصح ذلك ؛ لأن هذا الكلام قاله هذا الأفاك في عصر السبعين ، وابن شهاب المذكور توفي في سنة ١٢٤ بعد هذا الكلام بأكثر من خمسين سنة ، فإن صححت هذه العبارة كان المراد بابن شهاب مسلم بن عبيد الله والد محمد المذكور ؛ فإنه قد كان مع ابن الزبير في خروجه على الروائيين (المعارف ٤٧٢) وهذا مما يحق عليه صدر المختار الذي كان مع ابن الزبير ثم خرج عليه وكان منه ما ذكر المؤلف بعضه .

الكذاب ، المحرم المرتاب ، ثم ورب العالمين ، وربّ البلد الأمين ، لأقمتنّ
الشاعر الميمى ، ورازج المارقين ، وأولياء الكافرين ، وأعوان الظالمين ، وإخوان
الشياطين ، الذين اجتمعوا على الأباطيل ، وتقولوا على الأفاويل ، وليس
خطابى إلا لدوى الأخلاق الحميدة ، والأفعال السديدة ، والآراء العتيدة ،
والنفوس السعيدة .

ثم خطب بعد ذلك فقال فى خطبته : الحمد لله الذى جعلنى بصيراً ، ونور
قلبى تنويراً ، والله لأحرقنّ بالمصر دُوراً ، ولأنبشنّ بها قبوراً ، ولأشفينّ منها
صدوراً ، وكفى بالله هادياً ونصيراً .

ثم أقسم فقال : رب الحرم ، والبيت المحرم ، والركن المكرم ، والمسجد
المعظم ، وحق ذى القلم ، ليرفعنّ لى علم ، من هنا إلى إصم ، ثم إلى أكناف
ذى سلم .

ثم قال : أما ورب السماء ، لتنزلنّ نار من السماء ، فلتحرقنّ دار أسماء ،
فأنهى هذا القول إلى أسماء بن خارجة^(١) فقال : قد سجع بى أبو إسحاق
وأنه سيحرق دارى ، وهرب من داره ، وبعث المختار إلى داره من أحرقتها
بالليل ، وأظهر من عنده أن ناراً من السماء نزلت فأحزقتها .

ثم إن أهل الكوفة خرجوا على المختار لما تكهّن ، واجتمعت السبئية
إليه مع عميد أهل الكوفة لأنه وعدهم أن يعطيهم أموال ساداتهم وقتل بهم
الخارجين عليه ، فظفر بهم ، وقتل منهم الكثير ، وأسّر جماعة منهم ، وكان

(١) هو أبو حسان : أسماء بن خارجة بن حصين بن حذيفة بن بدر ، الفزارى ،
الكوفى ، من سادات أهل المدينة ، ومن جلة التابعين ، توفى فى سنة ٦٥ على الأرجح
(الإصابة رقم ٤٤٧ - ومشاهير علماء الأمصار رقم ٥٣٢) ،

في الأسراء رجل يقال له سُرَاقَة بن مِرْدَاس البارقي^(١) فقدم إلى المختار ، وخاف
البارقي أن يأمر بقتله ، فقال للذين أسروه وقدموه إلى المختار : ما أنتم أسرتمونا
ولأنتم هزتمونا بعدتكم ، وإنما هزمتنا الملائكة الذين رأيناكم على الخيل البلق
فوق عسكركم ، فأعجب المختار قوله هذا ، فأطلق عنه ، فلحق بمصعب بن الزبير^(٢)
بالبصرة ، وكتب منها إلى المختار هذه الأبيات :

أَلَا أَبْلِغُ أَبَا إِسْحَاقَ أَنِّي رَأَيْتُ الْبُلُقَ دُهِمًا مُصَمَّمَاتِ
أَرَى عَيْنِي مَا لَمْ تَنْظُرَاهُ كَلَانًا عَالَمًا بِالْثَرَاهَاتِ^(٣)

(١) سُرَاقَة بن مِرْدَاس ، البارقي - نسبة إلى بارقي ، وبارقي : يحتمل واحداً
من اثنين ، فإما أن يكون قبيلة من قبائل اليمن منهم معقر بن حمار البارقي الشاعر ،
وإما أن يكون موضعاً قريباً من السكوفة ، وفيه يقول الأسود بن يعفر :
أَرْضُ الْخَوَرَنَقِ وَالسِّدْرِ وَبَارَقِ وَالْقَصْرِ ذِي الشَّرَفَاتِ مِنْ سِنْدَادِ
(لسان العرب : برقي) .

(٢) هو مصعب بن الزبير بن العوام ، ولاء أخوه عبد الله العراق ، وحرب
المختار ، فدخل البصرة وتأهب منها ، ثم سار لحرب المختار وعلى يمينته وميسرته
المهلب بن أبي صفرة وعمرو بن عبيد الله التيمي ، فقتلوا من جند المختار عدداً عديداً ،
ثم ساروا فدخلوا السكوفة وحاصروا المختار بقصر الإمارة أياماً إلى أن قتل في رمضان
من سنة ٦٧ ، وفي سنة ٧٢ تجهز عبد الملك بن مروان ، وسار يقصد مصعب بن الزبير
بالعراق ، فالتقى الجمعان ، فخان مصعباً بعض جيشه ، ولحق قوم منهم بعبد الملك وقد كان
كتب إليهم يبعدهم ويمتنعهم ، فأخذوا مصعباً بالجراح ثم شد عليه واحد منهم فطعنه وهو
يقول : يَا ثَارَاتِ الْخِتَارِ (العبر : ٧٥/١ ، ٨٠ وشذرات الذهب : ٧٤/١ - ومشاهير
علماء الأمصار رقم ٤٥٧ وذكر أن مقتله في سنة ٧١ وله تسع وثلاثون سنة -
والعارف ٣٢٤) .

(٣) يروى علماء الصرف هذا البيت « أرى عيني ما لم تراه » على أنه رجوع
إلى الأصل المهجوز ، وقد رواه على هذا الوجه الذي ذكرناه ابن منظور في لسان
العرب (رأى) وذكر أنه يروى « ما لم تراه » بغير همز .

(٤ - الفرق بين الفرق)

كَفَرْتُ بِوَحْيِكُمْ وَجَعَلْتُ نَذْرًا عَلَى قِتَالِكُمْ حَتَّى الْمَمَاتِ

وفي هذا الذي ذكرناه بيان سبب كهانة المختار ودَعْوَاهُ الْوَحْيَ إِلَيْهِ .

وأما سبب قوله بجواز البداء على الله عز وجل فهو أن إبراهيم بن الأشتر لما بلغه أن المختار تكهن وادعى نزول الوحي إليه قعد عن نصرته ، واستولى لنفسه على بلاد الجزيرة ، وعلم مُصْعَبُ بْنُ الزَّيْبِرِ^(١) أن إبراهيم بن الأشتر^(٢) لا ينصر المختار ، فطمع عند ذلك في قهر المختار ، ولحق به عبيد الله بن الحر الجعفي^(٣) ، ومحمد بن الأشعث الكندي^(٤) ، وأكثر سادات الكوفة ، غيظاً منهم على المختار ، لاستيلائه على أموالهم وعبيدهم ، وأطمعوا مُصْعَباً في أخذ الكوفة قهراً ، فخرج مصعب من البصرة في سبعة آلاف رجل من عنده سوى

(١) قد تقدمت ترجمة مصعب بن الزبير (ص ٤٩)

(٢) إبراهيم بن الأشتر ، النخعي ، الذي وجه المختار بن أبي عبيد لقتال عبيد الله بن زياد فالتقى جيشاهما بقرب الزاب ، فقتل عبيد الله بن زياد ، قتله محمد بن مروان بن الحكم بدير الجاثليق بين الشام والكوفة ، وقد سمي أصحاب إبراهيم بن الأشتر «الحشية» لأنهم لقوا مصعب بن الزبير ومعهم الحشب وهو أكثر سلاحهم .

(٣) هو عبيد الله بن الحر الجعفي : كان من قواد العرب ذوى النجدة ، وكان - مع ذلك - من خولة الشعراء ، كان أول أمره معدوداً في أصحاب عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه ، فلما قتل عثمان تحيز إلى معاوية بن أبي سفيان ، وشهد معه صفين ، فلما كان زمن عبد الله بن الزبير خرج عليه ، وكانت بينه وبين مصعب منافسات يومنازعات ومناوشات ، وقد حاربه وصمدله ، ولكن أصحابه تفرقوا عنه ، فلما رأى الدائرة عليه خشي على نفسه الأسر فألقى بنفسه في الفرات ، فمات غرقاً في سنة ٦٨ (أنظر تاريخ ابن الأثير في حوادث ٦٨) .

(٤) هو أبو قيس محمد بن الأشعث بن قيس ، الكندي ، وأمه أخت خليفة رسول الله أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ، وقد قتل محمد هذا في سنة ٦٧ .

من انضم إليه من سادات الكوفة ، وجعل على مقدمته المهلب^(١) بن أبي صفرة مع أتباعه من الأزد ، وجعل أعنة الخيل إلى عبيد الله^(٢) بن معمر التيمي ، وجعل الأحنف بن^(٣) قيس على خيل تميم ، فلما انتهى خبرهم إلى المختار أخرج صاحبه أحمد بن شميطة^(٤) إلى قتال مصعب في ثلاثة آلاف رجل من نخبة عسكره ، وأخبرهم بأن الظفر يكون لهم ، وزعم أن الوحي قد نزل عليه بذلك ، فالتقى الجيشان بالمذائن ، وانهزم أصحاب المختار ، وقتل أميرهم ابن شميطة وأكثروا قواد المختار ، ورجع قلوبهم إلى المختار ، وقالوا له : لماذا تعدنا بالنصر على

(١) هو المهلب بن أبي صفرة القائد الباسل ، واسم أبي صفرة ظالم بن سراق ، الأزدى أزد العتيك ، غزا المهلب أرض الهند في سنة أربع وأربعين ، ووصل إلى قنديل بأرض السند ، وكان أميراً في جيش سعيد بن عثمان بن عفان الذي وجهه معاوية على خراسان فغزا سمرقند ، وقد ولي المهلب - بعد ذلك - خراسان لابن الزبير ، وحارب الأزارقة ، وأباد منهم ألوفاً في سنة ٦٥ وكان على ميمنة جيش مصعب الذي حارب المختار بن أبي عبيد ، وتوفي المهلب في ذي الحجة من سنة ٨٢ بمرور الرود ، وكانت ولادته في عام الفتح ، ويقال : إن لأبيه حبة (العبر : ٩٥/١ - المعارف ٣٩٩)

(٢) عبيد الله بن معمر ، التيمي ، أحد بني تميم بن مرة رهط أبي بكر الصديق ، وقد وقع في أصل هذا الكتاب « التيمي » وهو خطأ صوابه ما ذكرنا .

(٣) هو أبو بجر : صخر بن قيس - ويقال : الضحاك بن قيس - بن معاوية بن حصن ابن عباد بن مرة بن عبيد ، أحد بني تميم ، وقد أسلم ولم يفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما كان زمن عمر وفد عليه ، وشهد صفين مع علي رضي الله عنه ، ولم يشهد الجمل مع أحد الفريقين ، فلما كان زمن عبد الله بن الزبير خرج مع مصعب إلى الكوفة ، وفيها مات ، وقد كبرت سنه جداً (المعارف ص ٤٢٣) وهو مضرب المثل في الحلم ، وكانت وفاته في سنة ٧٢ (العبر : ٨٠/١) وقال ابن حبان : توفي في سنة ٦٧ (مشاهير علماء الأمصار رقم ٦٤١) .

(٤) لم أقف لأحمد بن شميطة على أكثر مما تفيد هذه العبارة من أنه كان من أصحاب المختار وقواده .

عدونا!! فقال: إن الله تعالى كان قد وَعَدَنِي ذلك ، لكنه بَدَّاه . واستدل على ذلك بقول الله عز وجل: ﴿ يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ ﴾ ^(١) فهذا كان سبب قول الكيسانية بالبداء .

ثم إن المختار باشرَ قتال مُصْعَب بن الزبير بنفسه بالمذار من ناحية الكوفة ، وقتل في تلك الواقعة محمد بن الأشعث الكندي . قال المختار : طابت نفسي بقتله أن لم يكن قد بقي من قَتَلَةِ الحسين غيره ، ولا أبلى بالموت بعد هذا . ثم وقعت الهزيمة على المختار وأصحابه ، فانهزموا إلى دار الإمامة بالكوفة ، وتحصَّن فيها مع أربعائة من أتباعه ، وحاصرهم مُصْعَب فيها ثلاثة أيام ، حتى فَنِيَ طعامهم ، ثم خرجوا إليه في اليوم الرابع مستقتلين ، فقتلوا وقتل المختار معهم قتله أخوان يقال لهما طارف وطريف أبناء عبد الله بن دجاجة من بني حنيفة ، وقال أعشى همدان في ذلك :

لقد نُبِّئْتُ والأنباء تنبي بما لاقى الكوارث بالمذار
وما إن سرَّني إهلاكُ قومي وإن كانوا وحقَّك في خسار
ولكني سررت بما يُلاقى أبو إسحاق من خزِي وعار

فهذا بيان سبب قول الكيسانية بجواز البداء على الله عز وجل . واختلفت الكيسانية الذين انتظروا محمد بن الحنفية وزعموا أنه حيٍّ محبوس بحبل رَضَوِي إلى أن يؤذَن له بالخروج ، واختلفوا في سبب حبسه هنالك بزعمهم .

فمنهم من قال : لله في أمره سرٌّ لا يعلمه إلا هو ، ولا يعرف سبب حبسه . ومنهم من قال : إن الله تعالى عاقبه بالحبس لخروجه بعد قتل الحسين بن علي إلى يزيد بن معاوية ، وطلبه الأمان منه ، وأخذ عطاءه ، ثم لخروجه في

سَوَّجَهُ ابْنُ الزَّيْبِرِ مِنْ مَكَّةَ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ هَارِبًا مِنْ ابْنِ الزَّيْبِرِ. وَزَعَمُوا أَنَّ صَاحِبَهُ عَامِرَ بْنِ وَائِلَةَ^(١) الْكِنَانِي سَارَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَقَالَ فِي ذَلِكَ الْمَسِيرِ لِاتَّبَاعِهِ: يَا إِخْوَتِي، يَا شُعْبَتِي، لَا تَبْعُدُوا وَوَاظِرُوا الْمَهْدِيَّ كَمَا تَهْتَدُوا مُحَمَّدَ الْخَمِيرَاتِ، يَا مُحَمَّدَ أَنْتَ الْإِمَامُ الطَّاهِرُ الْمُسْتَدَدُّ لَا ابْنَ الزَّيْبِرِ السَّامِرِيِّ الْمَلْحَدِ وَلَا الَّذِي نَحْنُ إِلَيْهِ نَقْصِدُ وَقَالُوا: إِنَّهُ كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُقَاتِلَ ابْنَ الزَّيْبِرِ وَلَا يَهْرِبَ، فَمَضَى رِبَهُ بِتَرْكِهِ قِتَالَهُ، وَعَصَاهُ بِقَصْدِهِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، وَكَانَ قَدْ عَصَاهُ قَبْلَ ذَلِكَ بِقَصْدِهِ يَزِيدَ بْنَ مَعَاوِيَةَ، ثُمَّ إِنَّهُ رَجَعَ مِنْ طَرِيقِهِ إِلَى ابْنِ مَرْوَانَ إِلَى الطَّائِفِ، وَمَاتَ بِهَا ابْنُ عَبَّاسٍ وَدَفَنَهُ ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ بِالطَّائِفِ، ثُمَّ سَارَ مِنْهَا إِلَى الذَّرِّ، فَلَمَّا بَلَغَ شَعْبَ رَضْوَى اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَزَعَمَ الْمُقَرُّونَ بِمَوْتِهِ أَنَّهُ مَاتَ فِيهِ، وَزَعَمَ الْمُنْتَظِرُونَ لَهُ أَنَّ اللَّهَ حَبَسَهُ هُنَاكَ وَغَيَّبَهُ عَنْ عَيُونِ النَّاسِ عِقَابًا لَهُ عَلَى الذُّنُوبِ الَّتِي أَضَافُوهَا إِلَيْهِ، إِلَى أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ بِالْخُرُوجِ، وَهُوَ الْمَهْدِيُّ الْمُنْتَظَرُ.

* * *

٥٣ - ذِكْرُ الْإِمَامِيَّةِ مِنَ الرَّافِضَةِ: (٢)

هَؤُلَاءِ الْإِمَامِيَّةُ الْخَالِفَةُ لِلزَّيْدِيَّةِ وَالْكَيْسَانِيَّةِ وَالْعَلَاةِ: خَمْسَ عَشْرَةَ فِرْقَةً: الْكَامِلِيَّةُ، وَالْحَمْدِيَّةُ، وَالْبَاقِرِيَّةُ، وَالنَّوَّاسِيَّةُ، وَالشَّيْطَانِيَّةُ، وَالْعَمَّارِيَّةُ، وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةُ، وَالْمُبَارَكِيَّةُ، وَالْمَوْسَوِيَّةُ، وَالْقَطْمِيَّةُ، وَالْأَتْنَا عَشْرِيَّةُ، وَالْمُهَاسِمِيَّةُ، وَالزُّرَّارِيَّةُ، وَالْيُونُسِيَّةُ، وَالشَّيْطَانِيَّةُ..

(١) هُوَ أَبُو الطَّفِيلِ عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ، الْكِنَانِي، رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ آخِرَ الَّذِينَ رَأَوْهُ مَوْتًا، فَقَدْ مَاتَ بَعْدَ سَنَةِ ١٠٠، وَشَهِدَ مَعَ عَلِيِّ الْمَشَاهِدِ كُلِّهَا، ثُمَّ كَانَ مَعَ الْخُتَّارِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، وَكَانَ صَاحِبَ رَايَتِهِ، وَكَانَ يُؤْمِنُ بِالرَّجْعَةِ (الْمَعَارِفِ ص ٣٤١ - وَالْمَعْرِ: ١/٢١٨).

(٢) انْظُرِ التَّبَصِيرَ ص ٢٠، وَمَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ ١/٩٨ - وَالْمَلَلُ وَالنَّحْلُ

لِلشَّهْرِ سَنَاقِي ١/١٦٢.

٥٤ - ذكر الكاملية منهم^(١) :

هؤلاء أتباع رجل من الرافضة كان يعرف بأبي كامل ، وكان يزعم أن الصحابة كفروا بتركهم بيعة علي ، وكفروا على بتركه قتالهم ، وكان يلزمه قتالهم كما يلزمه قتال أصحاب صفين ، وكان بشار بن برد الشاعر الأعمى^(٢) على هذا المذهب ، وروى أنه قيل له : ما تقول في الصحابة ؟ قال : كفروا ، فقيل له : فما تقول في علي ؟ فتمثل بقول الشاعر :

وما شرُّ الثلاثة أمَّ عمرو بصاحبك الذي لا تصبحينا^(٣)
وحكى أصحاب المقالات عن بشار أنه ضمَّ إلى ضلالتهم في تكفير الصحابة وتكفير عليٍّ معهم ضلالتين آخرين :

إحداها : قوله برجعته إلى الدنيا قبل يوم القيامة ، كما ذهب إليه أصحاب الرجعة من الرافضة .

الثانية : قوله بتصويب إبليس في تفضيل النار على الأرض ، واستدلوا على ذلك بقول بشار في شعره :

(١) انظر التبصير ص ٢١ ، ولم يذكر الأشعري في مقالات الإسلاميين الكاملية بين فرق الرافضة ، كما لم يذكرها الشهرستاني في الملل والنحل بين فرق الإمامية .

(٢) بشار بن برد ، شاعر مجيد مفلح ، خدِم الملوك ، وحضر مجالس الخلفاء ، وأخذ جوائزهم وعظاياهم ، وكان يمدح المهدي العباسي ويحضر مجلسه ، وكان المهدي يأنس به ويدنيه منه ، ويحزل له العطاء ، وكان - أيضاً - يعد من الخطباء الفصحاء ، وكان أولاً كثير المديح لواصل بن عطاء ، وكان يفضل واصل على خالد بن صفوان وشبيب بن شبة والفضل بن عيسى . وكانوا قد خطبوا عند عبد الله بن عمر بن عبد العزيز وإلى العراق ، وقال بشار في ذلك شعرا ، ثم رمى بالزندقة ، ودان بالرجعة ، وكفر جميع الأمة فقتل منه واصل ، فهجاه ، ثم قتله المهدي في سنة ١٦٧ ، وقيل : في سنة ١٦٨ (طبقات الشعراء لابن المعتز ص ٢١ - والبيان والتبيين للجاحظ : ١ / ٢٣ - ٣٢ وطبقات المعتزلة ص ٢٨ - ٣١) .

(٣) هذا البيت هو البيت السادس من معلقة عمرو بن كلثوم التغلبي (انظر شرح القصائد العشر ٢٨٧)

الأرض مظلمة ، والنار مُشْرِقةٌ والنارُ معبودةٌ مذ كانت النارُ

وقد رَدَّ عليه صَفْوَانُ الْأَنْصَارِي فِي قَصِيدَتِهِ الَّتِي قَالَ ^(١) فِيهَا :

زَعَمْتَ بَأْنَ النَّارِ أَكْرَمُ عُنْصُرًا وَفِي الْأَرْضِ تَحْيَا فِي الْحِجَارَةِ وَالزَّيْتِ

وَتَخْلُقُ فِي أَرْجَائِهَا وَأُرُومِهَا أَعَاجِيبُ لَا تَحْصَى بِخَطِّ وَلَا عَقْدِ

وَفِي الْقَعْرِ مِنْ لَجِّ الْبَحَارِ مَنَافِعُ مِنْ الْأَوَّلِ الْمَكْتُونِ وَالْعَنْبَرِ الْوَرْدِ

وَلَا بَدْءَ مِنْ أَرْضٍ لِكُلِّ مُطَيَّرٍ وَكُلِّ سُبُوحٍ فِي الْعَمَاءِ رَذَى جُدِّ

كَذَلِكَ وَمَا يَنْسَاحُ فِي الْأَرْضِ مَاشِيًا عَلَى بَطْنِهِ مَشَى الْمَجَانِبِ لِلْقَصْدِ

وَفِي قُلُلِ الْأَجْبَالِ فَوْقَ مَقْطَمِ زَبْرَجْدٍ أَمْلَاكَ الْوَرَى سَاعَةَ الْحُشْدِ

وَفِي الْحَرَّةِ [الرَّجْلَاءُ كَمْ مِنْ] مَعَادِنِ لَهَا مَعَارَاتُ تَبَجَّسْنَ بِالنَّقْدِ

مِنْ الذَّهَبِ الْإِبْرِيذِ وَالْفِضَّةِ الَّتِي تَرُوقُ وَتُضِي ذَا الْقِنَاعَةِ وَالزَّهْدِ

وَكُلِّ فِلَازٍ مِنْ نَحَاسٍ وَأَنْثَكِ وَمِنْ زَيْتِ حَيٍّ وَنُوشَادِرِ سِنْدِي

وَفِيهَا زُرَانِيخٌ وَشَبٌّ وَمَرْقَبٌ وَمِنْ مَرْقَشِيئَا غَيْرِ كَابٍ وَلَا مُكْدِي ^(٢)

وَفِيهَا ضُرُوبُ الْقَارِ وَالزَّفْتِ وَالْمَاءِ وَأَصْنَافُ كَبْرِيتٍ مَطَاوِلَةِ الْوَقْدِ

وَمِنْ أَمْتِدْ جُوزٍ وَكُلْسٍ وَفِضَّةِ وَمِنْ تَوْتِيَا فِي مَعَادِنِهَا هِنْدِي

وَكُلِّ بَوَاقِيَتِ الْأَنَامِ وَحَلِيهَا مِنَ الْأَرْضِ وَالْأَحْجَارِ فَآخِرَةُ الْمَجْدِ

وَفِيهَا مَقَامُ الْحِلِّ وَالرَّكْنِ وَالصَّفَا وَمُسْتَلَمُ الْحِجَاجِ مِنْ جَنَّةِ الْخِلَالِ

مَفَاخِرِ اللَّطِينِ الَّذِي كَانَ أَصْلَانَا وَنَحْنُ بَنُوهُ غَيْرُ شَكٍّ وَلَا جَعْدِ

فَذَلِكَ تَدْبِيرٌ وَنَفْعٌ وَحِكْمَةٌ وَأَوْضَحُ بَرْهَانٍ عَلَى الْوَاحِدِ الْفَرْدِ

فِيَابِنِ حَلِيفِ السُّوْمِ وَاللُّؤْمِ وَالْعَمَى وَأَبْعَدُ خَلْقِ اللَّهِ مِنْ طَرَقِ الرُّشْدِ ^(٣)

(١) أَنَشَدَ الْجَاهِظُ هَذِهِ الْقَصِيدَةَ أَطْوَلَ مِمَّا أَنَشَدَهُ الْمَوْلَفُ ، فَانْظُرِ الْبَيَانَ :

٢٧/١ وَمَا بَعْدَهَا ، وَقَدْ قَوْمْنَا أَعْوَجَاجَهَا عَنِ الْبَيَانِ إِذْ كَانَتْ النُّسخَةُ كَثِيرَةَ الْأَخْطَاءِ .

(٢) فِي الْبَيَانِ « وَمَكْرٌ وَمَرْتَكٌ » وَقَدْ عَدَلْنَا أَعْوَجَاجَ الشُّطْرِ الثَّانِي عَنْهُ .

(٣) بَيَّنَّ هَذَا الْبَيْتَ وَالَّذِي قَبْلَهُ أَرْبَعَةَ آيَاتٍ أَثَرَهَا الْجَاهِظُ فِي الْبَيَانِ .

أتهجوا أبا بكر ، وتخلع بعده علياً ، وتقرؤ كل ذاك إلى برود
 كأنك غضبان على الدين كله وطالب دحل لا يبيت على حقد
 ثواب أقراراً وأنت مشوّه وأقرب خلق الله من نسب القرد
 وقد هجا حماد عجرد^(١) بشاراً ، وقال في هجائه :

ويا أقبیح من قرد إذا ما عمى القرد
 وقيل : إن بشاراً ما جزع من شيء جزعه من هذا البيت ، وقال : يراني
 فيصفي ولا أراه فأصفه .

قال عبد القاهر : أكرم هؤلاء الكاملية من وجهين :
 أحدهما : من جهة تكفيرها جميع الصحابة من غير تخصيص .
 والثاني : من جهة تفضيلها النار على الأرض ، وقد ذكرنا بعض فضائح
 بشار بن برود ، وقد فعل الله به ما استحقه ، وذلك أنه هجا المهدي فأمر به حتى
 غرق في دجلة ، ذلك له خزي في الدنيا ، ولأهل ضلالاته في الآخرة عذاب أليم .
 ٥٥ - ذكر^(٢) الحمديّة :

هؤلاء ينتظرون محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ،

(١) حماد عجرد : شاعر هجاء بذيء اللسان ، خبيث ، لم يسلم من لسانه أحد ،
 هجا محمد بن سليمان الهاشمي بقصيدة قال فيها :

له جسم برغوث وعقل مكاتب وغامة سنور يبيت يولول
 فأهدر محمد بن سليمان دمه ، فضاقت عليه الأرض ، وذهب إلى قبر أبيه سليمان
 ابن علي بن عبد الله بن العباس ، فاستجار به ، وقال كلمة أولها :

لم أجد لي من الأنام مجيراً فاستجرت القبور والأحجارا
 وكان بشار إذا سمع هجاء حماد فيه يضح ويتألم ، وقد سئل عن أقبح ما هجاه
 به ، فأشد البيت الذي ذكره المؤلف ، ويقال : إن أشد ما هجاه به قوله :

لو طليت جلده عنبراً لتنت جلدته عنبراً

أو طليت مسكاً كبا إذن لحول المسك عليه خرا

(٢) انظر التبصير ص ٣١ .

ولا يصدقون بقتله ولا بموته ، ويزعمون أنه في جبل حاجر من ناحية نجد إلى أن يؤمر بالخروج ، وكان المغيرة بن سعيد العجلي^(١) مع ضلالاته في التشبيه يقول لأصحابه : إن المهدي المنتظر محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي ، ويستدل على ذلك بأن اسمه محمد كاسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واسم أبيه عبد الله كاسم أبي رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال في الحديث عن النبي عليه السلام قوله في المهدي : « إن اسمه يوافق اسمي ، واسم أبيه اسم أبي » فلما أظهر محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي دعوته بالمدينة استولى على مكة والمدينة ؛ واستولى أخوه إبراهيم بن عبد الله على^(٢) البصرة ، واستولى أخوها الثالث - وهو إدريس بن عبد الله - على بعض بلاد المغرب ، وكان ذلك في زمان الخليفة أبي جعفر المنصور^(٣) فبعث المنصور إلى حرب محمد بن عبد الله بن الحسن ابن الحسن بعيسى^(٤) بن موسى في جيش كثيف ، وقاتلوا محمداً بالمدينة ، وقتلوه

(١) المغيرة بن سعيد العجلي - ووقع في بعض المراجع « البجلي » زعم أن أبا جعفر محمد بن علي الباقر أوصى إليه ، فأتم به جماعة من أهل الضلال ، وبلغ خالد ابن عبد الله القسري خبره فأخذه وقتله ثم صلبه (انظر كامل ابن الأثير : ٨٢ / ٥ والنجوم الزاهرة : ٢٨٣ / ١) .

(٢) قد ذكر أبو الحسن الأشعري خروج محمد بن عبد الله بن الحسن وخروج أخيه إبراهيم في المقالات : ١ / ١٤٥ .

(٣) هو أبو جعفر : عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس ، الهاشمي ، العباسي ، ثاني خلفاء بني العباس ، ولقبه المنصور ، وتوفي في مكة في شهر ذي الحجة من سنة ١٥٨ عن ثلاث وستين سنة ، وكانت مدة خلافته اثنتين وعشرين سنة (العبر : ٢٣٠ / ١) .

(٤) كان عيسى بن موسى من قواد المنصور ، وقد عهد له بالخلافة من بعد ابنه المهدي ، وفي سنة تسع وخمسين ومائة أحب المهدي أن يخرج من ولاية العهد ، فألح عليه بالرغبة والرغبة في أن يخلع نفسه ، فأجاب خوفاً على نفسه ، فأعطاه المهدي ما لا كثيرا وأقطعاه إقطاعات .

في المعركة . ثم أنفذ بعيسى بن موسى أيضاً إلى حرب إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي مع جنده ، فقتلوا إبراهيم بباب حميرين على ستة عشر فرسخاً من الكوفة ، ومات في تلك الفتنة إدريس بن عبد الله بن الحسن بأرض المغرب ، وقيل : إنه سُمِّ بها ، ومات عبد الله ^(١) بن الحسن بن الحسن والد أولئك الإخوة الثلاثة في سجن المنصور ، وقبره بالقادسية ، وهو مشهود معروف يزّار .

فلما قُتل محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بالمدينة اختلقت المغيرة فيه فرقتين :

(١) فرقة أقروا بقتله ، وتبرءوا من المغيرة بن سعيد العجلي ، وقالوا إنه كذب في قوله : إن محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن هو المهدي الذي يملك الأرض ، لأنه قتل وما ملك الأرض .

(٢) وفرقة منهم ثبتت على مَوَالاته المغيرة بن سعيد العجلي ، وقالت : إنه صدق في قوله إن المهدي محمد بن عبد الله ، وإنه لم يُقتل ، وإنما غاب عن عيون الناس ، وهو في جبل حاجر من ناحية نجد مقيم هناك إلى أن يؤمّر بالخروج فيخرج ويملك الأرض ، وتُعقد البيعة بمكة بين الركن والمقام ، ويحيا له من الأموات سبعة عشر رجلاً يعطى كل واحد منهم حرفاً من حروف الاسم الأعظم فيهمز مون الجيوش ، وزعم هؤلاء أن الذي قتله جند عيسى بن موسى بالمدينة لم يكن محمد بن عبد الله ابن الحسن .

(١) عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، والد محمد وإبراهيم وإدريس الذين خرجوا على المنصور ، كان المنصور قد قبض عليه وأودعه السجن حين شعر بأن أولاده على نية الخروج عليه ، وكان عبد الله من العباد ، وله شرف وهيبة ولسان سديد ، وقد مات في سجن المنصور في آخر عام ١٤٤ (العبر : ١ / ١٩٦) .

فهذه الطائفة يقال لهم « الحمدية » لا تتظارهم محمد بن عبد الله بن الحسن .
 وكان جابر بن يزيد الجعفي ^(١) على هذا المذهب ، وكان يقول برجعة الأموات
 إلى الدنيا قبل القيامة ، وفي ذلك قال شاعر هذه الفرقة في شعر له :

إلى يوم يَؤُوبُ النَّاسُ فيه إلى دُنْيَاهُمْ قَبْلَ الحِسَابِ

وقال أصحابنا لهذه الطائفة : إن أجزتم أن يكون المقتول بالمدينة غير محمد
 ابن عبد الله بن الحسن ، وأجزتم أن يكون المقتول هنا شيطانا تصوّر للناس في
 صورة محمد بن عبد الله بن الحسن ، فأجيزوا بأن يكون المقتولون بكر بلاء غير
 الحسين وأصحابه ، وإنما كانوا شياطين تصوّروا للناس بصورة الحسين وأصحابه ،
 وانتظروا حسينا كما انتظرتم محمد بن عبد الله بن الحسن ، أو انتظروا عليا كما انتظرته
 السَّبِيَّةُ منكم الذين زعموا أنه في السحاب ، والذي قتله عبد الرحمن بن ملجم ^(٢)
 كان شيطانا تصوّر للناس بصورة علي ، وهذا ما لا انفصال لهم عنه ، والحمد لله
 على ذلك

٥٦ — ذكر الباقرية منهم ^(٣) :

هؤلاء قوم ساقوا الإمامة من علي بن أبي طالب رضى الله عنه في أولاده
 إلى محمد بن علي المعروف بالباقر ^(٤) ، وقالوا : إن عليا نصّ على إمامة ابنه

(١) هو جابر بن يزيد بن الحارث بن عبد يعوث ، الجعفي ، ضعفه قوم في الحديث .
 وذكر أبو نعيم عن الثوري أنه كان صدوقا ثقة في الحديث ، وهو من الرافضة
 العالية ، وكان يؤمن بالرجعة ، ومات في سنة ١٢٧ ، وقيل : في سنة ١٢٨ ، وقيل :
 في سنة ١٣٢ (المعارف لابن قتيبة ص ٤٨٠ - وتهذيب التهذيب : ٤٨/٢)

(٢) عبد الرحمن بن ملجم ، المرادي ، الحميري ، هو الفاتك الثائر الذي اغتال
 أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضى الله عنه ، قتل في سنة ٤٠ هـ من الهجرة عقيب جريمته .

(٣) انظر : التبصير ص ٢٢ ، والمثل والنحل للشهرستاني : ١ / ١٦٥ .

(٤) هو أبو جعفر ، محمد الباقر بن علي بن الحسين السبط بن علي بن أبي طالب ، ولد
 في سنة ٥٦ هـ من الهجرة وروى عن أبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله ، ثم كان =

الحسن ، ونص الحسنُ على إمامة أخيه الحسين ، ونص الحسينُ على إمامة ابنه علي بن الحسين زين العابدين ، ونص زين العابدين على إمامة محمد بن علي المعروف بالباقر ، وزعموا أنه هو المهدي المنتظر بما روى أن النبي عليه السلام قال لجابر بن عبد الله الأنصاري : « إنك تلقاه فأقرئه مني السلام » وكان جابر آخر من مات بالمدينة من الصحابة ، وكان قد عمى في آخر عمره ، وكان يمشي في المدينة ويقول : يا باقر ، يا باقر ، متى ألقاك ؟ فر يوماً في بعض سكك المدينة [فنالته جارية صبيها كان في حجرها فقال لها : مَنْ هذا ؟ فقالت : هذا محمد بن علي بن الحسين بن علي ، فضمه إلى صدره وقبل رأسه ويديه ، ثم قال : يا بني ، جدك رسول الله يُقرئك السلام . ثم قال جابر : قد نَعِمْتَ إلى نفسي ، فمات في تلك الليلة ^(١) .

وحجتهم في هذا أن رسول الله بعث يقرئ عليه السلام ؛ فدلَّ على أنه المهدي المنتظر .

قلنا : وقد قال رسول الله لعمر وعلى : « أقرئنا عفى أو يساً السلام » ولم يوجب ذلك كونه المهدي المنتظر ، وقد تواترت الروايات بموت الباقر عليه السلام كما تواترت الرواية بقتل أويس القرني ^(٢) بصفيين ، ولا يصح انتظار واحدٍ منهما بعد موته .

= من فقهاء المدينة، وتوفي في سنة ١١٤ (العبر : ١٠ / ١٤٢ - ومشاهير علماء الأمصار رقم ٤٢٠)

(١) هذه الزيادة لا توجد في الطبعة الأولى .

(٢) هو أويس بن عامر ، القرني - بفتح القاف والراء جميعاً - من اليمن ، من مراد ، سكن الكوفة ، وكان عبدا زاهدا دينيا فاضلا ، واختلف في وفاته (مشاهير علماء الأمصار رقم ٧٤٣) .

٥٧ - ذكر الناووسية^(١) :

وهم أتباع رجل من أهل البصرة كان ينتسب إلى ناووس^(٢) بها ، وهم يسوقون الإمامة إلى جعفر الصادق^(٣) بنص الباقر عليه ، وزعموا أنه لم يمت ، وأنه المهدي المنتظر ، وزعم قوم أن الذي كان يتبدى للناس لم يكن جعفرأ ، وإنما تصور للناس في تلك الصورة ، وانضم إلى هذه الفرقة قوم من السبئية فزعموا جميعاً أن جعفرأ كان عالماً بجميع معالم الدين من العقائيات والشرعيات ، فإذا قيل للواحد منهم : ما تقول في القرآن أو في الرؤية أو في غير ذلك من أصول الدين أو في فروعه ؟ يقول : أقول فيها ما كان يقوله جعفر الصادق ، يقلدونه .

٥٨ - ذكر الشميطة^(٤) :

وهم منسوبون إلى يحيى بن شبيب^(٥) ، وقد ساقوا الإمامة بطريق النص من

(١) انظر التبصير ص ٢٢ - والمل والنحل للشهرستاني : ١ / ١٦٦ - ومقالات الإسلاميين للأشعري : ١ / ٩٧ .

(٢) يختلف العلماء فيما تنسب إليه هذه الفرقة ، فيقول الأشعري « وهذه الفرقة تسمى الناووسية لقبوا برئيس لهم يقال له عجلان بن ناووس من أهل البصرة » ، وجاء في الحور العين ص ١٦٣ أنهم « أتباع رجل يقال له : ناووس ، وقيل : نسبوا إلى قرية ناووسى » اهـ .

(٣) هو أبو عبد الله جعفر الصادق ، بن أبي جعفر محمد الباقر ، بن علي زين العابدين ، بن الحسين السبط بن علي بن أبي طالب ، كان سيد بني هاشم في زمانه ، وقد توفي في آخر سنة ١٤٨ عن ثمان وستين سنة (العبر : ١ / ٢٠٨) .

(٤) انظر التبصير ص ٢٣ - ومقالات الإسلاميين : ١ / ٩٩ وفيه « السمطة » بالسين المهملة - والمل والنحل : ١ / ١٦٧ - والحور العين ص ١٦٣ - واعتقادات فرق المسلمين ٥٤ .

(٥) في البدء والتاريخ (١٢٤/٥) « الشميطة » بغير ياء بعد الميم ، وفي المل والنحل للشهرستاني (١٦٧/١) « يحيى بن أبي شبيب » وفي التبصير ص ٢٣ مثل ما ذكر المؤلف هنا ، وفي مقالات الإسلاميين (٩٩/١) « السميطه » يحيى بن أبي شبيب .
فالسين مهملة ، وفي الحور العين (ص ١٦٣) « يحيى بن أبي شبيب » وفي اعتقادات =

جعفر إلى ابنه محمد بن جعفر ، وأقروا بموت جعفر ، وزعموا أن جعفرأ أوصى بها لابنه محمد ، ثم أداروا الإمامة في أولاد محمد بن جعفر ، وزعموا أن المنتظر من ولده .

٥٩ - ذكر العَمَّارِيَّة^(١) :

وهم منسوبون إلى زعيم منهم يسمى عَمَّاراً . وهم يسوقون الإمامة إلى جعفر الصادق ، ثم زعموا أن الإمام بعده وَلَدُهُ عَبْدُ اللَّهِ ، وكان أكبر أولاده ، وكان أَفْطَحَ الرُّجْلَيْنِ - ولهذا قيل لأتباعه « الْأَفْطَحِيَّة » .

٦٠ - ذكر الإسماعيلية^(٢) :

وهؤلاء ساقوا الإمامة إلى جعفر ، وزعموا أن الإمام بعده ابنه إِسْمَاعِيلُ ، وافترق هؤلاء فرقتين :

= فرق المسلمين (ص ٥٤) « الشمطية » مثل ما في البدء والتاريخ ، وقد ذكر الجاحظ في البيان (٢٣/١) آياتاً من الشعر ، ونسبها إلى معدان الشميطي أحد أتباع هذه الفرقة ، وكان يحيى بن شبيب ممن انحاز إلى عسكر المختار بن أبي عبيد ، وقتل معه ، ويسميه الجاحظ في الحيوان (٦٠/٣) أحمر بن شبيب ، وبذكر قاتله ، ويروى له شعراً .

(١) انظر مقالات الإسلاميين : ٩٩/١ - والتبصير ٢٣ - والملل والنحل للشهرستاني : ١٦٧/١ وذكرها باسم الأفطحية - فأما تسميتهم العارية فباسم رئيس من رؤسائهم اسمه عمار ، وقد استظهرنا فيما كتبناه على مقالات الإسلاميين أنه عمار ابن موسى الساباطي ، فإن لهذا الرجل كتاباً كبيراً معتمداً عندهم ، وأما تسميتهم الفطحية - بضم الفاء وسكون الطاء - فلأن عبد الله بن جعفر الذي يسوقون الإمامة إليه كان أفطح الرجلين ، والفطح : جمع أفطح . ويقال « رجل أفطح الرجل » إذا عوجت رجله حتى ينقلب قدمها إلى إنسها ، وقيل : هو أن يكون سيره على ظهر قدمه ، وقيل : هو أن يرتفع أخمص قدمه حتى لو وطىء عصفوراً ما آذاه ، وقيل : هو أن تعوج مفاصله كأنها زالت عن مواضعها ، وقد أشار المؤلف إلى وجه التسميتين .

(٢) ذكر الأشعري في المقالات (٩٨/١) من هذه الفرقة « القرامطة »

وهم الذين يرون الإمامة في محمد بن إسماعيل بن جعفر ، وهم الإسماعيلية الباطنية ، وهم الذين وعد المؤلف بذكرهم في فرق الغلاة ، وانظر الملل والنحل للشهرستاني : ١٦٧/١ والتبصير ٢٣ .

(١) فرقة : منتطرة لإسماعيل بن جعفر ، مع اتفاق أصحاب التواريخ على موت إسماعيل في حياة أبيه .

(٢) وفرقة قالت : كان الإمام بعد جعفر سبطه محمد بن إسماعيل بن جعفر حيث .
إن جعفرأ نصب ابنه إسماعيل للإمامة بعده ، فلما مات إسماعيل في حياة أبيه علمنا أنه إنما نصب ابنه إسماعيل للدلالة على إمامة ابنه محمد بن إسماعيل .
وإلى هذا القول مالت الإسماعيلية من الباطنية ، وسند كرم في فرق الغلاة
٦١ - ذكر الموسوية منهم :^(١)

هؤلاء الذين ساقوا الإمامة إلى جعفر ، ثم زعموا أن الإمام بعد جعفر كان ابنه موسى بن جعفر ، وزعموا أن موسى بن جعفر حي لم يمت ، وأنه هو المهدي المنتظر ، وقالوا : إنه دخل دار الرشيد^(٢) ولم يخرج منها ، وقد علمنا إمامته وشككنا في موته ، فلا نحكم في موته إلا بيقين .

ف قيل ، لهذه الفرقة الموسوية : إذا شككم في حياته وموته فشكلوا في إمامته ، ولا تقطعوا القول بأنه باق ، وأنه هو المهدي المنتظر . هذا مع علمكم بأن مشهّد موسى بن جعفر معروف في الجانب الغربي من بغداد يزّار .
ويقال لهذه الفرقة « موسوية » لا تتظارها موسى بن جعفر .

(١) انظر التبصير ٢٣ - والملل والنحل : ١٦٨/١ - ومقالات الأشعري : ١٠٠/١ وسماها « الموسائية » وليس بقياس ، والصواب في النسب إلى موسى « موسوية » كما هنا وفيما أشرنا إليه من المراجع .

(٢) هو الخليفة العباسي : هارون الرشيد بن محمد بن عبد الله المنصور ، ولد بالري في سنة ١٤٨ ، وروى عن أبيه وجده ، وحج في خلافته مراراً ، وغزا غزوات عديدة ، وكان شهماً شجاعاً حازماً جواداً ممدحاً فيه دين وسنة ، وكان يخضع لكبار العلماء ويتأدب معهم ، وله مشاركة قوية في الفقه والعلم والأدب ، وتوفي بطوس في ليلة السبت ثلاث خلون من جمادى الآخرة من سنة ١٩٣ ومدة خلافته ٢٣ سنة (العبر : ٣١٢/١ - المعارف ٣٨١) .

ويقال لها « المظورة » أيضا لأن يونس بن عبد الرحمن القمي^(١) كان من القطعية وناظر بعض الموسوية فقال في بعض كلامه : أتم أهون على عيني من الكلاب المظورة .

٦٢ - ذكر المباركية^(٢) :

هؤلاء يريدون الإمامة في ولد محمد بن إسماعيل بن جعفر كدعوى الباطنية فيه وقد ذكر أصحاب الأنساب في كتبهم أن محمد بن إسماعيل بن جعفر مات ولم يقب^(٣) .
٦٣ - ذكر القطعية^(٤) منهم :

هؤلاء ساقوا الإمامة من جعفر الصادق إلى ابنه موسى ، وقطعوا بموت موسى ، وزعموا أن الإمام بعده سبط محمد بن الحسن الذي هو سبط علي بن موسى الرضا . ويقال لهم « الاثنا عشرية » أيضا ؛ لدعواهم أن الإمام المنتظر هو الثاني عشر من نسبه إلى علي بن أبي طالب رضى الله عنه ، واختلفوا في سن هذا الثاني عشر عند موته ، فهم من قال : كان ابن أربع سنين ، ومنهم من قال :

(١) ذكر في الملل والنحل (١٦٩/١) أنهم سمو المظورة لأن علي بن إسماعيل قال لهم : ما أتم إلا كلاب ممظورة ، وذكر في التبصير (ص ٢٣) أن « زرارة بن أعين قال لهم يوماً : أتم أهون في عيني من الكلاب المظورة - أراد الكلاب التي ابتلت بالمطر ، فأناس يطردونهم ويتحزون منهم » وذكر الأشعري في المقالات (١٠٠/١) مثل ما ذكره المؤلف هنا ، قال « وبعض محالفي هذه الفرقة يدعواهم المظورة ، وذلك أن رجلاً منهم ناظر يونس بن عبد الرحمن ، ويونس من القطعية الذين قطعوا على موت موسى بن جعفر ، فقال له يونس : أتم أهون على من الكلاب المظورة ، فلزمهم هذا التبر » اهـ ، وانظر مقالة يونس هذا في مقالات الأشعري : ١٠٦/١ .

(٢) انظر مقالات الإسلاميين : ٩٨/١ - والتبصير ٢٣ - والحرور العين ١٦٢ .
(٣) ذكر الأشعري هذه الفرقة (١٠١/١ ، ٨٨) وذكر نوعي الاختلاف اللذين ذكرهما المؤلف ، ولكنه لم يسمها باسم ، وانظر الملل والنحل : ١٦٩/١ - والتبصير ٢٣ .

كان ابن ثمانى سنين ، واختلفوا في حكمه في ذلك الوقت ؛ فهم من زعم أنه في ذلك الوقت كان إماماً عالمًا بجميع ما يجب أن يعلمه الإمام ، وكان مفروض الطاعة على الناس ، ومنهم من قال : كان في ذلك الوقت إماماً على معنى أن الإمام لا يكون غيره ، وكانت الأحكام يومئذ إلى العلماء من أهل مذهبه إلى أوان بلوغه ، فلما بلغ تحققت إمامته ، ووجبت طاعته ، وهو الآن الإمام الواجب طاعته وإن كان غائباً .

٦٤ - ذكر المشامية ^(١) منهم :

هؤلاء فرقتان ، فرقة تنسب إلى هشام بن الحكم الرافضى ، والفرقة الثانية تنسب إلى هشام بن سالم الجوالقي . وكلتا الفرقتين قد ضمت إلى حيزها في الإمامة ضالاتها في التجسيم ، وبدعتها في التشبيه .

ذكر قول هشام بن الحكم : زعم هشام بن الحكم أن معبوده جسم ذو حذر ونهاية ، وأنه طويل ، عريض ، عميق ، وأن طوله مثل عرضه ، وعرضه مثل عمقه ، ولم يثبت طولاً غير الطويل ، ولا عرضاً غير العريض ، وقال : ليس ذهابه في جهة الطول أزيد على ذهابه في جهة العرض ، وزعم أيضاً أنه نورٌ ساطع يتلألأ كالسبيكة الصافية من الفضة ، وكالؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها ، وزعم أيضاً : أنه ذو لون ، وطعم ، ورائحة ، ومحسنة ، وأن لونه هو طعمه ، وطعمه هو رائحته ، ورائحته هو محسنته ، ولم يثبت لوناً وطعماً لها غير نفسه ، بل زعم أنه هو اللون وهو الطعم ، ثم قال : قد كان الله ولا مكان ، ثم خلق المكان بأن تحرك فحدث مكانه بحر كته فصار فيه ، ومكانه هو العرش .

وحكى بعضهم عن هشام أنه قال في معبوده : إنه سبعة أشبار بشير نفسه ، كأنه قاسه على الإنسان ، لأن كل إنسان في الغالب من المادة سبعة أشبار بشير نفسه .

(١) انظر مقالات الإسلاميين (١ / ١٠٢ و ١٠٤ و ١٠٧ و ١٠٩ و ١١٠) وما بعدها

١٢٦ - والتبصير (٢٣) وأكثر ما ذكره المؤلف منقول عن مقالات الأشعري :

(٥ - الفرق بين الفرق)

وذكر أبو الهذيل^(١) في بعض كتبه أنه لقي هشام بن الحكم في مكة عند جبل أبي قبيس^(٢) : فسأله : أيهما أكبر معبوده أم هذا الجبل ؟ قال : فأشار إلى أن الجبل يوفي عليه تعالى ، وأن الجبل أعظم منه .

وحكى ابن الراوندى^(٣) في بعض كتبه عن هشام أنه قال : بين الله وبين الأجسام المحسوسة تشابه من بعض الوجوه ، ولولا ذلك مادلت عليه .

وذكر الجاحظ^(٤) في بعض كتبه عن هشام أنه قال : إن الله عز وجل إنما يعلم ماتحت الثرى بالشعاع المتصل منه والذاهب في عمق الأرض . وقالوا : لولا

(١) أبو الهذيل : هو محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول ، العبدى ، المعروف بالعلاف ، كان شيخ المعتزلة في البصرة ، وكان حسن الجدل ، قوى الحجة ، كثير استعمال الأدلة والإلزامات ، ولد في سنة ١٣١ - ويقال : في سنة ١٣٤ ، ويقال : في سنة ١٣٦ - وتوفي في سنة ٢٣٥ ، وقال المسعودى : في سنة ٢٢٧ ، وقال الخطيب البغدادي : في سنة ٢٢٦ (انظر وفيات الأعيان الترجمة رقم ٥٧٨ - والعبر : ٤٢٢/١ - وطبقات المعتزلة ص ٤٤) .

(٢) أبو قبيس - بضم القاف وفتح الباء - جبل مشرف على المسجد الحرام بمكة .
(٣) ابن الراوندى : هو أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق ، له مقالة في علم الكلام ، وله مصنفات كثيرة منها كتاب سماه « فضيحة المعتزلة » وهو منسوب إلى راوند - بفتح الراء والواو جميعاً ، وبينهما ألف ، وسكون النون - وهى قرية من قرى قاسان بنواحي أصبهان ، وتوفى في سنة ٢٤٥ ، وكتابه الذى ذكرناه هو الذى ألف أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الحياط المعتزلى المتوفى في آخر القرن الثالث كتاب « الانتصار والرد على ابن الراوندى الملحد » ليرد به على فضيحة المعتزلة (ابن خلكان الترجمة رقم ٣٤) ثم انظر طبقات المعتزلة ٨٥ .

(٤) الجاحظ : هو أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، كان بحراً من بحور العلم ، رأساً في الكلام والاعتزال ، وعاش تسعين سنة أو يزيد ، أخذ عن القاضى أبى يوسف ، وعن ثمامة بن أثيرس ، وعن أبى إسحاق النظام ، وصنف التصانيف الجياد ، ومات في سنة ٢٥٠ - ويقال : في سنة ٢٥٥ (العبر : ٥٥٦/١ - ابن خلكان الترجمة ٤٧٩ - وطبقات المعتزلة ٦٧) .

شماسة شماعه لما وراء الأجسام الساترة لما رأى ما وراءها ولا علمها .
 وذكر أبو عيسى الوراق في كتابه أن بعض أصحاب هشام أجابه إلى أن
 الله عز وجل مماسٌ لعرشه لا يفضل عن العرش ولا يفضل العرش عنه .
 وقد روي أن هشاما - مع ضلالتة في التوحيد - ضل في صفات الله أيضا ؛
 فأحال القول بأن الله لم يزل عالما بالأشياء .

وزعم أنه علم الأشياء بعد أن لم يكن عالما بها بعلم ، وأن العلم صفة له ليست
 هي هو ولا غيره ولا بعضه .
 قال : ولا يقال لعلمه إنه قديم ولا محدث ؛ لأنه صفة ؛ وزعم أن الصفة
 لا توصف .

وقال أيضا في قدرة الله ، وسمعه ، وبصره ، وحياته ، وإرادته : إنها لا قديمة
 ولا محدثة ؛ لأن الصفة لا توصف ، وقال فيها : إنها لا هي هو ولا غيره .
 وقال أيضا : لو كان لم يزل عالما بالمعلومات لكانت المعلومات أزلية ، لأنه
 لا يصح عالم إلا بمعلوم موجود ، كأنه أحال تعلق العلم بالمعدوم .
 وقال أيضا : لو كان عالما بما يفعله عباده قبل وقوع الأفعال منهم لم يصح
 اختيار العباد وتكليفهم .

وكان هشام يقول في القرآن : إنه لا خالق ولا مخلوق ، ولا يقال إنه غير
 مخلوق ؛ لأنه صفة ، والصفة لا توصف عنده .

واختلفت الرواية عنه في أفعال العباد ، فروى عنه أنها مخلوقة لله عز وجل ،
 وروى عنه أنها معانٍ وليست بأشياء ولا أجسام ؛ لأن الشيء عنده لا يكون إلا جسما
 وكان هشام يحيز على الأنبياء العصيان مع قوله بعصمة الأئمة من الذنوب .
 وزعم أن نبيه صلى الله عليه وسلم عصى ربه عز وجل في أخذ الفداء من أسارى
 بدر ، غير أن الله عز وجل عفا عنه ، وتأول على ذلك قول الله تعالى : ﴿ لِيُغْفِرَ

لَكَ اللَّهُ مَا تَقْدِمُ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأْخَرُ^(١) وُفِرَقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ النَّبِيِّ وَالْإِمَامِ : بَأَنَّ النَّبِيَّ إِذَا عَصَى أَتَاهُ الْوَحْيُ بِالْتَّنْبِيهِ عَلَى خَطَايَاهُ ، وَالْإِمَامُ لَا يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ . فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا عَنِ الْمَعْصِيَةِ .

وَكَانَ هِشَامٌ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِيَّةِ فِي الْإِمَامَةِ ، وَاكْفَرَهُ سَائِرُ الْإِمَامِيَّةِ بِإِجَازَتِهِ الْمَعْصِيَةَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ .

وَكَانَ هِشَامٌ يَقُولُ بِنَفْيِ نِهَايَةِ أَجْزَاءِ الْجِسْمِ ، وَعَنْهُ أَخَذَ النَّظَامُ إِبْطَالَ الْجُزْءِ الَّذِي لَا يَتَجَزَّأُ .

وَحَكِيَ زُرْقَانُ^(٢) عَنْهُ فِي مَقَالَتِهِ أَنَّهُ قَالَ بِمُدَاخَلَةِ الْأَجْسَامِ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ ، كَمَا أَجَازَ النَّظَامُ تِدَاخُلَ الْجَسْمِينَ اللَّطِيفَيْنِ فِي حَيْزٍ وَاحِدٍ .

وَحَكِيَ عَنْهُ زُرْقَانُ^(٣) أَنَّهُ قَالَ : الْإِنْسَانُ شَيْآنٌ : بَدَنٌ ، وَرُوحٌ ، وَبَدَنٌ وَمَوَاتٌ ، وَالرُّوحُ حَسَّاسَةٌ مَدْرَكَةٌ فَاعِلَةٌ ، وَهِيَ نُورٌ مِنَ الْأَنْوَارِ .

وَقَالَ هِشَامٌ فِي سَبِيلِ الزَّلْزَلَةِ : إِنَّ الْأَرْضَ مَرْكَبَةٌ مِنْ طَبَائِعٍ مُخْتَلِفَةٍ يُنْسِكُ بَعْضُهَا بَعْضًا ، فَإِذَا ضَعُفَتْ طَبِيعَةٌ مِنْهَا غَلِبَتْ الْأُخْرَى فَكَانَتْ الزَّلْزَلَةُ ، فَإِنْ أَزْدَادَتْ الطَّبِيعَةُ ضَعْفًا كَانَ الْخُسْفَ .

وَحَكِيَ زُرْقَانُ^(٤) عَنْهُ أَنَّهُ أَجَازَ اللَّشَى عَلَى الْمَاءِ لَغَيْرِ نَبِيٍّ ، مَعَ قَوْلِهِ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ ظُهُورُ الْأَعْلَامِ لِلْمَعْجِزَةِ عَلَى غَيْرِ نَبِيٍّ .

ذَكَرَ هِشَامُ بْنُ سَالِمٍ الْجَوَالِيقِيَّ^(٥) : هَذَا الْجَوَالِيقِيُّ - مَعَ رَفْضِهِ عَلَى مَذْهَبِ

(١) مِنَ الْآيَةِ ٢ مِنْ سُورَةِ الْفَتْحِ

(٢) وَرَدَّ فِي الزَّاهِدِيَّةِ « زُرْقَانُ » وَفِي مَقَالَاتِ الْأَشْعَرِيِّ « زُرْقَانُ » بِغَيْرِ بَاءٍ ، وَأَثْبَتْنَا مَا فِي الْأَوَّلَى وَمَا فِي الْمَقَالَاتِ وَمَا فِي طَبَقَاتِ الْمُعْتَزِلَةِ ٧٨ حَيْثُ ذَكَرَ أَنَّ لَهُ كِتَابًا فِي الْقَالَاتِ .

(٣) فِي خَطِّ الْقُرَيْشِيِّ (٣٦٨/٢ بُولَاق) هِشَامُ بْنُ سَالِمٍ الْجَوَالِيقِيُّ ، وَسَمَّاهُ الْجَوَالِيقِيَّ .

الإمامية - مُفَرِّطٌ في التجسيم والتشبيه ، لأنه زعم أن معبوده على صورة الإنسان ،
ولسكنه ليس بلحم ولا دم ، بل هو نور ساطع بياضا .

وزعم أنه ذو حواس خمس كحواس الإنسان ، وله يد ، ورجل ، وعين ،
وأذن ، وأنف ، وفم ، وأنه يسمع بغير ما يبصر به ، وكذلك سائر حواسه متغيرة ،
وأن نصفه الأعلى محووف ، ونصفه الأسفل مُصَمَّمٌ .

وحكى أبو عيسى الوراق : أنه زعم أن لمعبوده وفرة سوداء ، وأنه نور
أسود ، وباقيه نور أبيض .

وحكى شيخنا أبو الحسن الأشعري^(١) في مقالاته : أن هشام بن سالم قال
في إرادة الله تعالى بمثل قول هشام بن الحكم فيها ، وهي أن إرادته حركة ،
وهي معنى لا هي الله ولا غيره ، وأن الله تعالى إذا أراد شيئا تحرك فكان
كما أراد

قال : ووافقهما أبو مالك الحضرمي ، وعلي بن هيثم ، وهما من شيوخ الروافض ،
[على] أن إرادة الله تعالى حركة ، غير أنهما قالا : إن إرادة الله تعالى غيره .

وحكى أيضا عن الجواليقي أنه قال في أفعال العباد : إنها أجسام ، لأنه
لا شيء في العالم إلا الأجسام ، وأجاز أن يفعل العباد الأجسام ، وروى مثل هذا
القول عن شيطان الطاق أيضا .

(١) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر ، البصري ، شيخ أهل السنة
والجماعة ، أخذ الحديث عن زكريا الساجي ، وأخذ الجدل والنظر عن أبي علي الجبائي
ثم رد على المعتزلة ، وكان عالما متعففا ، مات في سنة ٣٢٤ ، وقيل : في سنة ٣٣٠ ،
وقيل بعد الثلاثين ، وحكى ابن حزم أنه ألف خمسة وخمسين تصنيفا (العبر :
٢٠٢/٢) .

٦٥ - ذكر الزرارية منهم ^(١) :

هؤلاء أتباع زرارة بن أعين ^(٢)؛ وكان على مذهب الأفطحية القائلين بإمامة عبد الله بن جعفر، ثم انتقل إلى مذهب الموسوية، وبدعته المنسوبة إليه قوله بأن الله عز وجل لم يكن حياً، ولا قادراً، ولا سميعاً، ولا بصيراً، ولا علماً، ولا مريداً، حتى خلق لنفسه حياة، وقدرة، وعلماً، وإرادة، وسمعا، وبصراً؛ فصار بعد أن خلق لنفسه هذه الصفات حياً، قادراً، علماً، مريداً، سميعاً، بصيراً.

وعلى منوال هذا الضال نسجت القدرية البصرية في القول بحدوث كلام الله، وعليه نسجت الكرامية قولها بحدوث قول الله وإرادته وإدراكه.

٦٦ - ذكر اليونسية ^(٣) منهم :

هؤلاء أتباع يونس بن عبد الرحمن القنى، وكان في الإمامية على مذهب القطعية الذين قطعوا بموت موسى بن جعفر، وأفرط يونس هذا في باب التشبيه فزعم الله عز وجل يحمله حَمَلَةٌ عرشه، وهو أقوى منهم، كما أن الكركي ^(٤) يحمله رجلاه وهو أقوى من رجله، واستدل على أنه محمول بقوله : ﴿ ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية ^(٥) ﴾ وقال أصحابنا : الآية دالة على أن العرش هو المحمول دون الرب تعالى.

(١) انظر مقالات الإسلاميين : ١ / ١٠٠ والتبصير ٢٤ وفهرست ابن النديم ص ٣٢٢ ومنهاج السنة لابن تيمية ٢٩٨/١ بولاق.

(٢) زرارة لقبه، واسمه عبد ربه، وكنيته أبو الحسن، كان أول أمره على مذهب الأفطحية، ثم انتقل إلى مذهب الموسوية، ويقال : إنه رجع عن التشيع بته.

(٣) انظر مقالات الإسلاميين : ١ / ١٠٦ - والتبصير ٢٤.

(٤) في الأصل « الكرسي » تصعيف، والكرسي له أربع أرجل، لارجلان، والعبارة مأخوذة عن مقالات الأشعري، قال الأشعري « واحتج يونس في أن الحملة تطبق حمل الباري وشبههم بالكركي وأن رجله تحملانه وهما دقيقتان » والكركي - بوزن الكرسي - طائر قريب من الوز، أبتز الذنب، رمادي اللون، دقيق الرجلين طولهما، يأوى إلى الماء أحياناً، وجمعه كراكي. (٥) من الآية ١٦ من سورة الحاقة

إمامكم إن غاب في ظلمة فاستدركوا الغائب بالمشقة
أو كان معموراً بأعمالكم فاستخرجوا المعمور بالغزبة
لكن إمام الحق في قولنا من سنة أو آية منزلة
وفيها للمهدي مقنع كفى بهذين لنا منزله

الفصل الثاني

من فصول هذا الباب ^(١)

في بيان مقالات فرق الخوارج ^(٢)

قد ذكرنا قبل هذا أن الخوارج عشرون فرقة ، وهذه أسماؤها : الحكمة الأولى ، والأزارقة ، والتجدات ، والصفورية ، ثم المجازدة المفرقة فرقا منها الخازمية ، والشفينية ، والعلومية ، والجهولية ، وأصحاب طاعة لا يراد الله تعالى بها ، والصلتية ، والأخذسية ، والشيبينية ، والشيبانية ، والمعبدية ، والرشيديّة ، والمكرمية ، والحرزية ، والشمراخية ، والإبراهيمية ، والواقفة ، والإباضية .

(١) انظر مقالات الإسلاميين للأشعري : ١ / ١٥٦ وما بعدها بتحقيقنا - وخطط المقرئ : ٢ / ٣٥٢ وما يليها ، بولاق - والبده والتاريخ : ٥ / ١٣٤ - والتبصير ص ٢٦ وما بعدها - وكامل البرد في عدة مواضع فانظر الجزء الثاني ص ٢٠٥ وما بعدها ط الحيرية .

(٢) يقال لهذه الطائفة : الخوارج ، والحرورية ، والنواصب ، والشراة ، والحكمية ، والمارقة ، فأما الخوارج فجمع خارج ، وهو الذي خلع طاعة الإمام الحق ، وأعلن عصيانه ، وألب عليه ، بعد أن يكون له تأويل ، وعلماء الشريعة يسمونهم «بغاة» . وأما النواصب فجمع ناصب - وقد يقال ناصبي - وهو العالي في بغض علي بن أبي طالب ، وأما الحرورية فنسبة إلى حروراء وهي بفتح الحاء والراء وسكون الواو ويقال : بفتح فضم - قرية أو كورة بظاهر الكوفة . وأما الشراة - بضم الشين - فجمع شار ، مثل قضاة وقاض ، وقد سموا أنفسهم بهذا الاسم وزعموا أنهم شروا أنفسهم من الله ، والنظر بعد هذا ما كتبناه على مقالات الأشعري ١ / ١٥٦ .

والإباضية منهم اختلفت فرقا معظمها فريقتان : حَفْصِيَّةٌ ، وحرثية .
فأما اليزيدية من الإباضية ، واليمونية من العجاردة فإنهما فرقتان من غُلَاة
الكُفْرَةِ الخارجين عن فرق الأمة ، وسند كرهها في باب ذكر فرق الغُلَاة بعد
هذا إن شاء الله عز وجل .

وقد اختلفوا فيما يجمع الخوارج على افتراق مذاهبها ، فذكر الكعبي^(١) في
مقالاته أن الذي يجمع الخوارج - على افتراق مذاهبها - إكفار علي ، وعثمان ،
والحكيمين ، وأصحاب الجمل ، وكل من رضى بتحكيم الحكيمين ، والإكفار بارتكاب
الذنوب ، ووجوب الخروج على الإمام الجائر .

وقال شيخنا أبو الحسن^(٢) : الذي يجمعهما إكفار علي ، وعثمان ، وأصحاب
الجمل ، والحكيمين ، ومن رضى بالتحكيم وصوب الحكيمين أو أحدهما ، والخروج
على السلطان الجائر ، ولم يرض ماحكاه الكعبي من إجماعهم على تكفير مرتكبي
الذنوب ، والصواب ماحكاه شيخنا أبو الحسن عنهم ، وقد أخطأ الكعبي في دَعْوَاهُ
إجماع الخوارج على تكفير مرتكبي الذنوب منهم . وذلك أن النجيدات^(٣)
من الخوارج لا يكفرون أصحاب الحدود من موافقيهم .

وقد قال قوم من الخوارج : إن التكفير إنما يكون بالذنوب التي ليس فيها
وعيد مخصوص ، فأما الذي فيه حد أو وعيد في القرآن فلا يُراد صاحبه على الاسم
الذي ورد فيه ، مثل تسميته زانياً ، ومارقاً ، ونحو ذلك .
وقد قالت النجيدات^(٣) : إن صاحب الكبيرة من موافقيهم كافر نعمة ،
وليس فيه كفر دين .

(١) قد تقدمت ترجمة الكعبي في ص ١٢ من هذا الكتاب .

(٢) انظر ذلك في الموضع الذي ذكرناه من مقالات الإسلاميين : ١/ ١٥٦ .

(٣) النجيدات : هم أصحاب نجدة بن عامر الحنفي ، وسيأتي ذكرهم وتفصيل
مقالاتهم في هذا الفصل .

وفي هذا بيان خطأ الكعبي في حكايته عن جميع الخوارج تكفير أصحاب الذنوب كلهم منهم ومن غيرهم .

وإنما الصواب فيما يجمع الخوارج كلها ما حكاه شيخنا أبو الحسن رحمه الله من تكفيرهم عليا، وعثمان، وأصحاب الجمل، والحكمين، ومن صوبهما أو صوب أحدهما، أو رضى بالتحكيم .

ونذكر الآن تفصيل كل فرقة منهم إن شاء الله عز وجل .

٦٨ - ذكر المحكمة الأولى منهم : يقال للخوارج محكمة، وشراة .

واختلفوا في أول من تشرى منهم ، فقيل : عروة بن حدير^(١) أخو مرداس الخارجي^(٢) ، وقيل : أولهم يزيد بن عاصم المحاربى^(٣) ، وقيل : رجل من

(١) عروة بن حدير - ويقع محرفا في بعض كتب المقالات عروة بن جرير - ويقال : عروة بن أدية - بضم الهمزة وفتح الدال وتشديد الياء - وهو صواب أيضا : حدير أبوه أو جده ، وأدية جدته ، ويقال أمه - نص على ذلك أبو العباس البرد في كتاب الكامل (١١٦/٢ الخيرية) قال « ويقال - فيما يروى من الأخبار - إن أول من حكم عروة بن أدية ، وأدية جده له جاهلية ، وهو عروة بن حدير أحد بني ربيعة بن حنظلة » اه وقال ابن قتيبة : هو عروة بن عمرو بن حدير ؛ وقد قاتل عروة في حرب النهروان ثم نجا منها ، فلم يزل حيا مدة من خلافة معاوية ، ثم أتى به إلى زياد بن أبيه ، فسأله أسئلة ، ثم أمر به فضربت عنقه ، ثم دعا مولى له فسأله عنه وقال : صف لى أموره ، فقال : أظن أم أختصر ؟ فقال : بل أختصر ، فقال : ما أتيت به بطعام في نهار قط ، ولا فرشت له فراشا بليل قط ، يريد أنه صائم النهار قائم الليل دائما ، وهذا مصداق قوله عليه الصلاة والسلام في شأن الخوارج المارقين من الدين كما يمرق السهم من الرمية حيث يقول « يحقر أحدكم صلاته بحجب صلاتهم - أو كما قال صلى الله عليه وسلم » وانظر المعارف ص ٤١٠ وانظر ص ٩١ الآتية .

(٢) مرادس : هو ابن حدير ، أو ابن أدية ، وهو أخو عروة السابق ذكره ، وقد رثاه عمران بن حطان رأس القعد من الصفرية ، انظر بعض ما قاله فيه في كامل المبرد : ١٠٨/٢ الخيرية ثم انظر المعارف ص ٤١٠ ثم انظر ص ٩١ الآتية .

(٣) ذكر أبو المظفر الإسفرائيني في التبصير (ص ٢٦) هذه الأقوال الثلاثة كما =

ربيعة من بني يَشْكُر ، كان مع علي بصفين ، فلما رأى اتفاق الفريقين على الحكمين استوى على فرسه وحمل على أصحاب معاوية وقتل منهم رجلا ، وحمل على أصحاب علي وقتل منهم رجلا ، ثم نادى بأعلى صوته : ألا إني قد خلعتُ عليا ومعاوية ، وبرئتُ من حكمهما ، ثم قاتل أصحاب علي حتى قتله قوم من همدان . ثم إن الخوارج بعد رجوع علي من صفين إلى الكوفة انحازوا إلى حروراء ، وهم يومئذ اثنا عشر ألفا ، ولذلك سميت الخوارج حرورية ، وزعيمهم يومئذ عبد الله بن الكواء^(١) ، وشبث بن ربعي^(٢) وخرج إليهم على يناظرهم ، فوضعت حُجته^(٣) عليهم ، فاستأمن إليه ابن الكواء مع عشرة من الفرسان ، وانحاز الباقون منهم إلى النهرقان ، وأمرُوا على أنفسهم رجلين ، أحدهما : عبد الله

== ذكرها المؤلف بنفس عبارته ، وذكر المبرد في الكامل (١٢١/٢) قتيلا رابعا ، قال « وقيل : أول من حكم ولفظ بالحكومة ولم يشد بها رجل من بني سعد بن زيد مناة بن تميم بن مر ، من بني صريم ، يقال له الحجاج بن عبد الله ، ويعرف بالبرك ، وهو الذي ضرب معاوية على أليته » وهو يريد أنه أحد الثلاثة الذين تأمروا على اغتيال علي ومعاوية وعمرو بن العاص ، وكان هو الذي أخذ على نفسه اغتيال معاوية .

(١) عبد الله بن الكواء ، اليشكري : أول أمير للخوارج من حين اعتزلوا جيش علي وخرجوا عليه ، مع أنه كان من ذوى النجدة بين أصحاب علي ، وكان يحرضهم على القتال ويقول شعرا في مدح علي وتحريض جيش صفين ، ثم كان هو أحد الذين اختاروا عبد الله بن قيس (أبا موسى الأشعري) في قصة التحكيم ، انظر وقعة صفين لنصر بن مزاحم : ٢٩٥ و ٥٠٢ .

(٢) شبث بن ربعي - بكسر الراء وسكون الباء - التميمي ، الرياحي : له ذكر في تجميع الخوارج وتوحيد كلمتهم (الكامل للمبرد : ١١٦/٢) ، وله من قبل ذلك كلام يراجع فيه معاوية ويدعوه إلى موادة على والدخول في طاعته (وقعة صفين ١٨٧ ، ١٩٧) وكان أحد الذين يؤمرهم علي على من يخرج لقتال معاوية وأهل الشام (ص ١٩٥) وله شعر يتجبح فيه بالنصر على جيش معاوية (ص ٢٩٤) ويقال : إنه كان مؤذنا لسجاح حين ادعت النبوة (المعارف ٤٠٥) .

(٣) ذكر أبو العباس المبرد مناظرة علي لهم في الكامل ١١٧/٢ .

ابن وهب الراسي^(١) ، والآخ : خر قوص بن زهير البجلي المعروف بذي
الثدية^(٢) . والتقوا في طريقهم إلى نهروان رجل رأوه يهرب منهم ، فأحاطوا
به ، وقالوا له : من أنت ؟ قال : أنا عبد الله بن خباب بن الارت^(٣) فقالوا له :

(١) عبد الله بن وهب : هو أول من أمره الخوارج عليهم أول ما اعتزلوا ،
بإيعاه لعشر بقين من شوال سنة ٣٧ ، وجعلوا أمير قتالهم شيب بن ربيع القدم ذكره
(مقالات الأشعري : ١٩٤/١) وكان قد امتنع عليهم ، وأومأ إلى غيره ، فلم يقتلوا
إلا به ، فكان إمام القوم ، وكان يوصف بالرأى (كامل المبرد : ١١٩/٢) وقتل
مع أصحابه لسبع خلون من صفر سنة ٣٨ (مقالات : ١٩٥/١)

(٢) يختلف العلماء في ضبط هذه الكلمة : فجمهرة المحدثين يروونها « ذو الثدية »
بضم الراء المثناة - على أنه تصغير ثدى ، ومنهم من يرونها « ذو اليدية » بضم الياء
المثناة التحتية - على أنه تصغير يد ، وقد حكى ابن منظور في اللسان (ث دى)
القولين بعبارة يؤخذ منها ترجيح الثاني ، قال « وأما حديث علي عليه السلام في
الخوارج في ذي الثدية المقتول بالنهروان فإن أبا عبيد حكى عن الفراء أنه قال : إنما
قيل ذو الثدية بالهاء وهي تصغير ثدى ، قال الجوهري : ذو الثدية لقب رجل اسمه
ثرملة ، فمن قال في الثدى إنه مذكر يقول : إنما أدخلوا الهاء في التصغير لأن معناه
اليد ، وذلك أن يده كانت قصيرة مقدار الثدى ، يدل على ذلك أنهم يقولون فيه ذو
اليديّة وذو الثدية جميعاً ، وإنما أدخل فيه الهاء وقيل ذو الثدية وإن كان الثدى مذكراً
لأنها كأنها بقية ثدى قد ذهب أكثره فقالها كما يقال لحيمة وشحيمة ، فأشبهها على هذا
التأويل ، وقيل : كأنه أراد قطعة من ثدى ، وقيل : هو تصغير الثدوة بحذف النون
لأنها من تركيب الثدى . . . وقال الفراء عن بعضهم : إنما هو ذو اليدية ، قال :
ولا أرى الأصل كان إلا هذا ، ولكن الأحاديث تتابع بالراء « ا هـ . وقد ذكر
أبو العباس المبرد قصة الخديج الذي تشبه يده ثدى المرأة ، في الكامل (١٣٩/٢)
وسماه عمراً ذا الخيصرة ، أو ذا الخوصرة ، وأُشيد في ١٦٣/٢ أنباتا المرادى علق
عليها الأخفش بقوله « قال الأخفش : خر قوص ذو الثدية » هـ ، وانظر أيضاً البدء
والتاريخ : ١٣٥/٥ - ١٣٧ .

(٣) عبد الله بن خباب بن الارت ، أحد بني سعد بن زيد مناة بن تميم ، قال ابن
قتيبة : « وكان خباب رجلاً فتياً ، وابنه عبد الله هو الذي قتلته الخوارج فسأل دمه =

حَدَّثَنَا حَدِيثًا سَمِعْتُهُ عَنْ أَبِيكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « سَتَكُونُ فِتْنَةٌ الْقَاعْدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ ، وَالْقَائِمُ خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي ، وَالْمَاشِي خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَكُونَ مَقْتُولًا فَلَا يَكُونُ قَاتِلًا » . فَشَدَّ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنَ الْخَوَارِجِ يَقَالُ لَهُ مَسْمَعُ بَسِيفَةٍ فَقَتَلَهُ ، فَخَرَى دَمَهُ فَوْقَ مَاءِ النَّهْرِ كَالشَّرَاكِ إِلَى الْجَانِبِ الْآخَرِ ، ثُمَّ لَمْ يَهْمُ دَخْلُوا مَثَرَلَهُ وَكَانَ فِي الْقَرْيَةِ الَّتِي قَتَلُوهُ عَلَى بَابِهَا ، فَقَتَلُوا وَلَدَهُ وَجَارِيَتَهُ أُمَّ وَلَدِهِ ، ثُمَّ عَسَكُرُوا بِنَهْرٍ وَانْتَهَى خَيْرُهُمْ إِلَى عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَسَارَ إِلَيْهِمْ فِي أَرْبَعَةِ آلَافٍ مِنْ أَصْحَابِهِ ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ الطَّائِي ^(١) ، وَهُوَ يَقُولُ :

نَسِيرُ إِذَا مَا كَلَعَ قَوْمٌ وَبَلَدُوا بَرَايَاتِ صِدْقٍ كَالنُّسُورِ الْخَوَافِقِ
إِلَى شَرِّ قَوْمٍ مِنْ شَرِّائِهِ تَحَزَّبُوا وَعَادُوا إِلَهَ النَّاسِ رَبَّ الْمَشَارِقِ

== كَأَنَّهُ شَرَاكَ نَعْلٍ مَا امْدَقَر ، وَبَقَرُوا بَطْنَ أُمِّ وَلَدِهِ وَكَانَ نَازِلًا فِي قَرْيَةٍ ، فَهَذَا السَّبَبُ اسْتَحْلَ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَتَلَهُمْ « اهـ (المعارف ٣١٧) » وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ (الكامل: ١٣٥/٢) « وَلَقِيَهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خُبَابٍ وَفِي عُنُقِهِ مَصْحَفٌ ، وَمَعَهُ أَمْرَاتُهُ وَهِيَ حَامِلٌ ، فَقَالُوا : إِنَّ هَذَا الَّذِي فِي عُنُقِكَ لِيَأْمُرُنَا أَنْ نَقْتُلَكَ ، قَالَ : مَا أَحْيَا الْقُرْآنَ فَأَحْيَوْهُ ، وَمَا أَمَاتَهُ فَأَمَاتُوهُ - إِلَى آخِرِ الْقِصَّةِ الَّتِي حَكَى الْمُؤَلِّفُ اللَّهُمَّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْهَا » وَانْظُرِ الْإِصَابَةَ رَقْمَ ٤٦٣٨ وَالِاسْتِيعَابَ رَقْمَ ١٥١٩ .

(١) هُوَ أَبُو طَرِيفٍ : عَدِيُّ بْنُ حَاتِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، الطَّائِي ، أَبُوهُ حَاتِمُ الطَّائِي مُضْرَبُ الْمَثَلِ فِي الْجُودِ وَالْكَرَمِ ، وَهُوَ سَيِّدُ طَيْءٍ ، أَسْلَمَ سَنَةَ سَبْعٍ ، فَأَكْرَمَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأُلْقِيَ لَهُ وَسَادَةٌ وَقَالَ : إِذَا أَنَا كَمْ كَرِيمٍ قَوْمٌ فَأَكْرَمُوهُ ، وَكَانَ عَدِيُّ طَوِيلًا ، إِذَا رَكِبَ الْفَرَسَ كَادَتْ رِجْلَاهُ تَخْطَانِ فِي الْأَرْضِ ، وَشَهِدَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الْجَمْلَ فَفَقَّتَتْ عَيْنُهُ وَقَتْلَ ابْنِهِ مُحَمَّدٍ يَوْمَئِذٍ ، وَقَتْلَ ابْنِهِ الْآخَرَ مَعَ الْخَوَارِجِ ، وَشَهِدَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فِي سَنَةِ وَفَاتِهِ ؛ فَقِيلَ : تَوَفَّى فِي سَنَةِ ٦٦ ، وَقِيلَ : فِي سَنَةِ ٦٧ وَقِيلَ : فِي سَنَةِ ٦٨ (مشاهير علماء الأمصار رَقْمَ ٢٧١ - والعبر: ٧٤/١ - والمعارف ٣١٣ - والإصابة رَقْمَ ٥٤٦٧ - والاستيعاب ١٧٨١) :

طُعَاةٌ عَمَاءُ مَارِقِينَ عَنِ الْهَدْيِ وَكُلُّ يَرْسَى فِي قَوْلِهِ غَيْرَ صَادِقٍ
 وَفِينَا عَلَى ذُو الْمَعَالِي يَهُودُنَا إِلَيْهِمْ جَهَارًا بِالسُّيُوفِ الْبَوَارِقِ
 فَلَمَّا قَرَّبَ عَلَى مِنْهُمْ أَرْسَلَ إِلَيْهِمْ : أَنْ سَلَمُوا قَاتِلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَابٍ ،
 فَأَرْسَلُوا إِلَيْهِ : إِنَّا كَلَّمْنَا قَتْلَهُ ، وَلَئِنْ ظَفَرْنَا بِكَ قَتَلْنَاكَ ، فَأَتَاهُمْ عَلَى فِي حَيْشِهِ ،
 وَبَرَزُوا إِلَيْهِ بِمَجْمَعِهِمْ ، فَقَالَ لَهُمْ قَبْلَ الْقِتَالِ : مَاذَا نَقَمْتُمْ مِنِّي ؟ فَقَالُوا لَهُ : أَوَّلُ
 مَا نَقَمْنَا مِنْكَ أَنَا قَاتِلُنَا بَيْنَ يَدَيْكَ يَوْمَ الْجَلِ ، فَلَمَّا انْهَزَمَ أَصْحَابُ الْجَلِ أَجَحَّتْ لِنِسَاءِ
 مَا وَجَدْنَاهُ فِي عَسْكَرِهِمْ مِنَ الْمَالِ ، وَمَنْعَتُنَا مِنْ سَبِّ نِسَائِهِمْ وَذَرَارِيِّهِمْ ، فَكَيْفَ
 اسْتَحْلَلْتَ مَا لَهُمْ دُونَ النِّسَاءِ وَالذَّرِيَّةِ ؟ ! فَقَالَ : إِنَّمَا أَجَحْتُ لَكُمْ أَمْوَالَهُمْ بَدَلًا
 عَمَّا كَانُوا أَغَارُوا عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْبَصْرَةِ قَبْلَ قُدُومِي عَلَيْهِمْ ، وَالنِّسَاءَ وَالذَّرِيَّةَ
 لَمْ يَقَاتِلُونَا ، وَكَانَ لَهُمْ حَكْمُ الْإِسْلَامِ بِحَكْمِ دَارِ الْإِسْلَامِ ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ رَدَّةٌ عَنِ
 الْإِسْلَامِ ، وَلَا يَحُوزُ اسْتِرْقَاقٌ مَنْ لَمْ يَكْفُرْ ، وَبَعْدُ لَوْ أَجَحْتُ لَكُمْ النِّسَاءَ أَبْكُمْ يَأْخُذُ
 عَائِشَةُ^(١) فِي سَهْمِهِ ؟ فَخَجَلَ الْقَوْمُ مِنْ هَذَا ، ثُمَّ قَالُوا لَهُ : نَقَمْنَا عَلَيْكَ مَحْوَ إِمْرَةِ أَمِيرِ
 الْمُؤْمِنِينَ عَلَى اسْمِكَ فِي الْكِتَابِ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَعَاوِيَةَ لَمَّا نَارَعَكَ مَعَاوِيَةَ فِي ذَلِكَ ،
 فَقَالَ : فَعَلْتُ مِثْلَ مَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ حِينَ قَالَ لَهُ
 سَهِيلُ بْنُ عَمْرٍو^(٢) : لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ لَمَّا نَارَعْتُكَ ، وَلَكِنْ أَكْتُبْ

(١) هِيَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ ، وَصَفِيَّةُ رَسُولِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، الصَّدِيقَةُ بِنْتُ الصَّدِيقِ :
 عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ ، عَقَدَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ حِمَاكَ ، وَدَخَلَ بِهَا فِي الْمَدِينَةِ بَعْدَ سَبْعَةِ أَشْهُرٍ
 مِنْ مَقْدَمِهِ الْمَدِينَةَ ، وَقَبِضَ رَسُولُ اللَّهِ وَهِيَ بِنْتُ ثَمَانَ عَشْرَةَ سَنَةً ، وَكَانَتْ تَكْنَى : أُمُّ
 عَبْدِ اللَّهِ ، بِاسْمِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ابْنِ أُخْتِهَا أَسْمَاءَ ذَاتِ النُّطَاقَيْنِ ، وَتَوَفِّيَتْ فِي سَنَةِ ٥٧
 (الْمَعَارِفُ ص ١٣٤ - وَالْعَبْرُ : ٦٢/١ - وَالْإِصَابَةُ رَقْم ٧٠١) .

(٢) سَهِيلُ بْنُ عَمْرٍو أَخُو بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ : هُوَ رَسُولُ قُرَيْشٍ وَمِثْلُهَا فِي صَلَاحِ
 الْحُدَيْبِيَّةِ الَّذِي عَقَدَهُ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى أَنْ يَرْجِعَ عَامَهُ ، ثُمَّ يَعُودُ مِنْ قَابِلٍ ، ثُمَّ أَسْلَمَ
 سَهِيلٌ ، وَجَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ مِنَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ ، وَأَعْطَاهُ مِنْ غَنَائِمِ حُنَيْنٍ مِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ ،
 وَكَانَ لَهُ مَوْقِفٌ مَحْمُودٌ يَوْمَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (سِيرَةُ ابْنِ هِشَامٍ =

باسمك واسم أبيك ، فكتب : « هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله وسهيل بن عمرو » وأخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لي منهم يوماً مثل ذلك ، فكانت قصتي في هذا مع الأبناء قصة رسول الله عليه الصلاة والسلام مع الآباء ، فقالوا له : فلم قلت للحكمين : إن كنت أهلاً للخلافة فأثبتي ، فإن كنت في شك من خلافتك فغيرك بالشك فيك أولى ، فقال : إنما أردت بذلك النصفة لمعاوية ، ولو قلت للحكمين احكم لي بالخلافة لم يرض بذلك معاوية ، وقد دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم نصارى نجران إلى المباحلة وقال لهم : ﴿ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ ، ونِسَاءَنَا ونِسَاءَكُمْ ، وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ، ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين ﴾ ^(١) فَأَنْصَقَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ ، ولو قال « أبتهل فأجعل لعنة الله عليكم » لم يرض النصارى بذلك ، لذلك أنصفت أنا معاوية من نفسي ، ولم أدر غدر عمرو ابن العاص ، قالوا : فلم حكمت الحكمين في حق كان لك ؟ فقال : وجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حكم سعد بن معاذ ^(٢) في بني قريظة ، ولو شاء لم يفعل ،

= بتحقيقنا : ٣ / ٣٦٥ و ٤٠ / ١٤٠ ، ٣٤٦) وابنه أبو جندل بن سهيل هو الذي جاء إلى رسول الله ساعة كان عهد الصلح يكتب ، قد انقلت من محبسه وجاء يرسف في الحديد ، فلما رآه أبوه أخذ يجره ليرده إلى قريش وهو يصرخ : يا معشر المسلمين أأرد إلى المشركين يفتنونني في ديني ؟ فقال له رسول الله « يا أبا جندل اصبر واحتسب » وقد هاجر من بعد ذلك ، ومات غزياً في طاعون عمواس سنة ١٨ (السيرة : ٣ / ٣٦٧ - والعبر : ١ / ٢٢) .

(١) من الآية ٦١ من سورة آل عمران ، وانظر قصة وفد نصارى نجران والمباحلة في سيرة ابن هشام (١ / ٣١٨ بتحقيقنا) ويقال : إن هؤلاء النصارى من الحبشة .

(٢) سعد بن معاذ : أبو عمرو ، سيد الأوس ، شهد الخندق مع رسول الله فأصابه سهم ، وكانت غزوة بني قريظة بعقب الخندق ، وفيها نزل بنو قريظة على حكم سعد بعد حصار خمسة وعشرين يوماً ، فحكم سعد بأن تقتل مقاتلتهم ، وتسبى ذراريهم ، فقتل منهم أكثر من ستمائة ، وسبى من عداهم ، وقد قال رسول الله لسعد حين حكم =

وأفت أنا أيضاً حكماً ، لكن حكّم رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حكم بالعدل ، وحكى خدع حتى كان من الأمر ما كان ، فهل عندكم شيء سوى هذا ؟ فسكت القوم ، وقال أكثرهم : صدق والله ، وقالوا : التوبة ؛ واستأمن إليه منهم يومئذ ثمانية آلاف ، وانفرد منهم أربعة آلاف بقتاله مع عبد الله بن وهب الراسبي وحرّقوص بن زهير البجلي ، وقال على للذين استأمنوا إليه : اعتزلوني في هذا اليوم ، وقال لأصحابه : قاتلوهم ، فوالذي نفسي بيده لا يقتل منا عشرة ولا ينجو عشرة منهم ، فقتل من أصحاب على يومئذ تسعة ، وهم : ذؤيبة بن وبرة البجلي ، وسعد بن مجالد السبيعي ، وعبد الله بن حماد الجريري ، ورفاعة بن وائل الأرحبي ، والقياض بن خليل الأزدي ، وكيسوم بن سلامة الجهني ، وعتبة بن عبيد الخولاني ، وجميع بن جشم الكندي ، وحبيب بن عاصم الأودي . قتل هؤلاء التسعة تحت راية على رضي الله عنه فحسب ، وبرز حرّقوص بن زهير إلى على وقال : يا ابن أبي طالب ؛ لا تريد بقتالك إلا وجه الله والدار الآخرة ، وقال له على : بل مثلكم كما قال الله عز وجل (قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ؟ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً)^(١) منهم أنت ورب الكعبة ، ثم حمل عليه في أصحابه ، وقتل عبد الله بن وهب في المبارزة وصرع ذو الشدّة عن فرسه . وقتلت الخوارج يومئذ فلم يُقِلَّتْ منهم غير تسعة أنفس ، صار منهم رجالان إلى سجستان ، و... أتباعهما خوارج سجستان ، ورجلان إلى اليمن ومن أتباعهما إباضية اليمن ، ورجلان صارا إلى عُمان ، ومن أتباعهما خوارج عمان ، ورجلان صارا إلى ناحية الجزيرة ، ومن أتباعهما كان خوارج الجزيرة ،

« لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة » ثم مات سعد متأثراً بجراحه ، فقال رسول الله « اهتز عرش الله لموت سعد » وفي ذلك يقول حسان بن ثابت : وما اهتز عرش الله من أجل هالك سمعنا به إلا لسعد أبي عمرو (١) الآية ١٠٣ من سورة الكهف .

ورجل منهم صار إلى تل موزن . وقال على لأصحابه يؤمّد : اطلبوا ذا الشّديّة
فوجدوه تحت دالية ورأوا تحت يده عند الإبط مثل نذّي المرأة ، فقال : صدق الله
ورسوله ، وأمر فقتل .

فهذه قصة الحكمة الأولى ، وكان دينهم إكفار على ، وعثمان ، وأصحاب
الجل ، ومعاوية ، وأصحابه ، والحكمين ، ومن رضى بالتحكيم ، وإكفار كل
ذى ذنب ومعصية .

ثم خرج على بعد ذلك من الخوارج جماعة كانوا على رأى الحكمة
الأولى ، منهم أشرس بن عوف ، وخرج عليه بالأنبار ، وغفلة التيمي من تيم
عدي ، خرج عليه بماسبذان ، والأشهب بن بشر العرفي ، خرج عليه بجرجاريا
وسعد بن قفل ، خرج عليه بالمدائن ، وأبو مريم السعدي ، خرج عليه في سواد
الكوفة ، فأخرج على إلى كل واحد جيشاً مع قائده حتى قتلوا أولئك الخوارج
ثم قتل على رضى الله عنه في تلك السنة في شهر رمضان سنة ثمان وثلاثين من
الهجرة ^(١) .

فلما استوت الولاية لمعاوية خرج عليه وعلى من بعده إلى زمان الأزارقة
قوم كانوا على رأى الحكمة الأولى .

منهم عبد الله بن جوشا الطائي ، خرج على معاوية بالنجيلة من سواد

(١) لا يختلف المؤرخون في أن أمير المؤمنين أبا السبطين على بن أبي طالب
استشهد ليلة الجمعة لسبع عشرة ليلة مضت من شهر رمضان من سنة أربعين ، ضربه
عدو الله وعدو الإسلام والمسلمين عبد الرحمن بن ملجم المرادي ، الخارجي ، وهو
قائم لصلاة الصبح ، بسيف مسموم - ويقال : بمنجبر - وأنه رضى الله تعالى عنه
توفي غداة يوم الجمعة ، ويقول الحافظ الذهبي « ثم قتل ابن ملجم وأحرق ولله الحمد »
(العبر : ١ / ٤٦ - ومشاهير علماء الأمصار رقم ٥ - والمعارف في مواضع كثيرة
راجع في الفهرس) .

الكوفة ، فأخرج معاوية إليه أهل الكوفة حتى قتلوا أولئك الخوارج .
ثم خرج عليه حوثة بن وداع الأسدي ، وكان من المستأمنين إلى علي يوم
النهر وان ، في سنة إحدى وأربعين^(١) .
ثم خرج قرة بن نوفل الأشجعي ، والمستورد بن علقمة التميمي ، على المغيرة
بن^(٢) شعببة ، وهو يومئذ أمير الكوفة من قبل معاوية ، فقتلا في حربه .
ثم خرج معاذ بن جرير على المغيرة ، فقتل في حربه .
ثم خرج زياد بن خراش العجلي ، على زياد بن أبيه ، فقتل في حربه .
وخرج قريب بن مرة على عبيد الله بن زياد ، وخرج عليه أيضاً زحاف
ابن زحر الطائي ، واستعرضا الناس في الطريق بالسيف ، فأخرج ابن زياد
إليهما بعباد بن الحصين الحبطي في جيش ، فقتلوا أولئك الخوارج .
فهؤلاء هم الخوارج الذين عاونوا على المحكة الأولى قبل فتنة الأزارقة ،
والله أعلم .

٦٩ - ذكر الأزارقة منهم^(٣) :

هؤلاء أتباع نافع بن الأزرق الحنفي المكنى بأبي راشد^(٤) ولم تكن

- (١) في سنة إحدى وأربعين : مرتبط بخروجه على معاوية .
(٢) هو أبو عبد الله - ويقال : أبو عيسى - المغيرة بن شعبه بن أبي عامر ،
الثقفي ، شهد بيعة الرضوان ، وشهد اليمامة ، وفتح الشام ، واليرموك ، والقادسية ،
وهؤلاء عمر البصرة ، وهو أول من وضع ديوان البصرة ، ووقعت عنه يوم اليرموك ،
وهؤلاء معاوية الكوفة ، ومات وهو أميرها بالطاعون ، في سنة ٥٠ (المعارف
ص ٢٩٥ - ومشاهير علماء الأمصار ٢٦٩ - والعبر : ٥٦/١ - والإصابة رقم ٧١٧٥)
(٣) انظر في بيان آراء هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١ / ١٥٧ -
والتبصير ٢٩ - والمثل والنحل للشهرستاني : ١ / ١١٨ .

(٤) هو أبو راشد : نافع بن الأزرق بن قيس بن نهار ، أحد بني الدول
ابن حنيفة ، كان أول خروجه بالبصرة في عهد عبد الله بن الزبير ، وفي سنة ٦٥ =

للخوارج قَطُّ فرقةٌ أكثر عدداً ولا أشد منهم شوكة .

والذى جمعهم من الدين أشياء :

منها : قولهم بأن مخالفهم من هذه الأمة مشركون ، وكانت الحكمة الأولى يقولون : إنهم كفرة لا مشركون .

ومنها : قولهم إن القعدة ^(١) - ممن كان على رأيهم - عن الهجرة إليهم مشركون وإن كانوا على رأيهم .

ومنها : أنهم أوجبوا امتحان مَنْ قصد عسكرهم إذا ادَّعى أنه منهم : أن يُدْفَعَ إليه أسير من مخالفهم ويأمره بقتله ، فإن قتله صدَّقه في دعواه أنه منهم ، وإن لم يقتله قالوا : هذا منافق ومشرك ، وقتلوه .

ومنها : أنهم استباحوا قتل نساء مخالفهم ، وقتل أطفالهم ، وزعموا أن الأطفال مشركون ، وقطعوا بأن أطفال مخالفهم يُخلَّدون في النار .

واختلفوا في أول مَنْ أحدث ما انفردت الأزارقة به من إكفار القعدة عنهم ، ومن امتحان من قصد عسكرهم .

= اشتدت شوكته وكثرت جموعه ، فبعث إليه عبد الله بن الحارث مسلم بن عبس ابن كرز بن ربيعة على رأس جيش كثيف ، فاشتد بينهم القتال حتى قتل مسلم أمير الجيش وقتل نافع أمير الخوارج ، في جمادى الآخرة (خطط المقرئى : ٣ / ٣٥٤ - وكامل ابن الأثير : ٤ / ٨١ - وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد : ٦ / ٣٨٠ وما بعدها - وكامل المبرد : ٢ / ١٧١ و ١٨٠ والمعارف ص ٦٢٢) .

(١) يقال « القعدة » : جمع قاعد ، ونظيره حارس وحرس وخادم وخدم ، ويقال « قعدة » بالياء ، ونظيره كافر وكفرة وفاجر وفجرة وفاسق وفسقة ، والقعدة : غلب على قوم من الخوارج قعدوا عن نصرته على وعن مقاتلته أيضاً ، وينسب إليهم فيقال : قعدى ، وفى شعر الحسن بن هانى المشهور بأبى نواس :

فكأنى وما أزين منها قعدى يزين التحكما

فمنهم من زعم أن أول من أحدث ذلك منهم عبد ربه الكبير ومنهم من قال : عبد ربه الصغير ^(١) .

ومنهم من قال : أول من قال ذلك رجل منهم اسمه عبد الله بن الوضين ، وخالف نافع بن الأزرق في ذلك واستتابه منه ، فلما مات ابن الوضين رجع نافع وأتباعه إلى قوله ، وقالوا : كان الصواب معه ، ولم يكفر نافع نفسه بخلافه إلام حين خالفه ، وأكفر من يخالفه بعد ذلك ، ولم يتبرأ من الحكمة الأولى في تركهم إكفار القعدة عنهم ، وقال : إن هذا شيء ما زلنا نأخذ به دونهم ، وأكفر من يخالفهم بعد ذلك في إكفار القعدة عنهم .

وزعم نافع وأتباعه أن دار مخالفهم دار كفر ، ويجوز فيها قتل الأطفال والنساء ، وأنسكت الأزارقة الرّجَم ، واستحلوا كفر الأمانة التي أمر الله تعالى بأدائها ، وقالوا : إن مخالفينا مشركون ، فلا يلزمنا أداء أمانتنا إليهم ، ولم يقيموا الحدّ على قاذف الرجل المحصن ، وأقاموه على قاذف المحصنات من النساء ، وقطعوا يد السارق في القليل والكثير ، ولم يعتبروا في السرقة نصاباً .

وأكفرهم الأمة في هذه البدع التي أحدثوها بعد كفرهم الذي شاركوا فيه الحكمة الأولى ، فباءوا بكفر على كفر ، كمن باء بنفض على غضب ، والاكافرين عذاب مهين .

(١) كان عبد ربه الصغير قبل أن يتردى في المهوأة معلم كتاب ، وكان عبد ربه الكبير بائع رمان ، وكلاهما من موالى قيس بن ثعلبة ، وأول ظهورهما أن الخوارج ذهبوا إلى قطارى بن الفجاءة يشكون من رجل كان قطري يقدمه عليهم ، فلم يشكهم منه ، فقال القوم لقطري : فإننا قد خلعتك وبايعنا عبد ربه الصغير ، وانفصل إلى عبيد ربه الصغير أكثر من شطرهم ، وجلهم من الموالى والعجم (انظر مقالات الإسلاميين : ١/١٦٠ وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد : ١/٤٠٣ وانظر بنوع خاص كامل البرد : ٢/٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٤٣ وما بعدها ط الخيرية ١٣٠٨) .

ثم الأزارقة بعد اجتماعها على البدع التي حكيناها عنهم بايعوا نافع بن الأزرق وسمّوه أمير المؤمنين ، وانضم إليهم خوارج عمان واليمامة فصاروا أكثر من عشرين ألفاً ، واستولوا على الأهواز وما وراءها من أرض فارس وكرمان وجبوا خراجها ، وعامل البصرة يومئذ عبد الله بن الحارث الخزاعي من قبل عبد الله بن الزبير ، فأخرج عبد الله بن الحارث جيشاً مع مسلم بن عيسى بن كرز بن حبيب بن عبد شمس لحرب الأزارقة ، فاقبض الفريقان بدولاب الأهواز، فقتل مسلم بن عيسى وأكثر أصحابه ، ففرج إلى حرهم من البصرة عمر ابن عبيد الله بن معمر التيمي في ألفي فارس ، فهزمت الأزارقة ، ففرج إليهم حارثة ابن بدر الغدافي في ثلاثة آلاف من جند البصرة ، فهزمتهم الأزارقة ، فكتب عبد الله بن الزبير من مكة إلى المهلب بن أبي صفرة^(١) وهو يومئذ بجند بامرته بحرب الأزارقة وولاه ذلك ، فرجع المهلب إلى البصرة ، واتبع جندها عشرة آلاف ، وانضم إليه قومه من الأزد فصار في عشرين ألفه وخرج وقابل الأزارقة وهزمهم عن دولاب الأهواز إلى الأهواز ، ومات نافع ابن الأزرق في تلك الهزيمة ، وبايعت الأزارقة بعده عبيد الله بن مأمون التيمي ، وقتلهم المهلب بعد ذلك بالأهواز فقتل عبيد الله بن مأمون في تلك الواقعة ، وقتل أيضاً أخوه عثمان بن مأمون مع ثلاثمائة من أشد الأزارقة ، وانهمز الباقون

(١) هو أبو سعيد : المهلب بن أبي صفرة - واسم أبي صفرة ظالم بن شراق ، الأزدى ، من أزد الغتيك . كان المهلب من أشجع الناس ، وهو الذي حمى البصرة من الخوارج حتى سماها الناس بصره المهلب . ولده عبد الله بن الزبير خراسان في سنة ٦٥ ، غارت الأزارقة وأفنى منهم عدداً كثيراً ، ثم ولي قتالهم في عهد عبد الملك ابن مروان ، وفي شهر ذي الحجة من سنة ٨٢ مات (المعارف ٣٩٩ - والعبر : ٧٢/٦ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٨٨ ، ٩٢ ، ٩٥) .

منهم إلى أيدج وبايعوا قطري بن الفجاءة^(١) وسموه أمير المؤمنين ، وقتلهم المهلب بعد ذلك حروبا كانت سجالاً^(٢) ، وانهزمت الأزارقة في آخرها إلى سابور من أرض فارس ، وجعلوها دار هجرتهم ، وثبت المهلب وبنوه وأتباعهم على قتالهم تسع عشرة سنة ، بعضها في أيام عبد الله بن الزبير ، وبقائها في زمان خلافة عبد الملك بن مروان وولاية الحجاج على العراق ، وقرّر الحجاج المهلب على حرب الأزارقة ، فدامت الحرب في تلك السنين بين المهلب وبين الأزارقة كراً و فرأ فيما بين فارس والأهواز ، إلى أن وقع الخلاف بين الأزارقة وفارق عبد ربه الكبير قطرياً وصار إلى واد يجيرفت كرمين في سبعة آلاف رجل ، وفارقه عبد ربه الصغير في أربعة آلاف ، وصار إلى ناحية أخرى من كرمان ، وبقى قطري في بضعة عشر ألف رجل بأرض فارس ، وقتله المهلب بها ، وهزمه إلى أرض كرمان وتبعه وقتله بأرض كرمان وهزمه منها إلى الري ، ثم قاتل عبد ربه الكبير فقتله ، وبعث بابنه يزيد بن المهلب إلى عبد ربه الصغير فأتى عليه وعلى أصحابه ، وبعث الحجاج سفيان بن الأبرد السكبي في جيش كثيف إلى قطري بعد أن انحاز من الري إلى طبرستان فقتلوه بها ، وأنفذوا برأسه إلى الحجاج ، وكان عبيدة بن هلال اليشكري^(٣) قد فارق

(١) هو أبو نعام : قطري بن الفجاءة ، أحد بني حرقوص بن مازن بن مالك ابن عمرو بن تميم ، خرج في أيام عبد الله بن الزبير ، وبقى عشرين سنة يسلم عليه بالخلافة ، وفي أيام عبد الملك بن مروان وجه إليه الحجاج جيشاً بعد جيش ، وكان آخرها بقيادة سفيان بن الأبرد السكبي ، فقتله - ويقال : عثر به فرسه فمات ، وأتى الحجاج برأسه ، وذلك في سنة ٧٩ (المعارف ٤١١ - العبر ٩٠/١) .

(٢) تقول « كانت الحرب بين الفريقين سجالات » تعني أن النصر يكون لهذا الفريق مرة ولذلك مرة أخرى ، وأصل السجال جمع سجل ، هو الدلو .

(٣) عبيد بن هلال : أحد بني يشكر بن بكر بن وائل ، وهو الذي يقول عن نفسه :

قَطَرِيًّا وانحاز إلى قومس ، فتبعه صفيان بن الأبرد وحاصره في حصن قومس ، إلى أن قتله وقتل أتباعه ، وَطَهَّرَ اللهُ بِذَلِكَ الْأَرْضَ مِنَ الْأَزْرَاقَةِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى ذَلِكَ .

٧٠ - ذكر النجدات ^(١) منهم :

هؤلاء أتباع نَجْدَةَ بن عامر الحنفي ^(٢) وكان السبب في رياسته وزعامته أن نافع بن الأزرق لما أظْهَرَ البراءة من القَعْدَةِ عنه بعد أن كانوا على رأيه ، وسامهم مشركين ، واستحلّ قتل أطفال مخالفيه ونسائهم ، وفارقه أبو فديك ، وعطية الحنفي ، وراشد الطويل ، ومقلاص ، وأيوب الأزرق ، وجماعة من أتباعهم ، وذهبوا إلى اليمامة فاستقبلهم نجدة بن عامر في جُنْدٍ من الخوارج يريدون الحق بعسكر نافع ، فأخبرهم بأحداث نافع ، وردّوهم إلى اليمامة ، وبايعوا بها نجدة بن عامر ، وأكفروا من قال بإكفار القعدة منهم عن الهجرة إليهم ، وأكفروا من قال بإمامة نافع ، وأقاموا على إمامة نَجْدَةَ إلى أن اختلفوا عليه في أمور تَقْمُوها منه ، فلما اختلفوا عليه صاروا ثلاث فرق :

= أنا ابن خير قومه هلال شيخ على دين أبي بلال
وذاك ديني آخر الليالي

(انظر كامل ابن الأثير : ٨١/٤ وكامل المبرد : ٢٣٢/٢ ومقالات الأشعري : ١٦٠/١) .

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١٦٢/١ وما بعدها ، والتبصير ص ٣٠ ، والملل والنحل للشهرستاني : ١٢٢/١ وما بعدها ، وخطط القريري : ٣٥٤/٢ .

(٢) نجدة بن عامر ، الحنفي ، استولى على اليمامة والبحرين في سنة ٦٦ ، وكان منه ما ذكر المؤلف بعضه ، وفي سنة ٦٩ قتله أصحابه (العبر : ٧٤/١ ، ٧٧) .

(١) فرقة صارت مع عطية بن الأسود الحنفي^(١) إلى سجستان ، وتبعهم خوارج سجستان ، ولهذا قيل لخوارج سجستان في ذلك الوقت «عَطَوِيَّة» .
(٢) وفرقة صارت مع أبي^(٢) قَدَيْكٍ حَرْبًا على نَجْدَةَ ، وهم الذين قتلوا نَجْدَةَ .

(٣) وفرقة عَذَرُوا نَجْدَةَ في أحواله وأقاموا على إمامته .
والذي نَقَمَهُ على نَجْدَةَ أتباعه أشياء :

منها : أنه بعث جيشًا في غزو البر ، وجيشًا في غزو البحر ، ففَصَّلَ الذين بعثهم في البر على الذين بعثهم في البحر في الرزق والعطاء .
ومنها : أنه بعث جيشًا ، فأغاروا على مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام ، وأصابوا منها جارية من بنات عثمان بن عفان ، فكتب إليه عبد الملك في شأنها ، فاشتراها من الذي كانت في يديه ورَدَّها إلى عبد الملك بن مروان ، فقالوا له : إنك رَدَدْتَ جارية لنا على عدونا .

ومنها : أنه عَذَرَ أهل الخطأ في الاجتهاد بالجهالات ، وكان السبب في ذلك أنه بعث ابنه المضرج مع جند من عسكره إلى القطيف ، فأغاروا عليها ، وسَبَّوا منها النساء والذرية ، وقَوَّموا النساء على أنفسهن ، ونكحوهن قبل إخراج الخمس من الغنيمة ، وقالوا : إن دخلت النساء في قسمنا فهو مرادنا ، وإن زادت

(١) قال المقرئ : « عطية بن الأسود : بعثه نَجْدَةُ إلى سجستان ، فأظهر مذهبه بمرء ، فعرفت أصحابه بالعطوية » وذكر مقالته (٣٥٤/٢) وقال الأشعري « فأما عطية بن الأسود الحنفي وأصحابه الذين يسمون العطوية ، فإنه لم يحدث قولاً أكثر من أنه أنكر على نافع ما أحدثه من أقاويله ففارقه ، ثم أنكر على نَجْدَةَ ففارقه ومضى إلى سجستان » (١٦٤/١) .

(٢) يقول الأشعري (المقالات : ١٦٩/١) : « ومن الخوارج الفديكية أصحاب أبي فديك ولا نعلم أنهم تفردوا بقول أكثر من إنكارهم على نافع ونَجْدَةَ » وانظر أيضا كامل المبرد : ٢٥١/٢ .

يَقِيمُهُنَّ عَلَى نَصِيبِنَا مِنَ الْغَنِيمَةِ غَرَمْنَا الزَّيَادَةَ مِنْ أَمْوَالِنَا ، فَلَمَّا رَجَعُوا إِلَى نَجْدَةِ سَالُوهُ عَمَّا فَعَلُوا مِنْ وَطْءِ النِّسَاءِ وَمِنْ أَكْلِ طَعَامِ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ إِخْرَاجِ الْخُمْسِ مِنْهَا وَقَبْلَ قِسْمَةِ أَرْبَعَةِ أَخْصَاسِهَا بَيْنَ الْغَانِمِينَ ، فَقَالَ لَهُمْ : لَمْ يَكُنْ لَكُمْ ذَلِكَ ، فَقَالُوا : لَمْ نَعْلَمْ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لَنَا ، فَعَذَّرَهُمْ بِالْجَهَالَةِ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ الدِّينَ أَمْرَانِ : أَحَدُهُمَا مَعْرِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَمَعْرِفَةُ رُسُلِهِ ، وَتَحْرِيمُ دِمَاءِ الْمُسْلِمِينَ ، وَتَحْرِيمُ غَضَبِ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ ، وَالْإِقْرَارُ بِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى جَمْلَةً ، فَهَذَا وَاجِبٌ مَعْرِفَتُهُ عَلَى كُلِّ مَكْلَفٍ . وَمَا سِوَاهُ فَالْنَّاسُ مَعْذُورُونَ بِجَهَالَتِهِمْ حَتَّى يَقِيمَ عَلَيْهِ الْحُجَّةَ فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ ، فَمَنْ اسْتَحْلَلَ بِاجْتِهَادِهِ شَيْئًا مُحَرَّمًا فَهُوَ مَعْذُورٌ ، وَمَنْ خَافَ الْعَذَابَ عَلَى الْمُجْتَهِدِ الْخَطِيءِ قَبْلَ قِيَامِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ فَهُوَ كَافِرٌ .

وَمَنْ يَدَّعِي نَجْدَةً أَنَّهُ تَوَلَّى أَصْحَابَ الْحُدُودِ مِنْ مُوَافَقِيهِ ، وَقَالَ : لَعَلَّ اللَّهَ يُعَذِّبُهُمْ بِذُنُوبِهِمْ فِي غَيْرِ نَارِ جَهَنَّمَ ثُمَّ يَدْخُلُهُمُ الْجَنَّةَ ، وَزَعَمَ أَنَّ النَّارَ يَدْخُلُهَا مَنْ خَالَفَهُ فِي دِينِهِ .

وَمِنْ ضَلَالَاتِهِ أَيْضًا أَنَّهُ أَسْقَطَ حَدَّ الْخَمْرِ .

وَمِنْهَا أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ : مَنْ نَظَرَ نَظْرَةً صَغِيرَةً ، أَوْ كَذَبَ كَذِبَةً صَغِيرَةً وَأَصْرًا عَلَيْهَا فَهُوَ مُشْرِكٌ ، وَمَنْ زَنَى ، وَسَرَقَ ، وَشَرِبَ الْخَمْرَ غَيْرَ مُصْرٍِّ عَلَيْهِ فَهُوَ مُسْلِمٌ ، إِذَا كَانَ مِنْ مُوَافِقِيهِ عَلَى دِينِهِ .

فَلَمَّا أَحْدَثَ هَذِهِ الْأَحْدَاثَ وَعَذَّرَ أَتْبَاعَهُ بِالْجَهَالَاتِ اسْتَتَابَهُ أَكْثَرُ أَتْبَاعِهِ مِنْ أَحْدَاثِهِ وَقَالُوا لَهُ : أَخْرِجْ إِلَى الْمَسْجِدِ وَتُبْ مِنْ أَحْدَاثِكَ ، فَفَعَلَ ذَلِكَ . ثُمَّ إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ نَدِمُوا عَلَى اسْتَتَابَتِهِ ، وَانْضَمُّوا إِلَى الْعَازِرِينَ لَهُ ، وَقَالُوا لَهُ : أَنْتَ الْإِمَامُ وَلَكَ الْاجْتِهَادُ ، وَلَمْ يَكُنْ لَنَا أَنْ نَسْتَتِيبَكَ ، فَتُبْ مِنْ تَوْبَتِكَ ، وَاسْتَتِيبِ الَّذِينَ اسْتَتَابُوكَ وَإِلَّا نَابِذُوكَ ، فَفَعَلَ ذَلِكَ ، فَافْتَرَقَ عَلَيْهِ أَصْحَابُهُ وَخَلَعَهُ أَكْثَرُهُمْ ، وَقَالُوا لَهُ : اخْتَرْنَا إِمَامًا فَاخْتَارَ أَبَا فُدَيْكٍ وَصَارَ رَاشِدَ الطَّوِيلِ مَعَ أَبِي فُدَيْكٍ يَدًا .

واحدة ، فلما أستولى أبو فُدَيْك على اليمامة علم أن أصحاب نَجْدَةَ إذا عادوا من غزواتهم أعادوا نَجْدَةَ إلى الإمارة ، فطلب نَجْدَةَ ليقْتله ، فاخفى نَجْدَةَ في دار بعض عاذريه ينتظر رجوع عساكره الذين كان قد فرّقهم في سواحل الشام ونواحي اليمن ، ونادى منادى أبي فُدَيْك : مَنْ دَنَّا على نَجْدَةَ فله عشرة آلاف درهم ، وأبى مملوك دَنَّا عليه فهو حر ، فدلّت عليه أمة للذين كان نَجْدَةَ عندهم ، فأنفذ أبو فُدَيْك راشداً الطويل في عسكر إليه ، فكبسوه وحملوا رأسه إلى أبي فُدَيْك فلما قتل نَجْدَةَ صارت النجّدات بعده ثلاث فرق :

(١) فرقة أكرهته وصارت إلى أبي فُدَيْك ، كراشد الطويل ، وأبى بهس ، وأبى الشمراخ وأتباعهم .

(٢) وفرقة عذّرتّه فيما فعل ، وهم النجّدات اليوم .

(٣) وفرقة من النجّدات بُعدوا عن اليمامة ، وكانوا بناحية البصرة شكّوا فيما حكى من أحداث نَجْدَةَ وتوقّفوا في أمره ، وقالوا : لا ندرى هل أحدث تلك الأحداث أم لا فلا نبرأ منه إلا باليقين .

وبقى أبو فُدَيْك بعد قتل نَجْدَةَ إلى أن بعث إليه عبد الملك بن مروان عمر ابن عبيد الله بن معمر التيمي في جنس ، فقتلوا أبا فُدَيْك ، وبعثوا برأسه إلى عبد الملك بن مروان ، فهذه قصة النجّدات .

٧١ - ذكر الصُّفْريّة من الخوارج ^(١) :

هؤلاء أتباع زياد بن الأصغر ، وقولهم في الجملة كقول الأزارقة في أن

(١) انظر في مقالة هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١ - ١٦٩ ، والتبصير ص ٣١ - والمثل والنحل للشهرستاني : ١ / ١٣٧ ، ويقال لهم « الصفرية » جمع صفرى ، بضم الصاد وسكون الفاء - وهو يحتمل وجهين : الأول أن يكون نسبة إلى الصفرة ، إشارة إلى صفرة وجوههم من أثر ما تسكفوه من السهر والعبادة ، =

أصحاب الذنوب مشركون ، غير أن الصُّفَرِيَّة لا يَرَوْنَ قتلَ أطفالٍ مخالفيهم ونسائهم ، والأزارقة يرون ذلك ، وقد زعمت فرقة من الصُّفَرِيَّة أن ما كان من الأعمال عليه حد واقع لا يُسمَّى صاحبه إلا بالاسم الموضوع له ، كزان ، وسارق ، وقاذف ، وقاتل عمد ، وليس صاحبه كافراً ولا مشركاً ، وكلّ ذنب ليس فيه حد كترك الصلاة والصوم فهو كفر وصاحبه كافر ، وإن المؤمن المذنب يفقد اسم الإيمان في الوجهين جميعاً ، وفرقة ثالثة من الصفرية قالت بقول من قال من البيهسية : إن صاحب الذنب لا يحكم عليه بالكفر حتى يرفع إلى الوالي فيجده ، فصارت الصفرية على هذا التقدير ثلاث فرق :

- (١) فرقة : تزعم أن صاحب كلِّ ذنبٍ مشرئٌ ، كما قالت الأزارقة .
- (٢) والثانية : تزعم أن اسم الكفر واقع على صاحب ذنب ليس فيه حد ، والمحدود في ذنبه خارجٌ عن الإيمان وغيرٌ داخل في الكفر .
- (٣) والثالثة : تزعم أن اسم الكفر يقع على صاحب الذنب إذا حدّه الوالي على ذنبه .

وهذه الفرق الثلاث من الصُّفَرِيَّة يخالفون الأزارقة في الأطفال والنساء كما بيناه قبل هذا . وكل الصفرية يقولون بموالاة عبدالله بن وهب الراسبيّ ، وحر قوص ابن زهير وأتباعهما من المحكمة الأولى ، ويقولون بإمامة أبي بلال مرداس الخارجي بعدهم ، وإمامة عمران بن حِطَّان السدوسي بعد أبي بلال .

فأما أبو^(١) بلال مرداس فإنه خرج في أيام يزيد بن معاوية بناحية البصرة .

== والثاني : أن يكون نسبة إلى جمع الأصفر الذي هو أبو زياد الذي تنسب إليه هذه المقالة ، وجاز النسب إلى الجمع ولم يرد إلى الواحد لأنه أشبه المفرد بسبب كونه قد جعل علماً ، وانظر كامل المبرد : ٢ / ١٨٠ .

(١) هو أبو بلال : مرداس بن حدير ، أحد بني ربيعة بن حنظلة ، ويقال : =

على عبيد الله بن زياد ، فبعث إليه عبيد الله بن زياد زُرْعَةَ بن مسلم العامري^(١) في ألفي فارس ، وكان زُرْعَةُ يميل إلى قول الخوارج ، فلما أصطفَ الفريقان للقتال قال زرعة لأبي بلال : أنتم على الحق ولكننا نخاف من ابن زياد أن يسقط عطاءنا فلا بد لنا من قتالكم ، فقال له أبو بلال : وددت لو كنت قبلت فيكم قول أخي عُرْوَةَ ؛ فإنه أشار على بالاستعراض لكم كما استعرض قريب وزحاف الناس في طرقهم بالسيف ، ولكني خالفتكما وخالفت أخي ، ثم حل أبو بلال وأتباعه على زرعة وجنده فهزموهم ، ثم إن عبيد الله بن زياد بعث إليه بعباد بن أخضر التميمي^(٢) فقاتل أبا بلال بنو ج وقاتله مع أتباعه ، فلما ورد على ابن زياد خبرُ قتل أبي بلال قتل من وجدهم بالبصرة من الصقرية ، وظفر بعُرْوَةَ^(٣) أخي مرداس فقال له : أشترت على أخيك مرداس بالاستعراض للناس ، فقد انتقم الله للناس منك ومن أخيك ، ثم أمر به فقطعت يداه ورجلاه ، وصَلَبه .

= مرداس بن أدية ، وأدية - بزنة المصغر - جدة له جاهلية ، وقيل : أمه ، وهو أخو عروة بن حدير الذي سبقت ترجمته في ص ٧٤ ، وحديثه طويل في كامل المبرد : ٢ / ١٥٤ وما بعدها ، وانظر المراجع التي ذكرناها في ترجمة عروة أخيه .

(١) سماه المبرد في الكامل (٢ / ١٥٧) أسلم بن زرعة ، وساق حديثا عنه في تركه قتال أبي بلال ، وقوله : لأن يذهبي ابن زياد حيا خير من أن يمدحني ميتا .

(٢) قال أبو العباس المبرد « عباد بن أخضر ، وليس هو بـابن أخضر ، هو عباد ابن علقمة المازني ، وكان أخضر زوج أمه ، فغلب عليه » ا هـ (الكامل ٢ / ١٥٨) وساق حديثا عنه ، وأن عبادا اهتبل اشتغال الخوارج بصلاة الجمعة - بعد أن كان الفريقان اتفقا على المودعة وترك القتال حتى يؤدوا صلاتهم - فقال عليهم ميلا فقتلهم جميعا ، وساق في ص ١٦٠ حديث مقتل عباد .

(٣) سبقت ترجمة عروة بن حدير في ص ٧٤ ، وانظر خبر مقتله وصلبه في كامل المبرد : ٢ / ١٦٢ .

فلما قتل مرداس^(١) اتخذت الصُّفْرية عمران بن حِطَّان إماماً ، وهو الذي
رأى مرداساً بقصائد^(٢) يقول في بعضها^(٣) :

أُنْكِرْتُ بَعْدَكَ مَا قَدْ كُنْتُ أَعْرِفُهُ ما الناسُ بَعْدَكَ يامِرْدَاسُ بِالنَّاسِ
وكان عمران بن حِطَّان هذا ناسكاً شاعراً شديداً في مذهب الصُّفْرية ، وبلغ
من خُبْنِهِ في بُغْضِ^(٤) علي رضي الله عنه أنه رأى عبد الرحمن بن ملجم ، وقال
في ضَرْبِهِ علياً :

يَاضِرَّةٌ مِنْ مُنِيبٍ مَا أَرَادَ بِهَا إِلَّا لِيُبْلَغَ مِنْ ذِي الْعَرْشِ رِضْوَانَا
إِنِّي لِأَذْكُرُهُ يَوْمًا فَأَحْسِبُهُ أَوْفَى الْبَرِيَّةِ عِنْدَ اللَّهِ مِيزَانَا
قال عبد القاهر : وقد أجبناه عن شعره هذا بقولنا :

يَاضِرَّةٌ مِنْ كُفُورٍ مَا اسْتَفَادَهَا إِلَّا الْخِرَاءَ بِمَا يُضْلِمُهُ نِيرَانَا
إِنِّي لِأَلْعَنَهُ دِينًا ، وَالْعَنَ مَنْ يَرْجُو لَهُ أَبَدًا عَقْوَا وَعُقْرَانَا
ذاك الشَّقِيُّ لاشْتَقَى النَّاسَ كُلَّهُمْ أَخَفُّهُمْ عِنْدَ رَبِّ النَّاسِ مِيزَانَا
٧٢ - ذكر العجاردة من الخوارج^(٥) :

العجاردة كلها أتباع عبد الكريم بن عجرد^(٥) ، وكان عبد الكريم من

(١) عمران بن حِطَّان - بكسر الحاء وتشديد الطاء المهملتين - السدوسي ،
البصري ، أحد بني عمرو بن شياب بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي
ابن بكر بن وائل ، رأس من رؤوس الخوارج ، وخطبهم وشاعرهم البلخي ، مات
في سنة ٨٤ (العبر : ١ / ٩٨) .

(٢) البيت في كامل المبرد (١٠٨ / ٢) ثلاث خمسة أبيات ، ومعها أربعة أبيات
لامية في رثاء أبي بلال أيضا .

(٣) في المطبوعتين جميعا « في غزوة علي رضي الله عنه » .

(٤) انظر مقالات الإسلاميين ١ / ١٦٤ - والتبصير ص ٣٢ - والملل والنحل :

١٢٨ / ١

(٥) قال في لسان العرب : « وعجرد : اسم رجل من الجوررية ، والعجاردة =

أتباع عطية بن الأسود الحنفي ، وكانت العجاردة مفترقة عشر فرق يجمعها القول بأن الطفل يُدعى إذا بلغ ، وتجب البراءة منه قبل ذلك حتى يُدعى إلى الإسلام أو يصفه هو . وفارقوا الأزارقة في شيء آخر ، وهو أن الأزارقة استحلّت أموال مخالفيهم بكل حال ، والعجاردة لا يرون أموال مخالفيهم فيئا إلا بعد قتل صاحبه ، فكانت العجاردة على هذه الجملة إلى أن افتقرت فرقتها التي نذكرها بعد هذا .

٧٣ - ذكر الخازمية منهم : (١)

هؤلاء أكثر عَجَّارْدَة سَجِسْتَان ، وقد قالوا في باب القدر ، والاستطاعة ، والمشينة بقول أهل السنة : أن لا خالق إلا الله ، ولا يكون إلا ما شاء الله ، وإن الاستطاعة مع الفعل ، وأكفروا الميمونية الذين قالوا في باب القدر والاستطاعة بقول القدرية المعتزلة عن الحق .

ثم إن الخازمية خالفوا أكثر الخوارج في الولاية والعداوة ، وقالوا : إنهما صفتان لله تعالى ، وإن الله عز وجل إنما يتولى العبد على ما هو صائر إليه من الإيمان ، وإن كان في أكثر عمره كافراً ، ويرى منه ما يصير إليه من الكفر في آخر عمره وإن كان في أكثر عمره مؤمناً ، وإن الله تعالى لم يزل محباً لأوليائه ومُبيِّضاً لأعدائه ، وهذا القول منهم موافق لقول أهل السنة في الموافقة ، غير أن أهل السنة ألزموا الخازمية على قولها بالموافقة أن يكون على ، وطلحة ، والزبير وعثمان من أهل الجنة ، لأنهم من أهل بيعة الرضوان الذين قال الله تعالى فيهم :

== من الحرورية : ضرب يفسبون إليه ... الجوهري : العجاردة : صنف من الخوارج أصحاب عبد الكريم بن العجرد « ١ هـ .

(١) انظر مقالات الإسلاميين : ١/١٦٦ - والتبصير ٣٢ .

﴿لقد رَضِيَ اللهُ عن المؤمنين إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾^(١) وقالوا لهم : إذا كان الرضا من الله تعالى عن العبد إنما يكون عن علم أنه يَمُوتُ على الإيمان وَجَبَ أن يكون المبايعون تحت الشجرة على هذه الصفة ، وكان على وطاحة والزبير منهم ، وكان عثمان يومئذٍ أسيراً فبايعَ له النبي عليه السلام^(٢) ، وجعل يده بدلاً عن يده ، وصحَّ بهذا بطلان قول مَنْ أ كفر هؤلاء الأربعة .

٧٤ - ذكر الشيعية منهم^(٣) :

قول هؤلاء في باب القدر والاستطاعة والمشيئة كقول الخازمية ، وإنما ظهر ذكر الشيعية حين نازع زعيمهم المعروف بشعيب رجلاً من الخوارج اسمه ميمون ، وكان السبب في ذلك أنه كان لميمون على شعيب مال ، فتقاضاه ، فقال له شعيب : أعطيكه إن شاء الله ، فقال له ميمون : قد شاء الله ذلك الساعة ، فقال شعيب : لو كان قد شاء ذلك لم أستطع أن لا أعطيكه ، فقال ميمون : قد أمرك الله بذلك ، وكل ما أمر به فقد شاءه ، وما لم يشأ لم يأمر به ، فافترقت العجاردة عند ذلك ، فتبع قوم شعيياً ، وتبع آخرون ميموناً ، وكتبوا في ذلك

(١) من الآية ١٨ من سورة الفتح .

(٢) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم - حين صده كفار مكة عن دخولها - قد بعث عثمان بن عفان إلى أشراف قريش يخبرهم أنه لم يأت لحرب ، وإنما جاء زائراً لهذا البيت ومعظماً لحرمة ، فانطلق عثمان حتى أتى أباسفيان وعطاء قريش فبلغهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أرسله به ، فاحتبسته قريش عندها ، وبلغ رسول الله والمسلمين أن عثمان قد قتل ، فقال رسول الله - حين بلغه ذلك - لا نبوح حتى نتاجز القوم . ودعا الناس إلى البيعة فبايعوه على ألا يفروا ، وبايع الرسول لعثمان : ضرب بإحدى يديه على الأخرى وقال : هذه عن عثمان (انظر حديث ذلك في سره ابن هشام : ٣/٣٦٣ - ٣٦٥ بتحقيقنا) .

(٣) انظر في الحديث عن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١/١٦٥ - والتبصير

ص ٣٢ - واللعل والنعل للشهر ستاني : ١/١٣١ .

إلى عبد الكريم بن عَجْرَد — وهو يومئذ في حبس السلطان — فكتب في جوابهم : إنما نقول : « ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن » ولا نُلْحِقُ بالله سوءاً ؛ فوصل الجواب إليهم بعد موت ابن عجرد ، وادعى ميمون أنه قال بقوله ، لأنه قال : لا نلحق بالله سوءاً ، وقال شعيب : بل قال بقولي ؛ لأنه قال نقول « ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن » ومالت الخازمية وأكثر العجاردة إلى شعيب ، ومالت الحمزية مع القدرية إلى ميمون .

ثم زادت الميمونية على كفرها في القدر نوعاً من الجوسية ، فأباحوا نكاح بنات البنات وبنات البنين ، ورأوا قتال السلطان ومن رضى بحكمه فرضاً ، فأما من أنكره فلا يرون قتله ، إلا إذا أغار عليهم ، أو طعن في دينهم ، أو كان دليلاً للسلطان .

وسنذكر الميمونية في جملة الغلاة الخارجيين عن الملة في باب بعد هذا إن شاء الله عز وجل .

وقد كان من جملة الميمونية رجل يقال له خَافٌ ، ثم خالف الميمونية في القدر والاستطاعة والمشية ، وقال في هذه الثلاثة بقول أهل السنة ، وتبعه على ذلك خوارج كَرَمَانَ ومكران ، فيقال لهم « الخلفية » وهم الذين قاتلوا حمزة بن أكر ك الخارجي في أرض كرمان .

٧٥ - ذكر الخلفية منهم^(١) :

هم أتباع خلف الذي قاتل حمزة الخارجي ، والخلفية لا يرون القتال إلا مع إمام منهم ، وصارت الخلفية إلى قول الأزارقة في شيء واحد ، وهو دعواهم أن أطفال مخالفينهم في النار .

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١ / ١٦٥ - والتبصير

٧٦ - ذكر العلومية والجهولية منهم^(١) :

هاتان فرقتان من جملة الخازمية ، ثم إن العلومية منهما خالفت سلكها في شيئين :

أحدهما : دعواها أن مَنْ لم يَعْرِف الله تعالى بجميع أسمائه فهو جاهل به ، والجاهل به كافر .

والثاني : أنهم قالوا : إن أفعال العباد غيرُ مخلوقةٍ لله تعالى . ولكنهم قالوا في الاستطاعة والمشيئة بقول أهل السنة في أن الاستطاعة مع الفعل وأنه لا يكون إلا ما شاء الله .

وهذه الفرقة تدعى إمامة مَنْ كان على دينها وخرج بسيفه على أعدائه ، من غير براءة منهم عن القعدة عنهم .

وأما الجهولية منهم فقولهم كقول العلومية ، غير أنهم قالوا : مَنْ عرف الله ببعض أسمائه فقد عرفه ، وأكفروا العلومية منهم في هذا الباب .

٧٧ - ذكر الصائتية منهم^(٢) :

هؤلاء منسوبون إلى صلت بن عثمان^(٣) ، وقيل : صلت بن أبي الصلت ، وكان من العجاردة غير أنه قال : إذا استجاب لنا الرجل وأسلم توليتناه وبرئنا من أطفاله ؛ لأنه ليس لهم إسلام حتى يدركوا فيدعُونَ حينئذٍ إلى الإسلام فيقبلونه .

(١) انظر مقالات الإسلاميين : ١٦٦/١ ، وقد أفرد كل واحدة منهما بحديث قصير ، ثم انظر التبصير ٣٣ - ولم يذكر الشهرستاني العلومية ولا الجهولية بين فرق العجاردة التي ذكرها .

(٢) انظر مقالات الإسلاميين ١٦٦ - والتبصير ص ٣٣ - والملل والنحل : ١٢٩/١

(٣) في المقالات « عثمان بن أبي الصلت » ومثله في خطط القريري ، وفي الملل والنحل « عثمان بن أبي الصلت ، أو الصلت بن أبي الصلت » .

(٧ - الفرق بين الفرق)

وبإزاء هذه الفرقة فرقة أخرى — وهي التاسعة من العجاردة — زعموا أنه ليس لأطفال المؤمنين ولا لأطفال المشركين ولاية ولا عداوة حتى يدركوا فيدعوا إلى الإسلام فيقبلوا أو ينفكروا .

٧٨ — ذكر الجزية منهم^(١) :

هؤلاء أتباع حمزة بن أكر ك الذي عاث في سيجستان، وخراسان، ومكران، وقهستان، وكرمان، وعزم الجيوش الكثيرة، وكان في الأصل من العجاردة الخازمية، ثم خالفهم في باب القدر والاستطاعة فقال فيهما بقول القدرية، فأكفرته الخازمية في ذلك، ثم رعم مع ذلك أن أطفال المشركين في النار، فأكفرته القدرية في ذلك، ثم إنه وإلى القعدة من الخوارج مع قوله بتكفير من لا يوافقه على قتال مخالفه من فرق هذه الأمة مع قوله بأنهم مشركون، وكان إذا قاتل قوماً وهزمهم أمر بإحراق أموالهم وعقر دوابهم، وكان مع ذلك يقتل الأسراء من مخالفهم، وكان ظهوره في أيام هارون الرشيد في سنة تسع وسبعين ومائة، وبقى الناس في فتنه إلى أن مضى صدر من أيام خلافة المأمون يوماً استولى على بعض البلدان جعل قاضيه أبا يحيى يوسف بن بشار، وصاحب جيشه رجلاً اسمه حيوية بن معبد، وصاحب حرسه عمرو بن صاعد، وكان معه جماعة من شعراء الخوارج كطلحة بن فهدي، وأبي الجندى، وأقرانهم. وبدأ بقتال البهسية من الخوارج، وقتل الكثير منهم، فسوّه عند ذلك أمير المؤمنين، وقال الشاعر طلحة بن فهدي في ذلك :

أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى رَشَادٍ وَخَيْرِ هِدَايَةٍ ، نَعِمَ الْأَمِيرُ

(١) انظر مقالات الإسلاميين : ١ / ١٦٥ - والتبصير ص ٣٣ - والمثل والنحل : ١ / ١٣٩، وفيه « حمزة بن أدرك » .

أميرٌ يَفْضُلُ الأَمْرَاءَ فَضْلاً ، كما فَضَّلَ الشُّهْلَا القَمَرُ المُنِيرُ .
 ثم إن حمزة أَسْرَى سِرِّيَةً إلى الخَلازِمِيَّةِ من الخَوَارِجِ بِنَاحِيَةِ فَلَجَرْدَ ، فقتل
 منهم مَقْتَلَةً عَظِيمَةً . ثم قَصَدَ بِنَفْسِهِ هَرَاةَ ، ففَنَعَهُ أَهْلُهَا مِنْ دُخُولِهَا ، فَاسْتَعْرَضَ
 النَّاسَ خَارِجَ المَدِينَةِ وَقَتَلَ مِنْهُمْ الكَثِيرَ ، فخرَجَ إِلَيْهِ عَمْرُو بْنُ يَزِيدَ الأَزْدِيُّ
 - وهو يَوْمُئِذٍ وَالى هَرَاةَ - مع جُنْدِهِ فَدَامَتِ الحَرْبُ بَيْنَهُمْ شَهْوراً ، وَقَتَلَ مِنْ
 أَرْضِ هَرَاةَ جَمَاعَةً ، قُتِلَ مِنْ أَصْحَابِ حَمْزَةَ هَيْصَمُ الشَّارِيُّ وَكَانَ دَاعِيَةَ حَمْزَةَ
 يَدْعُو النَّاسَ إِلَى ضَلَالَتِهِ ، ثم أَغَارَ حَمْزَةُ عَلَى كَرْوِخٍ مِنْ رَسْتَقِ هَرَاةَ ، وَأَحْرَقَ
 أَمْوَالَهُمْ وَعَقَرَ أَشْجَارَهُمْ . ثم حَارَبَ ابْنُ يَزِيدَ الأَزْدِيُّ بِقَرَبِ بوشَنجٍ وَقَتَلَ عَمراً .
 ثم انْتَصَبَ عَلَى بَنِ عَيْسَى بْنِ مَادِيَانَ - وهو يَوْمُئِذٍ وَالى خِرَاسَانَ - لِحَرْبِ حَمْزَةَ ،
 فَانْهَزَمَ مِنْهُ إِلَى أَرْضِ سَجِسْتَانَ بَعْدَ أَنْ قَتَلَ مِنْ قَوَائِدِهِ سِتُونَ رَجُلًا سِوَى أَتْبَاعِهِ ،
 فَلَمَّا وَصَلَ إِلَى سَجِسْتَانَ مَنَعَهُ أَهْلُ زَرْنجٍ عَنْ دُخُولِ البَلَدِ ، فَاسْتَعْرَضَ النَّاسَ
 بِالسَّيْفِ فِي سَحَرَاءِ البَلَدِ . ثم تَنَسَّكَرَ لِأَهْلِ زَرْنجٍ بِأَنْ أَلْبَسَ أَصْحَابَهُ السَّوَادَ يُؤْهِمُهُمْ
 أَنَّهُمْ أَصْحَابُ السُّلْطَانِ ، وَأَنذَرَهُمْ بِذَلِكَ مَنذِرًا ، فَمَنَعُوهُ مِنْ دُخُولِ البَلَدِ ، فَعَقَرَ
 نَخْلَهُمْ فِي سِوَادِهِمْ ، وَقَتَلَ الْمُجْتَازِينَ فِي سَحَارِيهِمْ . ثم قَصَدَ نَهْرَ شَعْبَةَ ، وَقَتَلَ بِهَا
 الكَثِيرَ مِنَ الخَوَارِجِ الخُلَفِيَّةِ ، وَعَقَرَ أَشْجَارَهُمْ ، وَأَحْرَقَ أَمْوَالَهُمْ ، وَانْهَزَمَ مِنْهُ
 رَئِيسُ الخُلَفِيَّةِ اسْمُهُ مَسْعُودُ بْنُ قَيْسٍ ، وَعَبَّرَ فِي هَزِيمَتِهِ وَادِيًا وَغَرِقَ فِيهِ ، وَشَكَّ
 أَتْبَاعُهُ فِي مَوْتِهِ ، وَهُمْ يَنْتَظِرُونَهُ اليَوْمَ . ثم رَجَعَ حَمْزَةُ مِنْ كَرْمَانَ ، وَأَغَارَ فِي
 طَرِيقِهِ عَلَى رَسْتَقِ بُسْتٍ مِنْ رَسَاتِيقِ نَيْسَابُورَ ، وَكَانَ بِهِمْ قَوْمٌ مِنَ الخَوَارِجِ
 الثَّمَالِيَّةِ ، فقتَلَهُمْ حَمْزَةُ ، وَدَامَتِ فَتْنَةُ بَخْرَاسَانَ ، وَكِرْمَانَ ، وَقَهِسْتَانَ ، وَسَجِسْتَانَ ،
 إِلَى آخِرِ أَيَّامِ الرُّشِيدِ وَصَدَّرَ مِنْ خِلَافَةِ المَأْمُونِ لَاشْتِفَالِ جُنْدٍ أَكْثَرَ خِرَاسَانَ
 بِقِتَالِ رَافِعِ بْنِ لَيْثٍ . بنِ نَصْرٍ بِنِ سَيَّارٍ عَلَى بَابِ سَمَرْقَنْدَ ، فَلَمَّا تِمَكَّنَ المَأْمُونُ مِنْ
 الخِلَافَةِ كَتَبَ إِلَى حَمْزَةَ كِتَابًا اسْتَدْعَاهُ فِيهِ إِلَى طَاعَتِهِ ، فَمَا أَزْدَادَ إِلَّا عُتُوءًا فِي
 طَأْمَرِهِ ، فَبِعِثَ المَأْمُونُ بِطَاهِرِ بْنِ الحُسَيْنِ لِقِتَالِ حَمْزَةَ ، فَدَارَتِ بَيْنَ طَاهِرٍ وَحَمْزَةَ

حُرُوب قتل فيها من الفريقين مقدار ثلاثين ألفاً أكثرهم من أتباع حمزة ،
وانهزم فيها حمزة إلى كرمان ، وأتى طاهر على القعدة عن حمزة ممن كانوا على
رأيه ، وظفر بثلاثمائة منهم ، فأمر بشد كل رجل منهم بالحبال بين شجرتين قد
جذبت رؤوس بعضها إلى بعض ، ثم قطع الرجل بين الشجرتين فرجعت كل
واحدة من الشجرتين بالنصف من بدن المشدود عليها . ثم إن المأمون استدعى
طاهر بن الحسين من خراسان وبعث به إلى منصبه ، فطمع حمزة في خراسان ،
فأقبل في جيشه من كرمان ، فخرج إليه عبد الرحمن النيسابوري في عشرين ألفاً
رجلٍ من غزاة نيسابور ونواحيها ، فهزموا حمزة بإذن الله ، وقتلوا الألوف من
أصحابه ، وانفلت منهم حمزة جريحاً ، ومات في هزيمته هذه ، وأراح الله عز وجل
منه ومن أتباعه الدباد بعد ذلك ، وكانت هذه الواقعة التي هلك بعدها حمزة
الخارجي القدرى من مفاخر أهل نيسابور ، والحمد لله على ذلك .

٧٩ — ذكر الثعلبية منهم ^(١) :

هؤلاء أتباع ثعلبة بن مشكان ^(٢) والثعلبية تدعى إمامته بعد الكريم بن
عجرد ، وتزعم أن عبد الكريم بن عجرد كان إماماً قبل أن يخالفه ثعلبة في
حكم الأطفال ، فلما اختلفا في ذلك كفر ابن عجرد ، وصار ثعلبة إماماً . والسبب
في اختلافهما أن رجلاً من العجاردة خطب إلى ثعلبة بنته ، فقال له : بين
مهرها ، فأرسل الخاطب امرأة إلى أم تلك البنت يسألها هل بلغت البنت ؟ فإن

(١) انظر مقالات الإسلاميين : ١ / ١٦٧ - والتبصير ٣٣ - والملل والنحل ٢

(٢) سماه في الملل والنحل « ثعلبة بن عامر » ومثله في خطط المقرئ ، فأما
صاحب التبصير فذكر مثل الذي ذكره المؤلف ههنا ، وأما الأشعري فلم يزد
عن « ثعلبة » .

كانت قد بلغت ووصفت الإسلام على الشرط الذي تعتبره العجاردة لم يُبالِ كم كان مهرها ، فقالت أمها : هي مسلمة في الولاية بلغت أم لم تبلغ ، فأخبر بذلك عبد الكريم بن عجرد و ثعلبة بن مشكان ، فاختر عبد الكريم البراءة من الأطفال قبل البلوغ ، وقال ثعلبة : نحن على ولايتهم صغاراً وكباراً إلى أن يبين لنا منهم إنكار للحق ، فلما اختلفا في ذلك برىء كل واحد منهما من صاحبه ، وصار أتباع كل واحد منها فرقاً . وقد ذكرنا فرق العجاردة قبل هذا .

وصارت الثعلبية بعد ذلك ست فرق :

فرقة أقامت على إمامة ثعلبة ولم تقل بإمامة أحد بعده ، ولم يكثرثوا لما ظهر فيهم من خلاف الأخنسية والمعبدية .

٨٠ - ذكر المعبدية^(١) منهم :

والفرقة الثانية منهم معبدية قالت بإمامة رجل منهم بعد ثعلبة اسمه معبد ، خالف جمهور الثعلبية في أخذ الزكاة من العبيد وإعطائهم منها ، وأكفر من لم يقل بذلك ، وأكفره سائر الثعلبية في قوله .

٨١ - الأخنسية :^(٢)

والفرقة الثالثة منهم الأخنسية^(٣) ، أتباع رجل منهم كان يعرف بالأخنس ، وكان في بدء أمره على قول الثعلبية في مَوَالاة الأطفال ، ثم خنس من بينهم فقال : يجب علينا أن نتوقف عن جميع من في دار التَّقِيَّة ، إلا من عرفنا منه إيماناً فنواليه عليه ، أو كفرأ فبرئنا منه . وقالوا بتحريم القتل والاختيال في السر ، وأن يبدأ أحد من أهل القبلة بقتال حتى يدعى إلا من عرفوه بعينه ، وصار له تبع على هذا القول ، وبرىء من سائر الثعلبية ، وبرىء منه سائرهم .

(١) انظر المقالات ١٦٧/١ - والتبصير ص ٣٣ - والملل : ١ / ١٣٢ . وسمى

صاحب هذه الفرقة « معبد بن عبد الرحمن » .

(٢) انظر المقالات : ١٦٧/١ - والملل والتحل : ١ / ١٣٢ - وسمى صاحبه

هذه المقالة الأخنس بن قيس - والتبصير ص ٣٣ .

٨٢ - الشيبانية^(١) :

والفرقة الرابعة من الثعلبية شيبانية^(١) ، هم أتباع شَيْبَانَ بن سلمة الخارجي الذي خرج في أيام أبي مسلم صاحب دولة^(٢) بنى العباس ، وأعان أبا مسلم على أعدائه في حروبه ، وكان مع ذلك يقول بتشبيه الله سبحانه خلقه ، فأكفره سائر الثعلبية مع أهل السنة في قوله بالتشبيه ، وأكفرته الخوارج كلها في معاونته أبا مسلم ، والذين أكفروه من الثعلبية يقال لهم زيادية أصحاب زياد بن عبد الرحمن . والشيبانية يزعمون أن شَيْبَانَ تاب من ذنوبه ، وقالت الزيادة : إن ذنوبه كانت منها مظالم العباد التي لا تسقط بالتوبة ، وإنه أعان أبا مسلم على قتاله مع الثعلبية ، كما أعانه على قتاله مع بني أمية .

٨٣ - ذكر الرشيدية^(٣) منهم :

والفرقة الخامسة من الثعلبية يقال لها « رشيدية » نسبوا إلى رجل اسمه رشيد ، وانفردوا بأن قالوا : فيما سقى بالعيون والأنهار الجارية نصف العشر ، وإنما يجب العشر الكامل فيما سقته السماء فحسب ، وخالفهم زياد بن عبد الرحمن ؛ فأوجب فيما سقى بالعيون والأنهار الجارية العشر الكامل

(١) انظر المقالات : ١ / ١٦٧ - والتبصير ص ٣٤ - والممل والنحل : ١ / ١٣٢

(٢) أبو مسلم الخراساني : هو صاحب الدعوة إلى العباسيين ، والذي أقام صرح دولتهم ، ووطد أركانها ، وقد كانت له فرقة من فرق الخيرية تدعى بالمسامية يقولون بإمامته ، وأكبر الظن أن هذا وحده هو الذي حمل أبا جعفر المنصور على قتله ، وكان مقتله في شعبان من سنة ١٣٧ (انظر : روج الذهب للمسعودي : ٣ / ٣٠٢ - ٣٠٥ بتحقيقنا - العبر : ١ / ١٨٦) .

(٣) انظر مقالات الإسلاميين : ١ / ١٦٨ وذكر أنها تسمى « العشرية » أيضاً - والممل والنحل للشهرستاني : ١ / ١٣٢ وقال « أصحاب رشيد الطوسي » ، ويقال لهم العشرية .

٨٤ - ذكر المكرمية^(١) منهم :

والفرقة السادسة من الثعلبية يقال لهم «المكرمية» أتباع أبي مكرم^(٢) زعموا أن تارك الصلاة كافر ، لا لأجل ترك الصلاة ، لكن لجعله بالله عز وجل . وزعموا أن كل ذي ذنب جاهل بالله ، والجهل بالله كفر . وقالوا أيضاً بالموافاة في الولاية والعداء .

فهذا بيان فرق الثعلبية وبيان أقوالها .

* * *

٨٥ - ذكر الإباضية^(٣) وفرقها :

أجمعت الإباضية على القول بإمامة عبد الله بن إياض^(٤) واختلفت فيما بينها فرقا يجمعها القول بأن كفار هذه الأمة - يعنون بذلك مخالفين هذه الأمة - برآء من الشرك والإيمان ، وأنهم ليسوا مؤمنين ولا مشركين ، ولكنهم كفار ، وأجازوا شهادتهم ، وحرّموا دماءهم في السر ، واستحلّوها في العلانية ، وصحّحوا منا كتمانهم والتوارث منهم ، وزعموا أنهم في ذلك محاربون لله ولرسوله لا يدّينون دين الحق ، وقالوا باستحلال بعض أموالهم دون بعض ، والذي استحلّوه الخيل والسلاح ، فأما الذهب والفضة فإنهم يردونها على أصحابها عند الغنيمة

(١) انظر مقالات الإسلاميين : ١/٦٨ والملل والنحل : ١/١٣٣ والتبصير ص ٣٤

(٢) هكذا ورد اسم صاحب هذه المقالة في المقالات والتبصير مثل ما ذكره المؤلف وسماه الشهرستاني «مكرم بن عبد الله العجلي» .

(٣) انظر مقالات الإسلاميين : ١/١٧٠ - والملل والنحل للشهرستاني :

١/١٣٤ - والتبصير ص ٣٤ - والعارف لابن قتيبة ص ٦٢٢ - ومروج الذهب :

٣/٢٥٨ .

(٤) عبد الله بن إياض : أحد بني مرة بن عبيد من بني تميم رهط الأحنف بن قيس ، وفي لسان العرب « وإياض : اسم رجل ، والإباضية : قوم من الحرورية لهم هوى ينسبون إليه ، وقيل : الإباضية فرقة من الخوارج ، أصحاب عبد الله بن إياض التميمي » اهـ .

ثم افرقت الإباضية فيما بينهم أربع فرق ، وهى : الحفصية ، والحارثية ،
واليزيدية ، وأصحاب طاعة لا يراد الله بها .

واليزيدية منهم غلاة لقولهم - بنسخ شريعة الإسلام فى آخر الزمان ،
وسند كرم فى باب فرق الغلاة المنتسبين إلى الإسلام بعد هذا .

وإنما نذكر فى هذا الباب : الحفصية ، والحارثية ، وأصحاب طاعة لا يراد
الله بها .

٨٦ - ذكر الحفصية منهم ^(١) :

هؤلاء قالوا بإمامة حفص بن أبى المقدام ، وهو الذى زعم أن بين الشرك
والإيمان معرفة الله تعالى وحدها ، فمن عرفه ثم كفر بما سواه : من رسول ،
أو جنة ، أو نار ، أو عمل بجميع المحرمات من قتل النفس واستحلال الزنا وسائر
المحرمات ، فهو كافر برىء من الشرك . ومن جهل بالله تعالى وأنكره فهو
مشرك ، وتناول هؤلاء فى عثمان بن عفان مثل تأويل الرافضة فى أبى بكر وعمر .
وزعموا أن علياً هو الذى أنزل الله تعالى فيه ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ
فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى قَلْبِهِ ، وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ ^(٢) وأن
عبد الرحمن بن ملجم هو الذى أنزل فيه : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ
ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) ثم قالوا بعد هذا كله : إن الإيمان بالكتب والرسول
متصل بتوحيد الله عز وجل ، فمن كفر بذلك فقد أشرك بالله عز وجل ،
وهذا تقيض قولهم إن الفصل بين الشرك والإيمان معرفة الله وحده ، وإن من

(١) انظر مقالات الإسلاميين : ١ / ١٧٠ - والملل والنحل : ١ / ١٣٥ -

والتبصير ٣٤ .

(٢) الآية ٣٠٤ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٢٠٧ من سورة البقرة .

عرفه فقد برىء من الشرك وإن كفر بما سواه من رسول أو جنة أو نار ، فصار قولهم في هذا الباب متناقضاً .

٨٧ — ذكر الحارثية منهم ^(١) :

هؤلاء أتباع حارث بن يزيد ^(٢) الإباضي ، وهم الذين قالوا في باب القدر بمثل قول المعتزلة ، وزعموا أيضاً أن الاستطاعة قبل الفعل ، وأن كرمهم سائر الإباضية في ذلك ؛ لأن جمهورهم على قول أهل السنة في أن الله تعالى خالق أعمال العباد ، وفي أن الاستطاعة مع الفعل .

وزعمت الحارثية أنه لم يكن لهم إمام بعد المحكمة الأولى ، إلا عبد الله بن إباض ، وبعده حارث بن يزيد الإباضي .

٨٨ — ذكر أصحاب طاعة لا يراد الله بها ^(٣)

زعم هؤلاء أنه يصح وجود طاعات كثيرة ممن لا يريد الله تعالى بها ، كما قال أبو الهذيل وأتباعه من القدرية

وقال أصحابنا : إن ذلك لا يصح إلا في طاعة واحدة ، وهو النظر الأول ، فإن صاحبه إذا استدلل به كان مطيعاً لله تعالى في فعله وإن لم يقصد به التقرب إلى الله تعالى ، لاستحالة تقربه إليه قبل معرفته ، فإذا عرف الله تعالى فلا يصح منه بعد معرفته طاعة منه لله تعالى إلا بعد قصد التقرب بها إليه .

(١) انظر مقالات الإسلاميين : ١ / ١٧١ — والممل والنحل : ١ / ١٣٦ —

والتبصير ٣٥ .

(٢) وقع في التبصير وحده « الحارث بن يزيد الإباضي » .

(٣) انظر مقالات الإسلاميين : ١ / ١٧٢ ، وذكر اقترابهم في النفاق على ثلاث

فرق — والتبصير ص ٣٥ — ولم يذكر الشهرستاني هذه الطائفة

وزعمت الإباضية كلها أن دور مخالفيهم من أهل مكة دار توحيدٍ ، إلا معسكر
السلطان فإنه دار بُغْيٍ عندهم .

واختلفوا في النفاق على ثلاثة أقوال .

فقال فريق منهم : إن النفاق براءة من الشرك والإيمان جميعاً ، واحتجوا
بقول الله عز وجل في المنافقين : ﴿ مُدْبِرِينَ بَيْنَ ذَلِكَ ، لَا إِلَى هَؤُلَاءِ ، وَلَا إِلَى
هَؤُلَاءِ ، وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا ﴾ (١) .

وفرقه منهم قالت : لا نزيل اسم النفاق عن موضعه ، ولا نسمى بالنفاق
غير القوم الذين سماهم الله تعالى منافقين .

ومن قال منهم بأن المنافق ليس بمشرك زعم أن المنافقين على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم كانوا مُوحِّدِينَ ، وكانوا أصحاب كبار ، فكفروا وإن لم
يدخلوا في حد الشرك .

قال عبد القاهر بعد الجملة التي حكيناها عنهم شذوذ من الأقوال
انفردوا بها :

منها : أن فريقاً منهم زعموا أن لا حُجَّةَ لله تعالى على الخلائق في التوحيد
وغيره إلا بالخبر . وما يقوم مقام الخبر من إشارة وإيماء .

ومنها : أن قوماً منهم قالوا : كل مَنْ دخل في دين الإسلام وَجَبَتْ عليه
الشرائع والأحكام ، سمعها أو عرفها أو لم يسمعها ولم يعرفها ، وقال سائر الأئمة :
لا يَأْتِم بِتَرْكِ مَا لَمْ يَقِفْ عليه منها إلا إن ثبتت عليه الحجة فيه .

ومنها : أن قوماً منهم قالوا بجواز أن يبعث الله تعالى إلى خلقه رسولا
بلا دليل يدل على صدقه .

ومنها : أن قوماً منهم قالوا : مَنْ ورد عليه الخبر بأن الله تعالى قد حرَّمَ الحمر

(١) الآية ١٤٣ من سورة النساء .

أو أن القبلة قد حَوَّتْ فعليه أن يعلم أن الذي أخبره به مؤمن أو كافر ، وعليه أن يعلم ذلك بالخبر ، وليس عليه أن يعلم أن ذلك عليه بالخبر .

ومنها : قولُ بعضهم: ليس على الناس المشي إلى الصلاة ولا الركوب والمسير للحج ، ولا شيء من الأسباب التي يتوصلُ بها إلى أداء الواجب ، وإنما يجب عليهم فعل الطاعات الواجبة بأعيانها ، دون أسبابها الموصلة إليها .

ومنها : قولهم جميعا بوجوب استتابة مخالفينهم في تنزيل أو تأويل ، فإن تابوا وإلا قتلوا، سوا كان ذلك الخلاف فيما يَسَعُ جهله أو فيما لايسع جهله .

وقالوا : من زنى أو سرق أقيم عليه الحد ثم أَسْتَتَيْب ، فإن تاب وإلا قتل .

وقالوا : إن العالم يغنى كله إذا أفنى الله أهل التكليف ، ولا يجوز إلا ذلك لأنه إنما خلقه لهم .

وأجازت الإباضية وقوع حكمين مختلفين في شيء واحد من وجهين ، كمن دخل زرعاً بغير إذن مالكه فإن الله قد نهاه عن الخروج منه إذا كان خروجه منه مفسداً للزرع وقد أمره به .

وقالوا : لا يُتَّبَعُ المدبرُ في الحرب إذا كان من أهل القبلة وكان مُوحِّداً ، ولا تقتل منهم امرأة ولا ذرية ، وأباحوا قتل المُشَبَّهَة واتباع مدبرهم وسبى نسائهم وذرائعهم ، وقالوا : إن هذا كما فعله أبو بكر بأهل الردة .

وقد كان من الإباضية رجل يعرف بإبراهيم دعا قوماً من أهل مذهبه إلى داره ، وأمر جارية له كانت على مذهبه بشيء . فأبطأت عليه ، فحلف لبيعتها في الأعراب ، فقال له رجل منهم اسمه ميمون وليس هو صاحب الميمونية من العجاردة : كيف تتبع جارية مؤمنة إلى الكفرة ؟ فقال له إبراهيم : إن الله تعالى قد أحلَّ البيع ، وقد مضى أصحابنا وهم يستحلون ذلك ، فقبلاً منهم ميمون ، وتوقفه آخرون منهم في ذلك ، وكتبوا بذلك إلى علمائهم ، فأجابوهم بأن بيعها حلال .

و بأنه يستتاب ميمون ، ويستتاب من توقف في إبراهيم ، فصاروا في هذا ثلاث فرق : إبراهيمية ، وميمونية ، وواقفة ، وتبع إبراهيم على إجازة هذا البيع قومٌ يقال لهم الضحاكية ، وأجازوا نكاح المسلمة من كفار قومهم في دار النقية ، فأما في دار حكمهم فلا يستحلون ذلك ، وقوم منهم توقفوا في هذه المسلمة وفي أمر الزوجة ، وقالوا : إن ماتت لم نُصلِّ عليها ، ولم نأخذ ميراثها ، لأننا لا ندرى ما حالها .

وتبع بعد هؤلاء الإبراهيمية قومٌ يقال لهم البيهسية أصحاب أبي يهس هَيْصَم بن عامر^(١) . قالوا : إن ميمونا كفر بأن حرم بيع الأمة في دار النقية من كفار قومنا ، وكفرت الواقفة بأن لم يعرفوا كُفْر ميمون وصواب إبراهيم وكفر إبراهيم بأن لم يتبرا من الواقفة^(٢) .

(١) قال ابن قتيبة « البيهسية من الخوارج ينسبون إلى أبي يهس ، من بني سعد ابن ضبيعة بن قيس ، واسمه هيصم بن جابر ، وكان عثمان بن حيان والي المدينة قطع يديه ورجليه » ه . وفي كلام الشهرستاني زيادة تفصيل في شأن أبي يهس ، قال : « وقد كان الحجاج طلب أبا يهس في أيام الوليد ، فهرب إلى المدينة ، فطلبه بها عثمان ابن حيان المري ، فظفر به وحسه ، وكان يسامره ، إلى أن ورد كتاب الوليد بأن يقطع يديه ورجليه ، ويقتله ، ففعل به ذلك » ه . وقال في لسان العرب « ويهس : من أسماء العرب ، والبيهسية : صنف من الخوارج ، نسبوا إلى أبي يهس : هيصم بن جابر ، أحد بني سعد بن ضبيعة بن قيس » ه .

(٢) ذكر الأشعري البيهسية على أنها فرقة من الخوارج ، (المقالات : ١٧٧ / ١) وكذلك فعل الشهرستاني (الملل والنحل : ١٣٥ / ١) وعبارة التبصير لا تبعد عن هذا (انظره ص ٣٥) وذكر مثل ذلك ابن قتيبة في المعارف ص ٦٢٢ ، نفى أن هؤلاء جميعا جعلوا البيهسية فرقة برأسها من الخوارج ليست متفرعة من الإبراهيمية . وكل ما في الأمر أنها تدخلت في الخلاف الذي حدث بين الإبراهيمية والميمونية ، وكان لهم رأى في هذا الخلاف .

قالوا : وذلك أن الوقوف ليس فيما يسع الأبدان ، وإنما الوقوف على الحكم بعينه ما لم يوافق أحد ، فإذا وافقه أحد من المسلمين لم يسع من حَظَرَ ذلك إلا أن يعرف من عرف الحق ودان به ، ومن أظهر الباطل ودان به .

ثم إن البيهسية قالت : إن من واقع ذنباً لم تشهد عليه بالكفر حتى يرفع إلى الوالى ويحد ، ولا نُسَمِّيه قبل الرفع إلى الوالى مؤمناً ولا كافراً .

وقال بعض البيهسية : فإذا كفر الإمام كفرت الرعية ، وقال بعضهم : كل شراب حلال الأصل موضوع عن سكر منه كل ما كان منه في السكر : من ترك الصلاة ، والشتم لله عز وجل ، وليس فيه حد ولا كفر مادام في سكره . وقال قوم من البيهسية يقال لهم العوفية : السكر كفر إذا كان معه غيره من ترك الصلاة ونحوه .

وافترقت العوفية من البيهسية فرقتين ، فرقة قالت : من رجع عنا من دار هجرته ومن الجهاد إلى حال القعود برئنا منه ، وفرقة قالت : بل نتولاؤه لأنه رجع إلى أمر كان مباحاً له قبل هجرته إلينا ، وكلا الفريقين قال : إذا كفر الإمام كفرت الرعية الفائب منهم والشاهد .

وللاباضية والبيهسية بعد هذا مذاهب قد ذكرناها في كتاب «الملل والنحل» وفيما ذكرنا منه في هذا الكتاب كفاية .

٨٩ - ذكر الشيعة منهم^(١)

هؤلاء يعرفون بالشيعة ، لا تنسابهم إلى شبيب بن يزيد الشيباني^(٢)

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١ / ١٧٩ وخطط

المقرزي : ٢ / ٣٥٥ والتبصير ص ٣٥

(٢) شبيب بن يزيد بن نعيم بن قيس بن عمرو بن الصلت ، الشيباني ، الحارجي ، =

المسكنى بأبي الصخاري ، ويعرفون بالصالحية أيضا ، لانتسابهم إلى صالح بن
مسرح الخارجي^(١)

وكان شبيب بن يزيد الخارجي من أصحاب صالح ، ثم تولى الأمر بعده
على جنده ، وكان السبب في ذلك أن صالح بن مسرح التميمي كان مخالفاً
للأزارقة ، وقد قيل : إنه كان صُفْرياً ، وقيل : إنه لم يكن صُفْرياً ولا أزرقياً ،
وكان خروجه على بشر بن مروان في أيام ولايته على العراق من جهة أخيه
عبد الملك بن مروان ، وبعث بشر إليه بالخارث بن عمير . وذكر المدائني أن
خروج صالح كان على الحجاج بن يوسف ، وأن الحجاج بعث بالخارث بن عمير
إلى قتاله ، وأن القتال وقع بين الفريقين على باب حصن جلواء ، وانهزم صالح
جريحاً ، فلما أشرف على الموت قال لأصحابه : قد استخلفت عليكم شيباً ، وأعلم
أن فيكم من هو أفتح منه ، ولكنه رجل شجاع مهيب في عدوكم ، فليبعثه
الفقيه منكم بفقيه ، ثم مات وبايع أتباعه شيباً إلى أن خالف صالحاً في شيء واحد ،
وهو : أنه مع أتباعه أجازوا إمامة المرأة منهم إذا قامت بأمرهم وخرجت على
مخالفهم ، وزعموا أن غزالة أم شبيب^(٢) كانت الإمام بعد قتل شبيب إلى أن

= خرج أول الأمر بالموصل ، فبعث إليه الحجاج خمسة قواد قتلهم واحداً بعد واحد ،
ثم سار إلى الكوفة ، وقاتل الحجاج وحاصره . ثم كان ما ذكر المؤلف المهم منه ،
إلى أن غرق في دجيل سنة ٧٧ (انظر : تاريخ الإسلام للذهبي : ٣ / ١٦٠ -
والعارف لابن قتيبة ص ٤١٠ والعبر للذهبي : ١ / ٨٦ وما بعدها - وشذرات
الذهب : ٨٣ / ١)

(١) صالح بن مسرح : كان رأس الصفورية ، فلما دنت وفاته بالموصل في سنة
٧٦ أوصى إلى شبيب بن يزيد ، وقبر صالح بالموصل : لا يخرج إليه أحد من الصفورية
إلا حلق رأسه عنده - العارف ٤١٠ أثناء ترجمته لشبيب

(٢) ما ذكره الذهبي وابن قتيبة عكس ما ذكره المؤلف ههنا : ذكر أن =

قتلت، واستدلوا على ذلك بأن شيبيا لما دخل الكوفة أقام أمه على منبر الكوفة حتى خطبت .

وذكر أصحاب التواريخ أن شيبيا في ابتداء أمره قصد الشام ونزل على رُوح بن زُبَاع^(١) وقال له : سَلْ أمير المؤمنين أَنْ يَفْرِضَ لِي فِي أَهْلِ الشَّرَفِ فَإِنْ لِي فِي بَنِي شَيْبَانَ تَبَعًا كَثِيرًا ، فَسَأَلَ رُوحُ بْنُ زُبَاعٍ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ ذَلِكَ ، فَقَالَ : هَذَا رَجُلٌ لَا أَعْرِفُهُ ، وَأَخْشَى أَنْ يَكُونَ حُرُورِيًّا ، فَذَكَرَ رُوحُ الشَّيْبِ أَنْ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ ذَكَرَ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُهُ ، فَقَالَ : سَيَعْرِفُنِي بَعْدَ هَذَا ، وَرَجَعَ إِلَى بَنِي شَيْبَانَ ، وَجَمَعَ مِنَ الْخَوَارِجِ الصَّالِحَةِ مَقْدَارَ أَلْفِ رَجُلٍ ، وَاسْتَوْلَى بِهِمْ عَلَى مَا بَيْنَ كَسْكَرٍ وَالْمَدَائِنِ فَبَعَثَ الْحِجَاجُ إِلَيْهِ بِعَبِيدِ بْنِ أَبِي الْخَارِقِ الْمُتَنَبِّئِ فِي أَلْفِ فَارَسٍ فَهَزَمَهُ شَيْبِيبٌ ، فَوَجَّهَ إِلَيْهِ بِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْأَشْعَثِ ، فَهَزَمَهُ شَيْبِيبٌ ، وَبَعَثَ بِغَتَّابِ بْنِ وَرْقَاءِ التَّمِيمِيِّ ، فَقَتَلَهُ شَيْبِيبٌ ؛ وَمَا زَالَ كَذَلِكَ حَتَّى هَزَمَ لِلْحِجَاجِ عَشْرِينَ جَيْشًا فِي مَدَّةِ سَنَتَيْنِ ؛ ثُمَّ إِنَّهُ كَبَسَ الْكُوفَةَ لَيْلًا وَمَعَهُ أَلْفٌ مِنَ الْخَوَارِجِ ، وَمَعَهُ أُمُّهُ غَزَالَةٌ ، وَأَمْرَأَتُهُ^(٢) جَهِيْزَةٌ ، فِي مَائَتَيْنِ مِنْ نِسَاءِ

= غزالة زوج شيبب ، وجهيزة أمه . وكانت غزالة من الشجاعة والفروسية بالموضع العظيم ، هرب منها الحجاج ، فعيره بعض الشعراء بقوله :

أسد على وفي الحروب نعامه فتخام تنفر من صغير الصافر
هلا برزت إلى غزالة في الوغى بل كان قلبك في جناحي طائر

(١) هو أبو زرعة : روح بن زُبَاع ، الجذامي ، سيد جذام ، وأمير فلسطين ، كان ذا علم وعقل ودين ، وكان معظما عند عبد الملك بن مروان ، لا يكاد يفارقه ، وهو عنده بمنزلة وزير ، توفي في سنة ٨٤ - (العبر : ٩٨/٢)

(٢) قد ذكرنا أن الأكثرين على أن جهيزة أم شيبب ، ويدل لهذا ما رواه عمر بن شبة قال : حدثني خلاد بن يزيد الأرقط قال : كان شيبب يعنى لأمه فيقال لها : قتل ، فلا تقبل ذلك ، فلما قيل لها : غرق ، قبلت وصدقت ، وقالت : إني =

الخوارج قد اعتقلن الرماح وتقلدن السيوف ، فلما كبس الكوفة ليلا قصد المسجد الجامع وقتل حُرَّاسَ المسجد والمعتكفين فيه ، ونصب أمه غزالة على المنبر حتى خطبت ، وقال خزيمة بن فائق الأسدي في ذلك :

أقامت غزالة سوق الضرار لأهل العراقين حولا قميظا
سمت للعراقين في جيشها فلاقى العراق منها أطيطا

وصبر الحجاج لهم في داره ، لأن جيشه كانوا متفرقين ؛ إلى أن اجتمع جنده إليه بعد الصبح . وصلى شبيب بأصحابه في المسجد ، وقرأ في ركعتي الصبح سورتي البقرة وآل عمران ، ثم وافته الحجاج في أربعة آلاف من جنده ؛ واقتتل الفريقان في سوق الكوفة إلى أن قتل أصحاب شبيب . وانهمزم شبيب فيمن بقي معه إلى الانبار . فوجه الحجاج سفيان بن الأزرد الكلبي في ثلاثة آلاف لطلب شبيب ، فنزل سفيان على شط الدجيل ، وركب شبيب جسر الدجيل ليعبر إليه ، وأمر سفيان أصحابه بقطع حبال الجسر ، فاستدار الجسر وغرق شبيب مع فرسه . وهو يقول : ﴿ ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾^(١) . وباع أصحاب شبيب في الجانب الآخر من الدجيل غزالة أم شبيب . وعقد سفيان بن الأزرد الجسر ، وعبر مع جنده إلى أولئك الخوارج ، وقتل أكثرهم ، وقتل غزالة أم شبيب وامراته جهيزة ، وأسر الباقين من أتباع شبيب ، وأمر الغواصين بإخراج شبيب من الماء ، وأخذ رأسه ، وأنفذه مع الأسرى إلى الحجاج ، فلما وقف الأسرى بين يدي الحجاج أمر بقتل رجل منهم قال له : اسمع

= رأيت حين ولادته كأن شهابا من نار قد خرج مني ، فعلت أنه لا يطفئه إلا الماء . ومن الناس من يزعم أن جهيزة هذه هي التي يضرب بها المثل في الحق فيقال : أحرق من جهيزة

منى يبتين أختم بهما على ، ثم أنشأ يقول :

أَبْرَأَ إِلَى اللَّهِ مِنْ عَمْرٍو وَشَيْعَتِهِ وَمِنْ عَلِيٍّ وَمِنْ أَصْحَابِ صِفِّينَ
وَمِنْ مُعَاوِيَةَ الطَّاعِي وَشَيْعَتِهِ لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْقَوْمِ لِلْأَعْيُنِ
فَأَمَرَ بِقَتْلِهِ وَبِقَتْلِ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ ، وَأَطْلَقَ الْبَاقِينَ .

قال عبد القاهر : يقال للشبيبية من الخوارج : أنكرتم على أم المؤمنين عائشة خروجها إلى البصرة مع جندها الذي كل واحد منهم محرم لها لأنها أم جميع المؤمنين في القرآن ، وزعمتم أنها كفرت بذلك ، وتلوتم عليها قول الله تعالى : ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ (١) ، فهلا تلوتم هذه الآية على غزاة أم شبيب وهلا قتلتم بكفرها وكفر من خرجن معها من نساء الخوارج إلى قتال جيوش الحجاج ، فإن أجرتن لمن ذلك لأنه كان معهن أزواجهن أو بنوهن أو اخواتهن فقد كان مع عائشة أخوها عبد الرحمن ، وابن أختها عبد الله بن الزبير ، وكل واحد منهم محرم لها ، وجميع المسلمين بنوها ، وكل واحد محرم لها ، فهلا أجرتن لها ذلك ، على أن من أجاز منكم إمامة غزاة فإمامتها لا تقة به وبدينه ، والمحمد لله على العصمة من البدعة .

(١) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب .

الفصل الثالث

من فصول هذا الباب

في بيان مقالات فرق الضلال من القدرية المعتزلة عن الحق

قد ذكرنا قبل هذا أن المعتزلة اختلفت فيما بينها عشرين فرقة كل فرقة منها تُكفر سائرهما ، وهن : الواصلية ، والعنصرية ، والهُذلية ، والنظامية ، والأسوارية ، والمعمرية ، والإسكافية ، والجعفرية ، والبشرية ، والمردارية ، والهشامية ، والثمائية ، والخابضية ، والخابطية ، والحمارية ، والخياطية ، وأصحاب صالح قبة ، والمريسية ، والشحامية ، والكعبية ، والجبائية ، والبهشية المنسوبة إلى أبي هاشم بن الجبائي ، فهذه ثنتان وعشرون فرقة ، فرقتان منها من جملة فرق الغلاة في الكفر ، نذكرهما في الباب الذي نذكر فيه فرق الغلاة ، وهما : الخابطية ، والحمارية ، وعشرون منها قدرية مُحضة ، يجمعها كلها في بذعتها أمور :

منها : نفياً كلها عن الله عز وجل صفاته الأزلية ، وقولها بأنه ليس لله عز وجل علم ، ولا قدرة ، ولا حياة ، ولا سمع ، ولا بصر ، ولا صفة أزلية ، وزادوا على هذا بقولهم : إن الله تعالى لم يكن له في الأزل اسم ولا صفة .

ومنها : قولهم باستحالة رؤية الله عز وجل بالأبصار ، وزعموا أنه لا يرى نفسه ، ولا يراه غيره ، واختلفوا فيه : هل هو راء لغيره أم لا ؟ فأجازه قوم منهم ، وأباه قوم آخرون منهم .

ومنها : اتفاقهم على القول بحدوث كلام الله عز وجل ، وحدوث أمره ونهيه وخبره ، وكلمهم يزعمون أن كلام الله عز وجل حادث ، وأكثرهم اليوم يسمون كلامه مخلوقاً .

ومنها : قولهم جميعاً بأن الله تعالى غير خالق لا كسأب الناس ولا لشيء .

من أعمال الحيوانات ، وقد زعموا أن الناس هم الذين يقدرون [على] أكسابهم ،
وأنه ليس لله عز وجل في أكسابهم ولا في أعمال سائر الحيوانات صنوع وتقدير ،
ولأجل هذا القول سماهم المسلمون قدرية .

ومنها : اتفاقهم على دعواهم في الفاسق من أمة الإسلام بالمتزلة بين المنزلتين ،
وهي أنه فاسق ، لا مؤمن ولا كافر ، ولأجل هذا سماهم المسلمون « معتزلة »
لاعتزالهم قول الأمة بأسرها .

ومنها : قولهم إن كل ما لم يأمر الله تعالى به أو نهى عنه من أعمال العباد
لم يشأ الله شيئا منها .

وزعم الكفبي في مقالاته أن المعتزلة اجتمعت على أن الله عز وجل شيء
لا كالأشياء ، وأنه خالق الأجسام والأعراض ، وأنه خلق كل ما خلقه لا من
شيء ، وعلى أن العباد يفعلون أعمالهم بالقدرة التي خلقها الله سبحانه وتعالى فيهم ،
قال : وأجمعوا على أنه لا يغفر لمرتكبي الكبائر بلا توبة .

وفي هذا الفصل من كلام الكفبي غلط منه على أصحابه من وجوه :

منها : قوله إن المعتزلة اجتمعت على أن الله تعالى شيء لا كالأشياء ،
ولست هذه الخاصية لله تعالى وحده عند جميع المعتزلة ، فإن الجبائي وأبناه أباهاشم
قد قالا : إن كل قدرة محدثة شيء لا كالأشياء ، ولم يخصوا ربهم بهذا المدح :

ومنها : حكايته عن جميع المعتزلة قولها بأن الله عز وجل خالق الأجسام
والأعراض ، وقد علم أن الأصم من المعتزلة ينفي الأعراض كلها ، وأن المعروف
منهم بمعتزلة يزعم أن الله تعالى لم يخلق شيئا من الأعراض ، وأن ثمة يزعم أن
الأعراض المتولدة لا فاعل لها ، فكيف يضح دعواه إجماع المعتزلة على أن الله
سبحانه خالق الأجسام والأعراض ، وفيهم من ينكر وجود الأعراض ، وفيهم
من يثبت الأعراض ويزعم أن الله تعالى لم يخلق شيئا منها ، وفيهم من يزعم أن

المتولدات أعراض لا فاعل لها ؟ والكعبى مع سائر المعتزلة زعموا أن الله تعالى لم يخلق أعمال العباد ، وهى أعراض عند من أثبت الأعراض ، فبان غلط الكعبى فى هذا الفصل على أصحابه .

ومنها : دعوى إجماع المعتزلة على أن الله خلق ما خلق لا من شيء ، وكيف يصح إجماعهم على ذلك والكعبى مع سائر المعتزلة - سوى الصالحى - يزعمون أن الحوادث كلها كانت قبل حدوثها أشياء ، والبصريون منهم يزعمون أن الجواهر والأعراض كانت فى حال عدمها جواهر وأعراضاً وأشياء . والواجب على هذا الفصل أن يكون الله خلق الشيء من شيء ، وإنما يصح القول بأنه خلق الشيء لا من شيء على أصول أصحابنا الصفاتية الذين أنكروا كونه المعلوم شيئاً .

وأما دعوى إجماع المعتزلة على أن العباد يفعلون أفعالهم بالقسرة التى خلقها الله تعالى فيهم فغلط منه عليهم ؛ لأن معمرأ منهم زعم أن القدرة فعل الجسم القادر بها ، وليست من فعل الله تعالى ، والأصم منهم ينفى وجود القدرة ؛ لأنه ينفى الأعراض كلها .

وكذلك دعوى إجماع المعتزلة على أن الله سبحانه لا يغفر لمرتكبى الكبائر من غير توبة منهم غلط منه عليهم ؛ لأن محمد بن شبيب البصرى ، والصالحى ، والخلادى ، هؤلاء الثلاثة من شيوخ المعتزلة ، وهم واقفية فى وعيد مرتكبى الكبائر ، وقد أجازوا من الله تعالى مغفرة ذنوبهم من غير توبة .

فبان بما ذكرناه غلط الكعبى فيما حكاه عن المعتزلة ، وصح أن المعتزلة يجمعها ما حكيناه عنهم مما أجمعوا عليه .

فأما الذى اختلفوا فيه فيما بينهم فعلى ما ذكره فى تفصيل فرقهم إن شاء الله عز وجل .

٩٠ - ذكر الواصلية منهم ^(١) :

هؤلاء أتباع واصل بن عطاء الغزال ^(٢) رأس المعتزلة وداعيتهم إلى بدعتهم بعد معبد الجهنى ^(٣) ، وغيلان الدمشقي .

وكان واصل من متباني مجلس الحسن البصري في زمان فتنه الأزارقة ، وكان الناس يومئذ مختلفين في أصحاب الذنوب من أمة الإسلام على فرق .

(١) فرقة تزعم أن كل مرتكب للذنوب صغيراً أو كبيراً شرك بالله ، وكان هذا قول الأزارقة من الخوارج ، وزعم هؤلاء أن أطفال المشركين مشركون ، ولذلك استحلوا قتل أطفال مخالفينهم وقتل نسائهم ، سواء كانوا من أمة الإسلام أو من غيرهم .

وكانت الطغفورية من الخوارج يقولون في مرتكبي الذنوب بأنهم كفرة مشركون كما قالته الأزارقة ، غير أنهم خالفوا الأزارقة في الأطفال .

(٢) وزعمت النجيدات من الخوارج أن صاحب الذنوب الذي أجمعت الأمة على تحريمه كافر مشرك ، وصاحب الذنوب الذي اختلفت الأمة فيه على حكم اجتهد

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٠ وللعل والنحل ١ / ٤٦ .

(٢) هو أبو حذيفة - ويقال : أبو الجعد - واصل بن عطاء الغزال ، كان مولى ضبة - ويقال : مولى بني مخزوم ، ويقال : مولى بني هاشم - وكان مجلس في سوق الغزالين عند صديق له اسمه أبو عبد الله الغزال ، يعرف للطغفات من النساء ليندفع إليهن صدقته . وقد سبقت لنا ترجمته (ص ٢٠) وانظر في فصاحته وتجنبه الرأى في كلامه : كامل البرد : ٢ / ١٢٤ الحيرية ، والبيان والتبيين للجاحظ : ١ / ٢١ وما بعدها ، ثم انظر - سوى ما ذكرنا في اللوضع السابق من المراجع : ابن خلكان : الترجمة رقم ٧٢٩ بتحقيقنا - وطبقات المعتزلة ص ٢٨ .

(٣) تقدمت ترجمة معبد الجهنى البصري (ص ١٨) وترجمة غيلان بن مسلم الدمشقي (في ص ١٩) وانظر - سوى ما ذكرنا هناك من المراجع : طبقات المعتزلة ص ٢٥

أهل الفقه فيه ، وعذروا مرتكب ما لا يعلم بحالته تحريمه إلى أن تقوم الحجة عليه فيه .

(٣) وكانت الإباضية من الخوارج يقولون : إن مرتكب ما فيه الوعيد - مع معرفته بالله عز وجل وبما جاء من عنده - كافر كُفْرَانِ نَعْمَةٍ ، وليس بكافر كفر شرك .

(٤) وزعم قوم من أهل ذلك العصر أن صاحب الكبيرة من هذه الأمة منافق ، والمنافق شر من الكافر المظاهر لكفره .

(٥) وكان علماء التابعين في ذلك العصر مع أكثر الأمة يقولون : إن صاحب الكبيرة من أمة الإسلام مؤمن ؛ لما فيه من معرفته بالرسول والكتب المنزل من الله تعالى ، ولعرفته بأن كل ما جاء من عند الله حق ، ولكنه فاسق بكبيرته ، وفسقه لا ينفي عنه اسم الإيمان والإسلام .

وعلى هذا القول الخامس مضى سلف الأمة من الصحابة وأعلام التابعين . فلما ظهرت فتنة الأزارقة بالبصرة والأهواز ، واختلف الناس عند ذلك في أصحاب الذنوب على الوجوه الخمسة التي ذكرناها ، خرج واصل بن عطاء عن قول جميع الفرق المتقدمة ، وزعم أن الفاسق من هذه الأمة لا مؤمن ولا كافر ، وجعل الفسق منزلة بين منزلي الكفر والإيمان ، فلما سمع الحسن البصري من واصل بدعته هذه التي خالف بها أقوال الفرق قبل طرده عن مجلسه ، فاعتزل عند سارية من سوارى مسجد البصرة ، وانضم إليه قريبه في الضلالة عمرو بن عبيد بن باب^(١) كعبد صريحه أمة ، فقال الناس يومئذ فيهما : إنهما قد اعتزلا قول الأمة ، وسمى أتباعهما من يومئذ « معتزلة » .

(١) تقدمت ترجمة عمرو بن عبيد بن باب (في ص ٢٤) وانظر - سوى ما ذكرنا هناك من المراجع - طبقات المعتزلة ص ٣٥ - وتهذيب التهذيب : ٧٠/٨ - وابن خلكان : الترجمة رقم ٤٧٦ بتحقيقنا .

ثم إنهما أظهرتا بدعتيهما في المنزلة بين المنزلتين ، وصمما إليها دعوة الناس إلى قول القدرية على رأى معبد الجهنى ، فقال الناس يومئذ لو اصل إنه مع كفره قدرى ، وجرى المثل بذلك فى كل كافر قدرى .

ثم إن واصلا وعمرأ وافقا الخوارج فى تأييد عقاب صاحب الكبيرة فى النار ، مع قولهما بأنه موحّد ، وليس بمشرك ولا كافر ، ولهذا قيل للمعتزلة : لهم مخانيث الخوارج ؛ لأن الخوارج لما رأوا لأهل الذنوب الخلود فى النار سيمّوهم كفره ، وحاربوهم ، والمعتزلة رأّت لهم الخلود فى النار ولم تجسر على تسميتهم كفره ، ولا جسرت على قتال أهل فرقة منهم فضلا عن قتال جمهور مخالفيهم ، ولهذا نسب إسحاق بن سويد المدوى واصلا وعمرؤا عبيد إلى الخوارج لاتفاقهم على تأييد عقاب أصحاب الذنوب ، فقال فى ^(١) بعض قصائده :

برئت من الخوارج لست منهم من الغزال منهم وإن باب
ومن قوم إذا ذكروا عليا يردون السلام على السحاب

ثم إن واصلا فارق السلف ببدعة ثالثة ، وذلك أنه وجد أهل عصره مختلفين فى على وأصحابه ، وفى طلحة ، والزبير ، وعائشة ، وسائر أصحاب الجبل ؛ فرعت الخوارج أن طلحة والزبير وعائشة وأتباعهم يوم الجبل كفروا بقتالهم عليا ، وأن عليا كان على الحق فى قتال أصحاب الجبل وفى قتال أصحاب معاوية بصفتين إلى وقت التحكيم ، ثم كفر بالتحكيم ، وكان أهل السنة والجماعة يقولون بصحة إسلام الفريقين فى حرب الجبل ، وقالوا : إن عليا كان على الحق فى قتالهم ، وأصحاب الجبل كانوا عصاة مخطئين فى قتال على ، ولم يكن خطوهم كفرا ولا فسقا

(٢) البيتان فى كامل البرد (٢ / ١٣٤) وبعدهما فى روايته :

ولكنى أحب بكل قلبى وأعلم أن ذاك من الصواب
رسول الله والصديق ، جبا به أرجو غدا حسن الثواب

يسقط شهادتهم ، وأجازوا الحكم بشهادة عَدْلَيْن من كل فرقة من الفريقين ،
 وخرج واصل عن قول الفريقين ، وزعم أن فرقة من الفريقين فسقة لا بأعيانهم
 وأنه لا يعرف الفسقة منهما ، وأجازوا أن يكون الفسقة من الفريقين علياً وأتباعه
 كالحسن ، والحسين ، وابن عباس ، وعمار^(١) بن ياسر ، وأبي أيوب الأنصاري ،
 وسائر مَنْ كان مع علي يوم الجمل ، وأجاز كون الفسقة من الفريقين عائشة ،
 وطلحة ، والزبير ، وسائر أصحاب الجمل ، ثم قال في تحقيق شكه في الفريقين :
 لو شهد علي وطلحة أو علي والزبير أو رجل من أصحاب علي ورجل من أصحاب
 الجمل عندي على باقية بقل لم أحكم بشهادتهما ، لعلي بأن أحدهما فاسق لا بعينه ،
 كما لا أحكم بشهادة المتلاعنين ، لعلي بأن أحدهما فاسق لا بعينه . ولو شهد
 رجلان من أحد الفريقين أيهما كان قبلت شهادتهما .

ولقد سخطت عيون الرافضة القائلين بالاعتزال بشك شيخ المعتزلة في عدالة
 علي وأتباعه ، ومقالة واصل في الجملة كما قلنا في بعض أشعارنا :

مقالة ما وصلت بواصل بل قطع الله به أوصالها

وسند كرتام أبيات هذه القصيدة بعد هذا إن شاء الله عز وجل .

٩١ - ذكر العمروية^(٢) منهم :

هؤلاء أتباع عمرو بن عبيد بن بابمولى بنى تميم ، وكان جده من سبى كابل

(١) هو أبو اليقظان : عمار بن ياسر ، العبسي ، أحد السابقين إلى الإسلام ،
 وأحد الذين كانوا يعذبون في الله ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يمر بهم وهم يعذبون
 فيقول لهم : صبرا آل ياسر ، إن موعدكم الجنة ، وقد قال عنه النبي - في أثناء بناء مسجد
 المدينة - تقتله الفئة الباغية . وقد ولاه عمر رضى الله عنه الصلاة بالسكوفة سنة ٣١
 وشهد مع علي صفين فقتل في سنة ٣٧ (العبر : ١ / ٢٥ و ٣٨ - وشذرات الذهب :
 ٤٥ / ١) .

(٢) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير : ص ٤٢ - وقد ضمها الشهرستاني إلى
 الفرقة الأولى النظامية (وانظره : ٤٩ / ١) .

(٣) قدمضت ترجمة عمرو بن عبيد (في ص ٢٠) وأشارنا إلى ذلك قريبا (في ص ١١٨) .

وما ظهرت البدع والضلالات في الأديان إلا من أبقاء السبائيا ، كما روى في الخبر .
وقد شارك عمرو واصل في بدعة القدر ، وفي صلاة قولها بالمنزلة بين المنزلتين
وفي ردّها شهادة رجلين أحدهما من أصحاب الجمل والآخر من أصحاب علي ، وزاد
عمرو على واصل في هذه البدعة فقال بفسق كلتا الفرقتين المتقاتلتين يوم الجمل ،
وذلك أن واصلًا إنماردًا شهادة رجلين أحدهما من أصحاب الجمل والآخر من
أصحاب علي رضي الله عنه ، وقيل شهادة رجلين كلاهما من أحد الفريقين ، وزعم
عمرو أن شهادتهما مردودة وإن كانا من فريق واحد ، لأنه قال بفسق
الفريقين جميعًا .

وقد افترقت القدرية بعد واصل وعمرو في هذه المسألة ؛ فقال النظام ، ومعمّر
والجاحظ في فريقين يوم الجمل بقول واصل ، وقال حوشب وهاشم الأوقص :
نجت القادة وهلك الأتباع ، وقال أهل السنة والجماعة بتصويب علي وأتباعه
يوم الجمل ، وقالوا : إن الزبير رجع عن القتال يومئذ تائبًا ، فلما بلغ وادي السباع
قتله بها عمرو بن جرموز غرّة ، وبشرّ عليّ قاتله بالنار ، وهمّ طلحة بالرجوع ،
فرماه مروان بن الحكم - وكان مع أصحاب الجمل - بسهم فقتله ، وعائشة
رضي الله عنها قصبت الإصلاح بين الفريقين ، فقلبها بنو أزد وبني ضبة على
أمرها حتى كان من الأمر ما كان ، ومن قال بتكفير الفريقين أو أحدهما فهو
الكافر دونهم . هذا قول أهل السنة فيهم والحمد لله على ذلك .

٩٢ - ذكر الهذلية^(١) منهم :

هؤلاء أتباع أبي الهذيل محمد بن الهذيل ، المعروف بالعلّاف^(٢) . كان مولى

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٢ - واللؤلؤ والنحل : ١ / ٤٩ .

(٢) هو أبو الهذيل : محمد بن الهذيل بن عبد الله ، البصري ، العلّاف ، شيخ
المعتزلة ومقدمهم ومقرر طريقتهم والمناظر عليها ، والذّاب عنها . أخذ الاعتزال عن
عثمان بن خالد الطويل عن واصل بن عطاء ، ثم يقال : إن واصلًا أخذه عن أبي هاشم =

لعبد القيس ، وقد جرى على منهاج أبناء السبايا لظهور أكثر البدع منهم ،
وفضائحهم تترى تكفره فيها سائر فرق الأمة من أصحابه في الاعتزال ومن غيرهم ،
والمعروف بالردار من المعتزلة كتاب كبير فيه فضائح أبي الهذيل ، وفي
تكفيره بما انفرد به من ضلالاته ، ولاجئائي أيضاً كتاب في الرد على أبي الهذيل
في الخلق بكفره فيه ، ولجعفر بن حرب المشهور في زعماء المعتزلة أيضاً كتاب
سماه « توبيخ أبي الهذيل » وأشار بتكفير أبي الهذيل ، وذكر فيه أن قوله
يجر إلى قول الدهرية (١) .

فمن فضائح أبي الهذيل : قوله بفناء مقدورات الله عز وجل حتى لا يكون
بعد فناء مقدوراته قادراً على شيء ، ولأجل هذا زعم أن نعيم أهل الجنة وعذاب
أهل النار يفتيان ويبقى حينئذ أهل الجنة وأهل النار خامدين لا يقدرون على
شيء ، ولا يقدر الله عز وجل في تلك الحال على إحياء ميت ، ولا على إماتة حي ،
ولا على تحريك ساكن ، ولا على تسكين متحرك ، ولا على إحداث شيء ، ولا على
إفناء شيء ، مع صحة عقول الأحياء في ذلك الوقت .

وقوله في هذا الباب شر من قول من قال بفناء الجنة والنار ، كما ذهب إليه
جهم ، لأن جهم وإن قال بفنائهما فقد قال بأن الله عز وجل قادر بعد فنائهما
على أن يخلق أمثلهما ، وأبو الهذيل يزعم أن ربه لا يقدر بعد فناء مقدوراته
على شيء .

وقد شنع المعروف منهم بالردار على أبي الهذيل في هذه المسألة ، فقال :

= عبد الله بن محمد بن الحنفية ، ويقال : بل أخذه عن الحسن البصري ، وقد اختلف
في وفاته قليل : توفي في سنة ٢٢٦ وقيل : في سنة ٢٣٥ وقيل : في سنة ٢٣٧
(العبر : ١ / ٤٢٢ - وشذرات الذهب : ٢ / ٨٥ - وابن خلكان الترجمة رقم ٥٧٨
بتحقيقنا - وطبقات المعتزلة ص ٤٤) وإنما قيل له العلاف لأن داره بالبصرة كانت
في العلافين .

(١) لكل من الردار والجبائي وجعفر مقالة ستأتي في هذا الباب .

يلزمه إذا كان وليُّ الله عز وجل في الجنة قد تناول بإحدى يديه الكأسَ
وبالأخرى بعض التحف ثم حضر وقت السكون الدائم أن يبقى وليُّ الله عز وجل
أبدًا على هيئة المصلوب .

وقد اعتذر أبو الحسين الحياط^(١) عن أبي الهذيل في هذا الباب
باعتذارين .

أحدهما : دَعَوَاهُ أن أبا الهذيل أشار إلى أن الله عز وجل - عند قرب
اتهاء مقدوراته - يجمع في أهل الجنة اللذات كلها ، فييقنون على ذلك في
سكون دائم ،

واعذاره الثاني : دَعَوَاهُ أن أبا الهذيل كان يقول هذا القول مجازًا به
خصوصه في البحث عن جوابه .

واعذاره الأول عنه باطل من وجهين :

أحدهما : أنه يُوجب اجتماع لَذَتَيْنِ متضادتين في محل واحد في وقت واحد ،
وذلك محال كاستحالة اجتماع لذة وألم في محل واحد .

والوجه الثاني : أن هذا الاعتذار لو صحَّ لوجب أن يكون أهل الجنة -
بعد فناء مقدورات الله عز وجل - أحسن من حال كونه قادرًا .

وأما دعواه أن أبا الهذيل إنما قال بفناء المقدورات مجازًا به غير معتمد
لذلك فالفاصل بيننا وبين المعتذر عنه كتب أبي الهذيل ، وأشار في كتابه الذي

(١) هو أبو الحسين : عبد الرحمن بن محمد بن عثمان ، الحياط ، وهو أستاذ
أبي القاسم عبد الله بن أحمد البلخي ، وكانوا يفضلون البلخي عليه ، قالوا إنما كان الحياط
علما فاضلا ، وله كتب كثيرة ينقص بها مؤلفات ابن الراوندي الزنديق ، منها كتاب
« الانتصار » ينقص به كتابا تضمن « فضائح المعتزلة » لابن الراوندي (وانظر - مع
ذلك - طبقات المعتزلة ص ٨٥ - ٨٨) .

سماء بـ «الحجج» إلى ما حكيناه عنه ، وذكر في كتابه المعروف بكتاب
«القوالب» باباً في الرد على الدهرية ، وذكر فيه قولهم للموحدين : إذا جاز أن
يكون بعد كل حركة حركة سواها لا إلى آخر ، وبعد كل حادث حادث آخر
لا إلى غاية ، فهذا صحيح قول من زعم أن لا حركة إلا وقبلها حركة ، ولا حادث
إلا وقبله حادث لا عن أول ولا حالة قبله ، وأجاب عن هذا الإلزام بتسويته
بينهما ، وقال : كما أن الحوادث لها ابتداء لم يكن قبلها حادث ، كذلك لها
آخر لا يكون بعده حادث ، ولأجل هذا قال بفناء مقدورات الله عز وجل ،
وسائر المتكلمين من أصناف فرق الإسلام فرقوا بين الحوادث للماضية والحوادث
للمستقبلية بفروق واضحة لم يهتد إليها أبو الهذيل فارتكب لأجل جهله بها قوله
بفناء المقدورات ، وقد ذكرنا تلك الفروق الواضحة في باب الدلالة على حدوث
العالم في كتبنا المؤلفة في ذلك .

الفضيحة الثانية ، من فضائح أبي الهذيل : قوله بأن أهل الآخرة مضطرون
إلى ما يكون منهم ، وأن أهل الجنة مضطرون إلى أكلهم ، وشرابهم ، وجماعهم
وأن أهل النار مضطرون إلى أقوالهم ، وليس لأحد في الآخرة من الخلق قدرة
على اكتساب فعل ، ولا على اكتساب قول ، والله عز وجل خالق أقوالهم
وحركاتهم وسائر ما يوصفون به ، وكانت القدرية يعيرون جهماً في قوله : إن
العباد في الدنيا مضطرون إلى ما يكون منهم ، وينكرون على أصحابنا قولهم بأن
الله عز وجل خالق أكساب العباد ، ويقولون لأصحابنا : إذا كان هو خالق ظلم
العباد وجب أن يكون ظالماً ، وإذا خلق كذب الإنسان وجب أن يكون كاذباً
فهملاً قالوا لأبي الهذيل : إذا قلت إن الله عز وجل يخلق في الآخرة كذب أهل
النار في قولهم : ﴿ وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ^(١) ﴾ وجب أن يكون هو

الكاذب بهذا القول إن كان الكاذب عندهم من خلق الكذب، ولا يتوجه علينا هذا الإلزام ، لأننا لا نقول إن الكاذب والظالم من خلق الكذب والظلم ، ولكننا نقول : إن الظالم من قام به الظلم ، والكاذب من قام به الكذب ، لا من فعله .

وقد اعتذر الخياط عن أبي الهذيل في بدعته هذه بأن قال : إن الآخرة دار جزاء ، وليست بدار تكليف ، فلو كان أهل الآخرة مكنتين لأعمالهم لكانوا مكلفين ، ولو قع ثوابهم وعقابهم في دار سواها .

فيقال للخياط : هل ترضى بهذا الاعتذار من أبي الهذيل أم تسخطه ؟ فإن رضيت فقل فيه بمثل قوله ، وذلك خلاف قولك ، وإن سخطته فلا معنى لاعتذارك عنه في شيء تكفره فيه .

وقلنا لأبي الهذيل : ما تنكر من كون أهل الآخرة مكنتين لأعمالهم وأن يكونوا فيها مأمورين للشكر لله عز وجل على نعمه ، ولا يكونوا مأمورين بصلاة ولا زكاة ولا صيام ، ولا يكونوا منتهين عن المعاصي ، ويكون ثوابهم على الشكر وترك المعصية دوام النعيم عليهم ؟ وما أنكرت عليهم من أنهم يكونون في الآخرة منتهين عن المعاصي ومعصومين منها كما قال أصحابنا مع أكثر الشيعة : إن الأنبياء عليهم السلام كانوا في الدنيا منتهين عن المعاصي ومعصومين عنها ، وكذلك الملائكة منتهون عن المعاصي ومعصومون عنها ؛ ولذلك قال الله عز وجل فيهم ﴿ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ ، وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ ^(١) .

والنصيحة الثالثة من فضائحه : قوله بطاعات كثيرة لا يراد الله عز وجل بها كما ذهب إليه قوم من الخوارج الإباضية . وقد زعم أن ليس في الأرض صاحب هوى ولا زندق إلا وهو مطيع لله تعالى في أشياء كثيرة وإن عصاه

من جهة كفره . وقال أهل السنة والجماعة : إن الطاعة لله عز وجل ممن لا يعرفه إنما تصح في شيء واحد ، وهو النظر والاستدلال الواجب عليه قبل وصوله إلى معرفة الله تعالى ، فإن يفعل ذلك يكن مطيعاً لله تعالى ، لأنه قد أمره به ، وإن لم يكن قصد بفعله لذلك النظر الأول التقرب به إلى الله عز وجل ، ولا تصح منه طاعة لله تعالى سواها إلا إذا قصد بها التقرب إليه ؛ لأنه يمكنه ذلك إذا توصل بالنظر الأول إلى معرفة الله تعالى ، ولا يمكنه قبل النظر الأول التقرب به إليه إذا لم يكن عارفاً به قبل نظره واستدلاله .

واستدل أبو الهذيل على دَعَوَاهُ صحة وقوع طاعات لله تعالى ممن لا يعرفه بأن قال : إن أوامر الله تعالى بإزائها زواجر ، فلو كان مَنْ لا يعرفه ترك جميع أوامره وجب أن يكون قد صار إلى جميع زواجره ، وأن يكون من ترك جميع الطاعات قد صار إلى جميع المعاصي ، ولو كان كذلك الدهري يهوديا ، ونصرانياً ، ومجوسياً ، وعلى أديان سائر الكفرة . وإذا صار المجوسى تاركاً لكل كفر سوى المجوسية علمنا أنه عاصي بمجوسيته التي قد نهى عنها ، ومطيع لله عز وجل بترك ما تركه من أنواع الكفر ؛ لأنه مأمور بتركها .

فقلت له : ليس الأمر في أوامر الله تعالى وزواجره على ما ظننته ، ولكن لاختلاف الطاعة إلا ويضادها معاصي متضادة ، ولا خصلة من الإيمان إلا ويضادها حصال متضادة كل نوع منها يضاد النوع الآخر كما يضادها الطاعة ، وذلك بمنزلة القيام ، والقيود ، والاضطجاع ، والاستلقاء . وقد يخرج عن القيود مَنْ لا يصير إلى جميع أضداده ، وإنما يخرج من القيود بنوع واحد من أضداده كذلك يخرج عن كل طاعة لله تعالى بشئ واحد من الكفر المضاد للطاعات كلها ؛ لأن ذلك النوع من الكفر يضاد نوعاً آخر من الكفر كما يضاد سائر الطاعات ، وهذا واضح في نفسه وإن جهله أبو الهذيل .

والفضيحة الرابعة من فضائحه : قوله بأن علم الله سبحانه وتعالى هو الله ،
وقدرته هي هو .

ويلزمه على هذا القول أن يكون الله تعالى علماً وقدره ، ولو كان هو علماً
وقدره لاستحال أن يكون عالماً قادراً ، لأن العلم لا يكون عالماً ، والقدرة
لا تكون قادرة .

و يلزمه أيضاً إذا قال إن علم الله هو الله ، وقدرته هي هو أن يقول : إن علمه
هو قدرته ، ولو كان علمه قدرته لوجب أن يكون كل معلوم له مقدوراً له ، وهذا
يوجب أن يكون رأيه مقدوراً له ؛ لأنه معلوم له ؛ وهذا كفر ، فما يؤدي إليه مثله .
والفضيحة الخامسة : تقسيمه كلام الله عز وجل إلى ما يحتاج إلى محل وإلى
ما لا يحتاج إلى محل . وقد زعم أن قول الله سبحانه للشيء « كن » حادث لافي
محل ، وسائر كلامه حادث في جسم من الأجسام ، وكل كلامه عنده أعراض ،
وقد زعم أن قوله للشيء « كن » من جنس قول الإنسان « كن » ففرق بين
عَرَضَيْن من جنس واحد في حاجة أحدهما إلى محل واستغناء الآخر عن المحل .
فأما قوله بحديث إرادة الله سبحانه لافي محل فقد شاركه فيه المعتزلة البصرية مع
قولهم بأنها من جنس إرادتنا المفتقرة إلى المحل .

ووجود كلمة لافي محل يوجب أن لا يكون بعض المتكلمين أولى بأن
يتكلم بها من بعض ؛ وليس لأبي الهذيل أن يقول : إن فاعلها أولى بأن يتكلم
بها من غيره ؛ لأنه قد قال بأن الله تعالى يخلق في الآخرة كلام أهل الجنة وكلام
أهل النار ، ولا يكون متكلماً بكلامهم ، فقد أداه قوله بوجود كلمة لافي محل
إلى تصحيح كلام لا متكلم ، وهذا محال ، فما يؤدي إليه مثله .

والفضيحة السادسة من فضائحه : قوله إن الحجة من طريق الأخبار فيما
غاب عن الحواس من آيات الأنبياء عليهم السلام ، وفيما سواها ، لا تثبت بأقل
من عشرين نفساً فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر ، ولم يوجب بأخبار الكفرة

والفسقة حجة وإن بلغوا عدد التواتر الذين لا يمكن تواطؤهم على الكذب إذا لم يكن فيهم واحد من أهل الجنة ، وزعم أن خبر مادون الأربعة لا يوجب حكما ، ومن فوق الأربعة إلى العشرين قد يصح وقوع العلم بخبرهم وقد لا يقع العلم بخبرهم ، وخبر العشرين إذا كان فيهم واحد من أهل الجنة يجب وقوع العلم منه لا محالة .

وأستدل على أن العشرين حجة بقول الله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ﴾ ^(١) وقال : لم يبح لهم قتالهم إلا وهم عليهم حجة وهذا يوجب عليه أن يكون خبر الواحد حجة موجبة للعلم ، لأن الواحد في ذلك الوقت كان له قتال العشرة من المشركين ، فيكون جواز قتاله لهم دليلا على كونه حجة عليهم .

قال عبد القاهر : ما أراد أبو الهذيل باعتبار عشرين في الحجة من جهة الخبر إذا كان فيهم واحد من أهل الجنة إلا تعطيل الأخبار الواردة في الأحكام الشرعية عن فوائدها ؛ لأنه أراد بقوله « ينبغي أن يكون فيهم واحد من أهل الجنة » واحدا يكون على بدعته في الاعتزال والتندر وفي فناء مقدورات الله عز وجل ، لأن من لم يقل بذلك لا يكون عنده مؤمنا ولا من أهل الجنة ، ولم يقل قبل أبي الهذيل أحد ببدعة أبي الهذيل حتى تكون روايته في جملة العشرين على شرطه .

والفضيحة السابعة : أنه فرق بين أفعال القلوب وأفعال الجوارح ، فقال : لا يجوز وجود أفعال القلوب من الفاعل مع قدرته عليه ولا مع موته ، وأجاز وجود أفعال الجوارح من الفاعل منا بعد موته وبعد عدم قدرته إن كان حيا لم يمت ، وزعم أن الميت والعاجز يجوز أن يكونا فاعلين لأفعال الجوارح بالقدره التي كانت موجودة قبل الموت والعجز .

(١) من الآية ٦٥ من سورة الأنفال .

وزعم الجبائي وابنه أبو هاشم أن أفعال القلوب في هذا الباب كأفعال الجوارح في أنه يصح وجودها بعد فناء القدرة عليها ومع وجود العجز عنها وقول الجبائي وابنه في هذا الباب أشد^(١) من قول أبي الهذيل ، غير أن أبا الهذيل سبق إلى القول بإجازة كون الميت والعاجز فاعلين لأفعال الجوارح ، ونسج الجبائي وابنه على منواله في هذه البدعة ، وقاسا عليه إجازة كون العاجز فاعلاً لأفعال القلب ، ومؤسس البدعة عليه وزرّها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة ، من غير نقصان يدخل في وزن العاملين بها .

الفضيحة الثامنة من فضائحه : أنه لما وقف على اختلاف الناس في المعارف : هل هي ضرورية أم اكتسابية ؟ ترك قول من زعم أنها كلها ضرورية ، وقول من زعم أنها كلها كسبية ، وقول من قال : إن المعلوم منها بالحواس والبداهة ضرورية ، وما علم منها بالاستدلال اكتسابية . واختار لنفسه قولاً خارجاً عن أقوال السلف ، فقال : المعارف ضربان : أحدهما : باضطرار ، وهو معرفة الله عز وجل ، ومعرفة الدليل الداعي إلى معرفته ، وما بعدهما من العلوم الواقعة عن الحواس أو القياس فهو علم اختيار واكتساب .

ثم إنه بنى على ذلك قوله في مهلة المعرفة ، تخلف سائر الأئمة ، فقال في الطفل : إنه يلزمه في الحال الثانية من حال معرفته بنفسه أن يأتي بجميع معارف التوحيد والعدل بلا فصل ، وكذلك عليه أن يأتي - مع معرفته بتوحيد الله سبحانه وعدله - بمعرفة جميع ما كلفه الله تعالى بفعله ، حتى إنه إن لم يأت بذلك كله في الحال الثانية من معرفته بنفسه ومات في الحال الثالثة مات كافراً وعدواً لله تعالى مستحقاً للخلود في النار ، وأما معرفته بما لا يُعرف إلا بالسمع من جهة

(١) الأكثر في استعمال هذه الكلمة وتقيضها حذف الهمزة ، فيقال : شر ، وخير ، وقد ورد قليلاً استعمالها بالهمز فيقال : أخير ، وأشر .

الأخبار فعليه أن يأتي بمعرفة ذلك في الحال الثانية من سماعه للخبر الذي يكون حجة قاطعة للعدو .

وكان بشر بن المعتمر يقول : عليه أن يأتي بالمعارف العقلية في الحال الثالثة مع معرفته بنفسه ، لأن الحال الثانية حال نظير وفكر ، فإن لم يأت بها في الحال الثالثة ، ومات في الحال الرابعة كان عدواً لله تعالى مستحقاً للخلود في النار .

فهذان القدرين اللذان أنكرا على الأروقة قولهم بأن أطفال مخالفيهم في النار ، وعلى من زعم أن أطفال المشركين في النار ، قد زعموا أن أطفال المؤمنين إذا ماتوا في الحال الثالثة أو الرابعة من معرفتهم بأنفسهم قبل إتيانهم بالمعارف العقلية كفرة مخلدون في النار من غير كفر اعتقدوه .

الفصيحة التاسعة من فضائحه : أنه أجاز حركة الجسم الكثير الأجزاء بحركة تحل في بعض أجزائه ، ولم يحز مثل هذا في اللون .

وقال سائر المتكلمين : إن الجزء الذي قامت به الحركة هو المتحرك بها ، دون غيره من أجزاء الجملة ، كما أن الجزء الذي يقوم به السواد هو الأسود به دون غيره من أجزاء الجملة ، وإن تحركت الجملة كان في كل جزء منها حركة كما لو اسودت الجملة كان في كل جزء منها سواد .

الفصيحة العاشرة من فضائحه : قوله بأن الجزء الذي لا يتجزأ لا يصح قيام اللون به إذا كل منفرداً ، ولا تصح رؤيته إذا لم يكن فيه لون .

وهذا يوجب عليه أن الله تعالى لو خلق جزءاً منفرداً لم يكن راثياً له .
والحمد لله الذي أنقذ أهل السنة من البدع التي حكيناها في هذا الباب عن أبي الهذيل .

٩٣ - ذكر النظامية منهم ^(١) :

هؤلاء أتباع أبي إسحاق ابن سيار المعروف بالنظام ^(٢) . والمعزلة يموتون على الأغمار بدينه ، ويؤمنون أنه كان نظاما للسلام المنتور والشعر الموزون ، وإنما كان ينظم الخرز في سوق البصرة ، ولأجل ذلك قيل له « النظام » . وكان في زمان شبابه قد عاش قوما من الثنوية ، وقوما من السمنية القائمين شكافؤ الأدلة ، وخالط بعد كبره قوما من ملحدة الفلاسفة ، ثم خالط هشام بن الحكم الرافضي ، فأخذ عن هشام وعن ملحدة الفلاسفة قوله بإبطال الجزء الذي لا يتجزأ ، ثم بنى عليه قوله بالطرفة التي لم يسبق إليها وهم أحد قبله ، وأخذ من الثنوية قوله بأن فاعل العدل لا يقدر على فعل الجور والكذب ، وأخذ عن هشام بن الحكم أيضا قوله بأن الألوان ، والطعوم ، والروائح ، والأصوات أجسام ، وبنى على هذه البهجة قوله بتداخل الأجسام في حين واحد ، ودون مذاهب الثنوية وبدع الفلاسفة وشبه الملحدة في دين الإسلام ، وأعجب بقول البراهمة بإبطال النبوات ، ولم يحسر على إظهار هذا القول خوفا من السيف ،

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٣ - وللعل والنحل : ١ / ٥٣ - ثم انظر مقالات الإسلاميين : ١ / ٢٢٧ .

(٢) النظام : هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار ، المعروف بالنظام ، وهو ابن أخت أبي الهذيل العلاف السابق ذكره ، ومنه أخذ الاعتزال ، وهو شيخ أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، وهو معدود من أذكاء المعزلة وذوى النباهة فيهم ، يذكرون أنه ظهر في سنة ٢٢٠ من الهجرة ، وقرر مذهب الفلاسفة في القدر ، فتبعه خلق ، وكان من صغره يتوقد ذكاء ويتدفق فصاحة ، وقد أداه ذكاؤه التوقد ، وبيانه للتدفق ، وإطلاعه على الكثير من كتب الفلاسفة الطبيعيين والإلهيين إلى أن ذهب المذهب الذي أنكره عليه عامة المسلمين ، وسبحان الذي يهدي من يشاء ويضل من يشاء ، وتوفي ما بين سنة ٢٢١ وسنة ٢٢٣ (انظر النجوم الزاهرة : ٢ / ٢٣٤ - والتبصير ص ٤٣ و ٤٤ - واعتقادات فرق المسلمين ص ٤١ - ودائرة معارف الإستانلى : ١ / ٢٦٨ - وطبقات المعزلة ص ٤٩ - ٥٢ - والعبر : ١ / ٣١٥ و ٤٤٦) .

فأنكر إعجاز القرآن في نظمهِ ، وأنكر ما روى من معجزات نبينا صلى الله عليه وسلم : من انشقاق القمر ، وتسبيح الحصى في يده ، ونبوع الماء من بين أصابعه ، ليتوصل بإنكار معجزات نبينا عليه السلام إلى إنكار نبوته . ثم إنه استنقل أحكام شريعة الإسلام في فروعها ، ولم يحسر على إظهار^(١) دفعها ، فأبطل الطرق الدالة عليها ، فأنكر لأجل ذلك حجة الإجماع وحجة القياس في الفروع الشرعية ، وأنكر الحجة من الأخبار التي لا توجب العلم الضروري ، ثم إنه علم إجماع الصحابة على الاجتهاد في الفروع الشرعية فذكرهم بما يقرؤه غدا في صحيفة مخازيه ، وطعن في فتاوى أعلام الصحابة رضى الله عنهم ، وجميع فرق الأمة من فريقى رأى والحديث - مع الخوارج ، والشيعية ، والنجارية ، وأكثر المعتزلة - متفقون على تكفير النظام ، وإماما تبعه في ضلالته شرذمة من القدرية كالأسوارى ، وابن خابط ، وفضل الحدى ، والجاحظ ، مع مخالفة كل واحد منهم له في بعض ضلالاته وزيادة بعضهم عليه فيها ، وإعجاب هؤلاء النفر اليسير به كإعجاب الجعلل بدخروجه .

وقد قال بتكفيره أكثر شيوخ المعتزلة ، منهم أبو الهذيل فإنه قال بتكفيره في كتابه المعروف بالرد على النظام ، وفي كتابه عليه في الأعراض ، والإنسان ، والجزء الذى لا يتجزأ .

ومنهم الجبائى كفر النظام في قوله: إن المتولدات من أفعال الله بإيجاب الخلقة ، والجبائى في هذا الباب هو الكافر دون غيره ، غير أنا أردنا أن نذكر تكفير شيوخ المعتزلة بعضها بعضا . وكفره الجبائى في إحالته قدرة الله تعالى على الظلم ، وكفره في قوله بالطباع ، وله في ذلك كتاب عليه وعلى معمر في الطبائع . ومنهم الإسكافى له كتاب على النظام كفره فيه في أكثر مذاهبه .

(١) في المطبوعتين « إظهار دفعها » وأكبر الظن أنه تصحيف صوابه ما أثبتناه .

ومنه جعفر بن حرب^(١) صنف كتاباً في تكفير النظام بإبطاله الجزء الذي لا يتجزأ .

وأما كتب أهل السنة والجماعة في تكفيره بالله يحصيها . ولشيخنا أبي الحسن الأشعري رحمه الله في تكفير النظام ثلاثة كتب . وللقلاسي عليه كتب ورسائل . وللقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الأشعري^(٢) رحمه الله كتاب كبير في نقض أصول النظام ، وقد أشار إلى ضلالاته في كتاب « إكفار المتأولين » ونحن نذكر في هذا الكتاب ماهو المشهور من فضائح النظام :

فأولها : قوله بأن الله عز وجل لا يقدر أن يفعل بعباده خلاف ما فيه صلاحهم . ولا يقدر على أن ينقص من نعيم أهل الجنة ذرةً لأن نعيمهم صلاح لهم ، والنقصان مما فيه الصلاح ظلم عنده ، ولا يقدر أن يزيد في عذاب أهل النار ذرة ، ولا على أن ينقص من عذابهم شيئاً . وزعم أيضاً أن الله تعالى لا يقدر على أن يخرج أحداً من أهل الجنة عنها ، ولا يقدر على أن يلقى في النار من ليس من أهل النار . وقال : لو وقف طفل على شفير جهنم لم يكن الله قادراً على إلقائه فيها ،

(١) جعفر بن حرب : هو أبو الفضل جعفر بن حرب ، زعم المعتزلة أنه كان واحداً دهره في العلم والصدق والورع والزهد والعبادة ، وله كتب كثيرة في الجلي والدقيق من علم الكلام ، واعتزل الناس في آخر صمره ، وترك الكلام في الدقيق ، وأقبل على التصنيف في الجلي الواضح (طبقات المعتزلة ص ٧٣ - ٧٦) .

(٢) هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم ، الباقلاسي ، البصري ، المتكلم على مذهب أبي الحسن الأشعري ، الذي أيد اعتقاده ، ونصر طريقه . صنف كثيراً من التصانيف ، وانتهت إليه الرياسة في مذهبه ، وكان موصوفاً بمجودة الاستنباط ، وقوة الحجة ، وسرعة الجواب ، توفي في آخر يوم السبت لسبع بقين من ذي القعدة سنة ٣٠٤ هـ ، ودفن في داره ثم نقل إلى مقبرة باب حرب (ابن خلكان الترجمة رقم ٥٨٠ بتحقيقنا - وتاريخ بغداد : ٥ / ٣٧٩ - وشذرات الذهب : ٣ / ١٦٨ - والعبر : ٣ / ٨٦) وكان في الطبوعتين « محمد بن أبي الطيب » مخالفة لكل هذه المراجع ، بإقحام كلمة « أبي » .

وقدّر الطفل على إلقاء نفسه فيها ، وقدّرت الزبانية أيضا على إلقاءه فيها .
ثم زاد على هذا بأن قال : إن الله تعالى لا يقدر على أن يُعَمِّيَ بصيراً ، أو
يُرْمِنَ صحيحاً ، أو يفقر غنياً ، إذا علم أن البصر والصحة والغنى أصلح لهم .
وكذلك لا يقدر على أن يغني فقيراً أو يصحّ زَمِيناً إذا علم أن المرض والزمانة
والفقر أصلح لهم .

ثم زاد على هذا أن قال : إنه لا يقدر على أن يخلق حيّة أو عقرباً أو جملًا
لم أن خلق غيره أصلح من خلقه .

وقد أكَفَرْتَهُ البصرية من المعتزلة في هذا القول ، وقالوا : إن القادر على
العدل يجب أن يكون قادراً على الظلم ، والقادر على الصدق يجب أن يكون
قادراً على الكذب ، وإن لم يفعل الظلم والكذب لِقُبْحِهِمَا ، ولغناه عنهما ،
ولعلمه بغناه عنهما ، لأن القدرة على الشيء يجب أن تكون قدرة على ضده
فإذا قال النظام إن الله تعالى لا يقدر على الظلم والكذب لزمه أن لا يكون قادراً
على النصدق والعدل ، والقول بأنه لا يقدر على العدل كفر ، فما يؤدي إليه مثله .
وقالوا أيضاً : لافرق بين قول النظام إنه يكون من الله تعالى ما لا يقدر على
ضده ولا على تركه ، وبين قول مَنْ زعم أنه مطبوع على فعل لا يصح من نفسه
خلافه ، وهذا كفر ، فما يؤدي إليه مثله .

ومن عجائب النظام في هذه المسألة أنه صنف كتباً على التَّوْبَةِ ، وتعجَّبَ
فيه من قول المانويّة بأن النور يمدح في أشكاله المختلفة بفعل الخير ، وهي لا تقدر
على الشر ، ولا يصح منها فعل الشرور ، وتعجَّبَ من ذم التَّوْبَةِ الظلمة على فعل
الشر مع قولها بأن الظلمة لا تستطيع فعل الخير ولا تقدر إلا على الشر ، فيقال له :
إذا كان الله عندك مشكوراً على فعل العدل والصدق وهو غير قادر على فعل
الظلم والكذب ، فما وجه إنكارك على التَّوْبَةِ في ذم الظلمة على الشر ، وهي
عندهم لا تقدر على خلاف ذلك ؟

الفضيحة الثانية من فضائحه : قوله إن الإنسان هو الروح ، وهو جسم لطيف
 متداخل لهذا الجسم الكثيف ، مع قوله بأن الروح هي الحياة المشابهة لهذا
 الجسد ، وقد زعم أنه في الجسد على سبيل المداخلة ، وأنه جوهر واحد غير مختلف
 ولا متضاد ، وفي قوله هذا فضائح له :

منها : أن الإنسان على هذا القول لا يرى على الحقيقة ، وإنما يرى الجسد
 الذي فيه الإنسان

ومنها : أنه يوجب أن الصحابة ماراً ورسول الله صلى الله عليه وسلم ،
 وإنما رأوا قالباً فيه الرسول .

ومنها : أنه يوجب أن لا يكون أحد قد رأى أباه وأمه ، وإنما رأى قالبيهما .

ومنها : أنه إذا قال في الإنسان إنه ليس هو الجسد للظاهر ، وإنما هو روح
 متداخل للجسد ، لزمه أن يقول في الجاد أيضاً : إنه ليس هو جسده ، وإنما هو
 روح في جسده ، وهو الحياة المشابهة للجسد ، وكذلك القول في القرس وسائر
 البهائم وجميع الطيور والحشرات وأصناف الحيوانات ، وكذلك القول في الملائكة
 والجن والإنس والشياطين . وهذا يوجب أن أحداً ما رأى حماراً ولا فرساً
 ولا طيراً ولا نوعاً من الحيوان ، ويوجب أيضاً أن لا يكون النبي رأى ملكاً ،
 ويوجب أن الملائكة لا يرى بعضهم بعضاً ، وإنما رأى الرسل قوالب هذه
 الأشياء التي ذكرناها .

ومنها : أنه إذا قال إن الروح التي في الجسد هي الإنسان وهي الفاعلة دون
 الجسد الذي هو قالبه ، لزمه أن يقول : إن الروح هي الزانية والبارقة والقاتلة ،
 فإذا جلد الجسد وقطعت يده صار المقطوع غير السارق ، والمجلود غير الزاني ،
 وفي هذا غنى ، ويقول الله عز وجل : ﴿ الزانية والزاني فاحملوا كل واحد

منهما مائة جلدة» ^(١) وقوله : ﴿السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً
بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ^(٢) وكفاهُ بعناد القرآن خِزْيًا .
الفضيحة الثالثة من فضائحه : قوله بأن الروح - التي هي الإنسان بزعمه -
مستطيعٌ بنفسه ، حَيٌّ بنفسه ، وإنما يعجز لآفة تدخل عليه ، والعجز عنده جسم ،
ولا يخلو من أن يقول في العاجز والميت : إنهما نفس الإنسان الذي يكون حيًّا
قادرًا ، أو يقول : إن الميت العاجز جسده ، فإن قال « إن الإنسان هو الذي
يعجز ويموت » أبطل قوله بأن الإنسان حي بنفسه ، ومستطيع بنفسه ؛ لوجود
نفسه في حال موته وعجزه ميتةً أو عاجزةً ، وإن زعم أن الروح هي قوى بنفسه
وأن الجسد هو الذي يموت ويعجز غير الذي كان حيًّا قادرًا ، ويجب على هذا
القول أن لا يكون الله تعالى قادرًا على إحياء ميت ، ولا على إماتة حي ، ولا على
إقدار عاجز ، ولا على تعجيز قادر ؛ لأن الحى عنده لا يموت ، والقوى لا يعجز ،
وقد وصف الله تعالى نفسه بأنه يحيى الموتى . وإن زعم أن الروح هي قوى
بنفسه ، وإنما تموت وتعجز لآفة تدخل عليه ، لم ينفصل ممن زعم أنها ميتة
عاجزة بنفسها وإنما تمحيا وتقوى بحياة وقدرة تدخلان عليها .

الفضيحة الرابعة من فضائحه : قوله إن الزوج جنس واحد ، وأفعاله الخمس
واحد ، وإن الأجسام ضربان : حى ، وميت ، وإن الحى منها يستحيل أن يصير
ميتًا ، وإن الميت يستحيل أن يصير حيًّا ، وإنما أخذ هذا القول من التنوية
البرهانية الذين زعموا أن النور حىٌ خفيف من شأنه الصعود أبدًا ، وأن الظلام
مَوَاتٌ ثقيل من شأنه التسفلُ أبدًا ، وأن الثقيل الميت محالٌّ أن يصير خفيفًا ،
وأن الخفيف الحى محال أن يصير ثقيلًا ميتًا .

(١) من الآية ٢ من سورة النور .

(٢) من الآية ٣٨ من سورة المائدة .

الفضيحة الخامسة من فضائحه : دعواه أن الحيوان كله جنس واحد لا اتفاق
جميعه في التحرك بالإرادة ، وزعم أن العمل إذا اتفق دلّ اتفاقه على اتفاق ما ولده ،
وزعم أيضا أن الجنس الواحد لا يكون منه عملان مختلفان ، كما لا يكون من النار
تسخين وتبريد ، ولا من الثلج تسخين وتبريد . وهذا تحقيق قول الثنوية : إن
النور يفعل الخير ولا يكون منه الشر ، والظلام يفعل الشر ولا يكون منه الخير ،
لأن الفاعل الواحد لا يفعل فعلين مختلفين كما لا يقع من النار تسخين وتبريد
ولا من الثلج تسخين وتبريد .

ومن العجيب أنه صنف كتابا على الثنوية ألزمهم فيه استحالة مزاج النور
والظلمة إذ كانا مختلفين في الجنس والعمل ، وكانت جهات تحركهما مختلفة ،
ثم زعم مع ذلك أن الخفيف والثقيل من الأجسام - مع اختلافهما في جنسهما
واختلاف جهتي حر كتهما - يتداخلان ، والمداخلة في حيز واحد أعظم من
المزاج الذي أنكره على الثنوية .

الفضيحة السادسة من فضائحه : قوله بأن النار من شأنها أن تعلو بطباعها على
كل شيء ، وأنها إذا سلبت من الشوائب الحابسة لها في هذا العالم ارتفعت حتى
تجاوز السماوات والعرش ، إلا أن يكون من جنسها ما تتصل به فلا تفارقه .
وقال في الروح أيضا : إنه إذا فارق الجسد ارتفع ^(١) ، ويستحيل منها غير
ذلك ، وهذا بعينه قول الثنوية ، إذ الذي شاب من أجزاء النور بأجزاء الظلمة
إذا انفصل منها ارتفع إلى عالم النور ، فإن كان يُثبت فوق السماء نورا اتصل به
الأرواح فهو ثنوي ، وإن كان يُثبت فوق الهواء نارا يخلص إليها النيران المرتفعة
في الهواء فهو من جملة الطبيعيين الذين زعموا أن مسافة الهواء في الارتفاع عن
الأرض ستة عشر ميلا ، وفوقها نار متصلة بفلك القمر يلحق بها ما يرتفع من
لهب النار ، فهو إما ثنوي ، وإما طبيعي يدلس نفسه في غمار المسلمين .

(١) في المطبوعتين « إذا كان فارق الجسد » وظاهر أن كلمة « كان » مقحمة

الفضيحة السابعة من فضأحه : قوله بأن أفعال الحيوان كلها من جنس واحد وهي كلها حركة وسكون ، والسكون عنده حركة اعتماد ، والعلوم والإزادات عنده من جملة الحركات ، وهي الأعراض ، والأعراض كلها عنده جنس واحد ، وهي كلها حركات ، فأما الألوان والطعوم والأصوات والخواطر فهن عنده أجسام مختلفة ومتداخلة ، ونتيجة قوله بأن أفعال الحيوان جنس واحد توجب عليه أن يكون الإيمان مثل التكفر ، والعلم مثل الجهل ، والحب مثل البغض ، وأن يكون فعل النبي عليه السلام بالمؤمنين مثل فعل إبليس بالكافرين ، وأن يكون دعوة النبي عليه السلام إلى دين الله تعالى مثل دعوة إبليس إلى الضلالة ، وقد قال في بعض كتبه : إن هذه الأفعال كلها جنس واحد ، وإنما اختلفت أسماءها لاختلاف أحكامها ، وهي في الجنس واحد : لأنها كلها أفعال الحيوانات ، ولا يفعل الحيوان عنده فعلين مختلفين كما لا يكون من النار تبريد وتسخين .

ويلزمه على هذا الأصل أن لا يفضب على من شتمه ولعنه ، لأن قول القائل « لعن الله النظام » عند النظام مثل قوله « رحمه الله » وقوله إنه ولد زنى كقوله إنه ولد حلال ، فإن رضى لنفسه بمثل هذا المذهب فهو أهل له ولما يلزمه عليه .

الفضيحة الثامنة من فضأحه : قوله بأن الألوان والطعوم والروائح والأصوات والخواطر أجسام ، وإجازته تداخل الأجسام في حيز واحد ، وقد أنكر على هشام بن الحكم قوله بأن العلوم والإزادات والحركات أجسام ، وقال : لو كانت هذه الثلاثة أجساماً لم تجتمع في شيء واحد ولا في حيز واحد ، وهو يقول : إنه اللون والطعم والصوت أجسام متداخلة في حيز واحد ، وينقض بمذهبه اعتلاله على خصمه ، ومن أجاز مداخلة الأجسام في حيز واحد لزمه إجازة دخول الجمل في سم الخياط .

الفضيحة التاسعة من فضأحه : قوله في الأصوات ، وذلك أنه زعم أنه ليس

في الأرض اثنان سَمِعَا صوتاً واحداً إلا على معنى أنهما سمعا جنساً واحداً من الصوت كما يأكلان جنساً واحداً من الطعام وإن كان ما كُول أحدهما غير ما كُول الآخر ، وإزاء الجأه إلى هذا القول دعواه أن الصوت لا يسمع إلا بهجومه على الروح من جهة السمع ، ولا يجوز أن يهجم من قطعة واحدة على سمعين متباينين . وشبه ذلك بالماء المصبوب على قوم يصيب كل واحد منهم غير ما يصيب الآخر .

ويلزمه على هذا الأصل أن لا يكون أحد سمع كلمة واحدة من الله تعالى ولا من رسوله صلى الله عليه وسلم ؛ لأن مسموع كل واحد من السامعين جنس من صوت المتكلم بالكلمة الواحدة ، والكلمة الواحدة ربما كانت من حرفين ، وبعض الحرفين لا يكون كلمة عنده ، وإن زعم أن الصوت لا يكون كلاماً ولا مسموعاً إلا إذا كان من حروف لزمه أن لا يسمع الجماعة حرفاً واحداً ، لأن الحرف الواحد لا ينقسم حروفاً كثيرة على عدد السامعين .

الفضيحة العاشرة من فضائحه : قواه بانقسام كل جزء لا إلى نهاية ، وفي ضمن هذا القول إحالة كون الله تعالى محيطاً بآخر العالم علماً بها ، وذلك قول الله تعالى : ﴿ وأحاط بما لديهم ، وأحصى كل شيء عدداً ﴾ (١) .

ومن عجائبه أنه أنكر على المانوية قولهم بأن الهامة التي هي روح الظلمة عندهم قطعت بلادها ، ووافقت الصفحة العليا من العلى حتى شاهدت النور ، وقال لهم : إن كانت بلادها لا تنهاى من جهة السفلى فكيف قطعتها الهامة ، لأن قطع مالا نهاية له محال . ثم زعم مع ذلك أن الروح إذا فارق البدن قطع العالم إلى فوق ، مع قوله بأن المقطوع من العالم غير متناهية الأجزاء ، بل كل قطعة منها غير متناهية الأجزاء ، فكيف قطعتها الروح في وقت متناه ؟ ولأجل

هذا الإلزام قال بالطِّفْرة التي لم يَسْبِقْ إليها من أهل الأهواء غيره .

وأعجب من هذا أنه ألزم الثنوية بتناهي النور والظلمة من كل جهة من الجهات الست ، من أجل قولهم بتناهي كل واحد منهما من جهة مُلَاقَاتِهِ لِلْآخَرِ ، فهل استدل بتناهي كل جسم من جميع جهات أطرافه على تناهي أجزائه في الوسط ؟ وإذا كان تناهي الجسم من جهاته الست لا يدل عنده على تناهيه في الوسط لم ينفصل من الثنوية ، إذا قالوا : إن تناهي كل واحد من النور والظلمة من جهة المِلَاقَاة لا يدل على تناهيهما من سائر الجهات .

الفضيحة الحادية عشرة من فضائحه : قوله بالطِّفْرة ، وهي دعواه أن الجسم قد يكون في مكان ثم يصير منه إلى المكان الثالث أو العاشر منه من غير مروره بالأمكنة المتوسطة بينه وبين العاشر ؛ ومن غير أن يصير معدوما في الأول ومُعَادًا في العاشر .

ونحن نتعالم إليه في بطلان هذا القول إن أنصفَ من نفسه ، وإن كان التحكيم بعد أبي موسى الأشعري وعمرو بن العاص تضيقا للحزم .

الفضيحة الثانية عشرة من فضائحه : وهي التي تكاد السموات يتفطرْنَ منه ، وهي دَعْوَاهُ أَنَّهُ لَا يُعْلَمُ - بإخبار الله عز وجل ولا بإخبار رسوله عليه السلام ، ولا بإخبار أهل دينه - شيء على الحقيقة ، ودعواه أن الأجسام والألوان لا يعلمان بالأخبار .

والذي أُلْجِئَ إلى هذا القول الشنيع قوله بأن المعلومات ضربان : محسوس ، وغير محسوس ، والمحسوس منها أجسام ، ولا يصح العلم بها إلا من جهة الحس ، والحس عنده لا يقع إلا على جسم ، واللون والطعم والرائحة والصوت عنده أجسام . قال : ولهذا أدركت بالحواس ، وأما غير المحسوس فضربان : قديم ،

وعرض . وليس طريق العلم بهما الخبر ، وإنما يُعلمان بالقياس والنظر ، دون
الحس والخبر .

ف قيل له على هذا الأصل : كيف عرفت أن محمداً صلى الله عليه وسلم
كان في الدنيا ، وكذلك سائر الأنبياء والملوك ، إن كانت الأخبار عندك
لا يعلم بها شيء ؟

فقال : إن الذين شاهدوا النبي صلى الله عليه وسلم اقتطعوا منه حين رأوه
قطعة توزعوها بينهم ووصلوا بأرواحهم ، فلما أخبروا التابعين عن وجوده خرج
منهم بعض تلك القطعة فاتصل بأرواح التابعين ، ففرقه التابعون لاتصال أرواحهم
ببعضه ، وهكذا قصه الناقلون عن التابعين ومن نقلوا عنهم إلى أن وصل إلينا .

ف قيل : قد علمت اليهود والنصارى والمجوس والزنادقة أن نبينا عليه السلام
كان في الدنيا ، أفترغم أن قطعة منه اتصلت بأرواح الكفرة ؟ فالتزم ذلك ،
فالتزم أن يكون أهل الجنة إذا اطمعوا على أهل النار ورآهم أهل النار أو خاطب
كل واحد من الفريقين الفريق الآخر أن تنفصل قطعة من أرواح كل واحد
منهم فتتصل بأرواح الفريق الآخر ، فيدخل الجنة قطع كثيرة من أبدان أهل
النار وأرواحهم ، ويدخل النار قطع كثيرة من أبدان أهل الجنة وأرواحهم ،
وكفاه بالتزام هذه البدعة خزيًا .

الفضيحة الثالثة عشرة من فضائحه : ما حكاها الجاحظ عنه من قوله بتجدد
الجواهر والأجسام حالا بعد حال ، وإن الله تعالى يخلق الدنيا وما فيها في كل
حال من غير أن يفنيها ويعيدها .

وذكر أبو الحسين الخياط في كتابه على ابن الراوندي أن الجاحظ غلط
في حكاية هذا القول على النظام .

فيقال له : إن صدق الجاحظ عليه في هذه الحكاية فاحكم بحبل النظام
 موثقته وإلحاده فيه ، وإن كذب عليه فاحكم بمجون الجاحظ وسقته ، وهو شيخ
 المعتزلة وفيلسوفها ، ونحن لا نذكر كذب المعتزلة على أسلافها إذ كانوا كاذبين
 على ربهم ونبيهم .

الفضيحة الرابعة عشرة من فضائحه : قوله بأن الله تعالى خلق الناس والبهايم
 وسائر الحيوان وأصناف النبات والجواهر المعدنية كلها في وقت واحد ، وإن خلق
 آدم عليه السلام لم يتقدم على خلق أولاده ، ولا تقدم خلق الأمهات على خلق
 الأولاد ، وزعم أن الله تعالى خلق ذلك أجمع في وقت واحد ، غير أن أكثر
 الأشياء بعضها في بعض ، فالتقدم والتأخر إنما يقع في ظهورها من أماكنها .

وفي هذا تكذيب منه لما اجتمع عليه سلف الأمة مع أهل الكتاب من
 اليهود والنصارى والسامرة من أن الله تعالى خلق اللوح والقلم قبل خلق
 السموات والأرض ، وإنما اختلفت المسلمون في السماء والأرض أيتها خلقت
 أولا ؛ فخالف النظام المسلمين وأهل الكتاب في ذلك ، وخالف فيه أكثر
 المعتزلة ؛ لأن المعتزلة البصرية زعمت أن الله تعالى خلق إرادته قبل مراداته ،
 وأقر سائرهم بخلق بعض أجسام العالم قبل بعض ، وزعم أبو الهذيل أنه خلق
 حوله الشيء « كن » لا في محل قبل أن خلق الأجسام والأعراض .

وقول النظام بالظهور والكُمون في الأجسام وتدّخلها شر من قول الدهرية
 الذين زعموا أن الأعراض كلها كامنة في الأجسام ، وإنما يتعين الوصف على
 الأجسام بظهور بعض الأعراض وكون بعضها ، وفي كل واحد من المذهبيين
 تطريق الدهرية إلى إنكار حدوث الأجسام والأعراض بدعواهم وجود جميعها
 في كل حال على شرط كون بعضها وظهور بعضها من غير حدوث شيء منها
 في حال الظهور ، وهذا إلحاد وكفر ، وما يؤدي إلى الضلالة فهو مثلهما .

الفضيحة الخامسة عشرة من فضائحه : قوله إن نظم القرآن وحسن تأليف كلماته ليس بمعجزة النبي عليه الصلاة والسلام ولا دلالة على صدقه في دعواه النبوة ، وإنما وجه الدلالة منه على صدقه ما فيه من الأخبار عن القيوب ، فأما نظم القرآن وحسن تأليف آياته فإن العباد قادرون على مثله وعلى ما هو أحسن منه في النظم والتأليف .

وفي هذا اعتماد منه لقول الله تعالى : ﴿ قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ، وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ^(١) 〉 ، ولم يكن غرض منسكِر إعجاز القرآن إلا إنكار نبوة من تحدّى العرب بأن يعارضوه بمثله .

الفضيحة السادسة عشر من فضائحه : قوله بأن الخبر المتواتر — مع خروج ناقليه عند سامع الخبر عن الحصر ، ومع اختلافهم الناقلين واختلاف دواعيها — يجوز أن يقع كذبا ، هذا مع قوله بأن من أخبار الأحاد ما يوجب العلم الضروري .

وقد كفره أصحابنا مع موافقيه في الاعتزال في هذا المذهب الذي صار إليه .

الفضيحة السابعة عشرة من فضائحه : تجويزه لإجماع الأمة في كل حصر وفي جميع الأعصار على الخطأ من جهة الرأي والاستدلال .

ويلزمه على هذا الأصل أن لا يثق بشيء مما اجتمعت الأمة عليه ؛ لجواز خطئهم فيه عنده ، وإذا كانت أحكام الشريعة منها ما أخذوه المسلمون عن خبر متواتر ، ومنها ما أخذوه عن أخبار الأحاد ، ومنها ما أجمعوا عليه وأخذوه عن اجتهد وقياس ، وكان النظام دافعا لحجة التواتر ، ولحجة الإجماع ، وقد أبطال

القياس وخبر الواحد إذا لم يوجد العلم الضروري ، فكأنه أراد إبطال أحكام فروع الشريعة لإبطائه طرقها .

والفضيحة الثامنة عشرة : دَعَوَاهُ فِي بَابِ الْوَعِيدِ أَنْ مَنْ غَضِبَ أَوْ سَرَقَ مِائَةً وَتِسْعَةً وَتَسْعِينَ دِرْهَمًا لَمْ يَفْسُقْ بِذَلِكَ حَتَّى يَكُونَ مَا سَرَقَهُ أَوْ غَضَبَهُ وَخَانَ فِيهِ مِائَتِي دِرْهَمٍ فِصَاعِدًا .

فَإِنْ كَانَ قَدْ بَنَى هَذَا الْقَوْلَ عَلَى مَا تُقَطَّعُ فِيهِ الْيَدُ فِي السَّرْقَةِ فَمَا جَعَلَ أَحَدٌ نِصَابَ الْقَطْعِ فِي السَّرَقَاتِ مِائَتِي دِرْهَمٍ ، بَلْ قَالَ قَوْمٌ فِي نِصَابِ الْقَطْعِ : إِنَّهُ رُبْعُ دِينَارٍ أَوْ قِيمَتُهُ ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ ، وَقَالَ مَالِكٌ رُبْعُ دِينَارٍ أَوْ ثَلَاثَةُ دِرَاهِمٍ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ بِوَجوبِ الْقَطْعِ فِي عَشْرَةِ دِرَاهِمٍ فِصَاعِدًا ، وَاعْتَبَرَهُ قَوْمٌ بِأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا أَوْ قِيمَتِهَا ، وَأَوْجَبَتِ الْإِبَاضِيَّةُ الْقَطْعَ فِي قَلِيلِ السَّرْقَةِ وَكَثِيرِهَا ، وَمَا عَتَبَ أَحَدٌ نِصَابَ الْقَطْعِ بِمِائَتِي دِرْهَمٍ ، وَلَوْ كَانَ التَّفْسِيقُ مَعْتَبَرًا بِنِصَابِ الْقَطْعِ لَمَا فُسِّقَ الْغَاصِبُ لِأَلُوفٍ دَنَانِيرَ ، لِأَنَّهُ لَا قَطْعَ عَلَى الْغَاصِبِ الْمَجَاهِرِ ، وَلَوْ جَبَّ أَنْ لَا يُفْسَقَ مَنْ سَرَقَ الْأَلُوفَ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ أَوْ مِنَ الْإِبْنِ لِأَنَّهُ لَا قَطْعَ فِي هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ .

وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا بَنَى تَحْدِيدَ الْمِائَتَيْنِ فِي الْفُسْقِ عَلَى أَنَّ الْمِائَتَيْنِ نِصَابُ الزَّكَاةِ لَزِمَهُ تَفْسِيقُ مَنْ سَرَقَ أَرْبَعِينَ شَاةً لَوْ جَبَّ الزَّكَاةَ فِيهَا ، وَإِنْ كَانَتْ قِيمَتُهَا دُونَ مِائَتِي دِرْهَمٍ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْقِيَاسِ فِي تَحْدِيدِهِ مَجَالٌ وَلَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ نَصٌّ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ الصَّحِيحَةِ لَمْ يَكُنْ مَأْخُوذًا إِلَّا مِنْ وَسْوَسةِ شَيْطَانِهِ الَّذِي دَعَاهُ إِلَى ضَلَالَتِهِ .

الْفُضَيْحَةُ التَّاسِعَةُ عَشْرَةُ مِنْ فُضَائِحِهِ : قَوْلُهُ فِي الْإِيمَانِ إِنَّهُ اجْتِنَابُ الْكِبِيرَةِ فَحَسْبُ .

وَنَتِيجَةُ هَذَا الْقَوْلِ : أَنَّ الْأَقْوَالَ وَالْأَفْعَالَ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا إِيْمَانًا ، وَالصَّلَاةُ عِنْدَهُ وَأَفْعَالُهَا لَيْسَتْ بِإِيْمَانٍ وَلَا مِنْ الْإِيْمَانِ ، وَإِنَّمَا الْإِيْمَانُ فِيهَا تَرْكُ الْكِبَائِرِ فِيهَا .

وكان يقول مع هذا : إن الفعل والترك كلاهما مطاعة ، والناس قبله فريقان : فريق قالوا : إن الصلاة كلها من الإيمان ، وفريق قالوا : ليس شيء من الصلاة إيماناً ، وقد فارق هو الفريقين ؛ فزعم أن الصلاة ليست من الإيمان ، وترك الكبائر فيها من الإيمان .

الفضيحة العشرون من فضائحه : قوله في باب المعاد بأن العقارب والحيات والخنافس والذباب والغربان والجملان والكلاب والخنازير وسائر السباع والحشرات تُحْشَرُ إلى الجنة ، وزعم أن كل من تفضل الله عليه بالجنة لا يكون لبعضهم على بعض درجة في التفضيل ، وزعم أنه ليس لإبراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنة تفضيل درجة على درجات أطفال المؤمنين ، ولا لأطفال المؤمنين فيها تفضيل بدرجة أو نعمة أو مرتبة على الحيات والعقارب والخنافس ، لأنه لا عمل لهم كما لا عمل لها ، فحجّر على رب العالمين أن يتفضل على أولاد الأنبياء بزيادة نعمة لا يتفضل بمثلها على الحشرات ، ثم لم يرض بهذا الخبج حتى زعم أنه لا يقدر على ذلك ، وزعم أيضاً أنه لا يتفضل على الأنبياء عليهم السلام إلا بمثل ما يتفضل به على البهائم ، لأن باب الفضل عنده لا يختلف فيه العالمون وغيرهم ، وإنما يختلفون في الثواب والجزاء لاختلاف مراتبهم في الأعمال . ونبغى للنظام على قول^(١) هذا الأصل أن لا يفضى على من قال له حشرك الله مع الكلاب والخنازير والحيات والعقارب إلى مأواها ، ونحن ندعوه لهذا الدعاء [الذى] رضى به لنفسه .

الفضيحة الحادية والعشرون من فضائحه : أنه لما أبتدع ضلالاته في العلوم العقلية أدخل في أبواب الفقه أيضاً ضلالات له لم يسبق إليها .

منها : قوله إن الطلاق لا يقع بشيء من الكنايات كقول الرجل لأمرأته أنت خلية ، أو برية ، أو حبلك على غاربك ، أو الحقي بأهلك ، أو أعتدي ،

(١) هكذا ، ولعل الصواب حذف كلمة « قول » .

أو نحوها من كنايات الطلاق عند الفقهاء ، سواء نوى بها الطلاق أو لم ينو .
وقد أجمع فقهاء الأمة على وقوع الطلاق بها إذا قارنتها نية الطلاق . وقد
قال فقهاء العراق : إن كنايات الطلاق في حال الغضب كصريح الطلاق في
وقوع الطلاق بها من غير نية .

ومنها : قوله في الظاهر إن مَنْ ظاهر من أمراته بذكر البطن أو الفرج
لم يكن مظاهراً .

وهذا فيه خلاف قول الأمة بأسرها .

والشأن في أنه كان يقول بتفسير أبي موسى الأشعري في حكمه ، ثم اختار قوله
في أن النوم لا ينقض الطهارة إذا لم يكن معه حدث ، على قول الجمهور الأعظم
بأن النوم مضطجعاً ينقض الوضوء . وإنما اختلفوا في النوم قاعداً ، وراكعاً ،
وساجداً . وسامح فيه أبو حنيفة ، وأوجب أكثر أصحاب الشافعي من طريق القياس .
ومنها : أنه زعم أن مَنْ ترك صلاة مفروضة عمداً لم يصح قضاؤه لها ، ولم
يجب عليه قضاؤها .

وهذا عند سائر الأمة كفرٌ ككفر مَنْ زعم أن الصلوات الخمس غير مفروضة ،
وفي فقهاء الأمة من قال فيمن فاتته صلاة مفروضة : إنه يلزمه قضاء صلوات يوم
وليلة ، وقال سعيد بن المسيب : مَنْ ترك صلاة مفروضة حتى فات وقتها قضى
ألف صلاة ، وقد بلغ من تعظيم شأن الصلاة أن بعض الفقهاء أفتى بكفر من
تركها عمداً وإن لم يستحل تركها كما ذهب إليه أحمد بن حنبل ، وقال الشافعي :
بوجوب قتل تاركها عمداً ، وإن لم يحكم بكفره إذا تركها كسلا لا استحضالا ،
وقال أبو حنيفة بحبس تارك الصلاة وتعذيبه إلى أن يصلي .

وخلاف النظام للأمة في وجوب قضاء المتروكة من فرائض الصلاة بمنزلة
خلاف الزنادقة في وجوب الصلاة ، ولا اعتبار بالخلافين .

ثم إن النظام - مع ضلالاته التي حكيناها عنه - طمّن في أخيار الصحابة والتابعين من أجل فتاويهم بالاجتهاد ، فذكر الجاحظ عنه في كتاب «المعارف» وفي كتابه المعروف بـ «الفتيا» أنه عاب أصحاب الحديث ورواياتهم أحاديث أبي هريرة ، وزعم أن أبا هريرة كان أكذب الناس ، وطعن في الفاروق عمر رضي الله عنه ، وزعم أنه شك يوم الحديبية في دينه^(١) ، وشك يوم وفاة النبي صلى الله عليه وسلم^(٢) ، وأنه كان فيمن نفر بالنبي عليه الصلاة والسلام ليلة العقبة ، وأنه

(١) كذب عدو الله النظام ، لم يشك عمر الفاروق رضي الله عنه في دينه ولا في نبوة رسول الله منذ أسلم إلى أن اختاره الله إلى جواره ، وكيف وهو أحد اثنين كانا وزيرى الرسول وأميني سره ومؤيدي دعوته بالقول والفعل ، وكانا يفتديانه بالروح والبدن الذي كان منه أنه خفيت عليه حكمة قبول الرسول - وهو المؤيد بنصر الله - أن ينزل على رغبة كفار مكة فيعود من الحديبية قبل أن يدخل البيت أو يناجز أعداءه القتال ، وطمّن أن القبول رضا بالدين ، قال ابن إسحاق : « فلما التأم الأمر ولم يبق إلا الكتاب وثب عمر بن الخطاب فأتى أبا بكر فقال : يا أبا بكر أليس برسول الله ؟ قال : بلى ، قال : أو لسنا بالمسلمين ؟ قال : بلى ، قال : أو ليسوا بالمشركين ؟ قال : بلى ، قال : فعلام نعطي الدين في ديننا ؟ فقال أبو بكر : يا عمر ، الزم غرضه ، فإني أشهد أنه رسول الله ، فقال عمر : وأنا أشهد أنه رسول الله ، ثم أتى عمر رسول الله ، فقال : يا رسول الله ، أأنت برسول الله ؟ قال : بلى ، قال : أو لسنا بالمسلمين ؟ قال : بلى ، قال : أو ليسوا بالمشركين ؟ قال : بلى ، قال : فعلام نعطي الدين في ديننا ؟ قال : أنا عبد الله ورسوله ، لن أخالف أمره ولن يضيعني ، قال عمر : ما زلت أتصدق وأصوم وأصلي وأعتق من الذي صنعت يومئذ ، مخافة كلامي الذي تكلمت به حين رجوت أن يكون خيرا (سيرة ابن هشام : ٣ / ٣٦٥ بتحقيقنا) .

(٢) لما اختار الله تعالى رسوله إلى الرفيق الأعلى وسمع المسلمون ذلك اشتد الحزن عليهم وعلا صيحاتهم ، ومن شأن الحزن إذا اشتد أن يعطى على العقول ، وكان من الذين غلبهم الحزن عمر بن الخطاب ، فشهر سيفه وقال : من قال إن رسول الله قد مات ضربته يسيفي هذا ، فجاء أبو بكر فقال كلمته المشهورة ، وتلا عليهم قوله تعالى (إنك ميت وإنهم

ضرب فاطمة ، ومنع ميراث العترة^(١) ، وأنكر عليه تغريب نصر بن الحجاج من المدينة إلى البصرة ، وزعم أنه ابتدع صلاة التراويح ، ونهى عن مُتَعَةِ الحج . وحَرَّمَ نكاح الموالى للعربيات .

وعاب عثمان بإيوائه الحكم بن العاص إلى المدينة واستعماله الوليد بن عُقْبَةَ على السكوفة حتى صُلِّيَ بالناس وهو مسكران . وعابه بأن أعان سعيد بن العاص بأربعين ألف درهم على نكاح عقده ، وزعم أنه استأثر بالحلي .

ثم ذكر علينا رضي الله عنه وزعم أنه سُئِلَ عن بقرة قتلت حماراً ، فقال : أقول فيها رأيي ، ثم قال بحمله : مَنْ هو حتى يقضى برأيه ؟

وعاب ابن مسعود في قوله في حديث تزويج بروع بنت واشق : أقول فيها رأيي ، فإن كان صواباً فمن الله عز وجل ، وإن كان خطأ فني ، وكذّبه في روايته عن النبي عليه السلام أنه قال : « السعيدُ مَنْ سَعِدَ في بطن أمه ، والشقيُّ مَنْ شَقِيَ في بطن أمه » ، وكذبه أيضاً في روايته انشقاق القمر ، وفي رؤية الجن ليلة الجن

فهذا قوله في أخيار الصحابة وفي أهل بَيْعَةِ الرضوان الذين أنزل الله تعالى فيهم : ﴿ أَقْذَرَضَى اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ، فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ ، فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ ، وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ^(٢) ۝ وَمَنْ غَضِبَ عَلَى مَنْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَهُوَ الْمَغْضُوبُ عَلَيْهِ دُونَهُ .

ثم إنه قال في كتابه : إن الذين حكموا بالرأي من الصحابة إما أن يكونوا قد ظنوا أن ذلك جائز لهم وجعلوا تحريم الحكم بالرأي في الفتيا عليهم ، وإما أنهم

(= ميتون) فسكن عمر وثاب المسلمون إلى الصواب ، وكان عمر يقول : والله لقد أنسيت هذه الآية ، ولكنني لم أسمعها حتى سمعتها من أبي بكر

(١) في الأولى « الفترة » وفي الثانية « الضر » وكلتاها خطأ

(٢) الآية ٢٨ من سورة الفتح

أرادوا أن يُذَكَّرُوا بالخلاف وأن يكونوا رؤساء في المذاهب ، فاختاروا لذلك القول بالرأى ، فنسبهم إلى إشارتهوى على الدين . وما للصحابة رضى الله عنهم عند هذا الملحد القرئى^(١) ذنب غير أنهم كانوا موحدين لا يقولون بكفر القدرية بالذين ادَّعَوْا مع الله تعالى مخالفين كثيرين .

ولما أنكر على ابن مسعود روايته « أن السميد من سعد في بطن أمه ، والشقي من شقى في بطن أمه » لأن هذا خلاف قول القدرية في دعواها في السعادة والشقاوة ليستأن قضاء الله عز وجل وقدره .

وأما إنكاره انشقاق القمر فإنما كره منه ثبوت معجزة لنبينا عليه السلام كما أنكر معجزته في نظم القرآن ، فإن كان أحال انشقاق القمر مع ذكر الله عز وجل ذلك في القرآن مع قوله من طريق العقل فقد زعم أن جامع أجزاء القمر لا يقدر على تفريقها ، وإن أجاز انشقاق القمر في القدرة والإمكان فما الذى أوجب كذب ابن مسعود في روايته انشقاق القمر مع ذكر الله عز وجل ذلك في القرآن في قوله : ﴿ أَقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ ، وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ ﴾^(٢) ، فقول النظام بأن انشقاق القمر لم يكن أصلاً شر من قول المشركين الذين قالوا لما رأوا انشقاقه وزعموا أن ذلك واقع بسحر ، ومنكرو وجود المعجزة شر من تأويلها على غير وجهها .

وأما إنكاره رؤية الجن أصلاً فيلزمه أن لا يرى بعض الجن بعضاً ، وإن أجاز رؤيتهم فما الذى أوجب تكذيب ابن مسعود في دعواه رؤيتهم ؟ ثم إن النظام مع ما حكيناه من ضلالاته - كان أفتى خلق الله عز وجل ، وأجرأهم على الذنوب العظام ، وعلى إدمان شرب المسكر ، وقد ذكر عبد الله

(١) تقول « هذا رجل قرئى » بوزن غنى - تريد أنه يفترى الكذب ويختلفه .

(٢) الآيتان ١٠ و ٢ من سورة القمر .

ابن مسلم بن قتيبة^(١) رحمه الله في كتاب «مختلف الحديث» أن النظام كان يغدو على مسكر، ويروح على مسكر، وأنشد قوله في الحمر :

مَارَلْتُ أَخْذُ رُوحَ الرِّقِّ فِي لُطْفٍ وَأَسْتَبِيحُ دَمًا مِنْ غَيْرِ مَذْبُوحٍ
حَتَّى انْتَشَيْتُ وَلِي رُوحَانِ فِي بَدَنِ وَالزَّقِ مُطَرِّحُ جِسْمٍ بِلا رُوحٍ

ومثله في طعنه على أخيار الصحابة مع بدعته في أفواله وضلالته في أفعاله كما قيل في الأمثال السائرة : لِمَنْ كَانَ فِي دِينِهِ دَمِيماً ، وَفِي أَصْلِهِ لُثْمًا ، لَمْ يَتْرِكْ لِنَفْسِهِ عَاراً يَتَّبِعُهُ بِهَا إِلَّا نَحْلَهُ كَرِيماً ، وَاسْتَبَاحَ بِهِ حَرِيماً ، وَهَلْ يَضُرُّ السَّحَابَ نَبَاحُ الْكَلَابِ ؟ وَكَلَا يَضُرُّ السَّحَابَ نَبَاحُ الْكَلَابِ كَذَلِكَ لَا يَضُرُّ الْأَبْرَارَ ذَمُّ الْأَشْرَارِ ، وَمِثْلُهُ فِي طَعْنِهِ عَلَى أَخْيَارِ الصَّحَابَةِ مَعَ بَدْعَتِهِ وَضَلَالَتِهِ إِلَّا كَمَا قَالَ جَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ :
مَا أَبَالِي أَنَبَّ بِالْحَزْنِ تَيْسٌ أَمْ لَحَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَيْثٌ
وَقَالَ غَيْرُهُ :^(٢)

مَا ضُرَّ تَغْلِبَ وَائِلِ أَهْجَوَهَا أَمْ بُلْتَ حَيْثُ تَنَاطَحَ الْبَحْرَانِ

(١) هو أبو محمد : عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، الدينوري - ويقال : المروزي - النحوي ، اللغوي ، صاحب التصانيف الحسان في فنون العلم ، وله أبوه عمرو فلهذا يقال له المروزي ، وتولى قضاء الدينور ردحا من الزمان فلهذا يقال الدينوري ، ويقال له أيضاً : القتيبي ، أو القتي ، نسبة إلى جده قتيبة ، ولد في مستهل رجب من سنة ٢١٣ وسكن بغداد مدة وحدث بها عن إسحاق بن راهويه . وله تصانيف كلها متبعة مفيدة . وقد توفي على الراجح - في منتصف رجب من سنة ٢٧٦ (العبر : ٥٦/٢ - مطلع كتابه أدب الكاتب بتحقيقنا - فهرست ابن النديم ص ١٢١ ط مصر) .

(٢) البيت الآتي للفرزدق من قصيدة له يمدح فيها بني تغلب ويهجو جريرا (ديوانه : ٣/٤٤٤ ط بيروت سنة ١٩٦٠) ، وقد روى البيت الذي أنشده المؤلف : الجاحظ في البيان : ٣/١٤٦ ، وفي الحيوان : ١/١٣ ورواه مع بيت آخر في الحيوان : ١/٣١٨ ومما يشبهه في المعنى قول الآخر ، وأنشده الجاحظ في البيان : ٣/١٤٦ وفي الحيوان : ١/١٣ :

هَلْ يَضُرُّ الْبَحْرَ أَمْسَى زَاخِرَا أَوْ رَجَى فِيهِ غَلَامٌ بِحَجَرِ

٩٤ - ذكر الأسوارية منهم ^(١) :

وهم أتباع على الأسواري ^(٢) ، وكان من أتباع أبي الهذيل ، ثم انتقل إلى مذهب النظام ، وزاد عليه في الضلالة بأن قال : إن ما علم الله أن لا يكون لم يكن مقدوراً لله تعالى ، وهذا القول منه يوجب أن تكون قدرة الله متناهية ، ومن كان قدرته متناهية كان ذاته متناهية ، والقول به كفر من قائله .

٩٥ - ذكر المعمرية ^(٣) منهم :

وهم أتباع معمر بن عباد ^(٤) السلمي ، وكان رأساً للملحدة ، وذنباً للقدرية . وفضائحهم على الأعداد كثيرة الأمداد .

منها : أنه كان يقول : إن الله تعالى لم يخلق شيئاً من الأعراض : من لون أو طعم أو رائحة أو حياة أو موت أو سمع أو بصر ، وإنه لم يخلق شيئاً من صفات الأجسام ، وهذا خلاف قوله تعالى : (قل الله خالق كل شيء ، وهو الواحد القهار) ^(٥) وخلاف قوله تعالى في صفة نفسه : (له ملك السموات والأرض

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٤

(٢) على الأسواري : كان من أصحاب أبي الهذيل وأعلمهم ، ثم انتقل إلى النظام ، وروى أنه سعد بغداد لفاقة لحقته ، فلقى النظام ، فسأله : ما جاء بك؟ فقال : الحاجة ، فأعطاه ألف دينار وقال له : ارجع من ساعتك ، فيقال : إن النظام خاف أن يراه الناس فيفضاوه عليه (طبقات المعتزلة ص ٧٢) .

(٣) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٥ - والملل والنحل : ٦٥/١ .

(٤) هو أبو عمرو : معمر بن عباد ، السلمي ، قال ابن المرتضى : كان عالماً عدلاً ، وتفرّد بمذهب ، وكان جسر بن المعتمر وهشام بن عمرو وأبو الحسن المدائني من تلامذته ، ثم حكى أن الرشيد وجه به إلى ملك السند لينظره ، وأن ملك السند سدس له من سمه في الطريق فمات (طبقات المعتزلة ص ٥٤ - ٥٦) .

(٥) من الآية ١٦ من سورة الرعد .

يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ^(١) وكان يزعم أن الله إنما خلق
الأجسام ، ثم إن الأجسام أحدثت الأعراض باعتبار أن كل ما سبق من حياة
وموت وسمع وبصر ولون وطعم ورائحة مَاهُوَ [إلا عَرَضٌ في الجسم من فعل الجسم
بطبيعته ، والأصوات عنده فعل الأجسام المصوّتة بطباعها ، وفناء الجسم عنده
فعل الجسم بطبيعته ، وصلاحُ الزروع وفسادها من فعل الزروع عنده . وزعم أيضا
أن فناء كل فَنَانٍ فعلٌ له بطبيعته . وزعم أنه ليس لله تعالى في الأعراض صنع
ولا تقدير .

وفي قوله إن الله تعالى لم يخلق حياة ولا موتا تكذيبٌ منه لوصف الله
سبحانه نفسه بأنه يحيي ويميت ، وكيف يحيي ويميت مَنْ لا يخلق حياة ولا موتا؟
الفتضية الثانية من فضائحه : أنه لما زعم أن الله تعالى لم يخلق شيئا من
الأعراض ، وأنكر مع ذلك صفات الله تعالى الأزلية كما أنكرها سائر المعتزلة ،
لزمه على هذه البدعة أن لا يكون لله تعالى كلام ؛ إذ لم يمكنه أن يقول : « إن
كلامه صفة له أزلية » كما قال أهل السنة والجماعة ، لأنه لا يثبت لله تعالى صفة
أزلية ، ولم يمكنه أن يقول « إن كلامه فعله » كما قاله سائر المعتزلة لأن الله
سبحانه عنده لم يفعل شيئا من الأعراض ، والقرآن عنده فعل الجسم الذي حلَّ
الكلام فيه ، وليس هو فعلا لله تعالى ، ولا صفة له ، فليس يصح على أصله
أن يكون له كلام على معنى الصفة ولا على معنى الفعل ، وإذا لم يكن له كلام لم
يكن له أمر ونهي وتكليف ، وهذا يؤدّي إلى رفع التكليف ، وإلى رفع
أحكام الشريعة ، وما أراد غيره ؛ لأنه قال بما يؤدّي إليه .

الفتضية الثالثة من فضائحه : دعواه أن كل نوع من الأعراض الموجودة في

الأجسام لا نهاية لعدده ، وذلك أنه قال : إذا كان المتحرك متحركاً بحركة قامت به فتلك الحركة اختصت بمحلها لمعنى سواها ، وذلك المعنى أيضاً يختص بمحلها لمعنى سواه ، وكذلك القول في اختصاص كل معنى بمحلها لمعنى سواه لا إلى نهاية ، وكذلك اللون والطعم والرائحة وكل عرض يختص بمحلها لمعنى سواه ، وذلك المعنى أيضاً يختص بمحلها لمعنى سواه لا إلى نهاية .

وحكى الكعبي عنه في مقالاته أن الحركة عنده إنما خالفت السكون لمعنى سواها ، وكذلك السكون خالف الحركة لمعنى سواه ، وأن هذين المعنيين مختلفان للمعنيين غورهما ، ثم هذا القياس معتبر عنده لا إلى نهاية .

وفي هذا القول إلحاد من وجهين :

أحدهما : قوله بحوادث لانهاية لها ، وهذا يوجب وجود حوادث لا تحصىها الله تعالى ، وذلك عناد لقول الله تعالى (وأحصى كل شيء عدداً)^(١) .

والثاني : أن قوله بحدوث أعراض لانهاية لها يؤدّي به إلى القول بأن الجسم أقدر من الله ، لأن الله عنده أنه ما خلق غير الأجسام ، وهي محصورة عندنا وعنده ، والجسم إذا فعل عرضاً فقد فعل معه ما لا نهاية له من الأعراض ، ومن خلق ما لا نهاية له ينبغي أن يكون أقدر مما لا يخلق إلا متناهياً في العدد .

وقد أعتذر الكعبي عنه في مقالاته بأن قال : إن معمرأ كان يقول : إن الإنسان لا يقل له غير الإرادة ، وسائر الأعراض أفعال الأجسام بالطباع .

فإن صحّت هذه الرواية عنه لزمه أن يكون الطبع الذي نسب إليه فعل الأعراض أقوى من الله عز وجل ، لأن أفعال الله أجسام محصورة ، وأفعال الطباع أصناف من الأعراض كل صنف منها غير محصور العدد ، وعلى أن قول

(١) من الآية ٢٨ من سورة الجن

معمر بأعراض لا نهاية لها تطريق لأصحاب الظهور والكهون على المسلمين في حدوث الأعراض ، وذلك أن المسلمين استدلوا على حدوث الأعراض في الأجسام بتعاقب المتضادات منها على الأجسام ، وأنكر أصحاب الكهون والظهور حدوث الأعراض ، وزعموا أنها كلها موجودة في الأجسام ، فإذا ظهر في الجسم بعض الأعراض كمن فيه ضئله ، وإذا كمن فيه العرض ظهر ضده ، فقال لهم للوحدون : لو كمن العرض تارة وظهر تارة لكان ظهوره بعد الكهون وكونه بعد الظهور لمعنى سواء ، وإلا افتقر ذلك المعنى في ظهوره وكونه إلى معنى سواء لا إلى نهاية ، وإذا بطل اجتماع مالا نهاية له من الأعراض في الجسم الواحد صح تعاقبها على الجسم من جهة حدوثها فيه لا من جهة الكهون والظهور ، وإذا قال معمر بجواز اجتماع مالا نهاية له من الأعراض في الجسم لم يصح له دفع أصحاب الكهون والظهور في محل واحد ، وسوق هذا الأصل يؤدي إلى القول بقدم الأعراض ، وذلك كفر ، فما يؤدي إليه مثله

الفضيحة الرابعة من فضائحه : قوله في الإنسان إنه شيء غير هذا الجسد الحسوس ، وهو حي عالم قادر مختار ، وليس هو متحركا ولا ساكنا ولا متولنا ولا يرى ولا يلمس ، ولا يحل موضعا دون موضع ، ولا يحويه مكان دون مكان فإذا قيل له : أقول إن الإنسان في هذا الجسد ، أم في السماء ، أم في الأرض ، أم في الجنة ، أم في النار ؟

قال : لا أطلق شيئا من ذلك ، ولكني أقول : إنه في الجسد مدبر ، وفي الجنة منعم ، أو في النار معذب ، وليس هو في شيء من هذه الأشياء حالا ولا متمكنا ، لأنه ليس بطويل ولا عريض ولا عميق ولا ذى وزن ، فوصف الإنسان بما يوصف به الإله سبحانه ؛ لأنه وصفه بأنه حي عالم قادر حكيم ، وهذه الأوصاف واجبة لله تعالى ، ثم نزه الإنساف عن أن يكون متحركا أو ساكنا

أو حاراً أو بارداً أو رطباً أو يابساً أو ذالون أو ورنين أو ظم أو رائحة ، والله سبحانه منزه عن هذه الأوصاف ، وكما زعم أن الإنسان في الجسد مُدبر له لاعلى معنى الحلول والتمسكن فيه ، كذلك الإله عنده في كل مكان ، على معنى أنه مدبر له عالم بما يجري فيه ، لا على معنى الحلول والتمسكن فيه ، فكأنه أراد أن يُعبد الإنسان ؛ لوصفه إياه بما يوصف الإله به ، فلم يحسنه (١) على إظهار القول بذلك فقال بما يؤدي إليه . ثم إن هذا القول يوجب عليه أن لا يرى إنساناً إنساناً ، ويوجب أن لا يكون الصحابة رؤوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكيف بذلك خزيًا

الفضيحة الخامسة من فضائحه : قوله بأن الله لا يجوز أن يقال فيه « إنه قديم » مع وصفه إياه بأنه موجود أزلي .

الفضيحة السادسة من فضائحه : امتناعه عن القول بأن الله تعالى يعلم نفسه ؛ لأن من شرط المعلوم عنده أن يكون غير العالم به ، وهذا يبطل عليه بذكر الذاكر نفسه ، لأنه إذا جاز أن يذكر الذاكر نفسه جاز أن يعلم العالم نفسه .

وقد افتخر الكعبي في مقالاته بأن معمرًا من شيوخه في الاعتزال ، ومن افتخر بمثله وهبناه منه ، وتمثلنا بقول الشاعر :

هل مشتر والسعيد بائعه هل بائع والسعيد وهباً

* * *

(١) في المطبوعتين « فلم يحسن على إظهار - إلح » وترجح عندنا أنه تصحيف ما أثبتناه ، وهذه العبارة تكررت في هذا الباب .

٩٦ - ذكر البشرية منهم^(١) :

هؤلاء أتباع بشر بن المعتز^(٢) وقال إخوانه من اقدرية بتكفيره في أمور
هو فيها مصيب عند غير اقدرية .

فما كفرته اقدرية فيه قوله بأن الله تعالى قادر على لطف لو فعله بالكافر
لآمن طوعاً .

وكفروه أيضاً في قوله بأن الله تعالى لو خلق العقلاء ابتداء في الجنة وتفضل
عليهم بذلك لكان ذلك أصح لهم .

وكفروه أيضاً بقوله : إن الله لو علم من عبده أنه لو أبقاه لآمن كان إقاؤه
إليه أصح له من أن يميتته كافراً .

وكفروه أيضاً بقوله : إن الله تعالى لم يزل عريداً .

وفي قوله : إن الله تعالى إذا علم حدوث شيء من أفعال العباد ولم يجمع منه
فقد أراد حدوثه .

والحق في هذه المسائل الخمس التي كُفِّرَتِ المعتزلة البصرية فيها بشراً
مع بشر ، والمكفرون له فيها هم الكفرة ، ونحن نكفر بشراً في أمور سواها
كل واحد منها بدعة شنعاء .

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٥ - والملل والنحل : ١ / ٦٤ .

(٢) هو أبو سهل : بشر بن المعتز ، الهلالي ، من أهل بغداد ، ويقال : بل
من أهل الكوفة ، قال ابن المرتضى : ولعله كان كوفياً ثم انتقل إلى بغداد ، وهو
رئيس معتزلة بغداد ، وله قصيدة أربعون ألف بيت رد فيها على جميع الخالفين ،
هو قيل للرشد : إنه رافض ، فحبسه ، فقال في السجن شعراً منه قوله :

لسنا من الرافضة الغلاة ولا من المرجئة الخفأة

لامرطين ، بل ترى الصديقا مقدماً ، والمرضى الفاروقا

فلما بلغت الرشد أفرج عنه . ومن تلافذة بشر بمحاجة (طبقات المعتزلة ص ٥٢-٥٤)

أولها : قول بشر بأن الله تعالى ما والى مؤمناً في حال إيمانه ، ولا عاصياً
كافراً في حال كفره .

ويجب تكفيره في هذا على قول جميع الأمة ، أما على قول أصحابنا فلائنا
نقول : إن الله تعالى لم يزل موالياً لمن علم أنه يكون ولياً له إذا وجد ، ومعادياً
لمن علم أنه إذا وجد كفر ومات على كفره ، يكون معادياً له قبل كفره وفي حال
كفره وبعد موته ، وأما على أصول المعتزلة غير بشر فلائهم قالوا : إن الله لم يكن
موالياً لأحد قبل وجود الطاعة منه ، فكان في حال وجود طاعته موالياً له ،
وكان معادياً للكافر في حال وجود الكفر منه ، فإن ارتدَّ المؤمن صار الله تعالى
معادياً له بعد أن كان موالياً له عندهم .

وزعم بشر أن الله تعالى لا يكون موالياً للمطيع في حال وجود طاعته ،
ولا معادياً للكافر في حال وجود كفره ، وإنما يوالى المطيع في الحالة الثانية من
وجود طاعته ، ويمادى الكافر في الحالة الثانية من وجود كفره . واحتدل على
ذلك بأن قال : لو جاز أن يوالى المطيع في حال طاعته وجاز أن يمادى الكافر
في حال وجود كفره لجاز أن يُثيب المطيع في حال طاعته ، ويماقب الكافر في
حال كفره . فقال أصحابنا : لو فعل ذلك لجاز . فقال : لو جاز ذلك لجاز أن
يَمَسَّحَ الكافر في حال كفره ، فقلنا له : لو فعل ذلك لجاز .

الفضيحة الثانية من فضائح بشر : إفراطه بالقول في التولد ، حتى زعم أنه
يصبح من الإنسان أن يفعل الألوان والطعوم والروائح والرؤية والسمع وسائر
الإحراكات على سبيل التولد إذا فعل أسبابها ، وكذلك قوله في الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة .

وقد كفر أصحابنا وسائر المعتزلة في دعواه أن الإنسان قد يخترع الألوان
والطعوم والروائح والإدراكات .

الفضيحة الثالثة من فضائحه : قوله بأن الله تعالى قد ينفق للإنسان ذنوبه .

ثم يعود فيما غفر له فيعذبه عليه إذا عاد إلى معصيته ، فبئس على هذا عن كافر
 تاب عن كفره ثم شرب الخمر بعد توبته عن كفره من غير استحلال منه للخمر
 وفاجاه الموت قبل توبته عن شرب الخمر ، هل يعذبه الله يوم القيامة على الكفر
 الذى قد تاب منه ؟ فقال : نعم ، فقليل له : يجب على هذا أن يكون عذاب من
 هو على ملة الإسلام مثل عذاب الكافر ، فالتزم ذلك .

الفضيحة الرابعة من فضائحه : قوله بأن الله تعالى يقدر على أن يعذب الطفل
 ظلماً له في تعذيبه إياه ، فإنه لو فعل ذلك لكان الطفل بالماً عاقلاً مستحقاً للعذاب .
 وهذا في التقدير كأنه يقول : إن الله تعالى قادر على أن يظلم ، ولو ظلم لكان
 بذلك الظلم عادلاً ، وأول هذا الكلام ينقض آخره .

وأصحابنا يقولون : إن الله تعالى قادر على تعذيب الطفل ، ولو فعل ذلك كان
 عادلاً منه ، فلا يتناقض قولهم في هذا الباب ، وقول بشر فيه متناقض .

الفضيحة الخامسة من فضائحه : قوله بأن الحركة تحصل وليس الجسم في
 المكان الأول ولا في المكان الثانى ، ولكن الجسم يتحرك به من الأول
 إلى الثانى .

وهذا قول غير معقول في نفسه ، واختلف المتكلمون قبله في الحركة : هل
 هو معنى أم لا ؟ فنفاها نفاة الأعراض ، واختلف الذين أميتوا الأعراض في وقت
 وجود الحركة ، فمنهم من زعم أنها توجد في الجسم وهو في المكان الأول فينتقل
 بها عن الأول إلى الثانى ، وبه قال النظام وأبو شمر المرجى ، ومنهم من قال :
 إن الحركة تحصل في الجسم وهو في المكان الثانى ، لأنها أول كون في المكان
 الثانى ، وهذا قول أبي الهذيل والجبائى وابنه أبى هاشم ، وبه قال شيخنا أبو الحسن
 الأشعري رحمه الله ، ومنهم من قال : إن الحركة كونهان في مكانين ، أحدهما
 يوجد في المتحرك وهو في المكان الأول ، والثانى يوجد فيه وهو في المكان
 الثانى ، وهذا قول الراوندى ، وبه قال شيخنا أبو العباس القلانسى ، وقد خرج

تقول بشر بن المعتز عن هذه الأقوال بدعواه أن الحركة تحصل وليس الجسم في المكان الأول ولا في المكان الثاني ، مع علمنا بأنه لا واسطة بين حالتي كونه في المكان الأول وكونه في المكان الثاني ، وقوله هذا غير معقول له ، فكيف يكون معقولا لغيره ؟

٩٧ - ذكر المشامية^(١) منهم :

هؤلاء أتباع هشام بن عمرو الفوطي^(٢) وفضائحهم بعد ضلالتهم بالقدر ترى .

منها : أنه حرم على الناس أن يقولوا « حسبنا الله ونعم الوكيل » من جهة تسميته بالوكيل ، وقد نطق القرآن بهذا الاسم لله تعالى ، وذكر ذلك في السنة الواردة في تسعة وتسعين اسماً من أسماء الله تعالى ، فإذا لم يحز إطلاق هذا الاسم على الله تعالى مع نزول القرآن به ومع ورود السنة الصحيحة به فأى اسم بعده يطلق عليه ؟ وقد كان أصحابنا يتعجبون من المعتزلة البصرية في إطلاقها على الله عز وجل من الأسماء ما لم يذكر في القرآن والسنة إذا دل عليه القياس ، وزاد هذا التعجب بمنع الفوطي عن الإطلاق على الله تعالى بما قد نطق به القرآن والسنة .

واعتذر الخياط عن الفوطي بأن قال : إن هشاماً كان يقول : « حسبنا الله ونعم المتوكل عليه » بدلاً من الوكيل ، وزعم أن وكلاً يقتضيه مؤكلاً فوقه ، وهذا من

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٦ - والملل والنحل : ١ / ٧٢

ومقالات الإسلاميين في مواضع متعددة منها : ١ / ٣١٨ و ٣١٩ .

(٢) هو هشام بن عمرو ، الشيباني ، ذكره ابن المرتضى آخر من ذكر من أهل الطبقة السادسة ، وحكى عن يحيى بن أكرم أن المأمون العباسي كان إذا دخل عليه هشام هذا يتحرك له حتى إنه ليكاد يقوم (طبقات المعتزلة ص ٦١) وقد اختلفوا في ضبط « الفوطي » فيضبطه قوم بضم الفاء وسكون الواو ، ويضبطه آخرون بضم الفاء ، وفتح الواو ، والأول على أنه نسبة إلى الفوطه مفرداً ، والثاني على أنه نسبة إلى الفوط جمعاً .

علامات جهل هشام والمعتذر عنه بمعنى الأسماء في اللغة . وذلك : أن الوكيل في اللغة بمعنى الكافي ؛ لأنه يكفي موكله أمر ما وكله فيه . وهذا معنى قولهم : حسبنا الله ونعم الوكيل . ومعنى حسبنا كافينا ، وواجب أن يكون ما بعد نعم موافقا لما قبله ، كقول القائل : الله رازقنا ونعم الرازق ، ولا يقال : الله رازقنا ونعم الغافر ، ولأن الله تعالى قال : ﴿ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ^(١) ﴾ أى كفيه . وقد يكون الوكيل أيضاً بمعنى الحفيظ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَسْتُ عَلَيْهِكُمْ بِوَكِيلٍ ^(٢) ﴾ : أى حفيظ ، ويقال في تقيض الحفيظ : رَجُلٌ وَكِيلٌ وَوَكَلٌ : أى بليد ، والوكالُ البلادة . وإذا كان الوكيل بمعنى الحفيظ ، وكان الله عز وجل كافيا وحفيظا ، لم يكن للمنع من إطلاق الوكيل في أسمائه معنى .

والعجب من هشام في أنه أجاز أن يُكْتَبَ لله عز وجل هذا الاسم ، وأن يُقرأ به القرآن ، ولم يحِزْ أن يُدْعَى به في غير قراءة القرآن .

الفتحية الثانية من فضاء الفوطى : امتناعه من إطلاق كثير مما نطق به القرآن ، فمنع الناس من أن يقولوا : إن الله تعالى عز وجل ألف بين قلوب المؤمنين وأضلّ الفاسقين ، وهذا عناد منه لقول الله عز وجل : ﴿ وَالْفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلْفَتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ بَيْنَهُمْ ، إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ^(٣) ﴾ ولقوله تعالى : ﴿ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ^(٤) ﴾ وقوله : ﴿ وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ^(٥) ﴾ ومنع أن يقول في غير القرآن إنه عى على الكافرين .

(١) من الآية ٣ من سورة الطلاق .

(٢) من الآية ٦٦ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٦٣ من سورة الأنفال .

(٤) من الآية ٢٧ من سورة إبراهيم .

(٥) من الآية ٢٦ من سورة البقرة .

وواقف صاحب عباد بن سليمان الضمري^(١) في هذه الضلالة فنع الناس أن يقولوا : إن الله تعالى خلق الكافر ؛ لأن الكافر اسم لشئين : إنسان ، وكفره ، وهو غير خالق لكفره عنده ، ويلزمه على هذا القياس أن لا يقول : إن الله تعالى خلق المؤمن ، لأن المؤمن اسم لشئين : إنسان ، وإيمان ، والله عنده غير خالق لإيمانه ، ويلزمه على قياس هذا الأصل أن لا يقول إن أحدا قتل كافراً أو ضربه ، لأن الكافر اسم للإنسان وكفره ، والكفر لا يكون مقتولا ولا مضروباً .

ومنع عباد من أن يقال : إن الله تعالى ثالث كل اثنين ، ورابع كل ثلاثة . وهذا عناد منه لقول الله عز وجل : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ، وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ، وَلَا آذَنٌ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ، ثُمَّ يَنْبِئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾^(٢) .

وكان يمنع أن يقال : إن الله عز وجل أملي للكافرين . وفي هذا عناد منه لقوله عز وجل : ﴿ إِنَّمَا تُنْصَى لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا ، وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾^(٣) فإن كان عباد قد أخذ هذه الضلالة عن أستاذه هشام فإلصاقاً من العصية ،

(١) عباد بن سليمان الضمري : أحد رجال الطبقة السابعة من المعتزلة ، ذكره ابن المربضي في « طبقات المعتزلة » (ص ٧٧) وقال عنه : « وله كتب معروفة ، وبلغ مبلغاً عظيماً ، وكان من أصحاب هشام القوطي ، وله كتاب يسمى الأبواب نقضه أبو هاشم » اهـ . وقال عنه أبو الحسين الملطي « ملأ الأرض كتباً وخلافاً ، وخرج عن حد الاعتزال إلى الكفر والزندقة » وذكر الأشعري بعض مقالاته في كتابه مقالات الإسلاميين ، فانظره : ٢٣٧/١ ، ٢٣٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ .

(٢) من الآية ٧ من سورة المجادلة .

(٣) من الآية ١٧٨ من سورة آل عمران .

وَلَنْ تَلِدَ الْحَيَّةُ إِلَّا الْحَيَّةَ . وَإِنْ انْفَرَدَ بِهَا دُونَهُ فَقَدْ قَاسَ التَّامِيزُ مَا مَنَعَ مِنْ إِطْلَاقِهِ عَلَى مَا مَنَعَ أَسْتَاذَهُ مِنْ إِطْلَاقِ اسْمِ الْوَكِيلِ وَالْكَفِيلِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى .

الفضيحة الثالثة من فضائح القوطي : قوله بأن الأعراض لا يدلُّ شيء منها على الله تعالى ، وكذلك قال صاحبه عباد ، وزعماً أن فَلَاقَ الْبَحْرِ ، وَقَلْبَ الْعَصَا حَيَّة ، وانشقاق القمر ، وَتَحْقُّقُ السَّحَرِ ^(١) ، وَالْمَشْيُ عَلَى الْمَاءِ ، لَا يَدُلُّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى صَدَقِ الرَّسُولِ فِي دَعْوَاهِ الرِّسَالَةِ .

وزعم القوطي أن الدليل على الله تعالى يجب أن يكون محسوساً ، والأجسام محسوسة ، فهي الأدلة على الله تعالى ، والأعراض معلومة بدلائل نظرية ، فَلَوْ دَلَّتْ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى لاحتاج كل دليل منها إلى دليل سواه لا إلى نهاية .

فقبل له : يلزمك على هذا الاستدلال أن تقول : إن الأعراض لا تدلُّ على شيء من الأشياء ، ولا على حكم من الأحكام ؛ لأنها لو دلت على شيء أو على حكم لاحتاجت في دلائلها على مدلولها إلى دلالة على صحة دلائلها عليه ، واحتاج كل دليل إلى دليل لا إلى نهاية .

فإن صار إلى أن الأعراض لا تدلُّ على شيء ولا على حكم صار إلى إبطال دلالة كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم على الحلال والحرام والوعد والوعيد .

على أن من الأعراض ما يُعْلَمُ وجوده بالضرورة كالألوان ، والطعوم ، والروائح ، والحركة ، والسكون ، فيلزمه أن تكون هذه الأعراض المعلومة بالضرورة دلالة على الله سبحانه لأنها محسوسة كما دلت الأجسام عليه لأنها

(١) وقع في الطبعة الأولى « ونجى السحر » ولما لم يظهر معناه وضعوا في الثانية مكانه « وفلق البحر » فجاء مكرراً ، واختارنا ما أثبتناه ، إذ كانت الكلمة تدل على مراد المؤلف ، وهو أن إلقاء موسى عصاه قد أفسد سحر السحرة الذين حشرهم فرعون .

محسوسة. فإن قال: إن الأعراض غير محسوسة لأن نفاة الأعراض قد أنكرها وجودها، قيل: فالنجدارية والضرارية قد أنكرها وجود جسم لا يكون عرضاً لدعواهم أن الأجسام أعراض مجتمعة، فيجب على قياس قولك أن لا تكون الأجسام معلومة بالضرورة، وأن لا تدل عليه سبحانه.

الفضيحة الرابعة من فضائح الفوطي: قوله بالقطع والموصول، وذلك قوله: لو أن رجلاً أسبغ الوضوء وافتتح الصلاة، متقرباً بها إلى الله سبحانه، غازماً على إتمامها، ثم قرأ فركع فسجد مخلصاً لله تعالى في ذلك كله، غير أنه قطعها في آخرها: إن أول صلاته وآخرها معصية قد نهاه الله تعالى عنها وحرّمها عليه، وليس له سبيل قبل دخوله فيها إلى العلم بأنها معصية فيتجنبها.

واجتمعت الأمة قبله على أن ما مضى منها كانت طاعة لله تعالى وإن لم تكن صلاة كاملة.

الفضيحة الخامسة من فضائحه: إنكاره حصار عثمان وقتله بالغلبة والقهر. وزعم أن شزيمة قليلة قتلوه غرة من غير حصار مشهور.

ومُنكر حصار عثمان مع تواتر الأخبار به كمنكر وقعتي بدر وأحُد مع تواتر الأخبار بهما، ومنكر المعجزات التي تواترت الأخبار بها.

الفضيحة السادسة من فضائحه: قوله في باب الإمامة^(١): إن الأمة إذا اجتمعت كلمتها وترك الظلم والفساد احتاجت إلى إمام يسوسها، وإذا عصت وفجرت وقتلت إمامها لم تعقد الإمامة لأحد في تلك الحال.

وإنما أراد الطعن في إمامة عليٍّ؛ لأنها عُقدت له في حال الفتنة وبعد قتل إمام قبله.

(١) وقع في المطبوعتين السابقتين «في باب الأمة». وهو تحريف لم يلق تبصراً

وهذا قريب من قول الأصم منهم : إن الإمامة لا تنعقد إلا بإجماع عليه .
وإنما قصد بهذا الطعن في إمامة علي رضي الله عنه ، لأن الأمة لم تجتمع عليه في
ثبوت أهل الشام على خلافه إلى أن مات ، فأنكر إمامة علي مع قوله بإمامة
معاوية لاجتماع الناس عليه بعد قتل علي رضي الله عنه .

وقررت عيون الرافضة المائلين إلى الاعتزال بطعن شيوخ المعتزلة في إمامة علي
وبعد شك زعيمهم واصل في شهادة علي وأصحابه

الفضيحة السابعة من فضائح القوطي : قوله بتكفير مَنْ قال إن الجنة والنار
مخلوقتان . وأخلافه من المعتزلة شكوا في وجودهما اليوم ، ولم يقولوا بتكفير
من قال إنهما مخلوقتان .

والمثبتون لخلقهما يكفرون من أنكرهما ، ويقسمون بالله تعالى أن مَنْ
أنكرهما لا يدخل الجنة ولا ينجو من النار .

الفضيحة الثامنة من فضائحه : إنكاره افتضاض الأبقار في الجنة ، وَمَنْ
أنكر ذلك يُحَرِّمُ ذلك ، بل يحرم عليه دخول الجنة فضلاً عن افتضاض الأبقار فيها
وكان القوطي — مع ضلالاته التي حكيناها عنه — يرى قتل مخالفيه في
السرغيلة ، وإن كانوا من أهل ملة الإسلام .

فإذا على أهل السنة إذا قالوا في هذا القوطي وأتباعه : إن دماءهم وأموالهم
حلالٌ للمسلمين وفيه الخمس ، وليس على قاتل الواحد منهم قودٌ ، ولا ديةٌ ،
ولا كفارة ، بل لقاتله عند الله تعالى القربى والزلفى ، والحمد لله على ذلك .
٩٨ - ذكر المرادية منهم ^(١) :

هؤلاء أتباع عيسى بن صبيح : المعروف بآبي موسى المردار ^(٢) وكان يقال

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٧ - والملل والنحل : ١/ ٦٨ ثم

انظر مقالات : ١/ ٢٥٢ .

(٢) هو أبو موسى : عيسى بن صبيح ، ولقبه المردار ، وفي طبقات المعتزلة =

له راهب المعتزلة ، وهذا اللقب لائق به إن كان المراد به مأخوذاً من رهبانية النصراني ، ولقبه بالردار لائق به أيضاً ، وهو في الجملة كما قيل :

وَقَلْبًا أَبْصَرْتَ عَيْنَاكَ مِنْ رَجُلٍ إِلَّا وَمَعْنَاهُ إِنْ فَكَرْتَ فِي لَقَبِهِ

وكان هذا الردار يزعم أن الناس قادرون على أن يأتوا بمثل هذا القرآن وربما هو أفصح منه كما قاله النظام .

وفي هذا عناد منهما لقول الله عز وجل : ﴿ قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ، وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ (١) .

وكان الردار - مع ضلالتة - يقول بتكفير مَنْ لا بَسَ السلطان ، ويزعم أنه لا يرث ولا يورث .

وكان أسلافه من المعتزلة يقولون فيمن لا بَسَ السلطان من موافقيهم في القدر والاعتزال : إنه فاسق ، لا مؤمن ولا كافر ، وأفتى الردار بأنه كافر .

والمنحرف من سلطان زمانه كيف ترك قتله مع تكفيره إياه وتكفير من خالطه ؟ .

= «ابن الردار» قال ابن الإخشيد: هو من علماء المعتزلة ومن القدمين فيهم ، وكان ممن أجاب بشر بن المعتز ، ومن جهة أبي موسى انتشر الاعتزال في بغداد ، ويقال : إنه كان من أحسن عباد الله قصصاً ، وأفصحهم منطقاً ، وأثبتهم كلاماً (طبقات المعتزلة ٧٠ - ٧١) وقال الشهرستاني : عيسى بن صبيح الملقب بالردار ، وقد تلمذ لبشر بن المعتز ، وأخذ العلم عنه ، وتزهد ، ويسمى راهب المعتزلة ، ثم ذكر ما انفرد به عنهم (الملل : ١ / ٦٨ - ٦٩) .

(١) الآية ٨٨ من سورة الإسراء .

وكان يزعم أيضا أن الله قادر على أن يظلم ، ويكذب ، ولو فعل مقدوره من الظلم والكذب لكان إلهاً ظالماً كاذباً .
وحكى أبو زرعة عن المردار أنه أجاز وقوع فعل واحد من فاعلين مخلوقين على سبيل التولّد ، مع إنكاره على أهل السنة ما أجازوه من وقوع فعل من فاعلين أحدهما خالق ، والآخر مكتسب .

وزعم المردار أيضا أن من أجاز رؤية الله تعالى بالأبصار بلا كيف فهو كافر ، والشاك في كفره كافر ، وكذلك الشاك في الشاك لا إلى نهاية .
والباقون من المعتزلة إنما قالوا بتكفير من أجاز الرؤية على جهة المقابلة أو على اتصال شعاع بصر الرائي بالمرئي .

والذين أثبتوا الرؤية مجمعون على تكفير المردار وتكفير الشاك في كفره .
وقد حكى المعتزلة عن المردار أنه لما حضرته الوفاة أوصى أن يتصدق بماله ، ولا يدفع شيئا منه إلى ورثته .

وقد اعتذر أبو الحسين الخياط عن ذلك بأن قال : كان في ماله شبهة ، وكان للمساكين فيه حق ، وقد وصفه في هذا الاعتذار بأنه كان غاصبا وخائفا للمساكين . والغاصب عند المعتزلة فاسق مخلّد في النار ، وقد أكفره سائر المعتزلة في قوله بتولّد فعل واحد من فاعلين .

وقد أكفر هو أبا الهذيل في قوله بنفناء مقدورات الله عز وجل ، وصنف فيه كتابا ، وأكفر أستاذه بشر بن المعتز في قوله بتوليد الألوان والطعوم والروائح والإدراكات . وأكفر النظام في قوله بأن المتولدات من فعل الله . وقال : يلزمه أن يكون قول النصارى : « المسيح ابن الله » من فعل الله .

فهذا راهب المعتزلة قد قال بتكفير شيوخه ، وقال بشيوخه بتكفيره . وكلا الفريقين محقّ بتكفير صاحبه .

٩٩ - ذكر الجعفرية منهم^(١) :

هؤلاء أتباع جعفر بن ، أحدهما : جَعْفَرُ بْنُ حَرْبٍ^(٢) ، والآخر جَعْفَرُ بْنُ مُبَشَّرٍ^(٣) ، وكلاهما للضلالة رأس ، وللجهالة أساس .

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٧ - وحكاها الشهرستاني مع مع الردارية في ١ / ٦٨ .

(٢) هو أبو الفضل : جعفر بن حرب ، ذكره ابن المرتضى في رجال الطبقة السابعة من طبقات المعتزلة ، وذكر أن له كتباً كثيرة في الجلي من علم الكلام والدقيق ، ومن أخباره التي حكاها ابن المرتضى أنه حضر مجلس الواثق العباسي للمناظرة ، فحضر وقت الصلاة قاموا لها وتقدم الواثق يصلي بهم ، فتنحى جعفر بن حرب فبرز خفيه وصلى وحده ، وكان أقربهم إليه يحيى بن كامل ، فجعلت الدموع تسيل من عيني يحيى خوفاً على جعفر من القتل ، قال : ثم لبس جعفر خفيه وعاد إلى المجلس وأطرق ، ثم أخذوا في المناظرة ، فلما خرجوا قال له القاضي أحمد بن أبي دواد : إن هذا (يريد الواثق) لا يملك على هذا الفعل ، فإن عزمته عليه فلا تحضر مجلسه ، فقال جعفر : ما أريد الحضور لولا أنك تحملني عليه ، فلما كان المجلس الثاني نظر الواثق ثم قال : أين الشيخ الصالح ؟ فاعتذر عنه ابن أبي دواد . ولم يحضر جعفر مجلسه بعد ذلك (طبقات المعتزلة ص ٧٣ - ٧٦ - ميزان الاعتدال رقم ١٤٩٧) .

(٣) هو أبو محمد : جعفر بن مبشر الثقفي ، ذكره ابن المرتضى في رجال الطبقة السابعة مع جعفر بن حرب ، وقال : بلغ في العلم والعمل هو وجعفر بن حرب حتى كان يضرب بهما المثل فيقال : علم الجعفرين وزهدهما ، وذكر أن الواثق قال يوماً لابن أبي دواد : لم لا تولى أصحابي (يريد المعتزلة) القضاء كما تولى غيرهما ؟ فقال : يا أمير المؤمنين إن أصحابك يمتنعون من ذلك ، وهذا جعفر بن مبشر وجهت إليه بعشرة آلاف درهم فأبى أن يقبلها ، فذهبت إليه بنفسه واستأذنت ، فأبى أن يأذن لي ، فدخلت إليه بغير إذن فسل سيفه في وجهي وقال : الآن حل لي قتلك ، فانصرفت عنه ، فكيف أولى مثله القضاء ؟ (طبقات المعتزلة : ص ٧٦ ، ٧٧ - ميزان الاعتدال رقم ١٥١٧) .

أما جعفر بن مبشر فإنه زعم أن في فساق هذه الأمة من هو شر من اليهود ،
والنصارى ، والمجوس ، والزنادقة . هذا مع قوله بأن الفاسق مَوْحِدٌ وليس بمؤمن
ولا كافر ، فجعل الموحِد الذي ليس بكافر شرّاً من الثنوي الكافر .
وأقلُّ ما تقابل به على هذا القول أن نقول له : إنك عندنا شر من كل
كافر على بسيط الأرض .

وزعم أيضاً أن إجماع الصحابة على ضَرْب شارِب الخمر الحدَّ وقع خطأ ؛
لأنهم أجمعوا عليه برأيهم ، فشارك بيدعته هذه نَجْدَات الخوارج في إنكارها
حد الخمر .

وقد أجمع فقهاء الأمة على تكفير مَنْ أنكر حدَّ الخمر ، وإنما اختلفوا في
حد شارِب النبيذ إذا لم يسكر منه ، فأما إذا سكر منه فعليه الحد عند فريق الرأي
والحديث على رغم من أنكر ذلك .

وزعم ابن مبشر أيضاً أن مَنْ سَرَقَ حبة أو ما دونها فهو فاسق مخلد في
النار ، وخالف بذلك أسلافه الذين قالوا بِقُفْرَان الصغار عند اجْتِنَاب الكبائر .
وزعم أيضاً أن تأييد المذنبين في النار من مَوْجِبَات العقول ، وخالف بذلك
أسلافه الذين قالوا : إن ذلك معلوم بالشرع دون العقل .

وزعم أيضاً أن رجلاً لو بَعَثَ إلى امرأة يخطبها ليتزوجها ، وجاءته المرأة
خَوَّبَ عليها فوطئها من غير عقد أنه لا حدَّ عليها ، لأنها جاءتته على سبيل
النكاح ، وأوجب الحدَّ على الرجل ، لأنه قصد الزنى ، ولم يعلم هذا الجاهل أن
المطauعة للزاني زانية إذا لم تكن مكرهة ، وإنما اختلف الفقهاء فيمن أكرهه
امرأة على الزنى ، فمنهم من أوجب للمرأة مهراً وأوجب على الرجل حداً ، وبه
قال الشافعي وفقهاء الحجاز ، ومنهم من أسقط الحد عن الرجل لأجل وجوب

المهر عليه ، ولم يقل أحد من سلف الأمة بسقوط الحد عن المطاوعة للزاني كما قال ابن مبشر . وكفاه بخلاف الإجماع خزيًا .

وأما جعفر بن حَرْب فإنه جَرَى على ضلالات أستاذه المردار ، وزاد عليه قوله بأن بعض الجملة غير الجملة . وهذا يوجب عليه أن تكون الجملة غير نفسها ، إذا كان كل بعضٍ منها غيرها .

وكان يزعم أن المنوع من الفعل قادر على الفعل ، وليس يقدر على شيء ، هكذا حكى عنه الكعبي في مقالاته ، ويلزمه على هذا الأصل أن يميز كون العالم بشيء ليس غير عالم به .

قال عبد القاهر : لابن حرب كتابٌ في بيان ضلالاته ، وقد نقضناه عليه وسمينا نقضنا عليه بكتاب « الحَرْب على ابن حَرْب » وفيه نقض أصوله وفصوله بحمد الله ومَنِّه .

١٠٠ - ذكر الإسكافية منهم ^(١) :

هؤلاء أتباع محمد بن عبد الله الإسكافي ^(٢) وكان قد أخذ ضلالته في القدر عن جعفر بن حرب ، ثم خالفه في بعض فروعه ، وزعم أن الله تعالى يوصف بالقدرة على ظلم الأطفال والمجانين ، ولا يوصف بالقدرة على ظلم العقلاء ؛ فخرج عن قول النظام بأنه لا يقدر على الظلم والكذب ، وخرج عن قول من قال

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٨ .

(٢) هو أبو جعفر محمد بن عبد الله ، الإسكافي ، ذكره ابن المرتضى في رجال الطبقة السابعة ، وقال عنه : كان الإسكافي خياطا ، وكان عمه وأمه يمنعانه من الاختلاف في طلب العلم ويأمرانه بلزوم الكسب ، فضمه جعفر بن حرب إلى نفسه ، وكان يبعث إلى أمه كل شهر عشرين درهما حتى بلغ ما بلغ ، وروى عن أبي الحسين الخياط أنه الإسكافي مات في سنة ٢٤٠ . (انظر طبقات المعتزلة ص ٧٨) .

من أسلافه إنه يقدر على الظلم والكذب ، ولكنه لا يفعلهما لعلمه بهما وغناه
عنهما ، وجعل بين القولين منزلةً ؛ فزعم أنه إنما يقدر على ظلم من لا عقل له ،
ولا يقدر على ظلم العقلاء . وأكفره أسلافه في ذلك ، وأكفرهم هو في خلافه .

ومن تدقيقه في صلاته قوله بأنه يجوز أن يقال : إن الله يكلم العباد ، ولا يجوز
أن يقال : إنه يتكلم ، وسماه مكلاماً ، ولم يسمه متكلماً ، وزعم أن متكلماً يوم
أن الكلام قام به ، ومكلم لا يوم ذلك ، كما أن متحركاً يقتضي قيام الحركة به ،
ومتكلماً يقتضي قيام الكلام به ، فصحيح عندنا أن كلام الله تعالى عندنا قائم به
وأما أسلافه القدريّة فإنهم يقولون له : إن اعتلاك هذا يوجب عندك أن يكون
المتكلم من بدن الإنسان لسانه فحسب ، لأن الكلام عندك محل فيه ، بل يوجب
عليك إحالة إجراء اسم المتكلم على شيء ، لأن الكلام عندك وعند سائر المعتزلة
له حروف ، ولا يصح أن يكون حرف واحد كلاماً ، ومحل كل حرف من حروف
الكلام غير محل الحرف الآخر ، فيعني على اعتلاك أن لا يكون الإنسان
متكلماً ولا جزءاً منه على قواعد اعتلاك أن الله تعالى لم يكن متكلماً لأن الكلام
لا يقوم به عندك .

وقد نحم بعض المعتزلة من الإسكافي بأن زعم أن محمد بن الحسن ^(١) رآه
ماشياً فنزل عن فرسه ، وهذا كذب من قائله ، لأن الإسكافي لم يكن في زمان
محمد بن الحسن ، ومات محمد بن الحسن بالري في خلافة هارون الرشيد ، ولم يدرك

(١) هو فقيه عصره قاضي القضاة أبو عبد الله : محمد بن الحسن الشيباني ،
ولد بواسط ونشأ بالكوفة ، وسمع أبا حنيفة ومالك بن عوف وطائفة ، وكان من
أذكى العالم ، قال أبو عبيد : ما رأيت أعلم بكتاب الله من محمد بن الحسن ، وقال
الإمام محمد بن إدريس الشافعي : لو أشاء أن أقول تنزل القرآن بلغة محمد بن الحسن
لقلت ، لفصاحته ، وقد حملت عنه وقر بخفي ، توفي وهو في صحبة هارون الرشيد بالري
في سنة ١٨٩ عن سبع وخمسين سنة (العبر : ١ / ٣٠٢ وما بعدها - الفهرست : ٣٠١)

الإسكافي زمان الرشيد ، ولو أدرك زمان محمد لم يكن محمد ينزل مثله عن فرسه مع تكفيره إياه . وقد روى هشام بن عبيد الله الرازي ^(١) عن محمد بن الحسن أن من صلى خلف المعتزلي يُعِيدُ صلاته ، وروى هشام أيضاً عن يحيى بن أكرم ^(٢) عن أبي يوسف ^(٣) أنه سُئِلَ عن المعتزلة ، فقال : هم الزنادقة ، وقد أشار الشافعي في كتاب القياس إلى رُجُوعِهِ عن قبول شهادة للمعتزلة وأهل الأهواء ، وبه قال مالك وفقهاء المدينة ، فكيف يصح من أئمة الإسلام إكرام القدرية بالنزول لهم مع قولهم بتكفيرهم ؟

(١) هكذا ذكره الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٤٧/١١) باسم « هشام ابن عبيد الله الرازي السبتي » وذكره الذهبي في العبر (٣٨٣ / ١) باسم « همام ابن عبد الله الرازي الحنفي » وذكر عنه أنه كان كثير العلم واسع الرواية ، وفيه ضعف ، وقد جاء عنه أنه قال : أنفقت في طلب العلم سعمائة ألف درهم ، وذكر مثل ذلك الحافظ في التهذيب ، واتفق مع الذهبي فيمن ذكرهم من شيوخه ، وقال الذهبي : إنه توفي في سنة ٢٢١ .

(٢) هو أبو محمد : يحيى بن أكرم ، الروزي ، ثم البغدادي ، القاضي ، أحد الأعلام ، القائم بكل معضلة ، غلب على الأمين العباسي حتى أخذ بمجامع قلبه وقلده القضاء وتدير مملكته ، فكانت الوزراء لاتصنع شيئاً إلا بعد مطالعته ، توفي بالربذة عائداً من الحج في آخر سنة ٢٤١ وله سبعون سنة (العبر : ١ / ٤٣٩) .

(٣) هو أبو يوسف : يعقوب بن إبراهيم ، الكوفي ، قاضي القضاة ، وهو أول من قيل له قاضي القضاة ، تفقه على الإمام أبي حنيفة ، وروى عن عطاء بن السائب وطبقته ، وكان يحب أهل الحديث ويميل إليهم ، وقال محمد بن سماعة : كان أبو يوسف يصلي بعد ما ولى القضاء في كل يوم مائتي ركعة ، وقال يحيى بن يحيى النيسابوري : سمعت أبا يوسف يقول عند وفاته : كل ما أفتيت به فقد رجعت عنه إلا ما وافق الكتاب والسنة ، توفي في شهر ربيع الآخر من سنة ١٨٢ (العبر : ١ / ٢٨٤) وما بعده - الفهرست ٣٠٠ - تذكرة الحفاظ رقم ٢٧٣ -

١٠١ - ذكر الثمانية منهم^(٤) :

هؤلاء أتباع ثمامة بن أشرس النميري^(٥) من مواليهم ، وكان زعيم القدرية
في زمان المأمون ، والمعتمد ، والواثق ، وقيل : إنه هو الذي أغوى المأمون بأن
دعاه إلى الاعتزال .

وانفرد عن سائر أسلاف المعتزلة ببدعتين أكفرته الأمة كلها فيهما .

إحداها : أنه - لما شاركه أصحاب المعارف في دعواهم أن المعارف ضرورية -
زعم أن من لم يضطره الله إلى معرفته لم يكن مأموراً بالمعرفة ولا منهيًا عن
الكفر ، وكان مخلوقاً للسخرى والاعتبار فحسب كسائر الحيوانات التي ليست بمكلفة .
وزعم لأجل ذلك أن عوام الدهرية والنصارى والزنادقة يصيرون في
الآخرة تراباً .

وزعم أن الآخرة إنما هي دار ثواب أو عقاب ، وليس فيها لمن مات طفلاً
ولا لمن لا يعرف الله تعالى بالضرورة طاعة يستحقون بها ثواباً ، ولا معصية
يستحقون عليها عقاباً ؛ فيصيرون حينئذ تراباً ؛ إذ لم يكن لهم حظ في ثواب ولا عقاب

(٤) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٨ - والمثل والنحل : ١ / ٧٠ .

(٥) هو أبو معن - ويقال : أبو بشر - ثمامة بن الأشرس ، النميري ، وذكره
ابن المرتضى في أوائل من ذكر من رجال الطبقة السابعة ، وذكر له أخباراً كثيرة
مع المأمون العباسي ، كما ذكر أن أول اتصاله بالخلفاء كان بهرون الرشيد ، وأنه قد
تمكن منه تمكناً عظيماً حتى عادله في السفر إلى مكة ، وأنه كان يملأ أذن الرشيد
علماً وأدباً ، وأنه كان يدبر في نفسه الواقعة بمحمد بن سليمان عند الرشيد ، لأنه كان
قد قطع يدي عيسى الطبري ، وأن ثمامة أخذ على نفسه أن يقتل محمد بن سليمان نفسه
بسبب ذلك ، وأنه ما زال بالرشيد حتى كان منه ما كان (طبقات المعتزلة ص ٦٢ - ٦٧)
ومحمد بن سليمان بن علي : ابن عم النصور أمير البصرة وفارس ، وذكر الذهبي أنه
مات في سنة ١٧٣ ، ولم يذكر أنه قتل (العبر : ١ / ٢٦٣ ميزان الاعتدال رقم ١٣٩٤)

والبدعة الثانية من بدع ثمامة : قوله بأن الأفعال المتولدة أفعال لا فاعل لها .
وهذه الضلالة تجرُّ إلى إنكار صانع العالم ، لأنه لو صح وجود فعل بلا فاعل
لصح وجود كل فعل بلا فاعل ، ولم يكن حينئذ في الأفعال دلالة على فاعلها ،
ولا كان في حدوث العالم دلالة على صانعه ، كما لو أجاز إنسان وجود كتابة لا من
كاتب ، ووجود مبنى أو منسوخ لا من بانٍ أو ناسخ .

ويقال له : إذا كان كلامُ الإنسان عندك متولداً ولا فاعل له عندك فلم تَلمُ
الإنسان على كذبه وعلى كلمة الكفر ؟ وهو عندك غير فاعل للكذب ولا
لكلمة الكفر ؟

ومن فضائح ثمامة أيضاً أنه كان يقول في دار الإسلام : إنها دار شرك ،
وكان يحرم السَّبْيَ ، لأن السَّبْيَ عنده ماعصى ربه إذا لم يعرفه ، وإنما العاصي عنده
من عرف ربه بالضرورة ثم جَحَّده أو عصاه .

وفي هذا إقرار منه على نفسه بأنه ولد زنى ، لأنه كان من الموالى ، وكانت
أمه مسبية ، ووطء من لا يجوز سببها على حكم السبي الحرام زنى ، والمولود منه ولد
زنى ؛ فبدعة ثمامة على هذا التقدير لا تَقْصُرُ بنسبه .

وقد حكى أصحاب التواريخ عن سخافة ثمامة ومجونه أموراً عجيبة :

منها : ما ذكره عبد الله بن مسلم بن قتيبة في كتاب « مختلف الحديث »
ذكر فيه أن ثمامة بن أشرس رأى الناس يوم الجمعة يتعادون إلى المسجد الجامع
لخوفهم فَوَّتَ الصلاة ، فقال لرفيق له : انظر إلى هؤلاء الحمير والبقر . ثم قال :
ماذا صنع ذاك العربيُّ بالناس ؟ . يعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وحكى الجاحظ في كتاب المضاحك أن المأمون ركب يوماً فرأى ثمامة
سكران قد وقع في الطين ، فقال له : ثمامة ؟ ! قال : أى والله ، قال : ألا تستحي ؟
قال : لا والله ، قال : عليك لعنة الله ، قال : تَتَرَى ؟ ثم تَتَرَى .

وذكر الملاحظ أيضاً أن غلام ثمامة قال يوماً لثمامة : قم صلّ ، فغافل ،
 خقال له : قد ضاق الوقت فقم وصل واسترح ، فقال : أنا مستريح إن تركتني .
 وذكر صاحب تاريخ المرازمة أن ثمامة بن أشرس سعى إلى الواثق بأحمد
 ابن نصر المروزي^(١) وذكر له أنه يكفر من ينكر رؤية الله تعالى ، ومن يقول
 بخلق القرآن ، فاعتصم المعتصم ببدعة القدرة فقتله ، ثم ندم على قتله ، وعاتب
 ثمامة ، وابن أبي دؤاد^(٢) ، وابن الزيات^(٣) في ذلك ، وكانوا أشاروا عليه بقتله ،
 فقال له ابن الزيات : وإن لم يكن قتله صواباً فقتلني الله تعالى بين الماء والنار ،
 وقال ابن أبي دؤاد : حبستني الله في جلدني إن لم يكن قتله صواباً . وقال ثمامة :
 سخط الله تعالى على السيوف إن لم تسكن أنت مصيباً في قتله . فاستجاب الله
 تعالى دعاء كل واحد منهم في نفسه : أما ابن الزيات فإنه دخل في الحمام وسقط

(١) هو أحمد بن نصر ، الخزاعي ، الشهيد ، كان من أولاد أمراء الدولة ،
 فنشأ في علم وصلاح ، وكتب عن مالك وجماعة ، وحمل عن هشيم مصنفاته ، وما كان
 يحدث ، وكان يزرى على نفسه ، وكان رأساً في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ،
 وقام معه في ذلك خلق من المطوعة ، واستفحل أمرهم ، قتله الواثق بيده لامتناعه
 من القول بخلق القرآن ولكونه أغلظ للواثق في الخطاب ، وذلك في سنة ٢٣١
 (العبر : ١ / ٤٠٨) .

(٢) هو أبو عبد الله : أحمد بن أبي دؤاد ، الإيادي ، قاضي القضاة ، كان فصيحا
 مفوها شاعراً جواداً ، وكان - مع ذلك - رأساً من رؤوس الجهمية والعتزلة ، وهو
 الذي شغب على إمام أهل السنة أحمد بن حنبل وأقبح بقتله ، وقد غضب عليه وعلى آله
 المتوكل العباسي في سنة ٢٣٧ فصادرهم وأخذ منهم ستة عشر ألف ألف درهم ،
 وحبسه ، وقد مرض بالفالج ومات في سنة ٢٤٠ (العبر : ١ / ٤٣١ - ميزان الاعتدال
 رقم ٣٧٤) .

(٣) هو أبو جعفر : محمد بن عبد الملك الزيات ، وزير المعتصم والواثق والمتوكل ،
 كان أديباً شاعراً محسناً كامل الأدوات ، وكان - مع ذلك - جهمياً ، قض عليه
 المتوكل وعذبه وسجنه حتى هلك في سنة ٢٣٣ (العبر : ١ / ٤١٤) .

في أتونه فمات بين الماء والنار ، وأما ابن أبي دُوَادٍ فإن المتوكل رحمه الله حبسه فأصابه في حبسه الفالج ، فبقي في جلده محبوساً بالفالج إلى أن مات ، وأما ثمامة فإنه خرج إلى مكة فرآه الخزاعيون بين الصفا والمروة ، فنادى رجل منهم فقال : يا آل خَزَاعَةَ ، هذا الذي سعى بصاحبكم أحمد بن نصر ، وسعى في دمه ، فاجتمع عليه بنو خَزَاعَةَ بسيوفهم حتى قتلوه ثم أخرجوا جيفته من الحرم فأكلته السباع خارجاً من الحرم ، فكان كما قال الله تعالى : (فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا ، وَكَانَ عَاقِبَةُ أَمْرِهَا خُسْرًا)^(١) .

١٠٢ - ذكر الجاحظية منهم^(٢) :

هؤلاء أتباع عمرو بن بحر الجاحظ^(٣) وهم الذين اغتروا بحسن بيان الجاحظ في كتبه التي لها ترجمة تروق بلا معنى واسم يهول ، ولو عرفوا جهالاته في ضلالاته لاستغفروا الله تعالى من تسميتهم إياه إنساناً ، فضلاً عن أن ينسبوا إليه إحساناً .

فمن ضلالاته المنسوبة إليه ما حكاها الكعبي^(٤) عنه في مقالاته - مع افتخارده به - قوله : إن المعارف كلها طِبَاعٌ ، وهي مع ذلك فعل للعباد ، وليست باختيار لهم .

قالوا : ووافق ثمامة في أن لا فعل للعباد إلا الإرادة ، وأن سائر الأفعال تنسب إلى العباد على معنى أنها وقعت منهم طباعاً ، وأنها وجبت بإرادتهم . قال : وزعم أيضاً أنه لا يجوز أن يبلغ أحد فلا يعرف الله تعالى ، والكفار

(١) من الآية ٩ من سورة الطلاق .

(٢) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٩ - واللؤلؤ والنحل : ١ / ٧٥ .

(٣) تقدمت ترجمة أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ص ٦٦) .

(٤) تقدمت ترجمة الكعبي أبي القاسم عبدالله بن أحمد بن محمود البلخي (ص ١٢) .

وانظر زيادة على ما ذكرناه في الموضع السابق طبقات المعتزلة ص ٨٨ .

عنده ما بين معانده وعارف قد استفرقه حبه لمذهبه ؛ فهو لا يشكر بما عنده من المعرفة بخالقه وتصديق رسله .

فإن صدق السكبي على الجاحظ في أن لا قتل للإنسان إلا الإرادة لزمه أن لا يكون الإنسان مصليا ، ولا صائما ، ولا حاجا ، ولا زانيا ، ولا سارقا ، ولا قاذفا ، ولا قاتلا ؛ لأنه لم يفعل عنده صلاة ، ولا صوما ، ولا حجاً ، ولا زنى ، ولا سرقة ، ولا قتلاً ، ولا قذفا ؛ لأن هذه الأفعال عنده غير الإرادة .

وإذا كانت هذه الأفعال التي ذكرناها عنده طباعاً لا كسباً لزمه أن لا يكون للإنسان عليها ثواب ولا عقاب ؛ لأن الإنسان لا يثاب ولا يعاقب على ما لا يكون كسباً له ، كما لا يثاب ولا يعاقب على لونه وتركيب بدنه إذ لم يكن ذلك من كسبه .

ومن فضائح الجاحظ أيضاً : قوله باستحالة عدم الأجسام بعد حدوثها . وهذا يوجب القول بأن الله سبحانه وتعالى يقدر على خلق شيء ولا يقدر على إفناؤه ، وأنه لا يصح بقاؤه بعد أن خلق الخلق منفرداً كما كان منفرداً قبل أن خلق الخلق .

ونحن وإن قلنا إن الله لا يفنى الجنة ونعيمها ، والنار وعذابها ، ولسنا نجعل ذلك بأن الله عز وجل غير قادر على إفناء ذلك كله ، وإنما نقول بدوام الجنة والنار بطريق الخبر .

ومن فضائح الجاحظ أيضاً : قوله بأن الله لا يدخل النار أحداً ، وإنما النار تجذب أهلها إلى نفسها بطبعها ، ثم تمسكهم في نفسها على الخلود .

ويلزمه على هذا القول أن يقول في الجنة : إنها تجذب أهلها إلى نفسها بطبعها ، وإن الله لا يدخل أحداً الجنة . فإن قال بذلك قطع الرغبة إلى الله في الثواب ، وأبطل فائدة الدعاء . وإن قال « إن الله تعالى هو يدخل أهل الجنة الجنة » لزمه القول بأن [الله] يدخل النار أهلها .

وقد افتخر الكعبيُّ بالجاحظ ، وزعم أنه من شيوخ المعتزلة ، وافتخر بتصانيفه الكثيرة ، وزعم أنه كنانى من بنى كنانة بن خزيمه بن مُدْرِكة بن إلياس بن مضر .

فيقال له : إن كنت كنانياً كما زعمت فلم صنفت كتاب « مفاخر القحطانية على الكنانية وسائر العدنانية » ، وإن كنت عربياً فلم صنفت كتاب « فضل الموالى على العرب » . وقد ذكر فى كتابه المسمى : « مفاخر قحطان على عدنان » أشعاراً كثيرة من هجاء القحطانية للعدنانية ، ومن رضى بهجو آبائه كمن هجا أباه . وقد أحسن جَحْظَةَ فى هجاء ابن بسام^(١) الذى هجا أباه ، فقال : مَنْ كَانَ يَهْجُو أَبَاهُ ، فَهَجَّوْهُ قَدْ كَفَاهُ . لو أنه من أبيه ، ما كان يهجو أباه .

وأما كتبه المزخرفة فأصناف : منها كتاب فى « حيل اللصوص » وقد علم بها الفسقة وجُوه السرقة ، ومنها كتابه فى « غش الصناعات » وقد أفسد به على التجار سلعهم ، ومنها كتابه فى « النواميس » وهو ذريعة للمحتالين يحتلبون بها ودائع الناس وأموالهم ، ومنها كتابه فى « الفتيا » وهو مشحون بطعن أستاذه النظام على أعلام الصحابة ، ومنها كتبه فى « القحاب ، والكلاب ، واللالاة » وفى « حيل المكدين » ومعانى هذه الكتب لاثقة به وبصفته وأسرته ، ومنها كتاب « طبائع الحيوان » وقد سلخ فيه معانى كتاب « الحيوان » لأرسطاطاليس ، وضم إليه ما ذكره المدائنى من حكم العرب وأشعارها فى منافع الحيوان ، ثم إنه شحن الكتاب بمناظرة بين الكلب والديك ، والاشتغال بمثل هذه المناظرة يضيع الوقت بالعث ، ومن افتخر بالجاحظ سلمناه إليه^(٢)

وقول أهل السنة فى الجاحظ كقول الشاعر فيه :

(١) هو : على بن محمد بن ناصر بن منصور بن بسام الكاتب ، توفى سنة ٣٠٢

(٢) ربما كان الأصل « وكلناه إليه » .

لَوْ يُمَسِّخُ الْخَبِيرُ مَسْخًا ثَانِيًا مَا كَانَ إِلَّا دُونَ قُبْحِ الْجَاهِظِ
رَجُلٌ يَنْوِبُ عَنِ الْجَحِيمِ بِنَفْسِهِ وَهُوَ الْقَذَى فِي كُلِّ طَرَفٍ لَا حِطَّ^(١)
١٠٣ - ذكر الشَّحَامِيَّةِ مِنْهُمْ^(٢) .

هؤلاء أتباع أبي يعقوب الشَّحَامِ^(٣) وكان أستاذ الجبائي ، وضلالاته
كضلالات الجبائي ، غير أنه أجاز كونَ مقدورٍ واحدٍ لقادرين ، وامتنع الجبائي
وابنه من ذلك ، وقد ظن بعض الأغبياء أن قول الشَّحَامِ كقول الصفاتية في
مقدور لقادرين ، وبين القولين فرق واضح ، وذلك أن الشَّحَامِ أجاز كونَ
مقدور واحد لقادرين يصح أن يحدثه كل واحد منهما على البذل ، وكذلك
حكاه الكعبي في كتاب عيون المسائل على أبي الهذيل . والصفاتية لا يثبتون
خالقين ، وإنما يجيزون كونَ مقدور واحدٍ لقادرين : أحدهما خالقه ، والآخر
مكتسبٌ له . وليس الخالق مكتسباً ، ولا المكتسب خالفاً . وفي هذا بيان الفرق
بين الفريقين على اختلاف الطريقتين .

(١) يروى هذا البيت :

رجل يدل على الجحيم بوجهه وهو القذى في عين كل ملاحظ

(٢) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٥١ .

(٣) هو أبو يعقوب : يوسف بن عبد الله بن إسحاق ، الشَّحَامِ ، من أصحاب
أبي الهذيل ، وإليه انتهت رئاسة المعتزلة في البصرة في وقته ، ويروى أن الواثق
العباسي أمر أن يجعل مع أصحاب الدواوين رجال من المعتزلة لينصقوا المتظلمين من أهل
الخراج ، فاختار ابن أبي دؤاد أبا يعقوب الشَّحَامِ ، فجعله ناظراً على الفضل بن مروان
فقمعه وقبض يده عن الانبساط في الظلم (طبقات المعتزلة ٧٢) .

١٠٤ - ذكر الخياطية منهم^(١) :

هؤلاء أتباع أبي الحسين الخياط^(٢) الذي كان أستاذ الكعبي في ضلالتة ،
 وشارك الخياط سائر القدرة في أكثر ضلالاتها ، وانفرد عنهم بقول لم
 يسبق إليه في المعلوم ، وذلك أن المعتزلة اختلفوا في تسمية المعلوم شيئا ، منهم
 من قال : لا يصح أن يكون المعلوم معلوما ومذكورا ، ولا يصح كونه شيئا
 ولا ذاتا ، ولا جوهرأ ، ولا عرضا ، وهذا اختيار الصالحى منهم ، وهو موافق
 لأهل السنة في المنع من تسمية المعلوم شيئا ، وزعم آخرون من المعتزلة أن المعلوم
 شيء ومعلوم ومذكور ، وليس بجوهر ولا عرض ، وهذا اختيار الكعبي منهم ،
 وزعم الجبائي وابنه أبو هاشم أن كل وصف يستحقه الحادث لنفسه أو لجنسه فإن
 الوصف ثابت له في حال عدمه ، وزعم أن الجوهر كان في حال عدمه جوهرأ ،
 وكان العرض في حال عدمه عرضا ، وكان السواد سوادا والبياض بياضا ، في
 حال عدمهما . وامتنع هؤلاء كلهم عن تسمية المعلوم جسما ، من قيل أن الجسم
 عندهم مركب وفيه تأليف وطول وعرض وعمق ، ولا يجوز وصف معدوم بما
 يوجب قيام معنى به .

وفارق الخياط في هذا الباب جميع المعتزلة وسائر فرق الأمة ، وزعم أن الجسم
 في حال عدمه يكون جسما ؛ لأنه يجوز أن يكون في حال حدوثه جسما ، ولم يجوز أن

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٥١ - وللمل والنحل : ١/٧٦ .

(٢) هو أبو الحسين : عبد الرحيم بن محمد بن عثمان ، الخياط ، ذكره ابن المرتضى
 في رجال الطبقة الثامنة ، وقال عنه : أستاذ أبي القاسم البلخي عبد الله بن أحمد ،
 وكان أبو علي يفضل البلخي على أستاذه ، وله كتب كثيرة في القضا على ابن الراوندى ،
 وكان أبو الحسين قضا صاحب حديث واسع الحفظ لذهاب للتكلميين (طبقات المعتزلة
 ص ٨٥) وقد تحدثنا عن كتابه الانتصار الذي رد به على ابن الراوندى (ص ١٦
 السابقة) في ترجمتنا لابن الراوندى .

يكون المعدوم متحركاً ؛ لأن الجسم في حال حدوثه لا يصح أن يكون متحركاً عنده ، فقال : كل وصف يجوز ثبوته في حال الحدوث فهو ثابت له في حال عدمه . ويلزمه على هذا الاعتلال أن يكون الإنسان قبل حدوثه إنساناً ، لأن الله تعالى لو أحدثه على صورة الإنسان بكاملها من غير نقلٍ له في الأصلاب والأرحام ومن غير تغيير له من صورة إلى صورة أخرى يصح ذلك .

وكان هؤلاء الخياطية يقال لهم « المعدومية » لإفراطهم بوصفهم المعدوم بأكثر أوصاف الموجودات ، وهذا اللقب لائق بهم .

وقد نقض الجبائي على الخياط قوله بأن الجسم جسم قبل حدوثه في كتاب مفرد ، وذكر أن قوله بذلك يؤديه إلى القول بقدم الأجسام .

وهذا الإلزام متوجه على الخياط ، ويتوجه مثله على الجبائي وابنه في قولهما بأن الجواهر والأعراض كانت في حال العدم أعراضاً وجواهر ، فإذا قالوا « لم تزل أعياناً وجواهر وأعراضاً ، ولم يكن حدوثها لمعنى سوى أعيانها » فقد لزمهم القول بوجودها في الأزل ، وصاروا في التحقيق إلى معنى قول الذين قالوا بقدم الجواهر والأعراض .

وكان الخياط — مع ضلالتة في القدر ، وفي المعدومات — منكر الحجة في أخبار الآحاد ، وما أراد بإنكاره إلا إنكار أكثر أحكام الشريعة ، فإن أكثر فروض الفقه مبنية على أخبار من أخبار الآحاد .

واللصمى عليه كتاب في حجة أخبار الآحاد ، وقد ضلل فيه من أنكر الحجة فيها ، وقلنا للصمى : يكفيك من الخزي والعار انتسابك إلى أستاذٍ نقض بضالته .

١٠٥ - ذكر الكمبيية^(١) منهم :

هؤلاء أتباع أبي القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي ، المعروف بالكعبي^(٢) ، وكان حاطب ليل يدعى في أنواع العلوم ، على الخصوص والعموم ولم يحظ في شيء منها بأسرارها ، ولم يحظ بظاهرها فضلا عن باطنها ، وخالف البصريين من المعتزلة في أحوال كثيرة .

منها : أن البصريين منهم أقرؤوا بأن الله تعالى يرى خلقه من الأجسام والألوان ، وأنكروا أن يرى نفسه كما أنكروا أن يراه غيره . وزعم الكعبي أن الله تعالى لا يرى نفسه ولا غيره إلا على معنى علمه بنفسه وبغيره ، وتبع النظام في قوله : إن الله تعالى لا يرى شيئا في الحقيقة .

ومنها : أن البصريين منهم مع أصحابنا في أن الله عز وجل سميع للكلام والأصوات على الحقيقة ، لا على معنى أنه عالم بهما . وزعم الكعبي والبغداديون من المعتزلة : أن الله تعالى لا يسمع شيئا على معنى الإدراك المسمى بالسمع ، وتأولوا وصفه بالسميع البصير على معنى أنه عليم بالمسموعات التي يسمعها غيره والمرئيات التي يراها غيره .

ومنها : أن البصريين منهم مع أصحابنا في أن الله عز وجل سرير على الحقيقة ، غير أن أصحابنا قالوا : إنه لم يزل سريراً بإرادة أزلية ، وزعم البصريون من المعتزلة أنه يريد بإرادة حادثة لا في محل . وخرج الكعبي والنظام وأتباعهما عن هذين

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٥١ - وقد ذكرها الشهرستاني مع الحياطة السابقة في ترجمة واحدة (٧٦/١) لكون الحياطة أستاذ الكعبي ، ولكنه ذكر مقالات الحياطة في مسألة العدوم .

(٢) تقدمت ترجمة الكعبي في أوائل الكتاب (ص ١٢) وقد أشرنا إلى ذلك قريبا في (ص ١٧٥) وانظر زيادة على ما ذكرناه في الموضع الأول من المراجع طبقات المعتزلة لابن المرتضى ص ٨٨ .

القولين ، وزعموا أنه ليست لله تعالى إرادة على الحقيقة ، وزعموا أنه إذا قيل « إن الله عز وجل أراد شيئاً من فعله » فعناه أنه فعله ، وإذا قيل « إنه أراد من عنده فعلاً » أنه أمر به ، وقالوا : إن وصفه بالإرادة في الوجهين جميعاً مجاز ، كما أن وصف الجدار بالإرادة في قول الله تعالى : (جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ قال : لَوْ شِئْتُ لَاتَّخَذْتُ عَلَيْهِ أَجْراً)^(١) مجاز ، وقد أكفرهم البصريون مع أصحابنا في نفهم إرادة الله عز وجل .

ومنها : أن السكبي زعم أن المقتول ليس بميت ، وعاند قول الله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ، وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ، وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْفُرُورِ ﴾^(٢) وسائر الأمة مجمعون على أن كل مقتول ميت ، وأنى يصح مقتول غير ميت ؟ .
ومنها : أن السكبي على قول من أوجب على الله تعالى فعل الأصلح في باب التكليف .

ومنها : أن البصريين مع أصحابنا في أن الاستطاعة معنى غير صحة البدن والسلامة من الآفات ، وزعم السكبي أنها ليست غير الصحة والسلامة .
والبصريون من المعتزلة يكفرون البغداديين منهم ، والبغداديون يكفرون البصريين ، وكلا الفريقين صادق في تكفير الفريق الآخر كما بيناه في كتاب « فضاء القدرية » .

* * *

(١) من الآية ٧٧ من سورة الكهف .

(٢) من الآية ١٨٥ من سورة آل عمران .

١٠٦ - ذكر الجبائية منهم (١) :

هؤلاء أتباع أبي علي الجبائي (٢) الذي أضلَّ أهل خوزستان ، وكانت المعتزلة البصرية في زمانه على مذهبه ، ثم انتقلوا بعده إلى مذهب ابنه أبي هاشم فمن ضلالات الجبائي أنه سمى الله عز وجل مُطِيعاً لعبده إذا فعل مُراد العبد وكان سبب ذلك أنه قال يوماً لشيخنا أبي الحسن الأشعري رحمه الله : مامعنى الطاعة عندك ؟ فقال : موافقة الأمر ، وسأله عن قوله فيها ، فقال الجبائي : حقيقة الطاعة عندي موافقة الإرادة ، وكلُّ مَنْ فعل مُراد غيره فقد أطاعه ، فقال شيخنا أبو الحسن رحمه الله : يلزمك على هذا الأصل أن يكون الله تعالى مُطِيعاً لعبده إذا فعل مراحه ، فالترزم ذلك ، فقال له شيخنا رحمه الله : خالفت إجماع المسلمين وكفرت برب العالمين ، ولوجاز أن يكون الله تعالى مُطِيعاً لعبده لجاز أن يكون خاضعاً له ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

ثم إن الجبائي زعم أن أسماء الله تعالى جارية على القياس ، وأجاز اشتقاق اسمٍ له من كل فعلٍ فعله ، وألزمه شيخنا أبو الحسن رحمه الله أن يسميه بِمُحِبِّل

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٥٢ - واللؤل والنعل : ٧٨/١ .

(٢) هو أبو علي : محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حمران بن أبان ، الجبائي - نسبة إلى جبي بضم الجيم وتشديد الباء ، وهي بلد من أعمال خوزستان في طرف من البصرة والأهواز - البصري ، شيخ المعتزلة وأبو شيخها عبد السلام أبو هاشم الآتي بعد - وهو عندهم الذي سهل علم الكلام ويسره وذله ، وكان - مع ذلك - يقضي ورعاً زاهداً ، لم يتفق لأحد من إذهان سائر طبقات المعتزلة له والإقرار له بالتقدم والرياسة بعد أبي الهذيل العلاف مثل ما اتفق له ، تلقى الاعتزال على أبي يعقوب الشحام ولق غيره من متكلمي زمانه ، وكان - من حداثة سنه - معروفاً بقوة الجدل ، توفي في سنة ٣٠٣ (الغبر : ١٢٥/٢ - طبقات المعتزلة ص ٨٠ - ٨٥ ، وابن خلكان الترجمة رقم ٥٧٩ - وشذرات الذهب : ٢٤١/٢) .

النساء؛ لأنه خالق الحبل فيهن ، فالترنم ذلك ، فقال له : بدعتك هذه أشتع من ضلالة النصارى في تسمية الله أباً لعيسى منع امتناعهم من القول بأنه مُحِلٌّ مريم . ومن ضلالات الجبائي أيضا: أنه أجاز وجود عرض واحد في أمكنة كثيرة وفي أكثر من ألف مكان ، وذلك أنه أجاز وجود كلام واحد في ألف ألف محل ، وزعم أن الكلام المكتوب في محل إذا كُتب في غيره كان موجوداً في الحلين ، من غير انتقال منه عن المكان الأول إلى الثاني ، ومن غير حدوث في الثاني ، وكذلك إن كتب في ألف مكان أو ألف ألف محل .

وزعم هو وابنه أبو هاشم أن الله تعالى إذا أراد أن يُفني العالم خلق عرضاً لا في محل أنفى به جميع الأجسام والجواهر ، ولا يصح في قدرة الله تعالى أن يبقى بعض الجواهر مع بقاء بعضها ، وقد خلقها تفاريق ، ولا يقدر على إفنائها تفاريق .

وقد حكى أن شيخنا أبا الحسن رحمه الله قال للجبائي : إذا زعمت أن الله تعالى قد شاء كل ما أمر به ، فما تقول في رجل له على غيره حقٌ يُبطله فيه ؟ فقال له : والله لأعطينك حقك غداً إن شاء الله ، ثم لم يُعطه حقه في غده ، فقال : يحنث في يمينه ، لأن الله تعالى قد شاء أن يعطيه حقه فيه ، فقال له : خالفت إجماع المسلمين قبلك ؛ لأنهم اتفقوا قبلك على أن من قرن يمينه بمشيئة الله عز وجل لم يحنث [كما يحنث] إذا لم يقرن به .

١٠٧ - ذكر البهشية^(١) :

هؤلاء أتباع أبي هاشم^(٢) بن الجبائي ، وأكثر معتزلة عصرنا على مذهبه ،

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٥٣ - وقد أدجها الشهرستاني في الملل والنحل : ١/ ٧٨ مع الجبائية السابقة لكون أبي هاشم صاحب هذه الفرقة ابن أبي علي صاحب الفرقة السابقة .

(٢) هو أبو هاشم : عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي السابق ذكره ، =

للدعوة ابن عباد^(١) وزير آل بُوَيْه إليه ، ويقال لهم : الذمّية ؛ لقولهم باستحقاق الذمّ لا على فعل ، وقد شاركوا المعتزلة في أكثر ضلالاتها ، وانفردوا عنهم بفضائح لم يسبقوا إليها .

= قدم ابن المرتضى ذكره على جميع رجال الطبقة التاسعة من طبقات المعتزلة مع تأخره عنهم في السن لتقدمه - زعم - في العلم ، وحكى عنه أنه لم يبلغ غيره مبلغه في علم الكلام ، وكان من شدة حرصه يسأل أباه أبا علي حتى يتأذى به ، وكان يسأله طول نهاره ما قدر ، فإذا كان في الليل سبق إلى موضع مبيت أبيه لئلا يعلق دونه الباب ، فإذا استلقى أبو علي على سريره وقف أبو هاشم بين يديه يسأله حتى يضجره ، فيحول وجهه عنه فيتحول إلى جهة وجهه ، فلا يزال كذلك حتى ينام ، وربما سبق أبو علي فأغلق على نفسه الباب دونه . وقد خالف أبو هاشم أباه في جملة من المسائل ، كما خالف أبوه أستاذه أبا الهذيل في مسائل ، ومات أبو هاشم بن الجبائي ببغداد في شهر شعبان من سنة ٣٢١ (العبر : ١٨٧/٢ - وطبقات المعتزلة ص ٩٤ - ٩٦) .

(١) هو أبو القاسم : إسماعيل بن عباد بن العباس بن عباد بن أحمد بن إدريس ، الطالقاني ، الملقب بالصاحب ، وقال عنه ابن خلكان : نادرة الدهر ، وأعجوبة العصر ، في فضائله ومكارمه وكرمه ، أخذ الأدب عن أبي الحسين أحمد بن فارس اللغوي صاحب كتاب المحمل في اللغة ، وأخذ من أبي الفضل بن العميد وغيرهما ، وقال عنه أبو بكر الخوارزمي : الصاحب نشأ من الوزارة في حجرها ، ودب ودرج من وكرها ، ورضع أفابيق درها ، وهو أول من لقب بالصاحب من الوزراء ؛ لأنه كان يصحب ابن العميد ، وقال الصابي في كتاب التيجان : إنه قيل له الصاحب لأنه صحب مؤيد الدولة بن بويه منذ الصبا وسماه الصاحب فاستمر عليه هذا اللقب ، واشتهر به ، ثم سمي به كل من ولى الوزارة بعده . واجتمع عنده من الشعراء ما لم يجتمع عند غيره ، ومدحوه بغير المدائح . وكان مولده لأربع عشرة ليلة بقيت من ذي القعدة سنة ٣٢٦ في إصطخر ، ويقال : في الطالقان ، وتوفي في ليلة الجمعة الرابع والعشرين من صفر سنة ٣٨٥ بالري ، ثم نقل إلى أصبهان ، ودفن في قبة بمحلة تعرف بباب دزبة (ابن خلكان بالترجمة رقم ٩٣ - وبيضة الدهر للعالبي : ١٩٢/٣ - ٢٩٠ بتحقيقا - ومعاهد التنصيص ٥٥٠ بولاق) .

منها : قولهم باستحقاق الذم والعقاب لاعلى فعل ، وذلك أنهم زعموا أن القادر يجوز أن يخلو من الفعل والتترك مع ارتفاع الموانع من الفعل ، والذي ألجأهم إلى ذلك أن أصحابنا قالوا للمعتزلة : إذا أجزتم تقدم الاستطاعة على الفعل لزمتم التسوية بين الوقتين والأوقات الكثيرة في تقدمها عليه ، فكانوا يختلفون في الجواب عن هذا الإلزام ؛ فمنهم من كان يوجب وقوع الفعل أوضده بالاستطاعة في الحال الثانية من حال حدوث الاستطاعة إلى وقت حدوث الفعل ، ويوجب وقوع الفعل أوضده عند عدم الموانع ، ويترجم مع ذلك أن القدرة لا تكون قدرته عليه في حال حدوثه . ومنهم من أجاز حدوث الفعل مع عدم القدرة ومع حدوث العجز الذي هو ضد القدرة التي قد عدمت بعد وجودها ، ورأى أبو هاشم ابن الجبائي توجه إلزام أصحابنا عليهم في التسوية بين الوقتين والأوقات الكثيرة في جواز تقدم الاستطاعة على الفعل إن جاز تقدمها عليه ، ولم يجد المعتزلة عنه انفصالا صحيحا ، فالترجم التسوية ، وأجاز بقاء المستطيع أبداً مع بقاء قدرته وتوفر الآلة وارتفاع الموانع عنه خاليا من الفعل والتترك . فقليل له ، على هذا الأصل : أرأيت لو كان هذا القادر مكلفاً ومات قبل أن يفعل بقدرته طاعة له ماذا يكون حاله ؟ فقال : يستحق الذم والعقاب الدائم ، لاعلى فعل ، ولكن من أجل أنه لم يفعل ما أمر به مع قدرته عليه ، وتوفر الآلة فيه ، وارتفاع الموانع منه ، فقليل له : كيف استحق العقاب بأن لم يفعل ما أمر به وإن لم يفعل ما نهى عنه دون أن يستحق الثواب بأن لم يفعل ما نهى عنه وإن لم يفعل ما أمر به ؟ .

وكان أسلافه من المعتزلة يكفرون من يقول : إن الله تعالى يعذب العاصي على اكتساب معصية لم يخرعها العاصي . وقالوا الآن : إن تكفير أبي هاشم في قوله بعقاب من ليس فيه معصية لامن فعله ولا من فعل غيره أولى .

والثاني : أنه سمي من لم يفعل ما أمر به عاصيا ، وإن لم يفعل معصية ، ولم

يُوقَع اسم المطيع إلا على مَنْ فعل طاعة ، ولو صح عاصٍ بلا معصية لصح بطيع بلا طاعة ، ولصح كافر بلا كفر .

ثم إنه — مع هذه البدع الشنعاء — زعم أن هذا المكلف لو تغير تغيراً قبيحاً يستحق بذلك قسطين من العذاب ، أحدهما : للقبيح الذي فعله ، والثاني : لأنه لم يفعل الحسن الذي أمر به ، ولو تغير تغيراً حسناً وفعل مثل أفعال الأنبياء وكان الله تعالى قد أمره بشيء فلم يفعل ولا فعل ضده لصار مخلاً .

وسائر المعتزلة يكفرونه في هذه المواضع الثلاثة .

أحدها : استحقاق العقاب لا على فعل .

والثاني : استحقاق قسطين من العذاب إذا تغير تغيراً قبيحاً

والثالث : في قوله : إنه لو تغير تغيراً حسناً وأطاع بمثل طاعة الأنبياء عليهم السلام ولم يفعل شيئاً واحداً مما أمره الله تعالى به ولا ضده لاستحق الخلود في النار . وألزمه أصحابنا في الحدود مثل قوله في القسطين حتى يكون عليه حدّان : حد الزنى الذي قد فعله ، والثاني لأنه لم يفعل ماوجب عليه من ترك الزنى ، وكذلك القول في حدود القذف ، والقصاص ، وشرب الخمر ، والزموه بإيجاب كفارتين على المفطر في شهر رمضان ، إحداها : لفطره الموجب للكفارة ، والثانية بأن لم يفعل ماوجب عليه من الصوم والكف عن الفطر .

فلما رأى ابن الجبائي توجّه هذا الإلزام عليه في بدعته هذه ارتكب ما هو أشنع منها فراراً من إيجاب حدين وكفارتين في فعل واحد ، فقال : إنما نهى عن الزنى ، والشرب ، والقذف ، فأما ترك هذه الأفعال فتغير واجب عليه .

وألزموه أيضاً القول بثلاثة أقساط وأكثر لا إلى نهاية ، لأنه أثبت قسطين فيما هو متولّد عنده : قسطاً لأنه لم يفعله ، وقسطاً لأنه لم يفعل سببه ، وقد وجدنا

من المسببات ما يتولد عنده من أسباب كثيرة تتقدمه كإصابة الهدف بالسهم فإنها تتولد عنده من حركات كثيرة يفعلها الراعي في السهم، وكل حركة منها سبب لما يليها إلى الإصابة . ولو كانت مائة حركة فالمائة منها سبب الإصابة ، فيبقى على أصله إذا أمره الله تعالى بالإصابة فلم يفعلها أن يستحق مائة قسط وقسطاً آخر ، الواحد منها أن لم يفعل الإصابة ، والمائة لأنه لم يفعل تلك الحركات .

ومن أصله أيضاً أنه إذا كان مأموراً بالكلام فلم يفعله استحق عليه قسطين : قسطاً لأنه لم يفعل الكلام ، وقسطاً لأنه لم يفعل سببه ، ولو أنه فعل ضد سبب الكلام لاستحق قسطين ، وقام هذا عنده مقام السبب الذي لم يفعله ، فقلنا له : هلاً استحق ثلاثة أقساط : قسطاً لأنه لم يفعل الكلام ، وقسطاً لأنه لم يفعل سببه ، وقسطاً لأنه [فعل] ضد سبب الكلام ؟ .

وقد حكى بعض أصحابنا عنه أنه لم يكن يثبت القسطين إلا في ترك سبب الكلام وحده . وقد نص في كتاب « استحقاق الذم » على خلافه ، وقال فيه كل ماله ترك مخصوص فحكمه حكم سبب الكلام ، وما ليس له ترك مخصوص فحكمه حكم ترك العطية الواجبة كالزكاة ، والكفارة ، وقضاء الدين ، ورد المظالم ، وأراد بهذا أن الزكاة ، والكفارة ، وما أشبهها لا تقع بجارحة مخصوصة لولا له ترك واحد مخصوص ، بل لو صلى ، أو حج ، أو فعل غير ذلك كان جميعه تركاً للزكاة . والكلام سبب تركه مخصوص ، فكان تركه قبيحاً ، فإذا ترك سبب الكلام استحق لأجله قسطاً ، وليس للعطية ترك قبيح فلم يستحق عليه قسطاً آخر أكثر من أن يستحق الذم لأنه لم يؤد .

فيقال له : إن لم يكن ترك الصلاة والزكاة قبيحاً وجب أن يكون حسناً ، وهذا خروج عن الدين ، فما يؤدي إليه مثله .

ومن مناقضاته في هذا الباب أنه سمي من لم يفعل ما وجب عليه ظالماً ،

وإن لم يوجد منه ظلم . وكذلك سماه كافراً ، وفاسقاً ، وتوقف في تسميته إياه عاصياً ؛ فأجاز أن يخلد الله في النار عبداً لم يستحق اسمَ عاصٍ ، وتسميته إياه فاسقاً وكافراً يوجب عليه تسميته بالعاصي ، وامتناعه من هذه التسمية يمنعه من تسميته فاسقاً وكافراً .

ومن مناقضاته فيه أيضاً ما خالف فيه الإجماع بفرقه بين الجزاء والثواب ، حتى إنه قال : يجوز أن يكون في الجنة ثواب كثير لا يكون جزاء ، ويكون في النار عقاب كثير لا يكون جزاء ، وإنما امتنع من تسميته جزاء لأن الجزاء لا يكون إلا على فعل ، وعنده أنه قد يكون عقاب لا على فعل ، وقيل له : إذا لم يكن جزاء إلا على فعل فما تنسكه أنه لا ثواب ولا عقاب إلا على فعل ؟

والفضيحة الثانية من فضائح أبي هاشم : قوله باستحقاق الذم والشكر على فعل الغير ، فزعم أن زيدا لو أمر عمرأ بأن يعطى غيره فأعطاه استحق الشكر على فعل الغير من قابض العطية على العطية التي هي فعل غيره ، وكذلك لو أمره بمعصية ففعلها لا يستحق الذم على نفس المعصية التي هي فعل غيره . وليس قوله في هذه كقول سائر فرق الأمة أنه يستحق الشكر أو الذم على أمره إياه به ، لا على الفعل المأمور به الذي هو فعل غيره ، وهذا المبتدع يوجب له شكرين أو ذمين ، أحدهما : على الأمر الذي هو فعله ، والآخر : على المأمور به الذي هو فعل غيره . وكيف يصح هذا القول على مذهبه مع إنكاره على أصحاب الكسب قولهم بأن الله يخلق أكساب عباده ثم يتيهمهم أو يعاقبهم عليها ؟ ويقال له : ما أنكرت على هذا الأصل الذي هو فعل غيره انفردت به من قول الأزارقة : إن الله تعالى يعذب طفل المشرك على فعل أبيه ، وقيل : إذا أجرت ذلك فأجز أن يستحق العبد الشكر والثواب على فعل فعله الله تعالى عند فعل العبد ، مثل : أن يسقى أو يطعم

مَنْ قَدْ أَشْرَفَ عَلَى الْهَلَاكِ فَيَعِيشُ وَيُحْيِي فَيَسْتَحِقُّ الشُّكْرَ وَالْثَوَابَ عَلَى نَفْسِ
الْحَيَاةِ وَالشُّعْبِ وَالزِّي الَّذِي هُوَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى .

الفضيحة الثالثة من فضائحه : قوله في التوبة : إنما لا تصح من ذنب مع
الإصرار على قبيح آخر يعلمه قبيحا أو يعتقده قبيحا وإن كان حسنا . وزعم أيضا
أن التوبة من الفضائح لا تصح مع الإصرار على منع حبة تجب عليه ، وعَوَّلَ
فيه على دَعْوَاهُ فِي الشَّاهِدِ أَنَّ مَنْ قَتَلَ ابْنًا لغيره وزنى بحرمة لا يحسن منه قبوله
توبة من أحد الذنبيين مع إصراره على الآخر ، وهذه دعوى غير مسلمة له في
الشاهد ، بل يحسن في الشاهد قبوله التوبة من ذنب مع العقاب على الآخر كالإمام
يَعْقُقه أَبْنُهُ ، ويسرق أموال الناس ، وزنى بجواريه ، ثم يعتذر إلى أبيه في العقوق
فيقبل توبته في العقوق من عقوقه وفيما خانه فيه من ماله ، ويقطع يده في مال
غيره ويجلده في الزنى .

ومما عَوَّلَ عليه في هذا الباب قوله : إنما وجب عليه ترك القبيح لقبحه ،
فإذا أصرَّ على قبح آخر لم يكن تاركا للقبيح المترك من أجل قبحه .

وقلنا له : ما تنكر أن يكون وجوب ترك القبيح لإزالة عقابه عن نفسه ؟
فيصح خلاصه من عقاب ما تاب عنه وإن عوقب على ما لم يتب عنه ؟

وقلنا له : أكثر ما في هذا الباب أن يكون التائب عن بعض ذنوبه قد ناقض
وتاب عن ذنبه لقبحه وأصرَّ على قبيح آخر ، فلم تصح توبته من الذي تاب منه ،
كما أن الخارج جازي وغيره ممن يعتقد اعتقادات فاسدة وعنده أنها حسنة يصح عنده
منه التوبة عن قبائح يعلم قبحها مع إصراره على قبائح قد اعتقد حسننها ، ويلزمك
على أصلك هذا — إذا قلت إنه مأمور باجتنب كل ما اعتقده قبيحا — أن
تقول في الواحد منا إذا اعتقد قبح مذاهب أبي هاشم ، وزنى ، وسرق : أن
لا تصح توبته إلا بترك جميع ما اعتقده قبيحا ، فيكون مأمورا باجتنب الزنى

والسرقة وباجتنب مذاهب أبي هاشم كلها لاعتقاده قبجها .

وقد سأله أصحابنا عن يهودى أسلم وتاب عن جميع القبائح ، غير أنه أصرَّ على منع حبة فضة من مستحقها عليه من غير استحلالها ولا جحود لها ، هل صحت توبته من الكفر ؟ فإن قال « نعم » نقص اعتلاله ، وإن قال « لا » عاند إجماع الأمة

ومن قوله أنه لم يصح إسلامه ، وأنه كافر على يهوديته التى كانت قبل توبته ، ثم إنه لم يُجرَّ عليه أحكام اليهود ، فزعم أنه غير تائب من اليهودية بل هو مصر عليها ، وهو مع ذلك ليس يهودياً .

وهذه مناقضة بينة . وقيل له : إن كان مُصرّاً على يهوديته فأبَحْ ذبيحته ، وخُذِ الجزية منه ، وذلك خلاف قول الأمة .

والفضيحة الرابعة من فضائحه : قوله فى التوبة أيضاً إنها لا تنصَحُ عن الذنب بعد العجز عن مثله ، فلا يصح عنده توبة من خرس لسانه عن الكذب . ولا توبة من جُبَّ ذكره عن الزنى .

وهذا خلاف قول جميع الأمة قبله ، وقيل له : أرايت لو اعتقد أنه لو كان له لسان وذاكر لكذب وزنى كان ذلك من معصيته ؟ فإذا قال « نعم » قيل : فكذلك إذا اعتقد أنه لو كان له آلة الكذب والزنى لم يعص الله تعالى بهما .

وجب أن يكون ذلك من طاعة وتوبة .

وكان أبو هاشم - مع إفراطه فى الوهيد - أفسق أهل زمانه ، وكان مصرّاً على شرب الخمر ، وقيل : إنه مات فى سكره ، حتى قال فيه بعض المُرَجِّئة :

يَعِيبُ الْقَوْلَ بِالْإِرْجَاءِ حَتَّى يَرَى بَعْضَ الرَّجَاءِ مِنْ الْجَرَاءِ
وَأَعْظَمَ مِنْ ذَوَى الْإِرْجَاءِ جُرْماً وَعِيدِيَّ أَصَرَ عَلَى الْكِبَائِرِ

والفصيحة الخامسة من فضايلها : قوله في الإرادة المشروطة ، وأصلها عنده
قوله بأنه لا يجوز أن يكون شيء واحد مُراداً من وجه مكروهاً من وجه آخر ،
والذي ألجأه إلى ذلك أنه تكلم على من قال بالجہات في الكسب والخلق ،
فقال : لا تخلو الوجهة التي هي الكسب من أن تكون موجودة أو معدومة ،
فإن كان ذلك الوجه معدوماً كان فيه إثبات شيء واحد موجوداً أو معدوماً ،
وإن كان موجوداً لم يَحُلْ من أن يكون مخلوقاً أم لا ، فإن كان مخلوقاً ثبت أنه
مخلوق من كل وجه ، وإن لم يكن مخلوقاً صار الفعل قديماً من وجه مخلوقاً من وجه
آخر ، وهذا محال ، فأنزمت على هذا كون الشيء مراداً من وجه مكروهاً من
وجه آخر .

وقيل له : إن الإرادة عندك لا تتعلق بالشيء إلا على جهة الحدوث ،
وكذلك الكراهة ؛ فإذا كان مُراداً من جهة مكروهاً من جهة أخرى وجب
أن يكون المریدُ قد أراد ما أراد ، وكره ما أراد ، وهذا متناقض . فقال :
لا يكون المریدُ للشيء مریداً له إلا من جميع وجوهه ، حتى لا يجوز أن يكرهه
من وجه ، فأنزمت عليه العلوم والمجهول ؛ إذ لا ينكر كون شيء واحد معلوماً من
وجه مجهولاً من وجه آخر .

ولما ارتكبت قوله بأن الشيء الواحد لا يكون مراداً من جهة مكروهاً من
جهة أخرى حلت على نفسه مسائل فيها هدم أصول المعتزلة ، وقد ارتكبت
أكثرها .

منها : أنه يلزمه أن يكون من القبائح العظام ما لم يكرهه الله تعالى ، أو من
الحسن الجميل ما لم يُرَدَّه ، وذلك أنه إذا كان السجود لله تعالى يكون عبادة له
والسجود للصنم يكون عبادة للصنم ، مع أن السجود للصنم قبيح عظيم ، والسجود
لله حسن جميل ، وكذلك إذا أراد أن يكون القول بأن محمداً رسول الله إخباراً

عن محمد بن عبد الله وجب أن لا يكرهه أن يكون إخباراً عن محمد آخر مع كون ذلك كفراً . ولزمه إذا كرهه الله تعالى أن يكون السجود عبادة للصنم أن لا يريد كونه عبادة لله تعالى مع كونه عبادة لله طاعة حسنة ، وركب هذا كله ، وذكر في « جامع الكبير » أن السجود للصنم لم يكرهه الله تعالى ، وأبى أن يكون الشيء الواحد مراًداً مكروهاً من وجهين مختلفين ، وقال فيه : أما أبو علي - يعني أباہ - فإنه يجيز ذلك ، وهو عندي غير مستمر على الأصول ، لأن الإرادة لا تتناول الشيء إلا على طريق الحدوث عندنا وعندهم ، فلو أراد حدوثه وكرهه لوجب أن يكون قد كره ما أراد ، اللهم إلا أن يكون له حدوثان .

وهذا الذي عول عليه على أصلنا باطل ، لأن الإرادة عندنا قد تتعلق بالمراد على وجه الحدوث وعلى غير وجه الحدوث ، وليس يلزم أباہ ما ألزمه ، وله عن إلزامه جواب وقلب .

أما الجواب : فإن أباہ لم يرد بقوله إن الإرادة تتعلق بالشيء على وجه الحدوث ما ذهب إليه أبو هاشم ، وإنما أراد بذلك أنها تتعلق به في حال حدوثه بحدوثه أو بصفة يكون عليها في حال الحدوث ، مثل أن يريد حدوثه ويريد كونه طاعة لله تعالى وهي صفة عليها يكون في حال الحدوث ، وهذا كقولهم : إن الأمر والخبر لا يكونان أمراً وخبراً إلا بالإرادة ، إما إرادة الأمور به على أصل أبي هاشم وغيره أو إرادة كونه أمراً وخبراً كما قال ابن الإخشيد^(١) منهم ، لأن

(١) ابن الإخشيد : هو أبو بكر أحمد بن علي الإخشيد - ذكره ابن المرتضى في رجال الطبقة التاسعة من طبقات المعتزلة ، ونقل عن المرزباني أنه قال : أبو بكر وأبو الحسن بن النجم كان هذان الشيخان آخر من شاهدا من رؤساء من بقي من المتكلمين ، وعليهما وفي مجالسهما كان اعتماد المتكلمين ببغداد ، واتفق بهما خلق = (١٣ - الفرق بين الفرق)

الله تعالى قد قال : ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ ﴾ (٢) وقد أراد حدوث كلامه ، وأراد الإيمان منهم ، وليس قوله (فليؤمن) مع ذلك أمراً ، بل هو تهديد ، لأنه لم يرد كون هذا القول أمراً ، وكذلك الخبر لا يكون خبراً عندهم حتى يريد كونه خبراً عن زيد دون عمرو ، مع أن هذا ليس بإرادة لحدوث الشيء ، وبأن بهذا أن كراهة الله تعالى أن يكون السجود عبادة للصنم غير إرادته لحدوثه ، فلم يلزم ما ذكره أبو هاشم من كونه مراداً من الوجه الذي كرهه .

ووجه القلب عليه أن يقال : إن الله تعالى قد نهى عن السجود للصنم ، وقد نص عليه ، وقد ثبت من أصل المعتزلة أن الله تعالى لا يأمر إلا بالحدوث الشيء ولا ينهى إلا عن حدوثه ، وقد ثبت أنه أمر بالسجود عبادة له ، فيلزمه أن يكون نهى عنه من الوجه الذي أمر به ، لأنه لا ينهى إلا عن إحداث الشيء ، وليس للسجود إلا حدوث واحد ، ولو كان له حدوثان لزمه أن يكون محدثاً من وجه غير محدث من وجه آخر ، فلزمه في الأمر والنهي ما ألزم أباه والنجار في الإرادة والكراهة .

= كثير ، إلا أن أبابكر زاد على غيره بما صنفه من الكتب وأودعه إياها ، ولم يطل عمره ، ولو طال أظهر علوماً كثيرة ، لكنه توفي سنة عشرين وثلاثمائة ، وكان عمره حينئذ ستاً وخمسين سنة ، وله تعصب على أبي هاشم وأصحابه ، حتى إنه حضر مجلس أبي الحسن الكرخي : ينفر أصحابه الذين يعمزون مجلسه ، ويوم أنه خالف أبابكر على وسائر الشيوخ في مسائل عظم خلافة فيها « اه . وذكره ابن النديم في الفهرست ، وأثنى عليه ثم قال : وتوفي أبو بكر يوم الأحد ثمان بقين من شعبان سنة ست وعشرين وثلاثمائة ، وذكر له عدة كتب منها كتاب اختصار كتاب أبي علي في النفي والإثبات ، وكتاب اختصار تفسير الطبري (طبقات المعتزلة ص ١٠٠) - وفهرست ابن النديم ص ٢٥٩)

(١) من الآية ٢٩ من سورة الكهف .

والفضيحة السادسة من فضائحه : قوله بالأحوال التي كَفَّرَ فيها مشاركوه
في الاعتزال ، فضلا عن سائر الفرق ، والذي ألجأه إليها سؤال أصحابنا قَدَمَاءَ
المعتزلة عن العالم منا : هل فارق الجاهل بما علمه لنفسه ، أولعله ؟ وأبطلوا مفارقة
إياه لنفسه مع كونهما من جنس واحد ، وبطل أن تكون مفارقة إياه لنفسه
مع كونهما من جنس واحد ، وبطل أن تكون مفارقة إياه لا لنفسه ولا لعله ،
لأنه لا يكون حينئذٍ بمفارقة له أولى من آخر سواء ، فثبت أنه إنما فارقه في
كونه عالما لمعنى ما ، ووجب أيضا أن يكون لله تعالى في مفارقة الجاهل معنى أو صفة
بها فارقه ، فزعم أنه إنما فارقه لحالٍ كان عليها ، فأثبت الحال في ثلاثة مواضع ،
أحدها : الموصوف الذي يكون موصوفاً لنفسه فاستحق ذلك الوصف لحالٍ
كان عليها ، والثاني : الموصوف بالشئ لمعنى صار مختصا بذلك المعنى لحال ،
والثالث : ما يستحقه لا لنفسه ولا لمعنى فيختص بذلك الوصف دون غيره عنده
لحالٍ ، وأجوبه إلى هذا سؤال معمر في المعاني لما قال : إن علم زيد اختص به
دون عمرو لنفسه ، أو لمعنى ، أو لا لنفسه ولا لمعنى ؟ فإن كان لنفسه وجب أن
يكون لجميع العلوم به اختصاص لكونها علومها ، وإن كان لمعنى صح قول معمر
في تعلق كل معنى بمعنى لا إلى نهاية ، وإن كان لا لنفسه ولا لمعنى لم يكن
اختصاصه به أولى من اختصاصه بغيره ، وقال أبو هاشم : إنما اختص به لحالٍ .

وقال أصحابنا : إن علم زيد اختص به لعينه لا لكونه عالما ولا لكون
زيد ، كما تقول : إن السواد سواد لعينه لا لأن له نفسا وعينا .

ثم قالوا لأبي هاشم : هل تعلم الأحوال ، أو لا تعلمها ؟ . فقال : لا ، من
جِبَلٍ أنه لو قال إنها معلومة لزمه إنباتها أشياء ، إذ لا يُعْلَمُ عنده إلا ما يكون
شياء ، ثم إن لم يقل بأنها أحوال متغيرة لأن التغيرات إنما يقع بين الأشياء والذوات

نم إنه لا يقول في الأحوال إنها موجودة ، ولا إنها معدومة ، ولا إنها قديمة ، ولا محدثة ، ولا معلومة ، ولا مجهولة ، ولا يقول إنها مذكورة مع ذكره لها بقوله : إنها غير مذكورة ، وهذا متناقض .

وزعم أيضا : أن العالم له في كل معلوم حال لا يقال فيها إنها حاله مع المعلوم الآخر ، ولأجل هذا زعم أن أحوال الباري عز وجل في معلوماته لا نهاية لها ، وكذلك أحواله في مقدوراته لا نهاية لها ، كما أن مقدوراته لا نهاية لها .

وقال له أصحابنا : لماذا أنكرت أن يكون لمعلوم واحد أحوال بلا نهاية لصحة تعلق المعلوم بكل عالم يوجد لا إلى نهاية ؟ وقالوا له : هل أحوال الباري من عمل غيره أم هي هو ؟ فأجاب : بأنها لا هي هو ولا غيره ، فقالوا له : فلم أنكرت على الصفاتية قولهم في صفات الله عز وجل في الأزل : إنها لا هي ولا غيره . ؟ !

والفضيحة السابعة من فضائحه : قوله بنفي جملة من الأعراض التي أثبتتها أكثر مثبتى الأعراض كالبقاء ، والإدراك ، والكدرة ، والألم ، والشك . وقد زعم أنه الألم الذى يلحق الإنسان عند المصيبة ، والألم الذى يجده عند شرب الدواء الكريه ، ليس بمعنى أكثر من إدراك ما ينفر عنه الطبع ، والإدراك ليس بمعنى عنده ، ومثله إدراك جواهر أهل النار في النار ، وكذلك الذات عنده ليست بمعنى ولا هي أكثر من إدراك المشتى ، والإدراك ليس بمعنى . وقال في الألم الذى يحدث عند الوباء : إنه معنى كالألم عند الضرب ، واستدل على ذلك بأنه واقع تحت الحس ، وهذا من عجائبه ؛ لأن ألم الضرب بالخشب والألم بسعوط الخردل والتلذع بالنار وشرب الصبر سواء في الحس . ويلزمه إذا نفى كون اللذة معنى ألا تزيد لذات أهل الثواب في الجنة على لذات الأطفال التي نالوها بالفضل لا استحالة أن يكون لا شيء أكثر من لا شيء ، وقد قال : إن اللذة في نفسها

منفع وحسن ، فأثبت نفعاً وحسناً ليس بشيء ، وقال : كل ألم ضرر ، وجاء من هذا أن الضرر ما ليس بشيء عنده .

والفضيحة الثامنة من فضائحه : قوله في باب الفناء إن الله تعالى لا يقدر على أن يفتي من العالم ذرة مع بقاء السموات والأرض ، وبناءه على أصله في دعواه بأن الأجسام لا تفتي إلا بفناء مخلقه الله تعالى لا في محل ، يكون ضدًا لجميع الأجسام ، لأنه لا يختص ببعض الجواهر دون بعض ، إذ ليس هو قائماً بشيء منها ؛ فإذا كان ضدًا لها نفّاها كلها ، وحسبته من الفضيحة في هذا قوله بأن الله يقدر على إفناء جملة لا يقدر على إفناء بعضها .

والفضيحة التاسعة : قوله بأن الطهارة غير واجبة . والذي ألجأه إلى ذلك أنه سأل نفسه عن الطهارة بماء مفضوب على قوله وقول أبيه بأمر الصلاة في الأرض المفضوبة فاسدة ، وأجاب بأن الطهارة بالماء المفضوب صحيحة ، وفرق بينها وبين الصلاة في الدار المفضوبة بأن قال : إن الطهارة غير واجبة ، وإنما تأمر الله تعالى العبد بأن يصلي إذا كان متطهراً ، ثم استدل على أن الطهارة غير واجبة بأن غيره لو طهره مع كونه صحيحاً أجزأه ، ثم إنه طرد هذا الاعتلال في الحج فزعم أن الوقوف والطواف والسعي غير واجب في الحج لأن ذلك كله يحجزه إذا أتى به راكباً . ولزمه على هذا الأصل ألا تكون الزكاة واجبة ، ولا الكفارة ، والنذور ، وقضاء الديون ، لأن وكيله ينوب عنه فيها ، وفي هذا رفع أحكام الشريعة .

وبأن بما ذكرناه في هذا الفصل تكفير زعماء المعتزلة ببعضها لبعض ، وأكثرهم يكفرون أتباعهم المقلدين لهم ، ومثلهم في ذلك كما قاله الله تعالى ﴿ فَأَعْرِضْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا

يصنعون) (١). وأما مثل أتباعهم معهم فقول الله تعالى : ﴿ إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْعَذَابَ ، وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ * وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَن لَنَا كَرَّةٌ فَنَتَبَرَّأُ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّأُوا مِنَّا ﴾ (٢).

ومن مكابرات زعمائهم مكابرة النظام في الطفرة ، وقوله بأن الجسم يصير من المكان الأول إلى الثالث أو المباشر من غير ضرورة إلى الوسط . ومكابرة أصحاب التولد منهم في دعواهم أن الموتى يقتلون الأحياء على الحقيقة . ومكابرة جمهورهم في دعواهم أن الذي يقدر على أن يرتفع من الأرض شبرا قادر على أن يرتفع فوق السموات السبع ، وأن المقيد المغلول يدها قادر على صعوده إلى السماء ، وأن البقة الصغيرة تقدر على شرب القران بملئه وبما هو أضخم منه .

وزعم المعروف منهم بقاسم الدمشقي أن حروف الصدق هي حروف الكذب ، وأن الحروف التي في قول القائل « لا إله إلا الله » هي التي في قول من يقول : « المسيح إله » ، وأن الحروف التي في القرآن هي التي في كتاب زرادشت المجوسي بأعيانها ، لا على معنى أنها مثلها ، ومن لم يعد هذه الوجوه مكابرات للعقول لم يكن له أن يعد إنكار السوفسطائية للمحسوسات مكابرة .

وقد حكى أصحاب المقالات أن سبعة من زعماء القدرية اجتمعوا في مجلس وتكلموا في قدرة الله تعالى على الظلم ، والكذب ، وافترقوا عن تكفير كل واحد منهم لسائرهم .

وذلك أن قائلا منهم قال للنظام في ذلك المجلس : هل يقدر الله تعالى على

(١) من الآية ١٤ من سورة المائدة .

(٢) الآيتان ١٦٦ و ١٦٧ من سورة البقرة .

حالو وقع منه لكان جَوْرًا وكذبًا منه ؟ . فقال : لو قدر عليه لم ندر لعله قد جار
 أو كذب فيما مضى ، أو يحور ويسكذب في المستقبل ، أو جار في بعض أطراف
 الأرض . ولم يكن لنا من جوره وكذبه أمان إلا من جهة حسن الظن به .
 قال : أما دليل يؤمننا من وقوع ذلك منه فلا سبيل إليه ! . فقال له على
 الأسواري : يلزمك على هذا الاعتلال أن لا يسكون قادرًا على ما علم أنه لا يفعله
 أو أخبر بأنه لا يفعله ؛ لأنه لو قدر على ذلك لم نأمن وقوعه منه فيما مضى
 أو في المستقبل . فقال النظام : هذا الإلزام فما قولك فيه ؟ فقال : أنا أسوي بينهما
 وأقول : إنه لا يقدر على ما علم أن لا يفعله أو أخبر بأنه لا يفعله كما أقول أنا وأنت :
 إنه لا يقدر على الظلم والكذب ، فقال النظام للأسواري : قولك إلحاد وكفر .
 وقال أبو الهذيل للأسواري : ما تقول في فرعون ومن علم الله تعالى منهم أنهم
 لا يؤمنون : هل كانوا قادرين على الإيمان أم لا ؟ فإن زعمت أنهم لم يقدرُوا
 عليه فقد كلفهم الله تعالى ما لم يطيقوه وهذا عندك كفر ، وإن قلت : إنهم كانوا
 قادرين عليه ، فما يؤمنك من أن يكون قد وقع من بعضهم ما علم الله تعالى أنه
 لا يقع ؟ أو أخبر بأنه لا يقع منه على قول اعتلالك واعتلال النظام إنكاركما
 أنكر قدرة الله تعالى على الظلم والكذب ، فقال لأبي الهذيل : هذا الإلزام
 لنا فما جوابك عنه ؟ . فقال أنا أقول : إن الله تعالى قادر على أن يظلم ويكذب ،
 وعلى أن يفعل ما علم أنه لا يفعله ، فقال له : أرايت لو فعل الظلم والكذب
 كيف يكون مكنون حال الدلائل التي دلت على أن الله تعالى لا يظلم ولا يكذب ؟
 فقال : هذا محال ، فقال له : كيف يكون المحال مقدورًا لله تعالى ؟ ولم أحلت
 وقوع ذلك منه مع كونه مقدورًا له ؟ فقال : لأنه لا يقع إلا عن آفة تدخل
 عليه ، ومحال دخول الآفات على الله تعالى ، فقال له : ومحال أيضا أن يكون
 قادرًا على ما لا يقع منه إلا عن آفة تدخل عليه ، فهبت الثلاثة . فقال لهم بشر :

كل ما أتم فيه تخليط ، فقال له أبو الهذيل : فما تقول أنت ؟ تزعم أن الله تعالى يقدر أن يعذب الطفل أم تقول بقول هذا ؟ يعنى النظام . فقال : أقول بأنه قادر على ذلك ، فقال : أ رأيت لو فعل ما قدرَ عليه من تعذيب الطفل ظالماً له في تعذيبه لكان الطفل بالغاً عاقلاً عاصياً مستحقاً للعقاب الذى أوقعه الله تعالى به وكلنت الدلائل بحالها في دلائلها على عدله ؟ فقال له أبو الهذيل : سخنت عينك ، كيف تكون عبادة من لا يفعل ما يقدر عليه من الظلم ؟ فقال له المرء : إنك قد أنكرت على أستاذي فكراً وقد غلط الأستاذ . فقال له بشر : فكيف تقول ؟ . قال : أقول إن الله تعالى قادر على الظلم والكذب ، ولو فعل ذلك لكان إلهاً ظالماً كاذباً ، فقال له بشر : فهل كان مستحقاً للعبادة أم لا ؟ فإن استحقها فالعبادة شكر للمعبود ، وإذا ظلم استحق الذم ، لا الشكر ، وإن لم يستحق العبادة فكيف يكون ربا لا يستحق العبادة ؟ فقال لهم الأشعج : أنا أقول إنه قادر على أن يظلم ويكذب ، ولو ظلم وكذب لكان عادلاً ، كما أنه قادر على أن يفعل ما علم أنه لا يفعله ولو فعله كان عالماً بأنه يفعله ، فقال له الإسكافي : كيف ينقلب الجور عدلاً ؟ فقال : كيف تقول أنت ؟ فقال : أقول لو فعل الجور والكذب ما كان الفعل موجوداً وكان ذلك واقعاً لمجنون أو متهووس ، فقال له جعفر بن حرب كأنك تقول : إن الله تعالى إنما يقدر على ظلم الجانين ولا يقدر على ظلم العقلاء ، فافترق القوم يومئذ عن انقطاع كل واحد منهم . ولما انتهت نوبة الاعتزال إلى الجياني وإبنة أمسكا عن الجواب في هذه المسألة بنصح .

وقد ذكر بعض أصحاب أبي هاشم في كتابه هذه المسألة ، فقال من قال لنا : أيصح وقوع ما يقدر الله تعالى [عليه] من الظلم والكذب ؟ قلنا له : يصح ذلك ، لأنه لو لم يصح وقوعه منه ما كان قادراً عليه ، لأن القدرة على المحال محال ، فإن قال : أفيجوز وقوعه منه ؟ قلنا : لا يجوز وقوعه منه لقيحته وغناه عنه وعلمه

بفضله عنه ، فإن قال : أخبرونا لو وقع مقدوره من الظلم والكذب كيف كان يكون حاله في نفسه ؟ هل كان يدل وقوع الظلم منه على جهله أو حاجته ؟ قلنا : محال ذلك ، لأننا قد علمناه عالماً غنياً ، فإن قال : فلو وقع منه الظلم والكذب هل كان يجوز أن يقال إن ذلك لا يدل على جهله وحاجته ؟ . قلنا : لا يوصف بذلك ، لأننا قد عرفنا دلالة الظلم على جهل فاعله أو حاجته ، فإن قال : فكأنكم لا تحييون عن سؤال من سألكم عن دلالة وقوع الظلم والكذب منه على جهل وحاجة بإثبات ولا نفي ، قلنا : كذلك نقول .

فهمؤلاء زعماء قدرية عصرنا قد أقروا بعجزهم وعجز أسلافهم عن الجواب في هذه المسألة ، ولو وقفوا للصواب فيها لرجعوا إلى قول أصحابنا بأن الله قادر على كل مقدور ، وأن كل مقدوره لو وقع منه لم يكن ظلماً منه ، ولو أحالوا الكذب عليه كما أحاله أصحابنا لتخلصوا عن الإلزام الذي توجه عليهم في هذه المسألة . وكان الجبائي يعتذر في امتناعه عن الجواب في هذه المسألة بنعم أو لا ، ويقول مثالي هذا : إن قائلوا لو قال أخبروني عن النبي لو فعل الكذب لكان يدل على أنه ليس بنبي أولاً يدل على ذلك ؟ وزعم أن الجواب في ذلك مستحيل . وهذا ظن منه على أهله ، فأما على أصل أهل السنة فإن النبي كان معصوماً عن الكذب ، والظلم ، ولم يكن قادراً عليهما . والمعتزلة - غير النظام والأسواري - قد وصفوا الله تعالى بالفطرة على الظلم والكذب ، فزعم الجواب عن سؤال من سألهم عن وقوع مقدوره منهما ، هل يدل على الجهل والحاجة أم لا يدل على ذلك ؟ بنعم أو لا . وأيهما أجابوا به نقضوا به أصولهم والحمد لله الذي أهدانا من ضلالتهم المؤدية إلى مناقضاتهم

الفصل الرابع

من فصول هذا الباب

في بيان الفرق المرجئة ، وتفصيل مذاهبهم ^(١)

والمرجئة ثلاثة أصناف : صنف منهم قالوا بالإرجاء في الإيمان وبالقدر على مذاهب القدرية المعتزلة ، كغيلان ، وأبي شمر ، ومحمد بن شبيب البصري ، وهؤلاء داخلون في مضمون الخبر الوارد في لعن القدرية ، والمرجئة يستحقون اللعنة من وجهين ، وصنف منهم قالوا بالإرجاء في الإيمان ، وبالخبر في الأعمال ، على مذهب جهم بن صفوان ، فهم إذاً من جملة الجهمية ، والصنف الثالث منهم خارجون عن الجبرية والقدرية ، وهم فيما بينهم خمس فرق : الیونسية ، والفَسَّانية ، والثوبانية ، والتومنية ، والمريسية ، وإنما سموا مرجئة لأنهم أخرجوا العمل عن الإيمان ، والإرجاء بمعنى التأخير ، يقال : أَرْجَيْتُهُ ، وَأَرْجَأْتُهُ ، إذا أخرته . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لعنت المرجئة على لسان سَبْعِينَ نَبِيًّا » قيل : من المرجئة يا رسول الله ؟ قال : « الذين يقولون الإيمان كلام » يعني الذين زعموا أن الإيمان هو الإقرار وحده دون غيره . والفرق الخمس التي ذكرناها من المرجئة تضلل كل فرقة منها أختها ويضلها سائر الفرق ، وسند كرها على التفصيل إن شاء الله عز وجل

١٠٨ - ذكر الیونسية منهم ^(٢) :

هؤلاء أتباع يونس بن عَوْن الذي زعم أن الإيمان في القلب واللسان ،

(١) انظر عن هذا الفريق من أصحاب المقالات : التبصير ص ٥٩ - والملل والتحل : ١ / ١٣٩ - ومقالات الإسلاميين : ١ / ١٩٧ بتحقيقنا ، وقد كتبنا في تعليقنا عليه بحثاً وافياً في الإرجاء .

(٢) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٦٠ - والملل : ١ / ١٤٠ - والمقالات : ١ / ١٩٨ .

وأنه هو المعرفة بالله تعالى ، والمحبة والخضوع له بالقلب ، والإقرار باللسان أنه واحد ليس كمثل شيء ، ما لم تقم حجة الرسل عليهم السلام ، فإن قامت عليهم حججهم [لزمهم] ^(١) التصديق لهم ، ومعرفة ما جاء من عندهم في الجملة من الإيمان ، وليست معرفة تفصيل ما جاء من عندهم إيماناً ولا من جملته . وزعم هؤلاء أن كل خصلة من خصال الإيمان ليست بإيمان ولا بعض إيمان ، ومجموعها إيمان .

١٠٩ - ذكر الفسائية منهم ^(٢) :

هؤلاء أتباع غسان المُرَجِيء الذي زعم أن الإيمان هو الإقرار أو المحبة لله تعالى وتعظيمه وترك الاستكبار عليه ، وقال : إنه يزيد ولا ينقص ، وفارق اليونانية بأن سمي كل خصلة من الإيمان ببعض الإيمان ، وزعم غسان هذا في كتابه أن قوله في هذا الكتاب كقول أبي حنيفة فيه ، وهذا غلط منه عليه ، لأن أبا حنيفة قال : إن الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى وبرسوله وبما جاء من الله تعالى ورسوله في الجملة دون التفصيل ، وإنه لا يزيد ولا ينقص ، ولا يحتاج إلى الناس فيه ، وغسان قد قال بأنه يزيد ولا ينقص .

١١٠ - ذكر التومنية منهم ^(٣) .

هؤلاء أتباع أبي معاذ التومني الذي زعم أن الإيمان ماعصم من الكفر وهو اسم لخصال من تركها أو ترك خصلة منها كفر ، ومجموع تلك الخصال إيمان ، ولا يقال للخصلة منها إيمان ولا بعض إيمان .

(١) هذه الكلمة ليست في المطبوعتين ، والكلام محتاج إليها ليرتبط الشرط بجواب

(٢) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٦٠ - والملل : ١ / ١٤١ .

(٣) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٦١ - والملل : ١ / ١٤٤ - ومقالات

الإسلاميين : ١ / ٢٠٤ و ٣٢٦ - والتومني : بضم التاء وفتح الميم (انظر معجم

البلدان : ٢ / ٤٣٢ مصر) .

وقال : كل مالم تجتمع الأمة على كفره بتركه من الفرائض فهم من شرع الإيمان وليس بإيمان .

وزعم أن تارك الفريضة التي ليست بإيمان يقال له : فسق ، ولا يقال له فاسق على الإطلاق إذا لم يتركها جاحداً .

وزعم أيضاً أن مَنْ لَطَمَ نبياً أو قتله كفر ، لا من أجل لَطْمِهِ وَقَتْلِهِ ، لكن من أجل عداوته وبغضه له واستخفافه بحقه .
١١١ - ذكر الثوبانية منهم ^(١) :

هؤلاء أتباع أبي ثوبان المُرَجِيّ الذي زعم أن الإيمان هو الإقرار والمعرفة بالله وبرسوله وبكل ما يجب في العقل فعله ، وما جاز في العقل أن لا يفعل فليست المعرفة به من الإيمان .

وفارقوا اليونانية ، والفسانية بإيجابهم في العقل شيئاً قبل ورود الشرع بوجوبه .

١١٢ - ذكر المريسيّة منهم ^(٢) :
هؤلاء مُرَجِّئَة بَعْدَاد من أتباع بشر المريسي ^(٣) . وكان في الفقه على رأي

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١ / ١٩٩ - والممل :

١ / ١٤٢ - والتبصير ص ٦١ .

(٢) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٦١ - والمقالات : ١ / ٢٠٥ .

(٣) هو بشر بن غياث المريسي ، مبتدع ضال ، تفقه أول أمره على قاضي القضاة أبي يوسف صاحب أبي حنيفة ، وأتقن علم الكلام ، ثم جرد القول بخلق القرآن ، وناظر عليه ، ولم يدرك الجهم بن صفوان ولكنه أخذ مقالته ، واحتج لها ، ودعا إليها ، وأخذ في أيام دولة الرشيد ، وأودى لأجل مقالته ، وحدث البويطي قال : سمعت الشافعي يقول : ناظرت المريسي في القرعة ، فذكرت له فيها حديث =

أبي يوسف القاضي ، غير أنه لما أظهر قوله بخاق القرآن هجره أبو يوسف وطلته الصفاتية في ذلك . ولما وافق الصفاتية - في القول بأن الله تعالى خالق أكساب العباد ، وفي أن الاستطاعة مع الفعل - أكفرته المعتزلة في ذلك ، فصار مهجور الصفاتية والمعتزلة معاً .

وكان يقول في الإيمان : إنه هو التصديق بالقلب واللسان جميعاً ، كما قال ابن الراوندي في أن الكفر هو الجحد والإنكار ، وزعمنا أن السجود للصنم ليس بكفر ، ولكنه دلالة على الكفر .

فهؤلاء الفرق الخمس هم المرجئة الخارجة عن الجبر والقدر ، وأما المرجئة القدرية كأبي شمر^(١) ، وابن شبيب^(٢) ، وغيلان^(٣) ، وصالح قبة^(٤) : فقد اختلفوا في الإيمان .

= عمران بن حصين ، فقال : هذا قمار ، فأتيت أبا البخري القاضي فحكيت له ذلك . فقال : يا أبا عبد الله ، شاهد آخر وأصلبه ، ومات بشر في سنة ٢١٨ وهو من أبناء السعيين (ميزان الاعتدال للذهبي رقم ١٢١٤ - ابن خلكان الترجمة رقم ١١٢ - تاريخ بغداد : ٥٦ / ٧) .

(١) انظر في آراء أبي شمر مقالات الإسلاميين في عدة مواضع منها : ٢٠٠ / ١ و ٢٠٦ و ٢١٣ و ٢٩٤ والملل : ١٤٥ / ١ .

(٢) انظر في آراء ابن شبيب مقالات الأشعرى في مواضع منها : ٢٠١ / ١ و ٢٠٦ و ٢٠٨ و ٢٥٣ والملل : ١٤٥ / ١ .

(٣) انظر في آراء غيلان المرجع مقالات الإسلاميين : ٢٠٠ / ١ والملل : ١٤٥ / ١ .

(٤) صالح قبة : ذكره ابن المرتضى في الطبقة السابعة من طبقات المعتزلة (ص ٧٣) وقال : « وله كتب كثيرة ، وخالف الجمهور في أمور ، منها كون المتولدات فعل الله ابتداء وكون الإدراك معنى » . اهـ .

فقال أبو شمر^(١): الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى ، وبما جاء من عنده مما اجتمعت عليه الأمة ، كالصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، وتحريم الميتة ، والدم ، ولحم الخنزير ، ووطء الحرام ونحو ذلك ، وما عرف بالعقل من عدل الإيمان وتوحيده ونفي التشبيه عنه ، وأراد بالعقل قوله بالقدر ، وأراد بالتوحيد نفيه عن الله صفاته الأزلية .

قال : كل ذلك إيمان ، والشاك فيه كافر ، والشاك في الشاك أيضاً كافر ، ثم كذلك أبداً . وزعم أن هذه المعرفة لا تكون إيماناً إلا مع الإقرار .
وكان أبو شمر - مع بدعته هذه - لا يقول لمن فسق من موافقيه في القدر إنه فاسق مطلقاً ، لكنه كان يقول : إنه فاسق في كذا .

وهذه الفرقة عند أهل السنة والجماعة أكفر أصناف المرجئة ، لأنها جمعت بين ضلالتى القدر والإرجاء ، والعدل الذى أشار إليه أبو شمر شرك على الحقيقة لأنه أراد به إثبات خالقين كبيرين غير الله تعالى ، وتوحيده الذى أشار إليه تعطيل ، لأنه أراد به نفي علم الله تعالى ، وقدرته ، ورؤيته ، وسائر صفاته الأزلية وقوله في مخالفته لمنهم كفر ، وإن الشاك في كفرهم كافر مقابل بقول أهل السنة فيه : إنه كافر ، وإن الشاك في كفره كافر .

وكان غيلاً القدرى يجمع بين القدر والإرجاء ، ويزعم أن الإيمان هو المعرفة الثانية بالله تعالى ، والمحبة ، والخضوع ، والإقرار بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، وبما جاء من الله تعالى .

وزعم أن المعرفة الأولى اضطرار ، وليس بإيمان .

وحكى زرّقان في مقالاته عن غيلاً أن الإيمان هو الإقرار باللسان ، وأن المعرفة بالله تعالى ضرورة فعل الله تعالى وليست من الإيمان .

(١) في المطبوعتين « فقال ابن مبشر » وهو خطأ يدل عليه التصريح بأبي شمر فيما يلى ، وبأن أبا شمر هو أحد الخمسة الذين عدّهم مرجئة القدرية قبل هذا التفصيل .

وزعم غيلان أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، ولا يتفاضل الناس فيه .
 وزعم محمد بن شبيب أن الإيمان هو الإقرار بالله ، والمعرفة برسله وبجميع
 ما جاء من عند الله تعالى مما نص عليه المسلمون : من الصلاة ، والزكاة ، والصيام ،
 والحج ، وكل ما لم يختلفوا فيه .

وقال : إن الإيمان يتبع بعض ، ويتفاضل الناس فيه ، والخصلة الواحدة من
 « الإيمان قد تكون بعض الإيمان ، وتاركها يكفر بترك بعض الإيمان ، ولا يكون
 مؤمناً بإصاية كله .

وزعم الصالحى أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط ، والكفر هو الجهل
 به فقط ، وأن قول القائل « إن الله تعالى ثالث ثلاثة » ليس بكفر ، لكنه
 لا يظلم إلا من كافر ، ومن جحد الرسل لا يكون مؤمناً ، لا من أجل أن ذلك
 محال ، لكن الرسول قال : « من لا يؤمن بى فليس مؤمناً بالله تعالى » .

وزعم أن الصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، طاعات وليست بعبادة لله
 تعالى ، وأن لا عبادة له إلا الإيمان به وهو معرفته ، والإيمان عنده خصلة واحدة
 لا تزيد ولا تنقص ، وكذلك الكفر خصلة واحدة .

فهذه أقوال المُرَجَّة في الإيمان الذى لأجل تأخيرهم الأعمال عن الإيمان .
 سَمُّوا مَرَجَّة .

الفصل الخامس

في ذكر مقالات الفرق النجارية^(١)

هؤلاء أتباع الحسين بن محمد النجار^(٢) وقد وافقوا أصحابنا في أصول ،

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ٣١٥/١ - والملل
 والنحل : ٨٨/١ - والتبصير : ٦١ .

(٢) هو أبو عبد الله : الحسين بن محمد بن عبد الله ، النجار ، كان حائكا =

ووافقوا القدرية في أصول ، وانفردوا بأصول لهم .

فالذي وافقوا فيه أصحابنا قولهم معنا بأن الله تعالى خالق أكساب العباد ،
وأن الاستطاعة مع الفعل ، وأنه لا يحدث في العالم إلا ما يريد الله تعالى .
ووافقونا أيضاً في أبواب الوعيد ، وجواز المغفرة لأهل الذنوب ، وفي أكثر
أبواب التعديل والتجوير .

وأما الذي وافقوا فيه القدرية فنفي علم الله تعالى ، وقدرته ، وحياته ، وسائر
صفاته الأزلية وإحالة رؤيته بالأبصار ، والقول يحدث كلام الله تعالى .
وأكفرتهم القدرية فيما وافقوا فيه أصحابنا ، وأكفرهم أصحابنا فيما وافقوا
فيه القدرية .

والذي يجمع التجارية في الإيمان قولهم بأن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى ،
ورسله ، وفرائضه التي أجمع عليها المسلمون ، والخضوع له ، والإقرار باللسان ؛ فمن
جهل شيئاً من ذلك بعد قيام الحجة به عليه أو عرفه ولم يُقرّ به فقد كفر .
وقالوا : كل خصلة من خصال الإيمان طاعة ، وليست بإيمان ، ومجموعها
إيمان ، وليست خصلة منها عند الانفراد إيماناً ولا طاعة .

وقالوا : إن الإيمان يزيد ولا ينقص .

وزعم النجار أن الجسم أعراض مجتمعة ، وهي الأعراض التي لا ينفك
الجسم عنها ، كاللون ، والطعم ، والرائحة ، وسائر ما لا يحلو الجسم منه ومن ضده ،

في طراز العباس بن محمد الهاشمي ، وهو من متكلمي الحيرة ، وقيل : إنه كان
يعمل الموازين ، وكان إذا تكلم سمع له صوت بصوت الخفاش ، وله مع النظام مجلس
ومناظرات ، وسبب موته أنه تناظر يوماً مع النظام فأفحمه النظام ، فقام محموراً
ومات عقب ذلك ، وقد ذكر ابن التديم هذه المناظرة وذكر له عدة كتب (الفهرست
ص ٣٦٨ مصر) .

فأما الذى يَخْلُو الجسم منه ومن ضده كالم والجهل ونحوهما فليس شىء منها بعضاً للجسم .

وزعم أيضاً أن كلام الله تعالى عَرَضٌ إذا قُرِئ ، وجسم إذا كُتِبَ ، وأنه لو كُتِبَ بالدم صار ذلك الدم المقطع تقطيع حروف الكلام كلاماً لله تعالى بعد أن لم يكن كلاماً حين كان دماً مَسْفُوحاً ؛ فهذه أصول النجارية .

وافترقوا بعد هذا فيما بينهم فى العبارة عن خَلْقِ القرآن وفى حكم أقوال مخالفهم فرقا كثيرة كل فرقة منها تكفر سائرهما ، والمشهورون منها ثلاث فرق ، وهى : البرغوثية ، والزعفرانية ، والمستدركة من الزعفرانية .

١١٣ - ذكر البرغوثية ^(١) منهم :

هؤلاء أتباع محمد بن عيسى الملقب ببرغوث ، وكان على مذهب النجار فى أكثر مذاهبه ، وخالفه فى تسمية المكتسب فاعلا ، فامتنع منه ، وأطلقه النجار وخالفه أيضاً فى المتولدات فزعم أنها فعل الله تعالى بإيجاب الطبع ، على معنى أن الله تعالى طبع الحجر طبعاً يذهب إذا وقع ، وطبع الحيوان طبعاً يألم إذا ضرب ، وقال النجار فى المتولدات بمثل قول أصحابنا فيها : إنها من فعل الله تعالى باختيار لا طبع من طبع الجسم الذى سموه مولداً .

١١٤ - ذكر الزعفرانية منهم ^(٢) :

هؤلاء أتباع الزعفرانى الذى كان بالري ، وكان يناقض بآخر كلامه أوله ، فيقول : إن كلام الله تعالى غيره ، وكل ما هو غير الله تعالى مخلوق ، ثم يقول مع ذلك : الكلب خير ممن يقول كلام الله مخلوق .

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٦٢ وأدعجهم الشهرستانى مع

النجارية : ٨٨/١ - وشرح عقيدة السفارينى : ٩٠/١

(٢) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٦٢ والممل : ٨٩/١ والسفارينى : ٩٠/١ -

(١٤ - الفرق بين الفرق)

وذكر بعض أصحاب التواريخ أن هذا الزعفراني أراد أن يشهر نفسه في الآفاق ، فاكترى رجلا على أن يخرج إلى مكة يَسْتَبِهُه ويلبسه في مواسم مكة ؛ ليشتهر ذكره عند حجاج الآفاق . وقد بلغ حق أتباعه بالرأي أن قوما منهم لا يأكلون العنجد^(١) حرمة للزعفراني ، يزعمون أنه كان يحب ذلك . وقالوا : لا تأكل محبوبه .

١١٥ - ذكر المستدركة منهم^(٢) :

هؤلاء قوم من النجارية يزعمون أنهم استدركوا ماخفي على أسلافهم ، لأن أسلافهم منعوا إطلاق القول بأن القرآن مخلوق ، وزعمت المستدركة أنه مخلوق ، ثم افترقوا فيما بينهم فرقتين .

(١) فرقة زعمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قد قال : إن كلام الله مخلوق على ترتيب هذه الحروف ، ولكنه اعتقد ذلك بهذه اللفظة على ترتيب حروفها ، ومن لم يقل إن النبي عليه السلام قال ذلك على ترتيب هذه الحروف فهو كافر .

(٢) وقالت الفرقة الثانية منهم : إن النبي عليه السلام لم يقل كلام الله مخلوق على ترتيب هذه الحروف ، ولكنه اعتقد ذلك ودل عليه . ومن زعم أنه قال إن كلام الله مخلوق بهذه اللفظة فهو كافر .

ومن هؤلاء المستدركة قوم بالرأي يزعمون أن أقوال مخالفيهم كلها كذب حتى لو قال الواحد منهم في الشمس إنها شمس لكان كاذبا فيه .

قال عبد القاهر : ناظرت بعض هذه الطائفة بالرأي ، فقلت له : أخبرني عن نقولي لك : أنت إنسان عاقل مولود من نكاح لا من سفاح ، هل أكون صادقا

(١) العنجد ، يؤزن جعفر ، ويقال : يؤزن برثن - ازيب ، أو رديته .

(٢) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٦٢ والمجلد : ١/ ٨٩ - والسفاري ص ٩٠/ ١

فيه ؟ فقال : أنت كاذب في هذا القول ، فقلت له : أنت صادق في هذا الجواب ، فسكت خجلاً ، والحمد لله على ذلك .

الفصل السادس

من فصول هذا الباب

في ذكر الجهمية ، والبكرية ، والضرارية ، وبيان مذاهبها

١١٦ - الجهمية ^(١) :

أتباع جهم بن صفوان ^(٢) الذي قال بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال ، وأنكر الاستطاعات كلها ، وزعم أن الجنة والنار تَبِيدَانِ وَتَفْنِيَانِ . وزعم أيضاً أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط ، وأن الكفر هو الجهل به فقط ، وقال : لا فِعْلَ ولا عَمَلَ لأحدٍ غير الله تعالى ، وإنما تنسب الأعمال إلى الخلقين على المجاز ، كما يقال : زالت الشمس ، ودارت الرّيح ، من غير أن يكونا فاعلين أو مستطيعين لما وصفتا به . وزعم أيضاً أن علم الله تعالى حادث ، وامتنع من وصف الله تعالى بأنه شيء أَوْحَى أو عالم أو مرئود ، وقال : لا أَصِفُهُ بوصفٍ

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٦٢ - والملل والنحل : ٨٦/١ .

(٢) جهم بن صفوان : هو أبو محرز جهم بن صفوان الراسبي ، قال عنه الذهبي في تذكرة الحفاظ (رقم ١٥٨٤) : « الضال المبتدع ، رأس الجهمية ، هلك في زمان صغار التابعين ، وما علمته روى شيئاً ، ولكنه زرع شراً عظيماً » وقال الطبري عنه : إنه كان كاتباً للحارث بن سريح الذي خرج في خراسان في آخر دولة بني أمية (انظر حوادث سنة ١٢٨) ، وكان جهم هذا تلميذاً للجد بن درهم الزنديق الذي كان أول من ابتدع القول بخلق القرآن ، وفيه يقول الذهبي في ميزان الاعتدال (رقم ١٤٨٢) : « الجد بن درهم ، عذابه في التابعين ، مبتدع ضال ، زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ، ولم يكلم موسى تكليماً ، فقتل على ذلك بالعراق يوم النحر » .

يجوز إطلاقه على غيره كشيء ، وموجود ، وحى ، وعالم ، وسريد ، ونحو ذلك .
 ووصفه بأنه قادر ، ومؤجد ، وفاعل ، وخالق ، ومحبي ، ومميت ، لأن هذه
 الأوصاف مختصة به وحده ، وقال بحدوث كلام الله تعالى كما قالته القدرية ، ولم
 يسم الله تعالى متكلماً به .

وأكفره أصحابنا في جميع ضلالاته ، وأكفرته القدرية في قوله بأن الله تعالى
 خالق أعمال العباد ، فاتفق أصناف الأمة على تكفيره .
 وكان جهم - مع ضلالاته التي ذكرناها - يحمل السلاح ويقاثل السلطان ،
 وخرج مع سريج بن الحارث ^(١) على نصر ^(٢) بن سيار ، وقتله سلم بن أخوز
 المازني ^(٣) في آخر زمان بني مروان ، وأتباعه اليوم بنهأوند ، وخرج إليهم
 في زماننا إسماعيل بن إبراهيم بن كبوس الشيرازي الدلي ، فدعاهم إلى مذهب
 شيخنا أبي الحسن الأشعري ، فأجابه قوم منهم ، وصاروا مع أهل السنة يداً
 واحدة ، والحمد لله على ذلك .

١١٧ - وأما «بكرية» ^(١) : فأتباع بكر بن أخت عبد الواحد بن زيد ^(٥) وكان
 يوافق النظام في دعواه أن الإنسان هو الروح دون الجسد الذي فيه الروح ،
 ويوافق أصحابنا في إبطال القول بالتولد ، وفي أن الله تعالى هو مخترع الأم عند
 الضرب ، وأجاز وقوع الضرب من غير حدوث ألم ، وكذا القطع كما أجاز
 ذلك أصحابنا

- (١) قد سمعت في عبارة الطبري التي سقناها قبل هذه أنه سماه الحارث بن سريج ،
 لا سريج بن الحارث . (٢) تقدمت ترجمة نصر بن سيار في ص ٣٦ .
 (٣) تحدثنا عن سلم بن أخوز في ص ٣٦ أيضاً .
 (٤) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٦٤ ومقالات الأشعري : ٣١٧/١ .
 (٥) سماه صاحب الميزان بكر بن زياد الباهلي ، وذكر عن ابن حبان أنه قال عنه :
 « دجال يضع الحديث عن ابن المبارك » ثم ساق عنه حديثاً وقال يلق عليه :
 « وهذا لا يشك عوام أصحاب الحديث أنه موضوع ، فكيف البزل في هذا الشأن » .
 (ميزان الاعتدال : ٣٤٥/١)

وانفرد بضلالات أكَفَرَتْهُ الأمة فيها .

منها : قوله بأن الله تعالى يُرى في القيامة في صورة يخلقه ، ويكلم عباده من تلك الصورة .

ومنها : قوله في الكبائر الواقعة من أهل القبلة : إنها نفاق ، وإن صاحب الكبيرة منافق وعابد للشيطان وإن كان من أهل الصلاة . وزعم أيضاً أنه - مع كونه منافقاً - مكذَّبٌ لله تعالى جاحد له ، وأنه يكون في الدرَكِ الأسفل من النار مخلداً فيها ، وأنه مع ذلك مسلم مؤمن ، ثم إنه طردَ قوله في هذه البدعة فقال في علي وطلحة والزبير : إن ذنوبهم كانت كفراً ، وشركاً . غير أنهم كانوا مغفوراً لهم ؛ لما روى في الخبر « أن الله تعالى اطَّلَعَ على أهل بدرٍ فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » .

ومن ضلالاته أيضاً : ما عاند فيه العقلاء فزعم أن الأطفال في المَهْدِ لا يأمون وإن قُطِعوا أو حرقوا ، وأجاز أن يكونوا في وقت الضرب والقطع والإحراق متلذذين مع ظهور البكاء والصياح منهم .

ومنها : أنه أبدع في الفقه تحريم أكل الثوم والبصل ، وأوجب الوضوء من قُرْقَرَةِ البطن ، ولا اعتبار عند أهل السنة بخلاف أهل الأهواء في الفقه .

١١٨ - وأما الضرارية^(١) : فهم أتباع ضرار بن عمرو^(٢) الذي وافق أصحابنا

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٦٢ - والتنبيه ص ٤٣ - واعتقادات فرق المسلمين ص ٦٩ - والملل والنحل : ٩٠/١ والمقالات : ٣١٣/١ .

(٢) ظهر ضرار بن عمرو في أيام واصل بن عطاء ، وقد وضع بشر بن العتمر كتاباً في الرد على ضرار سماه « كتاب الرد على ضرار » وذكر صاحب الانتصار نقلاً عن الراوندي أن له كتاباً سماه « التحريش » ذكر فيه مستند كل فرقة فيما هي عليه من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولا بد أنه قد اختلق فيه ووضعه ، وخب في الباطل ووضعه (الانتصار ص ١٣٦) وانظر أيضاً ميزان الاعتدال (٢/٣٢٨ الترجمة رقم ٣٩٥٣)

في أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وأكساب للعباد ، وفي إبطال القول بالتولد ،
ووافق المعتزلة في أن الاستطاعة قبل الفعل ، وزاد عليهم بقوله : إنها قبل الفعل ،
ومع الفعل ، وبعد الفعل ، وإنها بعض المستطيع ، ووافق النجار في دعواه أن
الجسم أعراض مجتمعة من لون وطعم ورائحة ونحوها من الأعراض التي لا يخلو
الجسم منها .

وانفرد بأشياء منكورة :

منها : قوله بأن الله تعالى يرى في القيامة بحاسة سادسة يرى بها المؤمنون
ماهية الإله . وقال : لله تعالى ماهية لا يعرفها غيره يراها المؤمنون بحاسة سادسة ،
وتبعه على هذا القول حفص الفرد^(١) .

وأنه أنكر حرف ابن مسعود^(٢) ، وحرف أبي بن كعب^(٣) ، وشهد بأن

(١) حفص الفرد : قال عنه ابن التديم « من الهجرة ، ومن أكابرهم ، نظير
النجار ، ويكنى أبا عمرو ، وكان من أهل مصر ، قدم البصرة فسمع بأبي الهذيل
واجتمع معه وناظره ، فقطعه أبو الهذيل ، وكان أولا معتزليا ثم قال لمحقق الأفعال ،
وكان يكنى أبا يحيى ، ثم ذكر له عدة كتب (الفهرست ص ٢٦٩) وقال الذهبي « حفص
الفرد : مبتدع ، قال النسائي : صاحب كلام ، لكنه لا يكتب حديثه . وكفره الشافعي
في مناظرته » (ميزان الاعتدال : ٥٦٤/١ الترجمة رقم ٢١٤٣)

(٢) ابن مسعود : هو صاحب رسول الله وأحد السابقين الأولين وأحد كبار
البدرين وأحد نبلاء الفقهاء والقرنين : أبو عبد الرحمن عبد الله بن أم عبد ، الهذلي ،
كان يتحرى في الأداء ، ويتشدد في الرواية ، ويرجز تلاذمته عن التهاون في ضبط
الألفاظ . وقد أسلم قبل إسلام عمر بن الخطاب ، وحفظ من رسول الله سبعين سورة ،
وفي شأنه يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما
أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد ، وباجملة فقد كان من سادة الصحابة ، وأوعية
العلم ، وأئمة الهدى ، وله قراءات وفتاوى ينفرد بها ، وهي مذكورة في كتب العلم
(تذكرة الحفاظ رقم ٥ - ومشاهير علماء الأمصار رقم ٢١) .

(٣) هو أبو المنذر : أبي بن كعب بن قيس ، الأنصاري ، الخرزجي ، النجاري ، =

الله تعالى لم ينزلها ، فلنسب هذين الإمامين من الصحابة إلى الضلالة في مصحفيهما .
ومنها : أنه شك في جميع عامة المسلمين ، وقال : لا أدرى لعل سرائر العامة
كلها شرك وكفر .

ومنها : قوله إن معنى قولنا « إن الله تعالى عالم ، حي » هو أنه ليس بخامل
ولا ميت . وكذلك قياسه في سائر أوصاف الله تعالى من غير إثبات معنى أو
فائدة سوى نفي الوصف بنقيض تلك الأوصاف عنه .

الفصل السابع من هذا الباب

في ذكر مقالات الكرامية ، وبيان أوصافها^(١)

١١٩ - الكرامية بخراسان ثلاثة أصناف : حقائقية ، وطرثقية ،
وإسحاقية .

وهذه الفرق الثلاث لا يكفر بعضها بعضاً وإن أكَفَرَهَا سائر الفرق ؛
فلهذا عددها فرقة واحدة .

وزعيمها المعروف محمد بن كرام^(٢) كان مطروداً من سجستان إلى غرجستان

= كان أقرأ الصحابة وسيد القراء ، شهد بدرًا والمشاهد كلها ، وقرأ القرآن على النبي
صلى الله عليه وسلم ، وجمع بين العلم والعمل ، وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه
يكرم أياً ويهابه ويستقيته ، ولما مات أبى قال عمر : اليوم مات سيد المسلمين ، وكانت
وفاته في سنة ١٩ ، وقيل : في سنة ٢٢ (تذكرة الحفاظ رقم ٦ - ومشاهير علماء الأمصار رقم ٣١)
(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٦٥ والملل والنحل : ١٠٨ / ١ -

والسفاري : ٩١ / ١

(٢) هو أبو عبد الله : محمد بن كرام السجستاني ، الزاهد ، شيخ الطائفة الكرامية ،
وكان من عباد المرجئة (العبر : ١٠ / ١) ويختلف العلماء في ضبط كرام ، والأكثر
على أنه بفتح الكاف وتشديد الراء (وانظر الباب : ٣٢ / ٣ - ولسان الميزان :
٣٥٣ / ٥ والقاموس المحيط)

وكان أتباعه في وقته أرغاد شورمين ، وأفشين ، وورد نيسابور في زمان ولاية محمد بن طاهر بن عبد الله بن طاهر ، وتبعه على بدعته من أهل سواد نيسابور شِرْذِمَة من أَكْرَةِ الْقُرَى والدُّهْم .

وضلالات أتباعه اليوم متنوعة أنواعاً لا نعدّها أرباعاً ولا أسباعاً ، لكننا نزيد على الآلاف آلافاً ، ونذكر منها المشهور ، الذي هو بالقبح مذكور .

فمنها : أن ابن كرام دعا أتباعه إلى تجسيم معبوده ^(١) ، وزعم أنه جسم له حد ونهاية من تحته والجهة التي منها يلاقى عرشه ، وهذا شبيه بقول الثنوية : إن معبودهم الذي سموه نوراً ينهضي من الجهة التي تلاقى الظلام وإن لم يتناه . وقد وصف ابن كرام معبوده في بعض كتبه بأنه جوهر كما زعمت النصاري أن الله تعالى جوهر ، وذلك أنه قال في خطبة كتابه المعروف بكتاب عذاب القبر : « إن الله تعالى أَحَدِيُّ الذات أَحَدِيُّ الجوهر » وأتباعه اليوم لا ييوحون بإطلاق لفظ الجوهر على الله تعالى عند العامة خوفاً من الشناعة عند الإشاعة ، وإطلافهم عليه اسم الجسم أشنع من اسم الجوهر ، وامتناعهم من تسميته جوهرًا مع قولهم بأنه جسم كامتناع شيطان الطاق من الروافض من تسميه الإله جسماً مع قوله بأنه على صورة الإنسان ، وليس على الخلدان في سوء الاختيار قياس .

وقد ذكر ابن كرام في كتابه أن الله تعالى مماسٌ لعرشه ، وأن العرش مكان له ، وأبدل أصحابه لفظ المماسّة بلفظ الملاقاة منه للعرش ، وقالوا : لا يصح وجود جسم بينه وبين العرش إلا بأن يحيط العرش إلى أسفل ، وهذا معنى المماسّة التي امتنعوا من لفظها .

واختلف أصحابه في معنى الاستواء المذكور في قوله : (الرَّحْنُ عَلَى

الْعَرْشِ اسْتَوَى^(١) .

فمنهم : من زعم أن كل العرش مكان له ، وأنه لو خلق بإزاء العرش عروشاً مُوازية لعرشه لصارت العروش كلها مكاناً له ؛ لأنه أكبر منها كلها ، وهذا القول يوجب عليهم أن يكون عرشه اليوم كبعضه في عرضه .

ومنهم : من قال : إنه لا يزيد على عرشه في جهة المماسّة ، ولا يفضل منه شيء على العرش ، وهذا يقتضى أن يكون عرضه كعرض العرش .

وكان من الكرامية بنيسابور رجل يعرف بإبراهيم بن مهاجر ينصر هذا القول وينظر عليه .

وزعم ابن كرام وأتباعه أن معبودهم محل للحوادث . وزعموا أن أقواله ، وإرادته ، وإدراكاته للمريثات ، وإدراكاته للمسموعات ، وملاقاته للصفحة العليا من العالم ، أعراضٌ حادثة فيه ، وهو محل لتلك الحوادث الحادثة فيه . وسموا قوله للشيء : « كُنْ » خَلْقًا للمخلوق ، وإحداثاً للمُحدث ، وإعلاماً للذي يعدم بعد وجوده ، ومنعوا من وصف الأعراض الحادثة فيها بأنها مخلوقة أو مفعولة أو مُحدثة .

وزعموا أيضاً أنه لا يحدث في العالم جسم ولا عرض إلا بعد حدوث أعراض كثيرة في ذات معبودهم : منها إرادته لحدوث ذلك الحادث ، ومنها قوله لذلك الحادث « كن » على الوجه الذي علم حدوثه عليه ، وذلك القول في نفسه حروف كثيرة كل حرفٍ منها عرضٌ حادث فيه ، ومنها رؤية تحدث فيه يرى بها ذلك الحادث ، ولولم تحدث فيه الرؤية لم ير ذلك الحادث ، ومنها استماعه لذلك الحادث إن كان مسموعاً .

وزعموا أيضاً أنه لا يعدم من العالم شيء من الأعراض إلا بعد حدوث

(١) من الآية ٥ من سورة طه .

أعراض كثيرة في معبودهم : منها إرادته لعدمه ، ومنها قوله لما يريد عدمه « كن معدوماً » أو « أفن » وهذا القول في نفسه حروف كل حرفٍ منها عرضٌ حادثٌ فيه ، فصارت الحوادث الحادثة في ذات الإله عندهم أضعاف أضعاف الحوادث من أجسام العالم وأعراضها .

واختلفت الكرامة في جواز العدم على تلك الحوادث الحادثة في ذات الإله بزعمهم ؛ فأجاز بعضهم عدمها ، وأحال عدمها أكثرهم . وأجمع الفريقان منهم على أن ذات الإله لا يخلو في المستقبل عن حلول الحوادث فيه وإن كان قد خلا منها في الأزل . وهذا نظير قول أصحاب الهوى إن الهوى كانت في الأزل جوهرًا خاليًا من الأعراض ، ثم حدثت الأعراض فيها ، وهي لا تخلو منها في المستقبل .

واختلفت الكرامة في جواز العدم على أجسام العالم ، فأحال ذلك أكثرهم ، وضاهوا بذلك من زعم من الدهرية والفلاسفة أن الفلك والكواكب طبيعة خامسة لا تقبل الفساد والفناء .

وكان الناس يتعجبون من قول المعتزلة البصرية « إن الله تعالى يقدر على إفناء الأجسام كلها دفعة واحدة ، ولا يقدر على إفناء بعضها مع بقاء بعض منها » وزال هذا التعجب بقول من زعم من الكرامة : إنه لا يقدر على إعدام جسم بحال .

وأنجب من هذا كله أن ابن كرام وصف معبوده بالثقل ، وذلك أنه قال في كتاب « عذاب القبر » في تفسير قول الله عز وجل ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾ ^(١) : إنها انفطرت من ثقل الرحان عليها .

(١) الآية ١ من سورة الانقطار .

ثم إن ابن كرام وأكثر أتباعه زعموا أن الله تعالى لم يزل موصوفاً بأسمائه
المشتقة من أفعاله عند أهل اللغة ، مع استحالة وجود الأفعال في الأزل ، فزعموا
أنه لم يزل خالقاً رازقاً مُنعماً من غير وجود خلق ورزق ونعمة منه . وزعموا أنه
لم يزل خالقاً بخالقية فيه ، ورازقاً برازقية فيه ، وقالوا : إن خالقيته قدرته على
الخلق ، ورازقيته قدرته على الرزق ، والقدرة قديمة ، والخلق والرزق حادثان
فيه بقدرته ، وقالوا : بالخلق يصير المخلوق من العالم مخلوقاً ، وبذلك الرزق
الحادث فيه يصير المرزوق مرزوقاً .

وأعجب من هذا فرقهم بين المتكلم والقائل ، وبين الكلام والقول .
وذلك أنهم قالوا : إن الله تعالى لم يزل متكلماً قائلاً ، ثم فرقوا بين الاسمين
في المعنى ، فقالوا : إنه لم يزل متكلماً بكلام هو قدرته على القول ، ولم يزل قائلاً
بقائلية لا بقول ، والقائلية قدرته على القول ، وقوله حروفٌ حادثة فيه ، فقول
الله تعالى عندهم حادث فيه ، وكلامه قديم .

قال عبد القاهر : ناظرتُ بعضهم في هذه المسألة ، فقلت له : إذا زعمت أن
الكلام هو القدرة على القول ، والساكت عندك قادر على القول في حال سكوته ،
لزمك على هذا القول أن يكون الساكت متكلماً ، فالتزم ذلك .

ومن تدقيق الكرامية في هذا الباب قولهم : إنا نقول : إن الله تعالى لم يزل
خالقاً رازقاً على الإطلاق ، ولا نقول بالإضافة : إنه لم يزل خالقاً للمخلوقين ،
ورازقاً للمرزوقين ، وإنما نذكر هذه الإضافة عند وجود المخلوقين والمرزوقين .
وقالوا على هذا القياس : إن الله تعالى لم يزل معبوداً ، ولم يكن في الأزل
معبود العابدين ، وإنما صار معبود العابدين عند وجود العابدين ووجود عبادتهم له .
ثم إن ابن كرام ذكر في كتابه المعروف بـ « عذاب القبر » باباً له ترجمة
عجيبة فقال : « باب في كيفية الله عز وجل » ولا يدري العاقل مما ذا يتوجب

أمن جسارته على إطلاق لفظ السكيفية في صفات الله تعالى أم من قببح عبارته عن السكيفية بالسكيفية ؟ . وله من جنس هذه العبارة أشكال .

منها : قوله في باب الرد على أصحاب الحديث في الإيمان : فإن قالوا بأحوقيتهم الإيمان قول وعمل قيل لهم كذا .

وكذا قد عبر عن مكان معبوده في بعض كتبه بالحيشوثية ، وهذه العبارات السخيفة لا ثقة بمذهبه السخيف .

ثم إنه مع أصحابه تسكلموا في مقدورات الله تعالى ، فزعموا أنه لا يقدر إلا على الحوادث التي تحدث في ذاته من إرادته ، وأقواله ، وإدراكه ، وملاقاته لما يلاقه . فأما المخلوقات من أجسام العالم وأعراضها فليس شيء منها مقدوراً لله تعالى ، ولم يكن الله تعالى قادراً على شيء منها مع كونها مخلوقة ، وإنما خلق كل مخلوق من العالم بقوله : « كن » لا بقدرته .

وهذه بدعة لم يسبقوا إليها ؛ لأن الناس قبلهم ما اختلفوا في مقدورات الله تعالى ، على مذاهب أهل السنة والجماعة كل مخلوق كان مقدوراً لله تعالى قبل حدوثه وهو محدث جميع الحوادث بقدرته ، وزعم معمر أن الأجسام كلها كانت مقدورة له قبل أن خلقها ، وليست الأعراض مخلوقة له ولا مقدورة له ، وقال أكثر المعتزلة : إن الأجسام والألوان والطعوم والروائح وسائر أجناس الأعراض كانت مقدورة لله تعالى ، وإنما امتنعوا من وصفه بالقدرة على مقدورات غيره ، وقالت الجهمية : الحوادث كلها مقدورة لله تعالى ، ولا قادر ولا فاعل غيره . وما قال أحد قبل السكرامية باختصاص قدرة الإله بحدوث الحوادث في ذاته بزعمهم ، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً .

ثم إنهم تسكلموا في باب التعديل والتجوير بعجائب .

منها : قولهم يجب أن يكون أول شيء خلقه الله تعالى جسماً حياً يصح منه

الاعتبار ، وزعموا أنه لو بدأ بخلق الجادات لم يكن حكيمًا ، وزادوا في هذه البدعة على القدرية في قولها لا بد من أن يكون في الخلق من يصح منه الاعتبار وليس بواجب أن يكون أول الخلق حيًا يصح منه الاعتبار .

وقد ردوا ببدعتهم هذه الأخبار الصحيحة في أن أول شيء خلقه الله اللوح والقلم ، ثم أجرى القلم على اللوح بما هو كائن إلى يوم القيامة .

وقالوا : لو خلق الله تعالى الخلق وكان في معلومه أنه لا يؤمن به أحد منهم لكان خلقه إياهم عبثًا . وإنما حسن منه خلق جميعهم لعلمه بإيمان بعضهم .

وقال أهل السنة : لو خلق الكفرة دون المؤمنين أو خلق المؤمنين دون الكفرة جاز ، ولم يقدح ذلك في حكمته .

وزعمت الكرامية أنه لا يجوز في حكمة الله احترام الطفل الذي يعلم أنه إن أبقاه إلى زمان بلوغه آمن ، ولا احترام الكافر الذي لو أبقاه إلى مدة آمن ، إلا أن يكون في احترامه إياه قبل وقت إيمانه صلاح لغيره .

ويلزمهم على هذا القول أن يكون الله تعالى إنما أحترم إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم قبل بلوغه لأنه علم أنه لو أبقاه لم يؤمن ، وفي هذا قدح منهم في كل من مات من ذراري الأنبياء طفلاً .

ومن جهالاتهم في باب النبوة والرسالة قولهم بأن النبوة والرسالة صفتان حالتان في النبي والرسول ، سوى الوحي إليه ، وسوى معجزاته ، وسوى عصمته عن المعصية . وزعموا أن من فعل فيه تلك الصفة وجب على الله تعالى إرساله ، وفرقوا بين الرسول والمرسل بأن الرسول من قامت به تلك الصفة ، والمرسل هو المأمور بأداء الرسالة .

ثم إنهم خاضوا في باب عصمة الأنبياء عليهم السلام ، فقالوا : كل ذنب أسقط العدالة أو أوجب حداً فهم معصومون منه ، وغير معصومين بما دون ذلك .

وقال بعضهم : لا يجوز الخطأ عليهم في التبليغ ، وأجاز ذلك بعضهم ، وزعم أن النبي عليه السلام أخطأ في تبليغ قوله : (وَمِنَّا الْمَلَائِكَةُ الْأُخْرَى)^(١) حتى قال بعده : « تلك الغرائق العلى ، [وإن] شفاعتها ترجى »^(٢) .

وقال أهل السنة : إن تلك الكلمة كانت من تلاوة الشيطان ألقاه في خلال تلاوة النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد قال شيخنا أبو الحسن الأشعري في بعض كتبه : إن الأنبياء بعد النبوة معصومون من الكبائر والصغائر .

وزعمت الكرامية أيضاً أن النبي إذا ظهرت دعوته ، فمن سمعها منه أو بلغه خبره لزمه تصديقه والإقرار به من غير توقف على معرفة دليله ، وقد سرقوا هذه البدعة من إباضية الخوارج الذين قالوا : إن قول النبي عليه السلام « أنا نبي » فنفسه حجة لا يحتاج معها إلى برهان .

وزعمت الكرامية أيضاً أن من لم تبلغه دعوة الرسل لزمه أن يعتقدموجبات العقول ، وأن يتقدم أن الله تعالى أرسل رسلاً إلى خلقه .

وقد سبقهم أكثر القدرية إلى القول بوجوب اعتقاد موجبات العقول ، ولم يقل أحد قبلهم بوجوب اعتقاد وجود الرسل قبل ورود الخبر عنهم بوجودهم .

وزعمت الكرامية أيضاً أن الله تعالى لو اقتصر على رسول واحد من أول

(١) الآية ٢٠ من سورة النجم .

(٢) ما نرى قصة الغرائق إلا أقصوصة ابتدعها قوم من أهل الضلالة ، كالذين يضعون الأحاديث ويخلفونها ، وهم في قرارة أنفسهم يعلمون عدم صحتها ، يريدون بذلك أن ينصروا ضلالتهم ، ويموهوا على الأغرار الذين تخدعهم نسبة القول إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ولا يقدرّون على دفعها لأن مكنتهم عاجزة عن التمييز بين الغث والسمين ، ولا يخدعنا عن عقولنا أن قوماً من المؤلفين الذين يعرف عنهم العقل والتمييز والقدرة على نحل القول وتنحية الزيف عنه قدروا هذه الأسطورة ، فكمل في الروايات من أباطيل ، وترهات .

زمان التكليف إلى القيامة وأدام شريعة الرسول الأول لم يكن حكماً .
وقال أهل السنة : لو فعل ذلك جاز ، كما قد جاز منه إقامة شريعة خاتم
النبيين إلى القيامة .

ثم إن ابن كثرّام خاض في باب الإمامة ، فأجاز كون إمامين في وقت
واحد ، مع وقوع الجدال وتعاطي القتال ، ومع الاختلاف في الأحكام ، وأشار
في بعض كتبه إلى أن علياً ومعاوية كانا إمامين في وقت واحد ، ووجب على
أتباع كل واحد منهما طاعة صاحبه وإن كان أحدهما عادلاً والآخر باغياً . وقال
أتباعه : إن علياً كان إماماً على وفق الشّنة ، وكان معاوية إماماً على خلاف
السنة ، وكانت طاعة كل واحد منهما واجبة على أتباعه . فباعجبا من طاعة
واجبة [على] خلاف السنة .

ثم إن الكركرامية خاضوا في باب الإيمان ، فزعموا أنه إقرار فرد على الابتداء
وأن تكريره لا يكون إيماناً إلا من المرتد إذا أقربه بعد رّدّته . وزعموا أيضاً أنه
هو الإقرار السابق في الدّرّ الأول في طلب النبي عليه السلام وهو قولهم : بلى ،
وزعموا أيضاً أن ذلك القول باقٍ أبداً لا يزول إلا بالردة ، وزعموا أيضاً أن
المقر بالشهادتين مؤمن حقاً وإن اعتقد الكفر بالرسالة ، وزعموا أيضاً أن
المنافقين الذين أنزل الله تعالى في تكفيرهم آياتٍ كثيرةً كانوا مؤمنين حقاً ،
وأن إيمانهم كان كإيمان الأنبياء والملائكة ، وقالوا في أهل الأهواء من
مخالفهم ومخالف أهل السنة : إن عذابهم في الآخرة غير مؤبّد ، وأهل الأهواء
يروّون خلود الكركرامية في النار .

ثم إن ابن كثرّام أبدع في الفقه حماقاتٍ لم يسبق إليها .
منها : قوله في صلاة المسافر : إنه يكفيه تكبيرتان ، من غير ركوع ولا سجود
ولا قيام ولا قعود ولا تشهد ولا سلام .

ومنها : قوله بصحة الصلاة في ثوب كله نجس ، وعلى أرض نجسة ، ومع نجاسة ظاهر البدن ، وإنما أوجب الطهارة عن الأحداث دون الأنجاس .

ومنها : قوله بأن غسل الميت والصلاة عليه سُنَّتَانِ غير مفروضتين ، وإنما الواجب كفته ودفعه .

ومنها : قوله بصحة الصلاة المفروضة والصوم المفروض والحج المفروض بلا نية ، وزعم أن نية الإسلام في الابتداء كافية عن نية كل فريضة من فرائض الإسلام .

وكان في عصرنا شيخ للكرامية يعرف بإبراهيم بن مهاجر اخترع ضلالة لم يسبق إليها ، فزعم أن أسماء الله عز وجل كلها أعراض فيه ، وكذلك اسم كل مسمى عرض فيه ، فزعم أن الله تعالى عرض حال في جسم قديم ، والرحمن عرض آخر ، والرحيم عرض ثالث ، والخالق عرض رابع ، وكذلك كل اسم لله تعالى عرض غير الآخر ، فالله تعالى عنده غير الرحمن ، والرحمن غير الرحيم ، والخالق غير الرازق . وزعم أيضاً أن الزاني عرض في الجسم الذي يضاف إليه الزنى ، والسارق عرض في الذي تضاف إليه السرقة ، وليس الجسم زانياً ولا سارقاً ، فالجلود والمقطوع عنده غير الزاني والسارق . وزعم أيضاً أن الحركة والمتحرك عرضان في الجسم ، وكذلك السواد والأسود عرضان في الجسم ، وكذلك العلم والعالم ، وقدرة والقادر ، والحي والحياة ، كل ذلك أعراض غير الأجسام ، فالعلم عنده لا يقوم بالعالم ، وإنما يقوم بمحل العالم ، والحركة لا تقوم بالمتحرك ، وإنما تقوم بمحل المتحرك .

قال عبد القاهر : ناظرت ابن مهاجر هذا في مجلس ناصر الدولة أبي الحسن محمد بن إبراهيم بن سيمجور صاحب جيش السامانية في سنة سبعين وثلاثمائة في هذه المسألة ، والزمت فيها أن يكون المحدود في الزنى غير الزاني ، والمقطوع في السرقة

غير السارق ، فالزعم ذلك . فالزعم أن يكون معبوده عرضاً ، لأن المعبود عنده اسم ، وأسماء الله تعالى عنده أعراض حالة في جسم قديم ، فقال : المعبود عرض في جسم القديم ، وأنا أعبد الجسم دون العرض ، فقلت له : أنت إذن لا تعبد الله عز وجل ، لأن الله تعالى عندك عرض ، وقد زعمت أنك تعبد الجسم دون العرض .

وفضائح الكثرامية على الأعداد ، كثيرة الأمداد ، وفيما ذكرنا منها في هذا الفصل كفاية ، والله أعلم .

الفصل الثامن

في بيان مذاهب المشبهة من أصناف شتى

اعلموا — أسعدكم الله — أن المشبهة صنفان : صنف شبهوا ذات الباري بذات غيره ، وصنف آخرون شبهوا صفاته بصفات غيره ، وكل صنف من هذين الصنفين مفترقون على أصناف شتى .

١٢٠ - والمشبهة الذين ضلوا في تشبيه ذاته بغيره أصناف مختلفة . وأول ظهور التشبيه صادر عن أصناف من الروافض الغلاة .

فمنهم : السبئية^(١) الذين سموها علياً إلهاً ، وشبهوه بذات الإله . ولما أحرقت قوماً منهم قالوا له : الآن علمنا أنك إله ؛ لأن النار لا يعذب بها إلا الله .

(١) السبئية : هم أتباع عبد الله بن سبأ الضال المضل ، رأس الفتنة وموقدها ، ومؤجج نارها ، وجامع خطبها من أشد الناس وريالهم ، قل السيد الشريف الجرجاني (التعريفات ص ٧٩) « السبئية هم أصحاب عبد الله بن سبأ ، قال لعل : أنت الإله حقاً ، ففاه على إلى المدائن ، وقال ابن سبأ : لم يمت على ، ولم يقتل ابن ملجم إلا شيطاناً تصور في صورة علي ، وعلي في السحاب ، والرعد صوته ، والبرق سوطه . وإنه ينزل بعد هذا إلى الأرض ويملؤها عدلاً ، وهؤلاء يقولون عند سماع سوطه . (١٥ - الفرق بين المفرق)

ومنهم : الببائية : أتباع بيان بن سيمان^(١) الذي زعم أن معبوده إنسان من نور على صورة الإنسان في أعضائه ، وأنه يفتي كله إلا وجهه .

ومنهم : المغيرية : أتباع المغيرة بن سعيد^(٢) العجلي الذي زعم أن معبوده ذو أعضاء ، وأن أعضائه على صور حروف الهجاء .

ومنهم المنصورية : أتباع أبي منصور العجلي^(٣) الذي شبه نفسه بربه ، وزعم أنه صعد إلى السماء ، وزعم أيضاً أن الله مسح يده على رأسه ، وقال له : يا بُنَيَّ بلغ عني .

ومنهم : الخطابية^(٤) الذين قالوا بإلهية الأئمة وإلهية أبي الخطاب الأسدي .

ومنهم : الذين قالوا بإلهية عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر .

ومنهم : الحلولية^(٥) الذين قالوا بحلول الله في أشخاص الأئمة وعبدوا الأئمة لأجل ذلك .

ومنهم : الحلولية الحلمانية^(٦) المنسوبة إلى أبي حلمان الدمشقي الذي زعم أن الإله يحل في كل صورة حسنة ، وكان يسجد لكل صورة حسنة .

ومنهم : المقنعية المبيضة^(٧) بما وراء نهر جيحون في دعواهم أن المقنع كان

= الرعد : وعليك السلام يا أمير المؤمنين » اه كلامه . ولا زلنا نرى في وقت نزول

المطر أطفال القاهرة المعزية يجرون حفاة في مياه المطر ويصيحون بأعلى صوتهم قائلين

« يا بركة على زود » ويحظر على البال أن هذا عن أثر قديم دخل عليهم من عهد

الفاطميين (وانظر اعتقاد فرق المسلمين ص ٥٧ - والتنبيه ص ٢٥ و ١٤٨ - والخور

العين ص ١٥٤ - وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد : ٣٠٩/٢ - والسفاري : ٨٠/١)

وسيدكر المؤلف السبئية في فصل خاص بعد هذا الكلام .

(١) سبقت ترجمة بيان بن سيمان (ص ٤٠)

(٢) سبقت هذه الفرقة ، والحديث عن المغيرة صاحبها (ص ٥٨)

(٣-٧) سيأتي الحديث عن هذه الفرق قريبا .

إليها ، وأنه مصور في كل زمان بصورة مخصوصة .
ومنه : العذافة الذين قالوا بإلهية ابن أبي العذافة المكنول ببغداد .
وهذه الأصناف الذين ذكرناهم في هذا الفصل كلهم خارجون عن دين
الإسلام وإن انتسبوا في الظاهر إليه .

وسنذكر تفصيل مقالة كل صنف منهم في الباب الرابع من أبواب هذا
الكتاب إذا انتهينا إليه إن شاء الله عز وجل .

وبعد هذا فرق من المشبهة عدّهم المتكلمون في فرق الملة لإقرارهم بلزوم
أحكام القرآن ، وإقرارهم بوجوب أركان شريعة الإسلام من الصلاة والزكاة
والصيام والحج عليهم ، وإقرارهم بتحريم المحرمات عليهم ، وإن ضلوا وكفروا
في بعض الأصول العقلية .

ومن هذا الصنف هشامية منتسبة إلى هشام بن الحكم الرافضي^(١) الذي
شبهه معبوده بالإنسان ، وزعم لأجل ذلك أنه سبعة أشبار بشبر نفسه ، وأنه جسم
ذو حد ونهاية ، وأنه طويل ، عريض ، عميق ، وذولون ، وطعم ، ورأعة ، وقد
روى عنه أن معبوده كسبيكة النضة ، وكاللولؤة المستديرة ، وروى عنه أنه أشار
إلى أن جبل أبي قبيس أعظم منه ، وروى عنه أنه زعم أن الشعاع من معبوده
متصل بما يراه ، ومقالته في هذا التشبيه على التفصيل الذي ذكرناه في تفصيل
أقوال الإمامية قبل هذا .

ومنه الهشامية المنسوبة إلى هشام بن سالم الجواليقي الذي زعم أن معبوده
على صورة الإنسان ، وأن نصفه الأعلى مجوف ونصفه الأسفل مضمّت ، وأن له
شعرة سوداء وقلبا ينبع منه الحكمة .

(١) قد سبق ذكر الهشامية في عداد الإمامية (ص ٦٥) وثمة ذكر الهشاميين
هذا والذي يليه .

ومنهم اليونسية المنسوبة إلى يونس^(١) بن عبد الرحمن القمي الذي زعم أن الله تعالى يحمله حَمَلَةً عرشه ، وإن كان هو أقوى منهم ، كما أن السكرى تحمله رجلاه ، وهو أقوى من رجله

ومنهم المشبهة المنسوبة إلى داود الجواربي^(٢) الذي وصف معبوده بأن له جميع أعضاء الإنسان إلا الفرج واللحية .

ومنهم : الإبراهيمية المنسوبة إلى إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي وكان من جملة رواة الأخبار غير أنه ضل في التشبيه ونسب إلى الكذب في كثير من رواياته .

ومنهم : الخاطبية من القدرية ، وهم منسوبون إلى أحمد بن خابط^(٣) وكان من المعتزلة المنتسبة إلى النظام ، ثم إنه شبه عيسى بن مريم بربه ، وزعم أنه الإله الثاني ، وأنه هو الذي يحاسب الخلق في القيامة .

ومنهم الكرامية في دعواها أن الله تعالى جسم له حد ونهاية وأنه محل الحوادث ، وأنه مماس لعرشه ، وقد بينا تفصيل مقالاتهم قبل هذا بما فيه كفاية فهؤلاء مشبهة لله تعالى بخلقه في ذاته .

١٢١ - فأما المشبهة لصفاته بصفات الخلقين فأصناف :

منهم : الذين شبهوا إرادة الله تعالى بإرادة خلقه ، وهذا قول المعتزلة البصرية

(١) قد تقدم ذكر اليونسية في عداد الإمامية (ص ٧٠)

(٢) داود الجواربي : ذكره السمعاني في الأنساب عند الكلام على الهشاجي ، فقال بعد ذكر هشام بن سالم الجواليقي ما نصه « وعنه أخذ داود الجواربي قوله إن معبوده له جميع أعضاء الإنسان إلا الفرج واللحية » وقد ذكر الأشعري في مقالات الإسلاميين داود هذا في أثناء الكلام على اختلاف الناس في التجسيم (١ / ٢٥٨ بتحقيقنا)

(٣) ابن خابط : ذكره الحافظ ابن حجر والسفاري في الحاء المهملة وبعد الألف همزة ، والتحقيق أنه بالحاء المعجمة وبعد الألف باء موحدة .

الذين زعموا أن الله تعالى عز وجل يريد مُرَّاده بإرادة حادثة ، وزعموا أن إرادته من جنس إرادتنا ، ثم ناقضوا هذه الدعوى بأن قالوا : يجوز حدوث إرادة الله عز وجل لا في محل ، ولا يصح حدوث إرادتنا إلا في محل ، وهذا ينقض قولهم : إن إرادته من جنس إرادتنا ؛ لأن الشئيين إذا كانا متماثلين ومن جنس واحد جاز على كل واحد منهما ما يجوز على الآخر ، واستحال من كل واحد منهما ما يستحيل على الآخر .

وزادت الكرامية على المعتزلة البصرية في تشبيه إرادة الله تعالى بإرادات عبياده ، وزعموا أن إرادته من جنس إرادتنا ، وأنها حادثة فيه كما تحدث إرادتنا فينا ، وزعموا - لأجل ذلك - أن الله تعالى محل للحوادث ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً !

ومنهم : الذين شبهوا كلام الله عز وجل بكلام خلقه ، فزعموا أن كلام الله تعالى أصوات وحروف من جنس الأصوات والحروف المنسوبة إلى العباد ، وقالوا بحدوث كلامه ، وأحال جمهورهم - سوى الجبائي - بقاء كلام الله تعالى ، وقال النظام منهم : ليس في نظم كلام الله سبحانه إعجاز ، كما ليس في نظم كلام العباد إعجاز ، وزعم أكثر المعتزلة أن الزنج ، والترك ، والخزر قادرون على الإتيان بمثل نظم القرآن وبما هو أفصح منه ، وإنما عديموا العلم بتأليف نظمه ، وذلك العلم مما يصح أن يكون مقدوراً لهم .

وشاركت الكرامية المعتزلة في دعواها حدوث قول الله عز وجل ، مع فرقتها بين القول والكلام في دعواها أن قول الله سبحانه من جنس أصوات العباد وحروفهم ، وأن كلامه قدرته على إحداث القول . وزادت على المعتزلة بقولها بحدوث قول الله عز وجل في ذاته ، بناء على أصلهم في جواز كون الإله محلاً للحوادث .

ومنهـم : الزرارية أتباع زرارة بن أعين^(١) الرافضى فى دعواها حدوث جميع صفات الله عز وجل ، وأنها من جنس صفاتنا ، وزعموا أن الله تعالى لم يكن فى الأزل حياً ، ولا عالماً ، ولا قادراً ، ولا مريداً ، ولا سميعاً ، ولا بصيراً ، وإنما استحق هذه الأوصاف حين أحدث لنفسه حياة ، وقدرة ، وعلماً ، وإرادة ، وسمعا ، وبصرا ، كما أن الواحد منا يصير حياً ، قادراً ، سميعاً ، بصيراً ، مريداً عند حدوث الحياة ، والقدرة ، والإرادة ، والعلم ، والسمع ، والبصر فيه .
ومنهـم : الذين قالوا من الروافض بأن الله تعالى لا يعلم الشئ حتى يكون . فأوجبوا حدوث علمه كما يجب حدوث علم العالم منا .

وهذا باب إن أطلناه طال ، ونشر الأذيال ، وقد بينا تفصيل أقوال المعتزلة ، والمشبهة ، وأقوال سائر أصحاب الأهواء فى كتابنا المعروف بكتاب « الملل والنحل » وفيما ذكرنا منها فى هذا الباب كفاية ، والله أعلم .

الباب الرابع

من أبواب هذا الكتاب

فى بيان الفرق التى انتسبت إلى الإسلام . وليست منها

الكلام فى هذا الباب يدور على اختلاف المتكلمين فيمن يعد من أمة الإسلام وملته ، وقد ذكرنا^(٢) قبل هذا أن بعض الناس زعم أن اسم ملة الإسلام واقع على كل مؤمن بنبو محمد صلى الله عليه وسلم وأن كل ما جاء به حق كأننا قوله بعد ذلك ما كان ، وهذا اختيار الكعبى فى مقالاته . وزعمت الكرامية أن

(١) تقدم ذكر الزرارية وترجمة زعيمها زرارة بن أعين (ص ٧٠) .

(٢) انظر ص ١٢ أول الكتاب :

اسم أمة الإسلام واقع على كل من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله ، سواء أخلص في ذلك أو اعتقد خلافه ، وهذان الفريقان يلزمهما إدخال العيسوية من اليهودية ، والموشكانية^(١) منهم في ملة الإسلام ، لأنهم يقولون لا إله إلا الله محمد رسول الله ، ويزعمون أن محمداً كان مبعوثاً إلى العرب ، وقد أقروا بأن ما جاء به حق .

وقال بعض الفقهاء أهل الحديث : اسم أمة الإسلام واقع على كل من اعتقد وجوب الصلوات الخمس إلى السكبة .

وهذا غير صحيح ، لأن أكثر المرتدّين الذين ارتدوا بإسقاط الزكاة في عهد الصحابة كانوا يركّون وجوب الصلاة إلى السكبة ، وإنما ارتدوا بإسقاط وجوب الزكاة ، وهم المرتدون من بني كندة وغميم .

فأما المرتدون من بني حنيفة وبني أسد فإنهم كفروا من وجهين ، أحدهما : إسقاط وجوب الزكاة ، والثاني : دعواهم نبوة مُسَيِّمة^(٢) ، وطليحة^(٣) . وأسقط بنو حنيفة وجوب صلاة الصبح ، وصلاة المغرب ، فازدادوا كفراً على كفر .

والصحيح عندنا أن اسم ملة الإسلام واقع على كل من أقر بحدوث العالم ، وتوحيد صانعه ، وقدمه ، وأنه عادل حكيم ، مع نفى التشبيه والتعطيل عنه ، وأقر — مع ذلك — بنبوة جميع أنبيائه ، وبصحة نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ورسالته

(١) وقع هنا في المطبوعتين « والشاذكانية » تحريف ما أثبتناه ، وقد ذكر على الصواب في ص ١٣ من أول هذا الكتاب ، وذكر عنهم المؤلف نفس الكلام الذي ذكره هنا .

(٢) تقدمت ترجمة مسيئة كذاب الإمامة (ص ١٢) وانظر زيادة على ما ذكرناه هناك المعارف لابن قتيبة ص ٤٠٥

(٣) تقدمت ترجمة طليحة الأسدي (ص ١٢)

إلى الكافة ، وبتأييد شريعته ، وبأن كل ما جاء به حق ، وبأن القرآن
مَنْبَعُ أحكام شريعته ، وبوجوب الصلوات الخمس إلى الكعبة ، وبوجوب
الزكاة ، وصَوْمُ رمضان ، وَحَجُّ البيت على الجملة ؛ فكل من أقر بذلك فهو
داخل في أهل ملة الإسلام ، وينظر فيه بعد ذلك : فإن لم يخلط إيمانه
ببدعة شنعاء تؤدّي إلى الكفر فهو الموحّدُ السني ، وإن ضم إلى ذلك بدعة
شنعاء نُظِرَ :

فإن كان على بدعة الباطنية ، أو البيانية ، أو المفيرية ، أو المنصورية ،
أو الجناحية ، أو السَّبْئِيَّةِ ، أو الخطّابية من الرافضة ، أو كان على دين الحلولية ،
أو على دين أصحاب التناسخ ، أو على دين الميمونية أو اليزيدية من الخوارج ،
أو على دين الخاطبية أو الحاربية من القسدرية ، أو كان ممن يحرم شيئاً ممن نص
القرآن على إباحته باسمه ، أو أباح ما حرّم القرآن باسمه ، فليس هو من جملة
أمة الإسلام .

وإن كانت بدعته من جنس بدع الرافضة الزيدية ، أو الرافضة الإمامية ،
أو من جنس بدع أكثر الخوارج ، أو من جنس بدع المعتزلة ، أو من جنس
بدع النجارية ، أو الجهمية ، أو الضرارية ، أو المجسّمة من الأمة كان من جملة
أمة الإسلام في بعض الأحكام ، وهو أن يدفن في مقابر المسلمين ، ويدفع إليه
سَهْمُهُ من الغنime إن غزّا مع المسلمين ، ولا يمنع من دخول مساجد المسلمين ومن
الصلوة فيها . ويخرج في بعض الأحكام عن حكم أمة الإسلام ، وذلك أنه
لا تجوز الصلاة عليه ، ولا الصلاة خلفه ، ولا تحلّ ذبيحته ، ولا تحل المرأة منهم
للسني ، ولا يصح نكاح السنية من أحد منهم .

والفرق المنتسبة إلى الإسلام في الظاهر مع خروجها عن جملة الأمة عشرون
خرقة هذه ترجمتها :

سَبَيْتِيَّة ، وبيانية ، وحريرية ، ومغربية ، ومنصورية ، وجناحية ، وخطّابية ،
وغرّابية ، ومفوضية ، وحلولية ، وأصحاب التناسخ ، وخابطية ، وحمارية ، ومُقتنعية ،
ورزّامية ، ويزيدية ، وميمونية ، وباطنية ، وحلّاجية ، وعذافرية ، وأصحاب
إباحة ، وربما انشعبت الفرقة الواحدة من هذه الفرق أصنافا كثيرة نذكرها على
التفصيل في فصول مرتبة إن شاء الله عز وجل .

الفصل الأول

من فصول هذا الباب

في ذكر قول السَّبَيْتِيَّة ، وبيان خروجها عن ملة الإسلام ^(١)

١٢٢ - السَّبَيْتِيَّة : أتباع عبدالله بن سبأ الذي غلّا في علي رضي الله عنه ^(٢)
وزعم أنه كان نبيا ، ثم غلّا فيه حتى زعم أنه إله ، ودعا إلى ذلك قوماً من غواة
الكوفة ، ورُفِع خبرهم إلى علي رضي الله عنه فأمر بإحراق قوم منهم في
حفرتين ، حتى قال بعض الشعراء في ذلك :

لَتَرَمَ بِي الْحَوَادِثُ حَيْثُ شَاءَتْ إِذَا لَمْ تَرَمَ بِي فِي الْحُفَرَتَيْنِ

ثم إن عليا رضي الله عنه خاف من إحراق الباقيين منهم شماتة أهل الشام ،
وخاف اختلاف أصحابه عليه ، فنفى ابن سبأ إلى ساباط المدائن ، فلما قُتل علي
رضي الله عنه زعم ابن سبأ أن القتول لم يكن عليا ، وإنما كان شيطانا تصوّر
للناس في صورة علي ، وأن عليا صعد إلى السماء كما صعد إليها عيسى بن مريم

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ٧١ - واللعل والنعل : ١ / ١٧٤ -
ومقالات الإسلاميين : ٨٥ / ١ - وشرح عقيدة السفاريني : ٨٠ / ١ .

(٢) تقدمت ترجمة موجزة لعبد الله سبأ اليهودي قريبا (ص ٢٢٥) وانظر ص ٢١
أيضا ، ونرى لك أن تقرأ ما كتبنا في شرحنا على مقالات الإسلاميين : ٥٨ ، ٥٠ / ١ .

عليه السلام ، وقال : كما كذبت اليهود والنصارى في دعواها قتل عيسى كذلك كذبت النواصب والخوارج في دعواها قتل علي ، وإنما رأت اليهود والنصارى شخصاً مصلوباً شبهوه بعيسى ، كذلك القائلون بقتل علي رأوا قتيلاً يشبهه علياً فظنوا أنه علي ، وعلى قد صعد إلى السماء ، وأنه سينزل إلى الدنيا وينتقم من أعدائه .

وزعم بعض السبئية أن علياً في السحاب وأن الرعد صوته ، والبرق سوطه ، ومن سمع من هؤلاء صوت الرعد قال : عليك السلام يا أمير المؤمنين .
وقد روى عن عامر بن شراحيل^(١) الشعبي أن ابن سبأ قيل له : إن علياً قد قتل ، فقال : إن جئتمونا بدماغه في صرة لم نصدق بموته ، لا يموت حتى ينزل من السماء ويملك الأرض محذافيرها .

وهذه الطائفة تزعم أن المهدي المنتظر إنما هو علي دون غيره ، وفي هذه الطائفة قال إسحاق بن سويد العدوي قصيدة برى فيها من الخوارج ، والروافض ، والقدرية منها ، هذه الأبيات^(٢) :

برئت من الخوارج ، لست منهم من الغزال منهم وابن سبأ
ومن قوم إذا ذكروا علياً يرُدُّون السَّلامَ على السَّحابِ

(١) هو أبو عمرو : عامر بن شراحيل ، الهمداني ، الكوفي ، مولدهم فيما قيل - أثناء خلافة عمر ، وقد كان علامة التابعين ، وهو أكبر شيوخ أبي حنيفة ، قال الواقدي : الشعبي من حمير ، وعدده في همدان ، فمن كان منهم بالكوفة قيل له : شعبي ، ومن كان منهم بالشام قيل له : شعباني ، ومن كان منهم باليمن قيل له : ذو شعبين ، ومن كان منهم بالمغرب قيل له : الأشعري ، وكلهم من بني حسان بن عمرو ذي شعبين ، وقد توفي أبو عمرو في سنة ١٠٤ - وقيل : في سنة ١٠٣ - عن بضع وثمانين سنة . (اليعرب : ١ / ٢٢٧ - وتذكر الحفاظ رقم ٧٦ - وتهذيب التهذيب : ٥ / ٦٥) .

(٢) سبق ذكر البيتين الأول والثاني من هذه الأبيات (في ص ١١٩)

وإكني أحبُّ بكلِّ قلبي وأعلمُ أنَّ ذاكَ مِنَ الصَّوَابِ
رَسُولَ اللَّهِ وَالصَّدِيقَ حُبًّا بِهِ أَرْجُو غَدَا حُسْنَ الثَّوَابِ

وقد ذكر الشعبيُّ أنَّ عبد الله بن السَّوداء^(١) وكان يعين السَّبئية على قولها وكان ابن السَّوداء في الأصل يهودياً من أهل الحيرة فأظهر الإسلام ، وأراد أن يكون له عند أهل الكوفة سُوقٌ ورياسة ، فذكر لهم أنه وجد في التوراة أن لكل نبي وصياً ، وأن علياً رضي الله عنه وصي محمد صلى الله عليه وسلم ، وأنه خيرُ الأوصياء كما أن محمداً خيرُ الأنبياء ، فلما سمع ذلك منه شيعة على قالوا لعلي : إنه من محبيك ، فرفع على قدره ، وأجلسه تحت درجة منبره . ثم بلغه غُلُوهُ فيه فهمَّ بقتله ، فنهاه ابنُ عباس عن ذلك وقال له : إن قتلتَه اختلف عليك أصحابك ، وأنت عازم على العُود إلى قتال أهل الشام ، وتحتاج إلى مُدَاراة أصحابك ، فلما خشي من قتله ومن قتل ابن سبأ الفتنَةَ التي خافها ابنُ عباس نفاهما إلى المدائن فافتنَّ بهما الرعاع بعد قتل علي رضي الله عنه ، وقال لهم ابن السَّوداء : والله لينبعن لعلي في مسجد الكوفة عَيْنَان تفيض إحداهما عَسلاً والأخرى سَمْنًا ، ويعترف منهما شيعته .

وقال المحققون من أهل السنة : إن ابن السَّوداء كان على هوى دين اليهود ، وأراد أن يفسد على المسلمين دينهم بتأويلاته في علي وأولاده لكي يمتقدوا فيه ما اعتقدت النصارى في عيسى عليه السلام ، فانتسب إلى الرافضة السَّبئية حين وجدهم أعرق أهل الأهواء في الكفر ، ودأب ضلالتَه في تأويلاته .

(١) الذي يؤخذ من كلام المؤلف في هذا الفصل أن ابن السَّوداء غير عبد الله ابن سبأ ، ولكن الذي ذكره جماعة من المؤرخين - منهم المقرئ في الخطط - أن ابن السَّوداء ، وابن سبأ شخص واحد ، والأوصاف التي ينعت بها كل علم من هذين هي الأوصاف التي ينعت بها الآخر .

قال عبد القاهر : كيف يكون من فرق الإسلام قومٌ يزعمون أن عليا كان
 إلهًا أو نبيا ؟ ولئن جاز إدخال هؤلاء في جملة فرق الإسلام جاز إدخال الذين
 ادعوا نبوة مسيحية الكذاب في فرق الإسلام ، قلنا للسبئية : إن كان مقتول
 عبد الرحمن بن ملجم شيطانا تصور للناس في صورة علي فلم لعنتم ابن ملجم ؟
 وهلا مدحتموه ؛ فإن قاتل الشيطان محمود على فعله غير مذموم به . وقلنا لهم :
 كيف تصح دعواكم أن الرعد صوت علي والبرق سوطه وقد كان صوت الرعد
 مسموعا ، والبرق محسوسا في زمن الفلاسفة قبل زمان الإسلام ؟ ولهذا ذكروا
 الرعد والبرق في كتبهم ، واختلفوا في علتها . ويقال لابن السوداء : ليس علي
 عندك وعند الذين تميل إليهم من اليهود أعظم رتبة من موسى ، وهارون ،
 ويوشع بن نون ، وقد صح موت هؤلاء الثلاثة ، ولم ينبع لهم في الأرض عسل
 ولا من سوى نبوع الماء العذب من الحجر الصلد لموسى وقومه في التيه ، فما الذي
 عصم عليا من الموت ؟ وقد مات ابنه الحسين وأصحابه بكر بلاء عطشنا ولم ينبع
 لهم ماء فضلا عن عسل وسمن ؟

الفصل الثاني

من فصول هذا الباب

في ذكر البيانية من الغلاة ، وبيان خروجها عن فرق الإسلام^(١)

١٢٣ - هؤلاء أتباع بيان بن سميان التيمي^(٢) وهم الذين زعموا أن الإمامة

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : (التبصير ص ٧٢ - والملل والنحل : ١٠٢/١ -
 ومقالات الإسلاميين : ١/ ٦٦ - والحوار العيني ١٦١ ، ٢٦٠ - وشرح المواقف :
 ٨/ ٣٥٨ - واعتقادات فرق المسلمين ص ٥٧ - ثم انظر التاريخ الكامل لابن
 الأثير : ٥/ ٨٢ - والسفاري : ١/ ٨١)

(٢) تقدمت لنا ترجمة بيان بن سميان التيمي (ص ٤٠)

صارت من محمد بن الحنفية إلى ابنه أبي هاشم ^(١) عبد الله بن محمد ، ثم صارت من أبي هاشم إلى بيان بن سيمان بوصيته إليه .

واختلف هؤلاء في بيان زعيمهم .

فمنهم : من زعم أنه كان نبيا ، وأنه نسخ بعض شريعة محمد صلى الله عليه وسلم .

ومنهم : من زعم أنه كان إلها ، وذكر هؤلاء أن بيانا قال لهم : إن رُوحَ الإله تناسخت في الأنبياء والأئمة حتى صارت إلى أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية ، ثم انتقلت إليه منه - يعنى نفسه - فادعى لنفسه الربوبية على مذاهب الحلولية ، وزعم أيضاً أنه هو المذكور في القرآن في قوله : ﴿ هَذَا بَيَّانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ ^(٢) وقال : أنا البيان ، وأنا الهدى والموعظة . وكان يزعم أنه يعرف الاسم الأعظم ، وأنه يهزم به العساكر ، وأنه يدعو به الزهرة فتحييه .

ثم إنه زعم أن الإله الأزلى رجل من نور ، وأنه يَبْقَى كلُّه غير وجهه . وتأول على زعمه قوله : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ، لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ ^(٣) وقوله : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ، وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ﴾ ^(٤) . ورفع خبر بيان هذا إلى خالد بن عبد الله القسري في زمان ولايته في العراق فاحتال على بيان حتى ظفر به وصلبه ، وقال له : إن كنت تهزم الجيوش بالاسم الذى تعرفه فاهزم به أعوانى عنك .

(١) تقدمت ترجمة أبي هاشم عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب (ص ٤٠) -

(٢) من الآية ١٣٨ من سورة آل عمران .

(٣) من الآية ٨٨ من سورة القصص .

(٤) الآيتان ٢٦ ، ٢٧ من سورة يس .

وهذه الفرقة خارجة عن جميع فرق الإسلام ، لدعواها إلهية زعيمها بيان ، كما خرج عابدو الأصنام عن فرق الإسلام . ومن زعم منهم أن بياناً كان نبياً فهو كمن زعم أن مسيلة كان نبياً . وكلا الفريقين خارجان عن فرق الإسلام . ويقال للبيانية : إذا جاز فناء بعض الإله فما المانع من فناء وجهه ؟ فأما قوله : ﴿ كلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ فعنه راجع إلى بطلان كل عمل لم يقصد به وجه الله عز وجل ، وقوله ﴿ ويبقى ﴾ معناه : ويبقى ربك ؛ لأنه قال بعده ﴿ ذو الجلال والإكرام ﴾ بالرفع على البدل من الوجه . ولو كان الوجه مضافاً إلى الرب لقال ذي الجلال ، مخفض ذى ، لأن نعت المحفوض يكون مخصوصاً ، وهذا واضح في نفسه والحمد لله .

الفصل الثالث

في ذكر المغيرة من الغلاة ، وبيان خروجها عن جملة فرق الإسلام^(١)

١٢٤ - هؤلاء أتباع المغيرة بن سعيد^(٢) العجلي ، وكان يظهر في بدء أمره حوالة الإمامية ، ويزعم أن الإمامة بعد علي والحسن والحسين إلى سبطه محمد^(٣)

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٣ - والممل والنحل : ١٧٦/١ - ومقالات الإسلاميين : ١/٦٨ - والبدء والتاريخ : ٥/١٣٠ ثم انظر تاريخ ابن الأثير : ٥/٨٢ - والنجوم الزاهرة : ١/٢٨٣ ، والسفاري : ١/٨١ .
(٢) كان المغيرة بن سعيد ساحراً ، وحكى عنه الأعمش أنه كان يقول : لو أردت أن أفني عاداً وثموداً وقروناً بين ذلك كثيراً لعلت ، وبلغ أمره خالد بن عبد الله القسري ، فأخذه ، وأمر بالقصب والنفط فأحضر . ثم أجمع النار وأحرقه ومن معه ، وذلك في سنة ١١٩ .

(٣) محمد هذا هو المعروف بالنفس الزكية ، وقد كانت وفاته في سنة ١٤٥ ، ولهذا مقرر أنه لا يتم ادعاء أن المغيرة بن سعيد العجلي الذي قدمنا أنه مات محروقاً على يد

فإن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي ، وزعم أنه هو المهدي المنتظر ، واستدل على ذلك بالخبر الذي ذكر أن اسم المهدي يوافق اسم النبي صلى الله عليه وسلم ، واسم أبيه يوافق اسم أبي النبي عليه السلام ، وتبعته الرافضة على دعوته بإيائهم إلى انتظار محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي .

ثم إنه أظهر لهم - بعد رياسته عليهم - نوعاً من التكفر الصريح .
منها : دعواه النبوة ، ودعواه علمه بالاسم الأعظم ، وزعم أنه يُخَيِّ به الموتي ، ويهزم به الجيوش .

ومنها : إفراطه في التشبيه ، وذلك أنه زعم أن معبوده رجل من نور ، وله أعضاء وقلب ينبع منه الحكمة .

وزعم أيضاً : أن أعضائه على صور حروف الهجاء ، وأن الألف منها مثال قدميه ، والعين على صورة عينه ، وشبه الماء بالفرج .

ومنها : أنه تكلم في بدء الخلق ، فزعم أن الله تعالى لما أراد أن يخلق العالم تكلم باسمه الأعظم ، فطار ذلك الاسم ، ووقع تاجاً على رأسه ، وتناول على ذلك قوله : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ ^(١) ، وزعم أن الاسم الأعلى إنما هو ذلك التاج ، ثم إنه بعد وقوع التاج على رأسه كتب بأصبعه على كفه أعمال

== خالد بن عبد الله القسري في سنة ١١٩ كان يدعو لمحمد بن عبد الله بن الحسن المعروف بالنفس الزكية ، ورجح أن الضال المغيرة بن سعيد ما كان يدعو ولا ينتسب لأحد بعينه من العلويين ، وإنما كان يدعو إلى المهدي المنتظر من غير أن يتعرض لذكره باسم معين ، ولم تكن دعوته هذه صادرة عن نية وعزيمة صادقتين ، وإنما كان يتخذها ستاراً للمخرقة والتضليل ، وهو في نفسه يضرع الكفر أو يسعى لنقض عرى الدولة والرجوع إلى الجاهلية الجاهلاء ، وكذلك خيم هؤلاء الضالين المفسدين .

(١) الآية ١ من سورة الأعلى

عباده ، ثم نظر فيها فغضب من معاصيهم ، فَمَرَّقَ ، فاجتمع من عرقه بحرٌ ان أحدهما : مظلم مالح ، والآخر : عَذْبٌ نَبْرٌ ، ثم اطلع في البحر فأبصر ظله ، فذهب لِيَأْخُذَهُ فِطَارٌ ، فانتزع عَيْنِي ظله ، فخلق منهما الشمس والقمر ، وأفنى باقي ظله ، وقال : لا ينبغي أن يكون معي إلهٌ غيري ، ثم خلق الخلق من البحرين ، فخلق الشيعة من البحر العذب النير فهم المؤمنون ، وخلق الكفرة - وهم أعداء الشيعة - من البحر المظلم المالح .

وزعم أيضا أن الله تعالى خالق الناس قبل أجسادهم ، فكان أول ما خلق فيها ظلٌ لمحمد ، قال : فذلك قوله : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَالَمِينَ ﴾^(١) قال : ثم أرسل ظل محمد إلى أظلال الناس ، ثم عرض على السموات والجبال أن يَمْنَعَنَّ عليَّ بن أبي طالب من ظالميه ، فأبين ذلك ، فعرض ذلك على الناس ، فأمر عمرُ أبو بكر أن يتحمل نصرة علي ومَنْعَهُ من أعدائه ، وأن يَغْدِرَ به في الدنيا ، وضمن له أن يُعِينَهُ على الغدر به على شرط أن يجعل له الخلافة بعده ، ففعل أبو بكر ذلك ، قال : فذلك تأويل قوله : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا ، وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ ؛ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾^(٢) فزعم أن الظلوم والجهل أبو بكر ، وتأول في عمر قول الله تعالى : ﴿ كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنْكَ ﴾^(٣) والشیطان عنده عمر

وكان المعيرة - مع ضلالاته التي حكيناها عنه - يأمر أصحابه بانتظار محمد ابن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي ، وسمِعَ خالد بن عبد الله القسري بخبره وضلالاته ، فطلبه .

(١) الآية ٨١ من سورة الزخرف

(٢) الآية ٨٢ من سورة الأحزاب

(٣) الآية ١٦ من سورة الحشر

فلما قُتِلَ المغيرة بقي أتباعه على انتظار محمد بن عبد الله^(١) بن الحسن بن الحسن ،
فلما أظهر محمد هذا دعوته بالمدينة بعث إليه أبو جعفر المنصور بصاحب جيشه عيسى
ابن موسى مع جيش كثيف فقتلوا محمداً بعد غلبته على مكة والمدينة ، وكان أخوه
إدريس بن عبد الله قد غلب على أرض المغرب .

فأما محمد بن عبد الله بن الحسن فقتل بالمدينة في الحرب .

وأما إبراهيم بن عبد الله بن الحسن فإنه غره يسير من الرجال وأتباعه من
المعتزلة وضمّنوا له النصرة على جند المنصور ، فلما ألتقى الجمعان بياضرى - وهى على
سنة عشر فرسخاً من السكوفة - قتل إبراهيم ، وانهزمت المعتزلة عنه ، ولحقه شؤمهم ،
وتولى قتالهم من أصحاب المنصور عيسى بن موسى ومسلم بن قتيبة .

وأما أخوه إدريس فإنه مات بأرض المغرب ، وقيل : إنه سم ، وذكر بعض
أصحاب التواريخ أن سليمان بن جرير الزبدي سمّه ثم هرب إلى العراق .

فلما قُتِلَ محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن اختلفت المغيرة في المغيرة ،
فبرئت منه فرقة منهم ولعنوه ؛ وقالوا : إنه كذب في دعوته أن محمد بن عبد الله
ابن الحسن هو المهدي الذي يملك الأرض ؛ لأنه قتل ولم يملك الأرض ولا عشرها .
وفرقة ثبتت على موالاة المغيرة ، وقالت : إنه صدق في أن محمد بن عبد الله بن
الحسن هو المهدي المنتظر ، وإنه لم يُقتل ، بل هو في جبل من جبال حاجر مقيم
إلى أن يؤمر بالخروج ، فإذا خرج عقدت له البيعة بمكة بين الركن والمقام ،
ويجي له سبعة عشر رجلاً يعطى كل رجل منهم حرفاً واحداً من حروف الاسم
الأعظم فيهنز مون الجيوش ويملكون الأرض ، وزعم هؤلاء أن الذي قتله جند

(١) تقدمت ترجمة محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ،
المعروف بالنفس الزكية (ص ٣١) وتقدمت ترجمة عيسى بن موسى (ص ٥٧)
(١٦ - الفرق بين الفرق)

المصور بالمدينة إنما كان شيطانا تمثل للناس بصورة محمد بن عبد الله بن الحسن ابن الحسن ، وهؤلاء يقال لهم « الحمدية » من الرافضة ؛ لا انتظارهم محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن .

وكان جابر الجعفي^(١) على هذا المذهب ، وادعى وصية المغيرة بن سعيد إليه بذلك ، فلما مات جابر ادعى بكر الأعرور الهجري القتات وصية جابر إليه ، وزعم أنه لا يموت ، وأكل بذلك أموال المغيرة على وجه السخرية منهم ، فلما مات بكر علموا أنه كان كاذباً في دعواه فلعنوه .

قال عبد القاهر : كيف يُعدّ في فرق الإسلام قومٌ شَبَّهوا معبودهم بحروف الهجاء ، وأدعوا نبوة زعيمهم ؟ لو كان هؤلاء من الأمة لصحّ قول من يزعم أن القائلين بنبوة مسيلة^(٢) وطليحة كانوا من الأمة .

و يقال للمغيرة : أنكرتم قتل محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي ، وزعتم أن المقتول كان شيطانا تصوّر في صورته ، فم تنفصلون عن يزعم أن الحسين^(٣) بن علي وأصحابه لم يقتلوا بكر بلاء ، بل غابوا ، وقتل شياطين تصوّروا بصورتهم ، فانتظروا حسينا فإنه أعلى رتبة من ابن أخيه محمد بن عبد الله ابن الحسن بن الحسن ، وانتظروا علياً ، ولا تصدّقوا بقتله كما انظرته السبئية ؛ فإن علياً أجل من بنيه ، وهذا مالا انفصال لهم عنه .

(١) تقدمت ترجمة جابر بن يزيد بن الحارث بن عبد يغوث ، الجعفي (ص ٥٩)

(٢) تقدمت ترجمة مسيلة كذاب اليمامة ، و ترجمة طليحة بن خويلد الأسدي

(ص ١٥)

(٣) تقدمت كلمة موجزة عن السبطين الكريمين أبي محمد الحسن وأبي عبد الله

الحسين ابني أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ص ٣٠)

الفصل الرابع

من هذا الباب

في ذكر الحربية ، وبيان خروجهم عن فرق الأمة^(١) .

١٢٥ - هؤلاء أتباع عبد الله بن عمرو بن حرب الكندي^(٢) ، وكان على حين البيانية في دعواها أن روح الإله تناسخت في الأنبياء والأئمة ، إلى أن انتهت إلى أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية^(٣) . ثم زعمت الحربية أن تلك الروح انتقلت من عبد الله بن محمد بن الحنفية إلى عبد الله بن عمرو بن حرب ، وادّعت الحربية في زعيمها عبد الله بن عمرو بن حرب مثل دعوى البيانية في بيان بن سمان ، وكلتا الفرقتين كافرة بربها ، وليست من فرق الإسلام ، كما أن سائر الحلولية خارجة عن فرق الإسلام .

الفصل الخامس

من هذا الباب

في ذكر المنصورية ، وبيان خروجها عن جملة فرق الإسلام^(٤) .

١٢٦ - هؤلاء أتباع أبي منصور العجلي^(٥) الذي زعم أن الإمامة دارت

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ٦٨ / ١ و ٩٤ بتحقيقنا -

والتبصير ص ٧٣ - والحدود العين ص ١٦٠ .

(٢) عبد الله بن عمرو بن حرب ، الكندي ، كان أول أمره على دين البيانية أتباع بيان بن سمان النهدي في الحلول ، ثم زعم أن روح الإله انتقلت من أبي هاشم ابن محمد بن الحنفية إلى عبد الله بن حرب هذا ، لعنه الله ، وانظر ص ٤١ السابقة .

(٣) تقدمت ترجمة أبي هاشم عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب (ص ٤٠)

(٤) انظر في شأن هذه الفرقة : الملل والنحل : ١ / ١٧٨ - و فرق الشيعة

ص ٣٤ - ومقالات الإسلاميين : ١ / ٧٤ - والتبصير ص ٧٣ .

(٥) أبو منصور العجلي : رجل من عبد القيس ، كان يسكن الكوفة وله فيها =

في أولاد علي، حتى انتهت إلى أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي المعروف (١) بالباقر، وادّعى هذا العجلى أنه خليفة الباقر، ثم أُلْحِدَ في دَعْوَاهُ فزعم أنه عُرِجَ به إلى السماء، وأن الله تعالى مسح بيده على رأسه، وقال له: يَا بُنَيَّ بَاغٍ عَنِّي . ثم أَنزَلَهُ إلى الأرض، وزعم أنه الكَسْفُ الساقط من السماء (٢) المذكور في قوله: **وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ** (٣).

دار، وكان أمياً لا يقرأ، ونشأ بالبادية، فلما مات أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين ادعى أبو منصور هذا أن أبا جعفر فوض إليه أمره، وجعله وصيه من بعده، ثم تجاوز ذلك فادعى لنفسه أنه نبي ورسول، وأن جبريل يأتيه بالوحي من عند الله، وزعم أن الله تعالى أرسل محمداً صلى الله عليه وسلم بالأنزيل، وأرسله هو بالأنويل، واستمرت فتنة هذا الضال المخرق حتى وقف على عوراته يوسف بن عمر الثقفي التي تأتي ترجمته بعد (ص ٢٤٥) فلما وقف على ذلك أخذه وصلبه، ثم قام من بعده ابنه الحسين بن أبي منصور فتنبأ وادعى مرتبة أبيه، فأخذ وأتى به إلى المهدي العباسي فأقر أمامه بما نسب إليه فقتله وصلبه وأخذ منه مالا عظيماً، وطلب أصحابه فقتل منهم جماعة وصلبهم.

(١) هو أبو جعفر: محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الملقب بالباقر، روى عن أبيه وعن جابر بن عبد الله وأبي سعيد وابن عمر وعبد الله بن جعفر، ولد في سنة ٥٦، وكان في عصره سيد بني هاشم، وإمام قبوه بالباقر من قولهم «بقر العلم» إذا علم أصله وخفيه، وقد عده النسائي وغيره في فقهاء التابعين بالمدينة، ومات في سنة ١١٤، ويقال: في سنة ١١٧ (تذكرة الحفاظ ص ١٢٤ - المعارف ص ٢١٥ - ومشاهير علماء الأمصار رقم ٤٢٠).

(٢) الذي ذكره الشهرستاني في الملل والنحل أن العجلى كان يقول: إن الكسف هو علي بن أبي طالب أو هو الله، قال «زعم العجلى أن علياً هو الكسف الساقط من السماء، وربما قال: الكسف الساقط من السماء هو الله عز وجل» ولكن الأئمة ذكر مثل ما ذكره المؤلف هنا، قال «وأن أبا منصور قال: آله محمد هم السماء، والشيعه هم الأرض، وأنه هو الكسف الساقط من بني هاشم» اهـ.

(٣) من الآية ٤٤ من سورة الطور.

وكفرت هذه الطائفة بالقيامة والجنة والنار ، وتأولوا الجنة على نعيم الدنيا ، والنار على يحن الناس في الدنيا ، واستحلوا - مع هذه الضلالة - خنق مخالفهم واستمرت فتنتهم على عادتهم إلى أن وقف يوسف^(١) بن عمر الثقفي والي العراق في زمانه على عوثرات المنصورية ، فأخذ أبا منصور العجلي وصلبه . وهذه الفرقة أيضا غير معدودة في فرق الإسلام ؛ لكفرها بالقيامة والجنة والنار .

الفصل السادس

من هذا الباب

في ذكر الجناحية من الغلاة ، وبيان خروجها عن فرق الإسلام^(٢)
 ١٢٧ - هؤلاء أتباع عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب^(٣) .

(١) هو أبو يعقوب : يوسف بن عمر بن محمد بن أبي عقيل بن مسعود ، الثقفي ابن عم الحجاج بن يوسف الطاغية ، وكان يوسف هذا رجلا فصيحاً جواداً ، وكان - مع ذلك - أحمق ، سيء السيرة والخلق ، تباهى ، معجياً بنفسه ، ولاء هشام بن عبد الملك بن مروان اليمن في سنة ١٠٦ ثم ولاء العراق في سنة ١٢٠ ولما ولي الخلافة يزيد بن الوليد حبس يوسف ، وبقي في الحبس إلى أن قتل في سنة ١٢٧ (وفيات الأعيان لابن خلكان : الترجمة رقم ٨١٤ بتحقيقنا) وقد ورد ذكره في ص ٢٤٤ السابقة .

(٢) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٣ - ومقالات الإسلاميين : ٦٧/١ بتحقيقنا - والمواقف ٣٨٦/٨ - واعتقادات فرق المسلمين للرازي ص ٥٩ - ثم انظر الفخرى ص ١٦٢) وتسمية هذه الفرقة بالجناحية - بفتح الجيم والنون - نسبة إلى الجناح الذي يطير به الطائر ، وذلك لأن جعفر بن أبي طالب جد عبد الله بن معاوية الذي ينسبون أنفسهم إليه كان يلقب « ذا الجناحين » وكان يقال له « جعفر الطيار » .

(٣) هو عبد الله بن معاوية بن جعفر الطيار بن أبي طالب بن عبد المطلب بن -

وكان سبب أتباعهم له أن المغيرة الذين تبرؤوا من المغيرة بن سعيد - بعد قتل محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي - خرجوا من الكوفة إلى المدينة يطلبون إماما ، فلقبهم عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ، فدعاهم إلى نفسه ، وزعم أنه هو الإمام بعد علي وأولاده من صلبه ، فبايعوه على إمامته ، ورجعوا إلى الكوفة ، وحسكوا لأتباعهم أن عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر زعم أنه رب ، وأن روح الإله كانت في آدم ، ثم في شيث ، ثم دارت [في الأنبياء والأئمة إلى أن انتهت إلى علي ، ثم دارت في أولاده الثلاثة ، ثم صارت إلى عبد الله بن معاوية ، وزعموا أنه قال لهم : إن العلم ينبت في قلبه كما تنبت الكمأة والعشب .

وكفرت هذه الطائفة بالجنة والنار ، واستحلوا الخمر والميثة والزنى واللواط وسائر المحرمات ، وأسقطوا وجوب العبادات ، وتألوا العبادات على أنها كنايةات عن تحب مولاهم من أهل بيت علي ، وقالوا في المحرمات المذكورة في القرآن إنها كنايةات عن قوم يحب بغضهم كآبي بكر وعمر وطلحة والزبير وعائشة . وقد ذكر ابن قتيبة في كتاب « المعارف » أن عبد الله بن معاوية هذا ظهر بفاحتي فارس وأصفهان في جنده ، فبعث أبو مسلم الخراساني إليه جيشا كثيفا فقتلوه ، وأنكر أتباعه قتله ، وزعموا أنه حي .

هاشم ، كان قد خرج على الأمويين بالكوفة في عهد مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية ، واجتمع حوله خلائق ، فبرز إليهم يومئذ أمير الكوفة ، فقاتلهم ، ثم طلبوا الأمان لأنفسهم ولعبد الله ، فأعظاهم ، فتوجه عبد الله إلى المدائن ، وعبر دجلة ، وغلب على حلوان وما يقاربها ، ثم توجه إلى بلاد العجم فغلب على همدان والري وأصفهان ، وبقي على ذلك مدة ، وكان أبو مسلم الخراساني داعية العباسيين قد قويت شوكرته وظهر أمره ، فسار إلى عبد الله بن معاوية وشيعته ، فقتله ، ثم أظهر الدعوة العباسية (الفخرى ١٦٢ - وانظر المعارف ٤١٨) .

ويقال لهذه الطائفة : إن لم يكن لنا جنة ولا نار ولا ثواب ولا عقاب فليس على مخالفكم خوف من قتلكم وسبى نساءكم .

الفصل السابع

من هذا الباب

[في ذكر الخطائية : أتباع أبي الخطاب الأسدي ^(١)]

١٢٨- وهم يقولون : إن الإمامة كانت في أولاد علي ، إلى أن انتهت إلى جعفر الصادق ، ويزعمون أن الأئمة كانوا آلهة ، وكان أبو الخطاب يزعم أولاً أن الأئمة أنبياء ، ثم زعم أنهم آلهة ، وأن أولاد الحسن والحسين كانوا أبناء الله وأحباءه . وكان يقول : إن جعفرًا إله ، فلما بلغ ذلك جعفرًا لعنه وطرده .

وكان أبو الخطاب يدعى بعد ذلك الإلهية لنفسه ، وزعم أتباعه أن جعفرًا إله ؛ غير أن أبا الخطاب أفضل منه وأفضل من علي .

والخطائية يرون شهادة الزور لموافقيهم على مخالفهم ، ثم إن أبا الخطاب نصب خيمة في كناسة الكوفة ودعا فيها أتباعه إلى عبادة جعفر ، ثم خرج أبو الخطاب على وإلى الكوفة في أيام المنصور ، فبعث إليه المنصور بعيسى بن موسى في جيش كثيف ، فأسروه فصلب في كناسة الكوفة .

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٣ - ومقالات الإسلاميين ١/ ٧٥ وللعل والنعل : ١ / ١٧٩ والحرور العين ص ١٦٩ - ودائرة المعارف للبستاني : ٤٨٣/١ - وخطط القرظي : ١ / ٣٥٢ - وأبو الخطاب الأسدي الذي تنسب إليه هذه الفرقة هو محمد بن أبي زئب ، ويكنى أيضا أبا إسماعيل ، وأبا الطيبان ، وكان مولى لبني أسد ، وقد كان يقول : إن لكل شيء من العبادات باطنا ، وقد ظل على ضلاله ومخرقته حتى قتلته عيسى بن موسى وإلى الكوفة من قبل العباسيين ، وكان ذلك في سنة ١٤٣ .

وأتباعه كانوا يقولون : ينبغي أن يكون في كل وقت إمامٌ ناطق ، وآخر ساكت ، والأئمة يكونون آلهة ، ويعرفون الغيب ، ويقولون : إن عليا كان في وقت النبي صامتا ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم ناطقا ، ثم صار على بعده ناطقا . وهكذا يقولون في الأئمة ، إلى أن انتهى الأمر إلى جعفر ، وكان أبو الخطاب في وقته إماما صامتا ، وصار بعده ناطقا .

وأتباع أبي الخطاب افترقوا بعد صلته خمس فرق كلهم يزعمون أن الأئمة آلهة ، وأنهم يعلمون الغيب وما هو كائن قبل أن يكون . وكلهم كفار مارقون من دين الإسلام .

(١) فالفرقة الأولى منهم للعمرية^(١) ، وهم يقولون : إن الإمام بعد أبي الخطاب رجل اسمه معمر ، وكانوا يعبدونه كما يعبدون أبا الخطاب ، وكانوا يزعمون أن الدنيا لا تفنى ، وأن الجنة هي التي تصيب الناس من خير ونعمة وعافية ، وأن النار هي التي تصيب الناس من شر ومشقة وبلية ، واستحلوا المحرمات ، ودانوا بترك الفرائض ، وكانوا ينكرون القيامة ، ويقولون بتناسخ الأرواح .

(٢) الفرقة الثانية البرزغية : وهم أتباع برزغ^(٢) ، وكان يزعم أن جعفر كان

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١ / ٧٧ - والملل والنحل ١ / ١٨٠ - والتبصير ص ٧٤ ، وقال الأشعري « ويقال : إنهم يسمون العميرية »
(٢) انظر في شأن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين ١ / ٧٧ - والملل والنحل ١ / ١٨٠ - والتبصير ص ٧٤ - وخطط المقرئ : ٢ / ٣٥٢ بولاق ، وقد وقع في هذه المراجع كلها إلا التبصير « برزغ » بياء موحدة ثم زاي وآخره غين معجمة ، ووقع في التبصير وحده « أتباع أبي ربيع » بزيادة لفظ « أبي » ثم السكنة بعده براء مهملة ثم باء مكسورة وآخره عين مهملة . وأغلب الظن أنه سهو أو تحريف من النساخ .

لأنها ، ولم يكن جعفر ذلك الذي يراه الناس ، بلى كان يظهر [للناس] بتلك الصورة.

وزعموا أيضاً أن كل مؤمن يُوحى إليه ، وتأولوا على ذلك قول الله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ^(١) ﴾ أى يوحى منه إليه ، واستدلوا أيضاً بقوله : ﴿ وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ ^(٢) ﴾ وادعوا فى أنفسهم أنهم هم الحواريون ، وذكروا قول الله تعالى : ﴿ وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ ^(٣) ﴾ وقالوا : إذا جاز الرّوحى إلى النحل فالوحيّ إلينا أولى بالجواز .

وزعموا أيضاً أن فيهم مَنْ هو أفضل من جبريل ، وميكائيل ، ومحمد .

وزعموا أيضاً أنهم لا يموتون ، وأن الواحد منهم إذا بلغ النهاية فى دينه رُفِعَ إلى الملكوت .

وزعموا أنهم يَرَوْنَ المرفوعين منهم غدوة وعشية .

(٣) والفرقة الثالثة منهم : العميرية أتباع عمير بن بيان العجلي ^(٤) قالوا بتكذيب الذين قالوا منهم أنهم لا يموتون ، وقالوا : إنا نموت ، ولكن لا يزال خلف منّا فى الأرض أئمة أنبياء ، وعبدوا جعفرأ ، وسموه ربأ .

(٤) والفرقة الرابعة منهم : المفضلية لا تنسابهم إلى رجل كان يقال له مفضل

(١) من الآية ١٤٥ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ١١١ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٦٨ من سورة النحل .

(٤) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٤ ، وقد سماها العمروية ، وأنها تنسب إلى عمرو بن بيان العجلي - ومقتلات الإسلاميين : ١ / ٧٨ - والملل والنحل

الصيرفي^(١) قالوا يَا هَيْتَ جَعْفَرُ دُونَ نَبُونَهُ ، وَتَهَرُّوا مِنْ أَبِي الْخَطَّابِ لِبَرَاءَةِ جَعْفَرٍ مِنْهُ .

(٥) والفرقة الخامسة منهم : الْخَطَّابِيَّةُ الْمَطْلُوقَةُ^(٢) ، ثَبَتَتْ عَلَى مَوَالَاهُ أَبِي الْخَطَّابِ فِي دَعَاوِيهِ كُلِّهَا ، وَأَنْكَرَتْ إِمَامَةً مَنْ بَعْدَهُ .

قال عبد القاهر : إِنْ الْبَاطِنِيَّةُ وَالْمَنْصُورِيَّةُ وَالْجُنَّاحِيَّةُ وَالْخَطَّابِيَّةُ قَدْ أَكْفَرُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَأَكْثَرَ الصَّحَابَةِ بِإِخْرَاجِهِمْ عَلِيًّا مِنَ الْإِمَامَةِ فِي عَصَرِهِمْ ، وَهُمْ قَدْ أَخْرَجُوا الْإِمَامَةَ عَنْ أَوْلَادِ عَلِيٍّ فِي أَعْصَارِ زَعْمَائِهِمْ ، فَيُقَالُ لَهُمْ : إِذَا كَانَ عَلِيٌّ فِي وَقْتِهِ أَوَّلَى بِالْإِمَامَةِ مِنْ سَائِرِ الصَّحَابَةِ ، فَهَلَا كَانَ أَوْلَادُهُ أَوْلَى بِهَا مِنْ زَعْمَائِهِمْ فِي أَعْصَارِهِمْ ، وَلَيْسَ الْعَجَبُ مِنْ هَؤُلَاءِ الضَّالِّينَ ، وَإِنَّمَا الْعَجَبُ مِنْ مَنْ عُلُوِّيَّةً قَبِلُوا هَؤُلَاءَ مَعَ اسْتِبْدَادِهِمْ دُونَهُمْ بِالْإِمَامَةِ .

الفصل الثامن

من هذا الباب

فِي ذِكْرِ الْغُرَابِيَّةِ ، وَالْمَقُوضَةِ ، وَلَدَمِيَّةِ ، وَبَيَانِ خُرُوجِهِمْ عَنْ فِرْقِ الْأُمَةِ ١٢٩ - الْغُرَابِيَّةُ^(٣) : قَوْمٌ زَعَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَرْسَلَ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى عَلِيٍّ ، فَعَلِيطَ فِي طَرِيقِهِ فَذَهَبَ إِلَى مُحَمَّدٍ ، لِأَنَّهُ كَانَ يُشَبِّهُهُ ، وَقَالُوا : كَانَ أَشْبَهَهُ مِنَ الْغُرَابِ بِالْغُرَابِ ، وَالذُّبَابِ بِالذُّبَابِ ، وَزَعَمُوا أَنَّ عَلِيًّا كَانَ الرَّسُولَ وَأَوْلَادُهُ بَعْدَهُ هُمُ الرُّسُلُ . وَهَذِهِ الْفِرْقَةُ تَقُولُ لِاتِّبَاعِهَا الْعُنُوتُ صَاحِبِ الرِّيشِ ، يَعْنُونَ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٤ - والمقالات : ٧٨/١ - والمثل والنحل : ١٨١/١ .

(٢) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٤ .

(٣) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٤ .

وكُفِرُ هذه الفرقة أَكْثَرُ من كفر اليهود الذين قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ يَأْتِيكَ بِالْوَحْيِ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى ؟ فقال : جبريل ، فقالوا : إنا لَنُحِبُّ جبريل ، لأنه ينزل بالعباد ، وقالوا : لو أَتَاكَ بِالْوَحْيِ مِيكَائِيلُ الَّذِي لَا يَنْزِلُ إِلَّا بِالرَّحْمَةِ لَأَمْنًا بِكَ ، فاليهود - مع كفرهم بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ومع عداوتهم لجبريل عليه السلام - لَا يَلْعَنُونَ جبريل ، وإنما يزعمون أنه من ملائكة العذاب دون الرحمة ، والغرامية من الرافضة يلعنون جبريل ومحمداً عليهما السلام ، وقد قال الله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ^(١) ﴾ وفي هذا تحقيق اسم الكافر لمبغض بعض الملائكة ، ولا يجوز إدخال من سَمَّاهُ اللهُ كافرين في جملة فِرَقِ المسلمين .

وأما المفوضة من الرافضة ^(٢) : فقومٌ زعموا أن الله تعالى خلق محمداً ، ثم فَوَّضَ إليه خلق العالم وتدييره ، فهو الذي خَلَقَ العالم دون الله تعالى ، ثم فَوَّضَ محمدٌ تدبير العالم إلى علي بن أبي طالب ، فهو المدير الثاني .

وهذه الفرقة شَرُّ من المجوس الذين زَعَمُوا أن الإله خلق الشيطان ، ثم إن الشيطان خلق الشرور ، وشر من النصاري الذين سَمَّوْا عيسى عليه السلام مديراً ثانياً ؛ فمن عَدَا مَفْوضَةَ الرافضة من فِرَقِ الإسلام فهو بمنزلة من عَدَا المجوس والنصاري من فرق الإسلام :

وأما الذمِّية منهم ^(٣) : فقومٌ زَعَمُوا أن علياً هو الله ، وشتَمُوا محمداً ، وزعموا أن علياً بعثه لينبيء عنه فأدَّعى الأمر لنفسه

وهذه خارجة عن فرق الإسلام لكفرها بنبوة محمد من الله تعالى .

(١) الآية ٩٨ من سورة البقرة .

(٢) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٥ .

(٣) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٥ .

الفصل التاسع

من هذا الباب

في ذكر الشريعة والتميزية من الرافضة

١٣٠ - الشريعة أتباع رجل كان يعرف بالشريعي^(١) ، وهو زعم أن الله تعالى حلّ في خمسة أشخاص - وهم: النبي، وعلي، وفاطمة، والحسن، والحسين - وزعموا أن هؤلاء الخمسة آلهة ، ولها أصداد خمسة ، واختلفوا في أصدادها ؛ فمنهم من زعم أنها محمودة لأنه لا يعرف فضل الأشخاص التي فيها الإله إلا بأصدادها ، ومنهم من زعم أن الأصداد مذمومة ، وحكى عن الشريعي أنه ادعى يوماً أن الإله حلّ فيه .

وكان بعده من أتباعه رجل يعرف بالتميزي^(٢) ، حكى عنه أنه ادعى في نفسه أن الله تعالى حلّ فيه .

* * *

فهذه ثمان فرق من الروافض الغلاة خارجة عن جميع فرق الإسلام لإثباتهم إلهاً غير الله .

ومن أعجب الأشياء أن الخطابية زعمت أن جعفرًا الصادق قد أودعهم جلدًا فيه علم كل ما يحتاجون إليه من الغيب ، وسَمَوْا ذلك الجلد : « جَفْرًا » وزعموا أنه لا يقرأ ما فيه إلا مَنْ كان منهم ، وقد ذكر ذلك هارون بن سعد العجلي^(٣) في شعره ، فقال :

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١ / ٨٢ - والتبصر ص ٧٥ - وانظر ص ٢٥٥ الآتية .

(٢) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٥ - ومقالات الإسلاميين :

١ / ٨٤ .

(٣) وقع في أصول هذا الكتاب « هارون بن سعيد العجلي » وهو خطأ صوابه « هارون بن سعد العجلي » كما أثبتناه موافقاً لما في التبصير ص ٧٥ وتهذيب =

أَلَمْ تَرَ أَنَّ الرَّاغِبِينَ تَفَرَّقُوا
فَطَائِفَةٌ قَالُوا: إِلَهٌ، وَمِنْهُمْ
وَمِنْ عَجَبٍ لَمْ أَقْضِهِ جِلْدُ جَعْفَرٍ
[فَإِنْ كَانَ يَرْضَى مَا يَقُولُونَ جَعْفَرٌ
بَرْتُ إِلَى الرَّحْمَانِ مِنْ كُلِّ رَافِضٍ
إِذَا كَفَّ أَهْلُ الْحَقِّ عَنْ بِدْعَةٍ مَضَى
وَلَوْ تَلَّ لَإِنَّ الْفِيلَ ضَبُّ لَصَدَّقُوا
وَأَخْلَفَ مِنْ بَوْلِ التَّعْيِيرِ فَإِنَّهُ
فِيهَا قُبُحٌ أَقْوَامٍ رَمَوْهُ بِفَرِيَةٍ
وَكُلُّهُمْ فِي جَعْفَرٍ قَالَ مُنْكَرًا
طَوَائِفُ سَمَّته النَّبِيُّ الْمُطَهَّرَا
بَرْتُ إِلَى الرَّحْمَانِ مَنْ تَجَعَّفَرَا
فَأِنِّي إِلَى رَبِّي أَفَارِقُ جَعْفَرَا
بَصِيرِ بَيَابِ الْكُفْرِ فِي الدِّينِ أَعُورَا
عَلَيْهَا، وَإِنْ يَمْضُوا إِلَى الْحَقِّ قَصَّرَا
وَلَوْ قِيلَ زَنْجِيٌّ نَحْوَلْ أُخْرَا
إِذَا هُوَ لِلْأَقْبَالِ وَجْهٌ أَذْبَرَا
كَمَا قَالَ فِي عَيْسَى الْفَرَى مَنْ تَنْصَرَا

* * *

== التهذيب ١١/٦ - قال الحافظ «هارون بن سعد العجلي ، ويقال: الجعفي الكوفي. الأعمش. روى عن أبي حازم الأشجعي وأبي إسحاق السبيعي وأبي الضحى والأعمش وغيرهم ، وعنه شعبة والثوري وشريك وقيس بن الربيع والحسن بن حسين وعبد الرحيم بن هارون النعماني وآخرون . قال أحمد : روى عنه الناس وهو صالح . وقال عثمان الدارمي عن ابن معين : ليس به بأس ، وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه فقال : لا بأس به ، وقال : كان خرج مع إبراهيم بن عبد الله بن حسن فلما هرب إبراهيم هرب إلى واسط فكتب عنه بها ، وذكره ابن حبان في الثقات ، قلت : وذكره أيضا في الضعفاء ، فقال : كان غالبا في الرضا ، لا محل الرواية عنه بحال ، وقال الذوري عن ابن معين : كان من غلاة الشيعة ، وقال الساجي : كان يغلو في الرضا ، وحكى أبو العرب الصقلي عن ابن قتيبة أنه أنشد له شعرا يدل على نزوعه عن الرضا » اه كلام الحافظ ، ولعل الشعر الذي ذكر أن ابن قتيبة أنشده هو الشعر الذي رواه المؤلف هنا .

الفصل العاشر

من هذا الباب

في ذكر أصناف الحُلُولية ، وبيان خروجها عن فِرَقِ الإسلام

١٣١- الحُلُولية في الجملة عَشْرُ فِرَقٍ كُلُّهَا كانت في دولة الإسلام ، وغرضُ جميعها القصد إلى إفساد القول بتوحيد الصانع . وتفصيلُ فرقها في الأكثر يرجع إلى غَلَاةِ الروافض . وذلك أن السَّبْئِيَّةَ والمِثْنِيَّةَ والجَفَاحِيَّةَ والخَطَّابِيَّةَ والنَمِيرِيَّةَ ^(١) منهم بأجمعها حُلُولية ، وظهر بعدهم المُتَقَنِّعِيَّةُ بما وراء نهر جَيْحُونَ ، وظهر قوم يَمَرُوقَ يقال لهم رِزَامِيَّةٌ ، وقوم يقال لهم بَرَكُوكِيَّةٌ ، وظهر بعدهم قوم من الحُلُولية يقال لهم حِلْمَانِيَّةٌ ، وقوم يقال لهم حَلَّاجِيَّةٌ ينسبون إلى الحُسَيْنِ بنِ مَنْصُورٍ المعروف ^(٢) بالحَلَّاجِ ، وقوم يقال لهم العِذَافَرَةُ ينسبون إلى ابن أبي العِذَافِرِ ، وتبع هؤلاء الحُلُولية قومٌ من الخَرَمِيَّةِ شاركوهم في استباحة الحرمات وإسقاط

(١) سبق قريبا ذكر هذه الفرق ، ودللتك على مراجعها ، وسيدكر المؤلف بعد هذا الإجمال وجه عدها في فرق الحُلُولية ، بعد أن قدم وجه اعتبارها من غَلَاةِ الشيعة ،

(٢) هو أبو المغيث ، الحسين بن منصور ، الحلاج ، الزاهد المشهور ، أصله من البيضاء إحدى بلاد فارس ، ونشأ بواسط والعراق ، وصحب أبا القاسم الجنيدي ، والناس في أمره مختلفون ، فمنهم من يبالغ في تعظيمه ، ومنهم من يكفره ، وقد كتب عنه أبو حامد الغزالي في مشكاة الأنوار فصلا طويلا اعتذر فيه عن الألفاظ التي ينبو عنها السمع وكانت تصدر عنه ، وأولها ، وحملها على محامل حسنة ، وفي سنة ٣٠٩ أمر المقتدر العباسي بضربه ألف سوط ، فإن مات منها وإلا ضربت عنقه ، فأخرجوه عند باب الطاق ، واجتمع خلق كثير من العامة ، وضربه الجلاد ألف سوط ، ثم قطع أطرافه الأربعة ، ثم جز رأسه ، وأحرق جثته فلما صارت رمادا ألقاه في دجلة =

المفروضات ، ونحن نذكر نَحَلَّتْهُمْ على الاختصار .
أما السيئة ^(١) فإنما دخلت في جملة الحلولية لقولها بأن عليًا صار إلهًا بحلول
روح الإله فيه .

وكذلك البيانية زعمت أن روح الإله دارت في الأنبياء والأئمة حتى انتهت
إلى علي ، ثم دارت إلى محمد بن الحنفية ، ثم صارت إلى ابنه أبي هاشم ، ثم حلت
بعده في بيان بن سمان ، وادعوا بذلك إلهية بيان بن سمان .
وكذلك الجناحية منهم حُلُولية لدعواها ، أن روح الإله دارت في علي وأولاده ،
ثم صارت إلى عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ، فكفرت بدعواها حلول
روح الإله في زعيمها ، وكفرت مع ذلك بالقيامة والجنة والنار .

والخطائية كلها حلولية ، لدعواها حلول روح الإله في جعفر الصادق ، وبعده
في أبي الخطاب الأسدي ، فهذه الطائفة كافرة من هذه الجهة ، ومن جهة دعواها
أن الحسن والحسين وأولادهما أبناء الله وأحبّاءه ، ومن ادعى منهم في نفسه أنه
من أبناء الله فهو أَسْفَر من سائر الخطائية .

والشريعة والنيرانية ^(٢) منهم حُلُولية ، لدعواها أن روح الإله حلت في خمسة

== ونصب الرأس بيغداد على الجسر ، وقد ذكره أبو المعالي عبد الملك بن محمد الجويني
المعروف بإمام الحرمين في كتابه « الشامل » وذكر أنه كان يعمل على قلب الدولة
بإفساد المملكة (وفيات الأعيان : الترجمة رقم ١٨١ بتحقيقنا) ثم انظر (العبر :
٢ / ١٣٨ - ١٤٤ والطبقات الكبرى للشيخ الشعرائي : ١ / ١٢٦) وانظر
ص ٢٦٠ الآتية .

(١) تقدم ذكر هذه الفرقة وبيان مقالاتها وذلك في فرق الغلاة من الشيعة وفي
فرق المشبهة من أصفاء شق (ص ٢٢٥) ثم في فصل خاص من فصول الباب الرابع
التيبين خروجها عن ملة الإسلام (ص ٢٣٣) .

(٢) تقدم ذكر هاتين الفرقتين قريباً (ص ٢٥٢ وما بعدها) .

أشخاص : النبي ، وعلى ، وفاطمة ، والحسن ، والحسين ؛ ولدعوها أن هؤلاء
الأشخاص الخمسة آلهة .

وأما الرِّزَامِيَّةُ^(١) : فقوم بمرِّو أفرطوا^(٢) في مَوَالاة أبي مُسلم صاحب دولة
بنى^(٣) العباس ، وساقوا الإمامة من أبي هاشم^(٤) إليه ، ثم ساقوها من محمد بن
علي إلى أخيه عبد الله بن علي السفاح ، ثم زعموا أن الإمامة بعد السفاح صارت

(١) انظر في شأن هذه الفرقة (الرزامية) : مقالات الإسلاميين : ١ / ٩٤ -
والملل والنحل : ١ / ١٥٣ - والتبصير ص ٧٦ .

(٢) لم يزد الأشعري في تسمية صاحب هذه الفرقة عن قوله « أصحاب رجل .
يقال له رزام » وقال الشهرستاني « أتباع رزام بن رزم » وسكت الإسفرائيني عن
تسميته بته كما سكت المؤلف .

(٣) أبو مسلم : هو عبد الرحمن بن مسلم ، وقيل : عثمان ، الخراساني ، القائم
بالدعوة إلى العباسيين ، ويقال : هو إبراهيم بن يسار بن سدوس ، من ولد بزرجر
ابن البختكان ، الفارسي ، يقال : إن إبراهيم الإمام قال له : غير اسمك فإني لئلا
هذا الأمر حتى تغير اسمك ، فسمى نفسه عبد الرحمن ، وقد بذل الجهد في إقامة
دولة بني العباس ، فلما توطدت أركانها وأقيمت دعائمها قتله أبو جعفر المنصور في
شعبان من سنة ١٣٧ ، ويقال : سنة ١٣٦ ، ويقال : من سنة ١٤٠ (الترجمة
رقم ٣٤٥ من وفيات الأعيان لابن خلكان) .

(٤) في هذه العبارة نقص أحدث فيها اضطرابا ، وقد وقعت على وجه الصواب
في التبصير وفي الملل والنحل ، وهي هكذا « وقالوا : إن الإمامة انتقلت من
أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية إلى محمد بن عبد الله بن العباس بوصية من
أبي هاشم ، ثم انتقلت من محمد إلى ابنه إبراهيم ثم من إبراهيم إلى عبد الله الذي
كان يدعى أبا العباس السفاح ، ومنه إلى أبي مسلم » هـ من التبصير ، وقال الشهرستاني
فزاد في الانتقال خطوة « ساقوا الإمامة من علي إلى ابنه محمد ثم إلى ابنه أبي هاشم
ثم منه إلى علي بن عبد الله بن العباس بالوصية ، ثم إلى محمد بن علي ، وأوصى محمد
إلى ابنه إبراهيم الإمام ، وهو صاحب أبي مسلم الذي دعا إليه وقال بإمامته » اهـ .

إلى أبي مسلم ، وأقرؤا - مع ذلك - بقتل أبي مسلم وموته ، إلا فرقة منهم يقال لهم « أبو مسلمية ^(١) » أفرطوا في أبي مسلم غاية الإفراط ، وزعموا أنه صار إلهاً بحلول روح الإله فيه ، وزعموا أن أبا مسلم خير من جبريل وميكائيل وسائر الملائكة . وزعموا أيضاً أن أبا مسلم حي لم يميت ، وهم على انتظاره ، وهؤلاء يَمْرَوْ وهَرَاة يعرفون بالبركوكية ، فإذا سئل هؤلاء عن الذي قتله المنصور قالوا : كان شيطاناً تصوّر للناس في صورة أبي مسلم .

وأما المُقْنَعِيَّة : فهم المُبَيِّضَةُ ^(٢) بما وراء نهر جَيْحُون ، وكان زعيمهم المعروف بالمُقْنَع رجلًا أعورَ قصَّاراً يَمْرَوْ ، من أهل قرية يقال لها « كازه كيمن دات » وكان قد عرّف شيئاً من الهندسة والحيل والنجرات ، وكان على دين الرّزّامية يَمْرَوْ ، ثم ادعى لنفسه الإلهية ، واحتجب عن الناس ببرقع من حرير ^(٣) ،

(١) انظر في شأن هذه الفرقة مقالات الإسلاميين : ١ / ٩٤ وقد جعل هاتين الفرقتين الرزّامية والأبو مسلمية فرعين لفرقة سماها الراوندية ، وقد سعى الرازي متبوع هذه الفرقة أبا هريرة الراوندی (انظر اعتقادات فرق المسلمين ص ٦٣) - (٢) انظر في شأن هذه الفرقة : الملل والنحل : ١ / ١٥٤ - والتبصير ص ٧٦ - ويقول الذهبي في حوادث سنة ١٦١ (العبر : ١ / ٢٣٥) « فيها كان ظهور عطاء المقنع الساحر الملعون الذي ادعى الربوبية بناحية مرو ، واستغوى خلائق لا يحصون ، وأرى الناس قمرًا ثانياً في السماء ، كان يرى إلى مسيرة شهرين » اه . ويقول في حوادث سنة ١٦٣ (العبر : ١ / ٢٤٠) « فيها قتل المهدي جماعة من الزنادقة ، وصرف همته إلى تتبعهم ، وآتى يكتب من كتبهم فقطعت بحضرتة بحلب . وفيها بالغ سعيد الجرشي في حصار عطاء المقنع ، فلما أحس الملعون بالعلبة استعمل سما ، وسقى نساءه فأهلكهم الله ، ودخل المسلمون الحصن فقطعوا رأسه ووجوهوا به إلى المهدي ، فوافاه بحلب ، وكان قد اتخذ وجهها من ذهب ، واستغوى الناس بالسحر ، وأطلع لهم قرايرى من مسيرة شهرين » وانظر مع ذلك الترجمة رقم ٣٩٣ من وفيات الأعيان لابن خلسكان .

(٣) قد سمعت في عبارة الذهبي أنه كان قد اتخذ وجهها من ذهب

واغترَّ به أهلُ جبلِ ابلق وقوم من الصفد ، ودامت فِتْنُهُ على المسلمين مقدار أربع عشرة سنة ، وعاقبته كفرة الأتراك الخلجية على المسلمين للنارة عليهم ، وهزموا عساكر كثيرة من عساكر المسلمين في أيام المهدي بن المنصور ، وكان المقنع قد أباح لأتباعه الحرَّمات وحَرَّمَ عليهم القول بالتحريم ، وأسقط عنهم الصلاة والصيام وسائر العبادات ، وزعم لأتباعه أنه هو الإله ، وأنه كان قد تصوَّر مرة في صورة آدم ، ثم تصوَّر في وقت آخر بصورة نوح ، وفي وقت آخر بصورة إبراهيم ، ثم تردَّد في صور الأنبياء إلى محمد ، ثم تصوَّر بعده في صورة علي ، وانتقل بعد ذلك في صور أولاده ، ثم تصوَّر بعد ذلك في صورة أبي مسلم ، ثم إنه زعم أنه في زمانه الذي كان قد تصوَّر بصورة هشام بن حكيم^(١) وكان اسمه هشام بن حكيم^(١) ، وقال : إني إنما أتنقل في الصور لأن عبادي لا يطيقون رؤيتي في صورتي التي أنا عليها ، ومن رآني احترق بنوري ، وكان له حصن عظيم وثيق بناحية كش ونخشب يقال له سيام ، وكان عرض جدار سورها أكثر من مائة آجرة ، ودونها خندق كبير ، وكان معه أهل الصفد والأتراك الخلجية ، وجيَّز المهدي إليهم صاحب جيشه مُعَاذ بن مسلم في سبعين ألفاً من المقاتلة ، وأتبعهم بسعيد بن عمرو الجرشي . ثم أفرد سعيداً بالقتال وبتدبير الحرب ، فقاتله سنين ، واتخذ سعيد من الحديد والخشب مائتي سُلْم ليضعها على عرض خندق المقنع ليغبر عليها رجاله ، واستدعى من مولتان الهند عشرة آلاف جلد جاموس وحشأها رملًا وكبس بها خندق المقنع ، وقاتل جند المقنع من وراء خندقه ، فاستأمن منهم إليه ثلاثون ألفاً ، وقتل الباقيون منهم ، وأحرق المقنع نفسه

(١) هكذا وقع هذا الاسم هنا ، ووقع في التبصير « هشام بن الحكيم » وكلاهما يقول : إنه يعني نفسه ، وقد علمت أن اسمه عطاء . وقد سماه ابن خلكان « عطاء بن حكيم » وعلى هذا يكون صواب الاسم هنا « عطاء بن حكيم » .

في تنور في حصنه قلم أذاب فيه النحاس مع القطران حتى ذاب فيه ، وأفتتن به أصحابه بعد ذلك لما لم يجدوا له جنة ولا رماداً . وزعموا أنه صعد إلى السماء ، وأتباعه اليوم في جبال ابلق أكره أهلها ، ولهم في كل قرية من قرأهم مسجد لا يصّلون فيه ، ولكن يكثرون مؤذناً يؤذن فيه . وهم يستحلون الميتة والخنزير ، وكل واحد منهم يستمتع بأمرأة غيره ، وإن ظفروا بمسلم لم يرّه المؤذن الذي في مسجدهم قتلوه وأخفّوه ، غير أنهم مقهورون بعامّة المسلمين في ناحيتهم ، والحمد لله على ذلك وأما الحلمانية من الحلوية^(٢) : فهم المنسوبون إلى أبي حلمان الدمشقي ، وكان أصله من فارس ، ومنشؤه حلب ، وأظهر بدعته بدمشق ، فنسب لذلك إليها ، وكان كفره من وجهين :

أحدهما : أنه كان يقول بحلول الإله في الأشخاص الحسنة ، وكان مع أصحابه إذا رأوا صورة حسنة سجدوا لها يوهمون أن الإله قد حلّ فيها .

والوجه الثاني من كفره : قوله بالإباحة ، ودعواه أن من عرف الإله على الوصف الذي يعتقدّه هو زال عنه الحظر والتحريم ، واستباح كل ما يستلذه ويشتهيه .

قال عبد القاهر : رأيت بعض هؤلاء الحلمانية يستدلّ على جواز حلول الإله في الأجساد بقول الله تعالى للملائكة في آدم : ﴿ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ ﴾^(٣) ، وكان يزعم أن الإله إنما أمر الملائكة بالسجود لآدم لأنه كان قد حلّ في آدم ، وإنما حلّه لأنه خلقه في أحسن تقويم ، ولهذا قال : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾^(٤) نقلت له : أخبرني عن

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٧ .

(٢) من الآية ٢٩ من سورة الحجر .

(٣) الآية ٤ من سورة التين .

الآية التي استدلت بها في أمر الله الملائكة بالسجود لآدم عليه السلام ، والآية الناطقة بأن الإنسان مخلوق في أحسن تقويم : هل أريد بهما جميع الناس على العموم أم أريد بهما إنسان بعينه ؟ فقال : ما الذي يلزمني على كل واحد من القولين إن قلت به ؟ فقلت : إن قلت إن المراد بهما كل الناس على العموم لزمك أن تسجد لكل إنسان وإن كان قبيح الصورة لدعواه أن الإله حل في جميع الناس . وإن قلت إن المراد به إنسان بعينه وهو آدم عليه السلام دون غيره فلم تسجد لغيره من أصحاب الصور الحسنة ، ولم تسجد للفرس الرائع ، والشجرة المثمرة ، وذوات الصور الحسنة من الطيور والبهايم ؟ وربما كان لهيب النار في صورة رائعة ، فإن استجزت السجود له فقد جمعت بين ضلالة الحلولية وضلالة عابدى النار ، وإذا لم تسجد للنار ولا للماء ولا للهواء ولا للسماء مع حسن صور هذه الأشياء في بعض الأحوال فلا تسجد للأشخاص الحسنة الصور .

وقلت له أيضا : إن الصور الحسنة في العالم كثيرة ، وليس بعضها بحلول الإله فيه أولى من بعض ، وإن زعمت أن الإله حال في جميع الصور الحسنة فهل ذلك الحلول على طريق قيام القرص بالجسم ، أو على طريق كون الجسم في مكانه ؟ ويستحيل حلول عرض واحد في محال كثيرة ، ويستحيل كون شيء واحد في أمكنة كثيرة ، وإذا استحال هذا استحال ما يؤدي إليه .

وأما الخلاجية . فنسوبون إلى أبي المغيث الحسين بن منصور ^(١) المعروف بالخلاج . وكان من أرض فارس من مدينة يقال لها البيضاء ، وكان في بدء أمره مشغولا بكلام الصوفية ، وكانت عباراته حينئذ من الجنس الذي تسميه الصوفية الشطح ، وهو الذي يحتمل معنيين أحدهما حسن محمود ، والآخر قبيح مذموم ،

(١) قد تقدمت قريبا ترجمة أبي المغيث الحسين بن منصور الخلاج (ص ٢٥٤)

وكان يدعى أنواع العلوم ، على الخصوص والعموم ، واقين به قوم من أهل بغداد وقوم من أهل طالقان خراسان .

وقد اختلف فيه المتكلمون والفقهاء والصوفية ، فأما المتكلمون فأكثرهم على تكفيره ، وعلى أنه كان على مذهب الحلولية ، وقبيله قوم من متكلمي السالمية بالبصرة ، ونسبوه إلى حقائق معاني الصوفية . وكان القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الأشعري ^(١) رحمه الله نسيبه إلى معاينة الخليل والمحاريق ، وذكر في كتابه الذي أبان فيه عجز المعتزلة عن تصحيح دلائل النبوة على أصولهم بخاريق الحلاج ووجوه حيله .

واختلف الفقهاء أيضا في شأن الحلاج ، فتوقف فيه أبو العباس بن سريج ^(٢) لما استفتى في دمه ، وأفتى أبو بكر محمد بن داود بجواز قتله ^(٣) .

(١) تقدمت ترجمة الإمام أبي بكر محمد بن الطيب الباقلافي (ص ١٣٣)

(٢) هو القاضي أبو العباس أحمد بن سريج البغدادي ، شيخ الشافعية في وقته ، وصاحب التضايف ، وكان يلقب « الباز الأشهب » ولي قضاء شيراز ، وتوفي في جمادى الأولى من سنة ٣٠٦ . وإذا تذكرت أن مقتل الحلاج كان في سنة ٣٠٩ علمت أن ذكر ابن سريج في الدين أفتوا في شأنه لا يستقيم ، والصواب أن الدين كانت لهم ضلع في قتل الحلاج : شيخ الصوفية أبو بكر الشبلي التوفي في سنة ٣٣٤ ، والوزير على ابن عيسى الذي كان في وزارته كان هيرة علما ودينا وعدلا ، ويقال : كان في الوزارة كعمر بن عبد العزيز في الخلفاء ، وتوفي سنة ٣٣٤ ، وربما كان كلام ابن سريج عن الحلاج حين قبض عليه أول مرة في سنة ٣٠١ ولم يتصل بحادث قتله .

(٣) من العجب أن المؤلف هنا والإسفرائيني في التبصير والذهبي في العبر (١٣٩/١) يذكر أن أبا بكر محمد بن داود الفقيه الظاهري قد أفتى بقتل الحلاج مع أن وفاة أبي بكر بن داود في سنة ٢٩٧ أي قبل مقتل الحلاج بأثنى عشر عاما ، وأبو بكر هو محمد بن داود بن علي ، الفقيه الظاهري ، أحد أذكياء زمانه وصاحب كتاب الزهرة ، تصدر للاشغال والفتوى ببغداد بعد أبيه ، وكان يناظر أبا العباس بن سريج ، وله شعر رائق ، مات في سنة ٢٩٧ عن نيف وأربعين سنة .

واختلف فيه مشايخ الصوفية فبرىء منه عمرو بن عثمان المكي^(١) وأبو يعقوب الأقطع^(٢) وجماعة منهم . وقال عمرو بن عثمان : كنت أماشيته يوماً فقرأت شيئاً من القرآن ، فقال : يمكنني أن أقول مثل هذا . وروى أن الحلاج مر يوماً على الجنيد ، فقال له : أنا الحق ، فقال الجنيد : أنت بالحق أية خشبة تفسد . فتحقق فيه ما قال الجنيد لأنه صلب بعد ذلك . وقبله جماعة من الصوفية منهم : أبو العباس بن عطاء ببغداد^(٣) ، وأبو عبد الله بن خفيف^(٤) بفارس ، وأبو القاسم النصرآبادي^(٥) بنيسابور ، وفارس الدينوري^(٦) بناحية .

-
- (١) هو أبو عبد الله عمرو بن عثمان المكي ، شيخ الصوفية ، وصاحب التصانيف في الطريق ، صاحب الخراز والجنيد ، وروى عن يونس بن عبد الأعلى وجماعة . وتوفي في سنة ٢٩٧ (البر : ١ / ١٠٧) ومنه يتبين أن كراهيته وتبرؤه من الحلاج لم يكن له صلة بمقتله ، بل كان ذلك قديماً قبل أن يؤخذ بفتيا العلماء المتصلة بمقتله .
- (٢) هو أبو يعقوب : إسحاق بن محمد ، شيخ الصوفية ، صاحب الجنيد وغيره وجاور مدة ، وكان من كبار العارفين ، توفي في سنة ٣٣٠ (البر : ١ / ٢٢١) .
- (٣) هو أبو العباس : أحمد بن محمد بن سهل بن عطاء ، الأزدي ، الزاهد ، أحد مشايخ الصوفية القانتين ، الموصوفين . بالاجتهاد في العبادة ، قيل : كان ينام في اليوم والليلة ساعتين ، ويحتم القرآن كل يوم ، وقد توفي في ذي القعدة من سنة ٣٠٩ بالعراق (البر : ١ / ١٤٤) .
- (٤) هو أبو عبد الله محمد بن خفيف ، الشيرازي ، الزاهد ، شيخ إقليم فارس ، وصاحب الأحوال والمقامات ، مع التمسك بالكتاب والسنة ، توفي في ثالث رمضان سنة ٣٧١ عن خمس وتسعين سنة .
- (٥) هو أبو القاسم : إبراهيم بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمويه ، النيسابوري ، النصرآبادي ، الزاهد ، الواعظ ، شيخ الصوفية وشيخ المحدثين أيضاً ، مات في مكة في شهر ذي الحجة من سنة ٣٦٧ .
- (٦) هو فارس بن عيسى ، الصوفي ، من أصحاب الجنيد ، توفي في حدود سنة ٣٤٠

والذين نسبوه إلى السكر وإلى دين الخلوة حكوا عليه أنه قال: من هذب نفسه في الطاعة ، وصبر على اللذات والشهوات ارتقى إلى مقام المقربين ، ثم لا يزال يصفو ويرتقى في درجات المصافة حتى يصفو عن البشرية ، فإذا لم يبق فيه من البشرية حظّ حلّ فيه روح الإله الذي حلّ في عيسى بن مريم ، ولم يرد حينئذ شيئاً إلا كان كما أراد ، وكان جميع فعله فعل الله تعالى .

وزعموا أن الحلاج ادّعى لنفسه هذه الرتبة .

وذكر أنهم ظفروا بكتب له إلى أتباعه عنوانها : « من الهُو [الذي] هو رب الأرباب المتصور في كل صورة ، إلى عبده فلان » . فظفروا بكتب أتباعه إليه وفيها : « يا ذات الذات ، ومنتهى غاية الشهوات ، نشهد أنك المتصور في كل زمان بصورة ، وفي زماننا هذا بصورة الحسين بن منصور ، ونحن نستجيرك ونرجو رحمتك يا علام الغيوب » .

وذكروا أنه استمال ببغداد جماعة من حاشية الخليفة ومن حرمه حتى خاف الخليفة — وهو جعفر المقتدر بالله — معرّة فتنته ، فحبسه ، واستفتى الفقهاء في دمه ، واستروح إلى فتوى أبي بكر بن داود بإباحة دمه ، فقدم إلى حامد بن العباس بضربه ألف سوط ، وبقطع يديه ورجليه وصلّبه بعد ذلك عند جسر بغداد ، ففعل به ذلك يوم الثلاثاء لست بقين من ذي القعدة سنة تسع وثلاثمائة ثم أنزل من جذعه الذي صلّب عليه بعد ثلاث وأحرق وطرح رماده في الدجلة وزعم بعض المنسوبين إليه أنه حيّ لم يقتل ، وإنما قُتل من ألقى عليه شبهه .

والذين تولّوه من الصوفية زعموا أنه كشف له أحوال من الكرامة فأظهرها للناس ، فعوقب بتسليط منكري الكرامات عليه ، لتبقى حاله على التامّيس .

وزعم هؤلاء أن حقيقة التصوف حال ظاهرها تلبّيس ، وباطنها تقديس ،

واستدلوا على تقديس باطن الحلاج بما روى أنه قال عند قطع يديه ورجليه :
 حَسْبُ الْوَاحِدِ إِفْرَادُ الْوَاحِدِ ، وَبِأَنَّهُ سَلَّ يَوْمًا عَنْ ذَنْبِهِ فَأَنْشَأَ يَقُولُ :
 ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ لَا عَجْمَ فِيهَا وَمَعْجُومَانِ ، وَانْقَطَعَ الْكَلَامُ
 وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى التَّوْحِيدِ .

أما العذافرة^(١) : فقومٌ ببغداد أتباع رجل ظهر ببغداد في أيام الراضي
 ابن المقتدر^(٢) في سنة اثنتين وعشرين وثمانمائة ، وكان معروفًا بأن أبي العذافر^(٣) .
 واسمه محمد بن علي الشَّلمغاني ، وأدعى حلولَ روح الإله فيه ، وسمى نفسه روح
 القدس ، ووضع لأتباعه كتابًا سماه « بالحاسة السادسة » وصرَّح فيه برفع
 الشريعة ، وأباح اللواط ، وزعم أنه إيلاج الفاضل نوره في المفضول ، وأباح
 أتباعه له حرمهم طمعًا في إيلاجه نوره فيهن ، وظفر الراضي بالله به وبجماعة من
 أتباعه منهم الحسين بن القاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وهب^(٤) وأبو عمران

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٩ .

(٢) هو أبو إسحاق : أحمد - ويقال محمد - بن المقتدر بالله جعفر ، ولد في سنة
 ٢٩٧ ، وأمه جارية رومية اسمها ظلوم ، وكان سمها كريما محبا للعلماء والأدباء ، إلا
 أنه كان مقهورا مع أمرائه ، ومات في شهر ربيع الأول من سنة ٣٢٩ وله إحدى
 وثلاثون سنة ونصف سنة .

(٣) في التبصير « وهو أبو العذافر » .

(٤) قل الحافظ الذهبي (العبر : ١٩٠/٢) « وفي سنة ٣٢٢ اشتهر محمد بن علي
 الشَّلمغاني ببغداد ، وشاع أنه يدعى الإلاهية ، وأنه يحيي الموتى ، وكثر أتباعه ،
 فأحضره الوزير ابن مقلة عند الراضي بالله ، فسمع كلامه ، وقال : إن لم تنزل العقوبة
 بعد ثلاثة أيام - وأكثره تسعة أيام - وإلا فدمي حلال . وكان هذا الشقي قد أظهر
 الرفض ثم قل بالتاسخ والحلول ، ومخرق على الجهال ، وأظهر شأنه الحسين بن
 روح زعيم الرافضة ، فلما طلب هرب إلى الموصل . وغاب سنين ثم عاد ودعا إلى
 إلهيته ، وتبعه - فيما قيل - الحسين وزير المقتدر بن الوزير القاسم بن الوزير عبيد الله =

إبراهيم بن محمد بن أحمد بن المذحج^(١) ووجد كتبهما إليه مخاطبانه فيها بالرب والمولى ، ويصفانه بالقدرة على ما يشاء ، وأقروا بذلك بحضرة الفقهاء ، ومنهم أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج ، وأبو الفرج المالكي ، وجماعة من الأئمة ، فاعترفوا بذلك ، وأمر المعروف منهم بالحسين بن القاسم بن عبيد الله بالبراءة من ابن أبي العذافر بأن يَصْقَمَه ، ففعل ذلك ، وأظهر التوبة ، وأفتى ابن سريج^(٢) بجواز قبول توبته على مذهب الشافعي رحمه الله . وأفتى المالكيون برُدِّ توبة الزنديق بعد العثور عليه ، فأمر الراضي بحبسه إلى أن ينظر في أمره ،

= بن وهب ، وأبنا بسطام ، وإبراهيم بن أبي عون ، قلما قبض عليه ابن مقلة كبس بيته فوجد فيه رقاعا وكتبنا مما قيل عنه ، ويخاطبونه في هذه الرقاع بما لا يخاطب به البشر ، فأحضر وأصر على الإنكار ، فصفعه ابن عبدوس . وأما ابن أبي عون فقال : إلهي وسيدى ورازي ، فقال الراضي لابن الشلمغاني : أنت زعمت أنك لا تدعى الربوبية فما هذا ؟ فقال : وما على من قول ابن أبي عون ؟ ثم أحضروا غير مرة . وجرت لهم فصول ، وأحضرت الفقهاء والقضاة ، ثم أفتى الأئمة بإباحة دمه . فأحرق في ذي القعدة . وضربت رقبة ابن أبي عون . ثم أحرق . وهو فاضل مشهور صاحب تصانيف أدبية . وكان من رؤساء الكتاب - أعني ابن أبي عون - وشلمغان : من أعمال واسط . وقتل الحسين بن القاسم الوزير ، وكان في نفس الراضي منه « اهـ . وشلمغان : بفتح الشين وسكون اللام وفتح اليم والغين المعجمة ، وبعد الألف نون . والشلمغاني هذا هو المعروف بابن أبي العذافر كما قال المؤلف . وكما قال ابن الأثير في الكامل ٢٤١/٦ وبسط القول فيه .

(١) إبراهيم هذا هو ابن أبي عون الذي تحدث عنه الذهبي في العبارة السابقة . وانتهت حياته بالقتل والإحراق مع الشلمغاني .

(٢) قد قدمنا ترجمة القاضي أبي العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي (ص ٢٦١) وذكرنا أنه توفي في سنة ٣٠٦ . واستظهرنا أنه لم يكن فيمن أفتوا في شأن الحلاج الذي كانت واقعة قتله في سنة ٣٠٩ بعد وفاة ابن سريج . وبالأولى لا يكون ممن صدرت عنه الفتوى في شأن الشلمغاني الذي قبض عليه بعد وفاة ابن سريج بستة عشر عاما . إلا أن يكون قد بلغه حاله في حياته فقال رأيه فيه ، فأما عند القبض عليه فلا

وأمر بقتل ابن أبي العذافر وصاحبه ابن أبي عَوْن ، فقال له ابن أبي العذافر :
أُمِّهِلْنِي ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لِتَنْزِلَ فِيهَا بَرَاءَتِي مِنَ السَّمَاءِ وَنَقْمَةُ عَلَى أَعْدَائِي ، وأشار
الفقيهاء على الرضا بتعجيل قتلها ، فصلهما ثم أحرقهما بعد ذلك ، وطرح
رمادهما في الدَّجَلَةَ .

الفصل الحادى عشر

من فصول هذا الباب

١٣٢ - فى ذكر أصحاب الإباحة من الخُرَّمِيَّة^(١) ، وبيان خروجهم عن
جملة فرق الإسلام .

فهؤلاء صنفان :^(١) صنف منهم كانوا قبل دولة الإسلام كالمزْدَكِيَّة الذين
استباحوا الحرمات . وزعموا أن الناس شرَّكَاء فى الأموال والنساء ، ودامت فتنة
هؤلاء إلى أن قتلهم أنوشروان فى زمانه .

^(٢) والصنف الثانى : الخرمدينية ، ظهوروا فى دولة الإسلام ، وهم فريقان
بالبككية ، وما زيارية ، وكتابها معروفة بالمحكمة .

فالبككية منهم : أتباع بابك الخرمي^(٢) الذى ظهر فى جبل البدن بناحية

(١) تحدث السعوى فى مروج الذهب (٣/ ٣٠٥) عن الخرمية وفروعها ،
وانظر مع ذلك - التبصر ص ٧٩ - وانظر عن المزدكية : التبصر ٧٩ والملا والنجل :
٢٤٩/١ - والفصل لابن حزم : ٣٤/١ ، ٣٧ .

(٢) بابك : رجل فارسى مجوسى الأصل ، دخل فى الإسلام ، وتسمى الحسن -
وبقع فى بعض الأصول الحسين - وكان قوى النفس ، شديد البطش ، صعب المراس ،
وحدثه نفسه الحيثة بأن يسترجع ملك فارس ودينها ، فاستصم بالجيل المعروف
بالبدن من أصل الران ، وفى سنة ٢٠١ فى عهد المأمون العباسى أظهر أمره ، وأعلن
العصيان ، وفى سنة ٢١٢ جهز له المأمون جيشا بقيادة محمد بن حميد الطوسى ، والتقى =

أذريجان ، وكثر بها أتباعه ، واستباحوا الحرمات ، وقتلوا الكثير من المسلمين ، وجَهَزَ إليه خلفاء بني العباس جيوشاً كثيرة مع أفشين الحاجب ^(١) ، ومحمد

= الجيشان في سنة ٢١٤ هـ هزم بابك جيش الخليفة ، وقتل محمد بن حميد الطوسي ، وفي سنة ٢٢٠ هـ جهز المعتصم جيشاً بقيادة الأفشين ، فالتقى الجيشان فهزم الأفشين جيش بابك ، وقتل من الحرمية أتباع بابك نحو الألف ، ثم هرب بابك إلى موغان . ثم التقيا مرة أخرى في سنة ٢٢٢ هـ فهزمهم الأفشين هزيمة منكرة ، ونجا بابك ، فلم يزل الأفشين يتحيل له حتى أسره في جبال أرمينية ، ثم أخذه إلى المعتصم ، وفي سنة ٢٢٣ هـ أمر المعتصم بقطع أطرافه وصلبه (العبر : ١ / في مواضع شتى انظرها في الفهرس - ومروج الذهب : ٥٥/٤ بتحقيقنا) .

(١) الأفشين : أصله فارسي من أبناء الأمراء ، وكان اسمه خيدر بن كلوس ، فنعشه المعتصم واصطفاه لحسن خدمته وطاعته حتى صار بحيث وكل إليه مقاتلة بابك ، فكان منه ما ذكرنا في الحديث عن بابك ، وللمؤرخون يختلفون في أمره ، فذكر بعضهم أنه كان قد انقلب على المعتصم وعلى دولة الإسلام فأخذ يدبر المؤامرات ويدعو سرا للانتفاض على الخلافة ، ويذكرون أن المازيار الذي يأتي ذكره (ص ٢٦٩) ، أقر عليه أنه هو الذي بعثه على الخروج والعصيان ، ومنهم من يذكر أن القاضي أحمد ابن أبي ذواد هو الذي كاد له عند المعتصم وما زال به حتى أخذه وصلبه وأحرقه ، ويقول التبريزي في شرح ديوان أبي تمام « لم يكن الأفشين كافرا ولا منافقا ، وإنما كان رجلا من الفرس فنعشه المعتصم ، وقد مدحه أبو تمام بقصائد ، غير أن الحساد أفسدوا ما كان بينهما ، فذكروا للمعتصم أنه منطو على خلافاك ، وصوروه عنده بصورة المعادي له ، وقالوا للأفشين : إن أمير المؤمنين قد عزم على القبض عليك ، فتبضوه بذلك حتى اتقبض هو وتشمر حذرا من قبضه عليه ، فتحقق المعتصم باتقاضه ما كان أخبر به عنه ، فأخذه وصلبه وأحرقه » اهـ . والعجيب أن أبا تمام الذي مدحه بقصائد عدة ، وكان يحطب في جلده ، يعود فينتقض عليه ويقول في قصيدة :

ما كان - لولا قبح غدره خيدر - ليكون في الإسلام عام فجار

ما زال سر الكفر بين ضلوعه حتى اصطفى سر الزناد الوارز

ثم يقول بعد أبيات يخرص المعتصم على استئصال آل الأفشين . =

ابن يوسف الشَّيرِي^(١) ، وأبى دُلْفَ العَجَلِي^(٢) ، وأقربهم ، وبقيت العساكر في وجهه مقدار عشرين سنة ، إلى أن أخذ بابك وأخوه إسحاق بن إبراهيم وصلبا بسُرٍّ مَنْ رأى في أيام المعتصم ، وأتتهم أفسشين الحاجب بممالة بابك في حربه ، وقتل لأجل ذلك .

وأما المازيارية منهم أتباعُ مازيار^(٣) الذي أظهر دين الحمرة بمحرجان .

= يا قابضا يد آل كاوس عادلا أتبع يمينا منهم بيسار
الحق جبيننا داما رملته بقفا ، وصدرا خائنا بصدار
(وانظر العبر : ١ / في المواضع التي تشير إليها الفهرس - ومروج الذهب : ٤ / ٦١ - وشرح ديوان أبي تمام : ٢ / ١٩٨ ط دار المعارف) .
(١) محمد بن يوسف : من أمراء الدولة وقوادها في عهد المعتصم ، ولأبي تمام فيه مدائح كثيرة ، وقد ذكر الذهبي في العبر (٢ / ٣٧٨) أن المعتصم إنما بعث محمد ابن يوسف ليبنى الحصون التي خربها بابك ، ولكن في شعر أبي تمام ما يدل على أن محمد بن يوسف قد حارب ، من ذلك قوله من قصيدة يمدح فيها محمد بن يوسف :
لقد كف سيف الصامق محمد تباريح ثأر الصامق محمد
رمى الله منه بابكا وولاته بقاصمة الأضلاب في كل مشهد
محمد الأول في البيت الأول هو محمد بن يوسف ، ومحمد الثاني هو محمد بن حميد الذي قتله بابك على ما قدمنا في الحديث عن بابك (٢٦٧) وهما جميعا من بني الصامت .
(٢) أبو دلف : هو القاسم بن عيسى العجلي ، كان سيد أهله ، ورئيس عشيرته من عجل وغيرها من بني ربيعة ، وكان شجاعا بطلا ، وكان - مع ذلك - شاعرا مجيدا ، مدحه كثير من الشعراء ، ومات في سنة ٢٢٦ في أيام المعتصم ، وكان قد ولي له إمرة دمشق (مروج الذهب : ٤ / ٦٢ - والعبر : ٢ / ٣٩٤)

(٣) مازيار : أصله فارسي ، واسمه الأصلي مازيار بن قارن بن بندار ، ودخل في الإسلام وتسمى محمدا ، وكان صاحب جبال طبرستان ، واصطنعه المأمون ، وفي سنة ٢٢٤ في عهد المعتصم أعلن العصيان بطبرستان وخلع المعتصم ، فكتب المعتصم =

وللبابكية في جبلهم ليلة عيد لهم يجتمعون فيها على الخمر والزمر وتختلط فيها رجالهم ونسأؤهم ، فإذا أطفئت سرجهم ونيرانهم اقتض فيها الرجال والنساء على تقدير من عزَّبرَّ .

والبابكية ينسبون أصل دينهم إلى أمير كان لهم في الجاهلية اسمه شروين ، ويزعمون أن أباه كان من الزنج ، وأمه بعض بنات ملوك القرس ، ويزعمون أن شروين كان أفضل من محمد ومن سائر الأنبياء ، وقد بنوا في جبلهم مساجد للمسلمين يؤذن فيها المسلمون ، وهم يعلمون أولادهم القرآن ، لكنهم لا يصلون في السر ، ولا يصومون في شهر رمضان ، ولا يروون جهاد الكفرة .

وكانت فتنة مازيار قد عظمت في ناحيته ، إلى أن أخذ في أيام المعتصم أيضا ، وصلب بسر من رأى بجذاء بآبك أنخرمى . . .

وأتباع مازيار اليوم في جبلهم أكره من يليهم من سواد جرجان ، يظهرن الإسلام ويضمرون خلافة ، والله المستعان على أهل الزيف والظفيان .

== إلى عبدالله بن طاهر بن الحسين بأمره بحرقه ، فسير إليه عمه الحسن بن الحسين . فكانت له معه حروب كثيرة ، وما زال حتى أسره وحمله إلى سامرا ، فأقر على الأفشين أنه حرضه على الخروج والعصيان (انظر ص ٢٦٧) وزعم أنهما هو والأفشين كانا اجتماعا على مذهب من مذاهب الثنوية والمجوس ، فضرب المازيار بالسوط حتى مات بعد أن شهر وصلب إلى جانب بابك ، وفيه يقول أبو تمام :

ولقد شغل الأحماء من برحائها أن صار بابك جار ما زيار
ثانية في كبد السماء ، ولم يكن لاثني ثان إذ هما في الغار
(العب : ١ / ٣٨٩ - ومروج الذهب : ٩١ / ٤ - وشرح ديوان أبي تمام : ٢ /

الفصل الثاني عشر

من فصول هذا الباب

١٣٣ - في ذكر أصحاب التناسخ من أهل الأهواء ، وبيان خروجهم عن فرق الإسلام .

القائلون بالتناسخ أصناف :

صنف من الفلاسفة ، وصنف من السمنية ، وهذان الصنفان كما قبل دولة الإسلام .

وصنفان آخران ظهرّا في دولة الإسلام ، أحدهما : من جملة القدرية ، والآخر : من جملة الرافضة الغالية .

فأصحاب التناسخ من السمنية قالوا بقدم العالم ، وقالوا - أيضا - بإبطال النظر والاستدلال ، وزعموا أنه لا معلوم إلا من جهة الخواص الخمس ، وأنكر أكثرهم المعاد والبعث بعد الموت ، وقال فريق منهم بتناسخ الأرواح في الصور المختلفة ، وأجازوا أن ينقل روح الإنسان إلى كلب ، وروح الكلب إلى إنسان ، وقد حكى فلوطرخس^(١) مثل هذا القول عن بعض الفلاسفة . وزعموا أن من أذنب

(١) ذكر القفطي في أخبار الحكمة (مختصر الزوزني ص ٢٥٧ ط ليدج سنة ١٩٠٣) اثنين من الحكماء باسم فلوطرخس ، أحدهما قال عنه « كان فيلسوفا مذكورا في عصره ، يعلم جزءا متوفرا من هذا الشأن ، وله تصانيف مذكورة بين فرق الحكماء ، منها كتاب الآراء الطبيعية يحتوي على آراء الفلاسفة في الأمور الطبيعية خمس مقالات ، كتاب الغضب ، كتاب فيما دل عليه مداراة العدو والانتفاع به ، كتاب الرياضة نقله قسطا ، كتاب في النفس مقالة » وقال عن الثاني « فلوطرخس : آخر غير الأول ، كان فيلسوفا في وقته ، مصنفًا متفتنا ، صنف كتاب الأنهار وخواصها وما فيها من العجائب والجبال وغير ذلك » هـ ، والظاهر أن المراد في كلام المؤلف هو أول هذين الفيلسوفين .

فِي قَائِبٍ نَالَهُ الْعِقَابُ عَلَى ذَلِكَ الذَّنْبِ فِي قَائِبٍ آخَرَ . وكذلك القول في الثواب عندهم . ومن أعجب الأشياء دعوى السمنية في التناسخ الذي لا يُعْلَمُ بالحواس ، مع قولهم : إنه لا معلوم إلا من جهة الحواس .

وقد ذهبت المَانَوِيَّةُ أيضا إلى التناسخ ، وذلك أن ماني^(١) قال في بعض كتبه : إن الأرواح التي تفارق الأجسام نوعان : أرواح الصديقين ، وأرواح أهل الضلالة ، فأرواح الصديقين إذا فارقت أجسادها سَرَتْ في عمود الصبح إلى النور الذي فوق الفلك ، فبقيت في ذلك العالم على السرور الدائم ، وأرواح أهل الضلال إذا فارقت الأجساد وأرادت اللُحُوقَ بالنور الأعلى رُدَّتْ منعكسة إلى السفلى ، فتناسخ في أجسام الحيوانات إلى أن تَصْفُو من شوائب الظلمة ، ثم تلتحق بالنور العالى .

وذكر أصحاب المقالات عن سقراط^(٢) وأفلاطون^(٣) وأتباعهما من الفلاسفة

(١) ماني : هو ماني بن ماش ، ثنوى ، تنسب إليه طائفة المانوية ، كان في الأصل مجوسيا ، فأحدث ديناً ودعا إليه ، وزعم أن صانع العالم اثنان : أحدهما فاعل الخير وهو نور ، وثانيهما فاعل الشر وهو ظلمة ، وهما قديمان : لم يزلا ، ولن يزالا ، وهما مختلفان في النفس والصورة متضادان في الفعل والتدبير ، وقد ظهر في أيام سابور بن أردشير ، وتبعه خلق عظيم من المجوس ، وادعوا له النبوة ، وما زال إلى أن قتل في زمان سابور بن بهرام (سرح العيون ص ١٥٥ بولاق - والملل والنحل : ١ / ٢٤٤ ، وذكر أن قاتل ماني هو بهرام بن هرمز بن سابور ، وقال : ماني بن فالتك)

(٢) سقراط : الحكيم المشهور ، كان من تلاميذ فيثاغورس ، ثم اقتصر من الفلسفة على العلوم الإلهية ، وأعرض عن ملاذ الدنيا ورفضها ، ثم أعلن مخالفته اليونانيين في عبادتهم الأصنام ، وقابل رؤساءهم بالحجج والأدلة ، فثوروا عليه العامة ، وألجأوا ملكهم إلى قتله ، فأودعه الملك الحبس تسكيناً لثأرتهم ، ثم سقاه السم تفادياً من شرهم ، وله في شأن المعاد آراء ضعيفة بعيدة عن محض الفلسفة خارجة عن المذاهب المحقة (تاريخ الحكماء ص ١٩٨)

(٣) أفلاطون : أحد أساطين الحكمة من اليونانيين ، وكان فهم كبير القدر ، =

أنهم قالوا بقتل الأرواح ، على تفصيل قد حكيناه عنهم في كتاب
« اللل والنحل » .

وقال بعض اليهود بالقتل ، وزعم أنه وجد في كتاب دانيال أن الله تعالى
مسخ بختنصر^(١) في سبع صور من صور البهائم والسباع ، وعذب به فيها كلها ثم بعثه
في آخرها موحدًا .

وأما أهل التماسخ في دولة الإسلام فإن البيانية والجناحية والخطائية ،
والراونية من الروافض الحولية ، كلها قالت بقتل روح الإله في الأئمة بزعمهم .
وأول من قال بهذه الضلالة السبئية من الرافضة لدعواهم أن عليًا صار إلهًا
حين حل روح الإله فيه .

وزعمت البيانية منهم أن روح الإله دارت في الأنبياء ، ثم في الأئمة إلى أن
صارت في بيكان بن سمان .

= مقبول القول ، أخذ الحكمة عن فيثاغورس ، وشارك سقراط في الأخذ عنه . إلا أنه
بقي خامل الذكر إلى أن مات سقراط ، وحينئذ نبه ذكره وذاع صيته ، وصنف كتبًا
كثيرة مشهورة ذهب فيها إلى الرمز والإغلاق ، وقد ظهر جماعة من تلاميذه الذين
تخرجوا على يديه ، وسادوا بانتسابهم إليه ، وكان يعلم الفلسفة وهوماش ، فسمى
الناس فرقته « المشائين » وعنه أخذ أرسطو ، وخلفه بعد موته ، ويقال : إن أفلاطون
توفي في السنة التي ولد فيها الإسكندر وكان ملك مقدونية يومئذ فيلبس والد الإسكندر
وعاش أفلاطون إحدى وثمانين سنة (تاريخ الحكماء ١٧) .

(١) مختصر : رجل من العجم ، كان في خدمة لهراسب الملك ، ووجهه لهراسب
إلى الشام وبيت المقدس ليحلب اليهود عنها ، فسار إليها ثم انصرف ، ثم وجهه بهممن
الملك ليحلب اليهود عن بيت المقدس مرة أخرى بسبب وثوب صاحب بيت المقدس
على رسول كان بهممن وجهه إليه ، وأمر بهممن بختنصر أن يقتل مقاتلتهم ويسبي ذرائعهم
فسار إليهم في جموع كثيرة فسباهم وهدم البيت وانصرف إلى بابل (تاريخ الطبري :
٥٤١/٢ ط دار المعارف) .

وَأَدَّعَتِ الْجَنَاحِيَّةُ مِنْهُمْ مِثْلَ ذَلِكَ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
ابن جعفر .

وَكذلك دَعَوَى الْخَطَّابِيَّةُ فِي أَبِي الْخَطَّابِ ، وَكَذلك دَعَوَى قَوْمٌ مِنَ الرِّبُونْدِيَّةِ
فِي أَبِي مُسْلِمٍ صَاحِبِ دَوْلَةِ بَنِي الْعَبَّاسِ .

فَهُؤُلَاءِ يَقُولُونَ بِتَنَاسُخِ رُوحِ الْإِلَهِ دُونَ أَرْوَاحِ النَّاسِ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ
عُلُوًّا كَبِيرًا .

وَأَمَّا أَهْلُ التَّنَاسُخِ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ فَجَمَاعَةٌ ، مِنْهُمْ : أَحْمَدُ بْنُ خَابِطٍ ^(١) ، وَكَانَ
مُعْتَزِلًا مُنْتَسِبًا إِلَى النَّظَّامِ ، وَكَانَ عَلَى بِدْعَتِهِ فِي الطَّفَرَةِ ، وَفِي نَفْيِ الْجُزْءِ الَّذِي
لَا يَتَجَزَأُ ، وَفِي نَفْيِ قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الزِّيَادَةِ فِي نَعِيمِ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَوْ فِي عَذَابِ
أَهْلِ النَّارِ ، وَزَادَ عَلَى النَّظَّامِ فِي ضَلَالَتِهِ فِي التَّنَاسُخِ .

وَمِنْهُمْ : أَحْمَدُ بْنُ أَيُّوبَ بْنِ بَانُوشَ ، وَكَانَ تَلْمِيزَ أَحْمَدَ بْنِ خَابِطٍ فِي التَّنَاسُخِ ،
لَكِنَّمَا اخْتَلَفَا بَعْدَ فِي كَيْفِيَّةِ التَّنَاسُخِ .

وَمِنْهُمْ : أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَحْطِيُّ ، وَافْتَخَرَ بِأَنَّهُ كَانَ مِنْهُمْ فِي التَّنَاسُخِ وَالْإِعْتِزَالِ .

وَمِنْهُمْ : عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْعَوْجَاءِ ^(٢) وَكَانَ خَالَ مَعْنٍ بْنِ زَائِدَةَ ^(٣) ،
وَجَمَعَ بَيْنَ أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ مِنَ الضَّلَالَةِ ، أَحَدُهَا : أَنَّهُ كَانَ يَرَى فِي السَّرِّ دِينَ

(١) انظر ص ٢٢٨ السابقة ، ثم انظر ص ٢٧٧ الآتية

(٢) قال الذهبي : عبد الكريم بن أبي العوجاء خال معن بن زائدة : زنديق .
مفتري ، قال أبو أحمد بن عدي : لما أخذ لتضرب عنقه قال : لقد وضعت فيكم أربعة
آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحلل الحرام ، قتله محمد بن سليمان العباسي الأمير
بالبصرة (ميزان الاعتدال رقم ١٥٦٧ في ٢/٦٤٤) .

(٣) معن بن زائدة الشيباني : أحد الأبطال المغاوير ، وأحد الأجواد ، كان أمير
سجستان ، وحارب الربوندية - وهم قوم خراسانيون على رأي أبي مسلم - في سنة ٩٤١
في عهد المنصور ، ووضع فيهم السيف ، وفي سنة ١٥١ في عهد المهدي قتلته
الخوارج غيلة ، وفي المعارف لابن قتيبة (ص ٤١٣) كلمات عنه .

الماتوية من الشنوية ، والثاني : قوله بالتناسخ ، والثالث : مئله إلى الرفضة في الإمامة ، والرابع : قوله بالقدر في أبواب التعديل والتجوير . وكان وضع أحاديث كثيرة بأسانيد يعتز بها من لا معرفة له بالجرح والتعديل ، وتلك الأحاديث التي وضعها كلها ضلالات في التشبيه والتعطيل ، وفي بعضها تغيير أحكام الشريعة ، وهو الذي أفسد على الرفضة صوم رمضان بالهلال ، وردهم عن اعتبار الأهلة بحساب وضعه لهم ، ونسب ذلك الحساب إلى جعفر الصادق ، ورفع خبر هذا الضال إلى أبي جعفر محمد بن سليمان عامل المنصور على الكوفة ، فأمر بقتله ، فقال : لن يقتلوني ، لقد وضعت أربعة آلاف حديث أحلت بها الحرام وحرمت بها الحلال ، وفطرت الرفضة في يوم من أيام صومهم ، وصومتهم في يوم من أيام فطرهم .

وتفصيل [رأى] هؤلاء في التناسخ أن أحمد بن خابط زعم أن الله تعالى أبدع خلقه أصحابه سالمين عقلاء بالغين ، في دار سوى الدنيا التي هم فيها اليوم ، وأكمل عقولهم ، وخلق فيهم معرفته والعلم به ، وأسبغ عليهم نعمه . وزعم أن الإنسان المأمور المنهي المنعم عليه هو الروح التي في الجسم ، وأن الأجسام قوالب للأرواح .

وزعم أن الروح هي الحى القادر العالم ، وأن الحيوان كله جنس واحد . وزعم أيضاً أن جميع أنواع الحيوان محتمل للتسكليف ، وكان قد توجه للأمر والنهي عليهم على اختلاف صورهم ولغاتهم ، وقال : إن الله تعالى لما كفهم في الدار التي خلقهم فيها شكره على ما أنعم به عليهم ، فأطاعه بعضهم في جميع ما أمرهم به ، وعصاه بعضهم في جميع ما أمرهم به ، فمن أطاعه في جميع ما أمره به أفره في دار النعيم التي ابتدأ فيها ، ومن عصاه في جميع ما أمره به أخرجهم من دار النعيم إلى دار العذاب الدائم وهي النار ، ومن أطاعه في بعض ما أمره به

وعصاه في بعض ما أمره به أخرجه إلى الدنيا ، وألبسه بعض هذه الأجسام التي هي القوالب الكثيفة ، وابتلاه بالبأساء والضراء ، والشدة والرخاء ، واللذات والآلام ، في صور مختلفة من صور الناس والطيور والبهائم والسباع والحشرات وغيرها ، على مقادير ذنوبهم ومعاصيهم في الدار الأولى التي خلقهم فيها ، فمن كانت معاصيه في تلك الدار أقل وطاعاته أكثر كانت صورته في الدنيا أحسن ، ومن كانت طاعاته في تلك الدار أقل ومعاصيه أكثر صار قلبه في الدنيا أفسح .

ثم زعم أن الروح لا يزال في هذه الدنيا يتكرر في قوالب وصور مختلفة مادامت طاعته مشوبة بذنوبه ، وعلى قدر طاعاته وذنوبه يكون منازل قوالبه في الإنسانية والبهيمية ، ثم لا يزال من الله تعالى رسول إلى كل نوع من الحيوان ، وتكليف للحيوان أبداً إلى أن يتمحض عمل الحيوان طاعات فيرد إلى دار النعيم الدائم وهي الدار التي خلق فيها ، أو يتمحض عمله معاصي فينقل إلى النار الدائم عذابها .

فهذا قول ابن خابط في تناسخ الأرواح .

وقال أحمد بن أيوب بن بانوش : إن الله تعالى خلق الخلق كله دفعة واحدة ، وحكى عنه بعض أصحابه أن الله تعالى خلق أولاً الأجزاء المقدرة التي كل واحد منها جزء لا يتجزأ ، وزعم أن تلك الأجزاء كانت أحياء عاقلة ، وأن الله تعالى كان قد سوى بينهم في جميع أمورهم ؛ إذ لم يستحق واحد منهم تفضيلاً على غيره ، ولا كان من أحد منهم جناية يؤخر لأجلها عن غيره ، قال : ثم إنه خيّرهم بين أن يتمتعهم بعد إسباغ النعمة عليهم بالطاعات ليستحقوا بها الثواب عليها ، لأن منزلة الاستحقاق أشرف من منزلة التفضيل ، وبين أن يتركهم في تلك الدار تفضلاً عليهم بها ، فاختار بعضهم المحنة ، وأبأها بعضهم ، فمن أبأها تركه في الدار الأولى على حاله فيها ، ومن اختار الامتحان امتحنه في الدنيا ، ولما

امتحان الذين اختاروا الامتحان عَصَاهُ بعضهم وأطاعه بعضهم ، فمن عصاه حَطَّه
إلى رتبةٍ هي دون المنزلة التي خلُقوا فيها ، ومن أطاعه رَفَعَهُ إلى رتبة أعلى من
المنزلة التي خلُقَ عليها ، ثم كررهم في الأشخاص والقوالب إلى أن صار قومٌ منهم
أناساً ، وآخرون صاروا بهائم أو سباعاً بذنوبهم ، ومن صار منهم إلى البهيمة ارتفع
عنه التكليف - وكان يخالف ابن خابط في تكليف البهائم - ثم قال في البهائم :
إنها لا تزال تتردّد في الصور القبيحة وتَلْقَى المكاره من الذبح والتسخير إلى أن
تستوفي ما تستحق من العقاب بذنوبها ، ثم تعاد إلى الحالة الأولى ، ثم يخبرهم الله
تعالى تخبيراً ثانياً في الامتحان ، فإن اختاروه أعاد تكليفهم على الحال التي وصفناها
وإن امتنعوا منه تُرِكُوا على حالهم غير مكلفين ، وزعم أن من المكلفين مَنْ
يعمل الطاعات حتى يستحق أن يكون نبياً أو ملكاً فيفعل الله تعالى ذلك به .
وزعم القحطى منهم أن الله تعالى لم يعرض عليهم في أول أمرهم التَّكْلِيفَ
بل هم سألوه الرفع عن درجاتهم والتفاضل بينهم ، فأخبرهم بأنهم لا يتصفون
بذلك إلا بعد التكليف والامتحان ، وأنهم إن كلفوا فَعَصَوْا استحقوا العقاب ،
فأبوا الإمتحان ، قال : فذلك قوله : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ ، فَأَتَيْنَ أَنْ يُحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا ، وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ ؛ إِنَّهُ
كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ (١) .

وزعم أبو مُسْلَم الخراساني : أن الله تعالى خلَقَ الأرواح وكَلَّفَهَا ، فنها مَنْ
علم أنه يُطِيعه ، ومنها من علم أنه يَعْصيه ، وأن المَصَاة إنما عَصَوْه ابتداءً فعوقبوا
بالنسخ والمسخ في الأجساد المختلفة على مقادير ذنوبهم .

فهذا تفصيل قول أصحاب التناسخ ، وقد نَقَضْنَا عليهم في كتاب « الملل
والنحل » بما فيه كفاية .

(١) الآية ٧٢ من سورة الأحزاب .

الفصل الثالث عشر

من فصول هذا الباب

في بيان ضلالات الخباطية من القدرية ، وبيان خروجهم عن فرق الأمة .
هؤلاء أتباع أحمد بن خابط القدرى^(١) وكان من أصحاب النظام في
الاعترال ، وقد ذكرنا قوله في التناسخ قبل هذا ، ونذكر في هذا الفصل
ضلالاته في توحيد الصانع .

وذلك أن ابن خابط ، وفضلاً الحديثي^(٢) زعما أن للخلق ربين وخالقين ،
أحدهما قديم ، وهو الله سبحانه ، والآخر مخلوق ، وهو عيسى بن مريم ، وزعما أن
المسيح ابن الله على معنى دون الولادة ، وزعما أيضاً أن المسيح هو الذي يحاسب
الخلق في الآخرة ، وهو الذي عناه الله بقوله : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾^(٣)
وهو الذي يأتي ﴿ فِي ظُلُمٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ ، وَإِلَى اللَّهِ
تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴾^(٤) . وهو الذي خلق آدم على صورة نفسه ، وذلك تأويل
ما روى أن الله تعالى خلق آدم على صورته ، وزعم أنه هو الذي عناه النبي صلى
الله عليه وسلم بقوله : « تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ » وهو
الذي عناه بقوله : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْعَقْلَ فَقَالَ لَهُ : أَقْبِلْ ، فَأَقْبَلَ ،
وَقَالَ لَهُ : أَذْبِرْ ، فَأَذْبَرَ ، فَقَالَ : مَا خَلَقْتُ خَلْقًا أَكْرَمَ مِنْكَ ، وَبِكَ أُعْطِيَ
وَبِكَ آخُذٌ » . وقالوا : إن المسيح تدرّع جسداً ، وكان قبل التدرع عقلاً ،
قال عبد القاهر : قد شارك هذان الكافران الثنوية والجوس في دعوى

(١) قد تقدم الحديث عن أحمد بن خابط (في ص ٢٢٨) وأرشدنا إلى الاختلاف

في ضبط اسم أبيه ، وانظر ما سبق للمؤلف في ص ٢٧٣ .

(٢) فضل الحديثي : منسوب إلى الحديثة ، وهي بلد على شاطئ الفرات ، وقد وقع

في شرح عقيدة السفاريني (١ / ٧٩) الحديثي بياء موحدة تحتية ، وفضل هذا ملحد
زنديق كان من أصحاب النظام ثم هجره النظام وطرده .

خالقَيْن ، وقولها شر من قولهم ؛ لأن الثنوية والمجوس أضافوا اختراع جميع الخيرات إلى الله تعالى ، وإنما أضافوا فعل الشرور إلى الظلمة وإلى الشيطان ، وأضاف ابن خابط. وفَضِّلُ الحدثن فعل الخيرات كلها إلى عيسى ابن مريم ، وأضافا إليه محاسبة الخلق في الآخرة ، والعجب في قولها إن عيسى خلق جدّه آدَمَ عليه السلام ، فيا عجباً من قرع يخلق أصله ، ومن عدّ هذين الصالحين من فرق الإسلام كن عدّ النصارى من فرق الإسلام .

الفصل الرابع عشر

من فصول هذا الباب

في ذكر الحمارية من القدرية ، وبيان خُرُوجهم عن فِرْقِ الأَمة هؤلاء قوم من معتزلة عَسْكَر مَكْرَم ، اختَارُوا من يدَعِ أصناف القَدَرِية ضلالات مخصوصة .

فأخذوا من ابن خابط ^(١) قوله بتناسخ الأرواح في الأجساد والقوالب .
وأخذوا من عباد بن سليمان الضمري ^(٢) قوله بأن الذين مَسَحَهُم الله قِرْدَةً وخفازير كانوا قبل المسخ ناساً ، وكانوا معتقدين للكفر بعد المسخ .
وأخذوا من جعد بن ^(٣) درهم الذي صحّ به خالد بن عبد الله القسري ^(٤)

(١) تقدم حديث عن ابن خابط في ص ٢٨٨ وانظر خطط المقرئ ٣٤٧/٢ .

(٢) تقدمت ترجمة عباد بن سليمان في ص ١٦١ ، وذكر المؤلف ثمة مقالته وما وافق فيه هشام بن عمرو القوطي .

(٣) تقدمت ترجمة الجعد بن درهم في ص ١٩ .

(٤) كان خالد بن عبد الله القسري والي العراق لهشام بن عبد الملك بن مروان في سنة ١٠٦ ، ثم ولي هشام أبا عبد الله يوسف بن عمر الثقفي العراقي ومحاسبة خالد ، وسائر عماله ، فحاسبهم وعذبهم إلى أن مات خالد تحت العذاب (المعارف لابن قتيبة في عدة مواضع ترشد إليها الفهرس) .

قوله بأن النظر الذى يُوجبُ المعرفة تكون تلك المعرفة فعلا لا فاعل لها .
ثم زعموا بعد ذلك أن الحجر ليست من فعل الله تعالى ، وإنما هي من فعل
الخمار ، لأن الله تعالى لا يفعل ما يكون سبب المعصية .

وزعموا أن الإنسان قد يخلق أنواعا من الحيوانات ، كاللحم إذا دفنه الإنسان
أو يضعه في الشمس فيدود ، زعموا أن تلك الديدان من خلق الإنسان ،
وكذلك العقارب التي تظهر من التبن تحت الآجر زعموا أنها من اختراع من
جمع بين الآجر والتبن .

وهؤلاء شر من الجوس الذين أضافوا اختراع الحيات والحشرات والسموم
إلى الشيطان ، ومن عدّهم من فرق الأمة كمن عدّ الجوس من فرق الأمة .

الفصل الخامس عشر

من فصول هذا الباب

في ذكر اليزيدية من الخوارج ، وبيان خروجهم عن فرق الإسلام^(١)

هؤلاء أتباع يزيد بن أبي أنيسة الخارجي^(٢) وكان من البصرة ، ثم انتقل
إلى جور من أرض فارس ، وكان على رأى الإباضية من الخوارج ، ثم إنه خرج
عن قول جميع الأمة ؛ لدعواه أن الله عز وجل يبعث رسولا من العجم ، ويُنزِل
عليه كتابا من السماء ، وينسخ بشريعته شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ، وزعم
أن أتباع ذلك النبي المنتظر هم الصابئون المذكورون في القرآن ، فأما المُسمَّون

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٨٣ - والملل والنحل : ١ / ١٣٦ -
ومقالات الإسلاميين : ١ / ١٧٠ - والسفاري : ١ / ٨٠ .

(٢) ورد هذا الاسم في الملل وفي المقالات وفي أصول الدين للمؤلف (ص
١٦٢) « يزيد بن أنيسة » وفي المحدثين من اسمه زيد بن أبي أنيسة ، وله ترجمة في
ميزان الاعتدال للذهبي رقم ٢٩٩٠ وقد يخلط بهذا على بعض الناس .

بالصابئة من أهل واسط وحران فما هم الصابئون المذكورون في القرآن .
 وكان - مع هذه الضلالة - يتولى مَنْ شهد لحمد صلى الله عليه وسلم بالنبوة من
 أهل الكتاب وإن لم يدخل في دينه ، وسمَّاهم بذلك مؤمنين ، وعلى هذا القول
 يجب أن يكون العيسوية والموشكانية من اليهود مؤمنين ، لأنهم أقرُّوا بنبوة
 محمد عليه السلام ولم يدخلوا في دينه .

وليس بجائز أن يُعدَّ في فِرَقِ الإسلام من يعدُّ اليهود من المسلمين ، وكيف
 يعد من فرق الإسلام من يقول بنسخ شريعة الإسلام ؟ !

الفصل السادس عشر

من هذا الباب

في ذكر الميمنية من الخوارج ، وبيان خروجهم عن فِرَقِ الإسلام^(١) .
 هؤلاء أتباع رجل من الخوارج العجاردة كان اسمه ميمونا^(٢) وكان على
 مذهب العجاردة من الخوارج ، ثم إنه خالف العجاردة في الإرادة والقدر
 والاستطاعة ، وقال في هذه الأبواب الثلاثة بقول القدرية المعترلة عن الحق -
 وزعم - مع ذلك - أن أطفال المشركين في الجنة .
 ولو بقي ميمون هذا على هذه البدع التي حكيناها عنه ولم يزد عليها ضلالة
 سواها لنسبناه إلى الخوارج ؛ لقوله بتكفير على وطاحنة والزبير وعائشة وعثمان ، وقوله
 بتكفير أصحاب الذنوب ، وإلى القدرية لقوله في باب الإرادة والقدر والاستطاعة
 بأقوال القدرية فيها .

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٨٣ - ومقالات الإسلاميين :
 ١٦٤/١ - والملل : ١٢٩/١ - والسفاري : ٨٠/١ - وخطط المقرئ : ٣٥٤/٢
 (٢) سماه في الملل والنحل « ميمون بن خالد » وسماه السفاري « ميمون بن
 عمران » وكذلك في خطط المقرئ (٣٥٤ / ٢) وشرح المواقب .

ولكنه زاد على القَدَرِيَّة ، وعلى الخوارج ، بضلالة اشتقاقها من دين الجوس ،
 وذلك أنه أباح نكاح بنات الأولاد من الأجداد ، وبنات أولاد الإخوة
 والأخوات ، وقال : إنما ذكر الله تعالى في تحريم النساء بالنسب الأمهات ،
 والبنات ، والأخوات ، والعَمَّات ، والخالات ، وبنات الأخ ، وبنات الأخوات .
 ولم يذكر بنات البنات ، ولا بنات البنين ، ولا بنات أولاد الإخوة ، ولا بنات
 أولاد الأخوات . فإن طَرَدَ قياسه في أمهات الأمهات وأمهات الآباء والأجداد
 انمحض في الجوسية ، وإن لم يُجَزْ نكاح الجدات وقاس الجدات على الأمهات
 لزمه قياس بنات الأولاد على بنات الصلب . وإن لم يطرُد قياسه في هذا الباب
 نقض اعتلاله .

وحكى الكرايسى عن الميمونية من الخوارج أنهم أنكروا أن تكون
 سورة يوسف من القرآن ، ومنكر بعض القرآن كذا ذكره .
 ومن استحَلَّ بعض ذوات المحارم في حكم الجوس ، ولا يكون الجوسى
 معدوداً في فِرَقِ الإسلام .

الفصل السابع عشر

من فصول هذا الباب

في ذكر الباطنية ، وبيان خروجهم عن جميع فِرَقِ الإسلام^(١)

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٨٣ - والسفارينى : ٨٣/١ - ثم
 انظر وفيات الأعيان : ٤٠٩/١ بتحقيقنا عقب ترجمة أبى المغيث الحسين بن منصور
 الحلاج وهى الترجمة رقم ١٨١ - وانظر أيضاً تاريخ ابن الأثير في حوادث ٢٧٨
 وسنة ٢٨٦ وسنة ٢٨٩ وسنة ٣٠١ وسنة ٣١١ وسنة ٣١٧ - وقد حكى ابن خلكان
 أن القاضي أبابكر الباقلانى ألف كتاباً سماه « كشف أسرار الباطنية » ذكر فيه
 أحوالهم وما يذهبون إليه . ثم انظر فرق المسلمين والمشرىكين لفخر الدين الرازى
 ص ٧٦ وما بعدها - وخطط المقرئى ٢ / ٣٥٧ بولاق .

اعلموا - أسعدكم الله - أن ضرر الباطنية على فرق المسلمين أعظم من ضرر اليهود والنصارى والجنوس عليهم ، بل أعظم من مَضَرَّة الدهرية وسائر أصناف الكفرة عليهم ، بل أعظم من ضرر الدجال الذي يظهر في آخر الزمان ؛ لأن الذين ضلوا عن الدين بدعوة الباطنية من وقت ظهور دعوتهم إلى يومنا أكثر من الذين يضلون بالدجال في وقت ظهوره ؛ لأن فتنة الدجال لا تزيد مدتها على أربعين يوماً ، وفصائح الباطنية أكثر من عدد الرمل والقطر .

وقد حكى أصحاب المقالات أن الذين أسسوا دعوة الباطنية جماعة : منهم « ميمون بن ديصان » المعروف بالقدّاح^(١) وكان مولى لجعفر بن محمد الصادق ، وكان من الأهواز ، ومنهم : محمد بن الحسين الملقب ببدندان ، اجتمعوا كلهم مع ميمون بن ديصان في سجن وإلى العراق ، فأسسوا في ذلك السجن مذاهب الباطنية ، ثم ظهرت دعوتهم بعد خلاصهم من السجن من جهة المعروف ببدندان ، وابتدأ بالدعوة في ناحية توز ، فدخل في دينه جماعة من أكراد الجبل مع أهل الجبل المعروف بالبدين ، ثم رحل ميمون بن ديصان إلى ناحية المغرب وانتسب في تلك الناحية إلى عقيل بن أبي طالب ، وزعم أنه من نسله ، فلما دخل في دعوته قوم من غلاة الرّفْض والحُلُولية منهم ادعى أنه من ولد محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق ، فقبل الأغبياء ذلك منه على جهل منهم بأن محمد بن إسماعيل بن جعفر مات ولم يُعَقِّب عند علماء الأنساب .

ثم ظهر في دعوته إلى دين الباطنية رجل يُقال له حَمْدَان قِرْمِط ، لقب بذلك لقَرْمِطَة في خطه أو في خطوه ، وكان في ابتداء أمره أكاراً من أكرّة سواد السكوفة ، وإليه تنسب القرامطة .

== وقد كتب ابن التميم في الفهرس (ص ٢٧٨) فصلاً طويلاً عن الإسماعيلية والحلاجية .
(١) عند الفخر الرازي « عبد الله بن ميمون القدّاح » .

ثم ظهر بعده في الدعوة إلى البدعة أبو سعيد الجنابي وكان من مستجيبة حمدان ، وتغلب على ناحية البحرين ، ودخل في دعوته بنو سنير ^(١) .

ثم لما تبادت الأيام بهم ظهر المعروف منهم بسعيد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن ميمون بن ديصان القدّاح ، فغير اسم نفسه ونسبه ، وقال لأتباعه : أنا عبيد الله بن الحسين بن محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق ، ثم ظهرت فتنته بالمغرب وأولاده اليوم مستولون على أعمال مصر .

وظهر منهم المعروف بابن زكرويه بن مهرويه الدنداني ، وكان من تلامذة حمدان قرمط ، وظهر مأمون أخو حمدان قرمط بأرض فارس ، وقرامطة فارس يقال لهم « المأمونية » لأجل ذلك .

ودخل أرض الديلم رجل من الباطنية يعرف بأبي حاتم ، فاستجاب له جماعة من الديلم منهم أسفار بن شرويه .

وظهر بنيسابور داعية لهم يعرف بالشعراني ، فقتل بها في ولاية أبي بكر ابن حجاج عليها ، وكان الشعراني قد دعا الحسين بن علي المروزي ، وقام بدعوته بعده محمد بن أحمد النسفي داعية أهل ماوراء النهر ، وأبو يعقوب السجزي المعروف ببندانه ، وصنّف النسفي لهم كتاب « المحصول » وصنف لهم أبو يعقوب كتاب « أساس الدعوة » وكتاب « تأويل الشرائع » وكتاب « كشف الأسرار » وقتل النسفي والمعروف ببندانه على ضلالتهم .

(١) هكذا وقع في مطبوعتي هذا الكتاب ، ويترجح عندنا أن صوابها « ابن سنير » فقد ورد هذا الاسم في وفيات الأعيان في موضوع الحجر الأسود وأخذ القرامطة له ثم ردهم إياه ، قال ابن خلكان (٤١١/١) : « ولما أرادوا رده حملوه إلى الكوفة ، وعلقوه بجامعها حتى رآه الناس ، ثم حملوه إلى مكة ، وكان مكثه عندهم اثنتين وعشرين سنة ، وقد ذكر غير شيخنا (يريد ابن الأثير) أن الذي رده هو ابن سنير ، وكان من خواص أبي سعيد » اهـ .

وذكر أصحابُ التواريخ أن دعوة الباطنية ظهرت أولاً في زمان المأمون ، وانتشرت في زمان المعتصم ، وذكروا أنه دخل في دعوتهم الأَفْشِينُ^(١) صاحبُ جيش المعتصم ، وكان مراهناً لبابك الخرمي . وكان الخرمي مستعصياً بناحية البدين ، وكان أهل جَبَله خرمية على طريقة المزدقية ، فصارت الخرمية مع الباطنية يداً واحدة ، واجتمع مع بابك من أهل البدين ومن انضم إليهم من الديلم مقدار ثلاثمائة ألف رجل ، وأخرج الخليفة لقتالهم الأَفْشِين فظنَّه ناصحاً للمسلمين ، وكان في سره مع بابك ، وتوأنى في القتال معه ، ودلَّه على عَوَرَات عساكر المسلمين ، وقتل الكثير منهم ، ثم لحقت الأمدادُ بالأَفْشِين ، ولحق به محمد بن يوسف الشَّعْرِي ، وأبو دُلْف القاسم بن عيسى العَجَلِي^(٢) ، ولحق به بعد ذلك قُوَادُ عبد الله بن طاهر ، واشتدت شوكة البابكية والقرامطة على عسكر المسلمين ، حتى بَنَوْا لأنفسهم البلدة المعروفة ببرزد خوفاً من بلاد البابكية ، ودامت الحربُ بين الفريقين سنين كثيرة ، إلى أن أظفر الله المسلمين بالبابكية ، فَأَمِيرَ بَابَكُ وَصَلَبَ^(٣) بَسْرَ مَنْ رَأَى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ وَمِائَتِينَ ، ثُمَّ أَخَذَ أَخُوهُ إِسْحَاقُ ، وَصَلَبَ بِبَغْدَادٍ مَعَ مَازِيَارٍ صَاحِبِ الْحَمْرَةِ بِطَبْرِسْتَانَ وَجَرَجَانَ ، وَلَمَّا قَتَلَ بَابَكُ ظَهَرَ لِلْخَلِيفَةِ عَدُوُّ الْأَفْشِينِ^(١) وَخِيَانَتُهُ لِلْمُسْلِمِينَ فِي حُرُوبِهِ مَعَ بَابَكُ ، فَأَمَرَ بِقَتْلِهِ وَصَلَبِهِ ، فَصَلَبَ لذلِكَ .

وذكر أصحابُ التواريخ أن الذين وضعوا أساس دين الباطنية كانوا من أولاد الجوس ، وكانوا مائلين إلى دين أسلافهم ، ولم يَحْسُرُوا على إظهاره خوفاً من سيوف المسلمين ، فوضع الأغمار منهم أُسْسا مَنْ قَبِلَهَا مِنْهُمْ

(١) قدمنا ترجمة الأَفْشِين ، وذكرنا آراء الناس فيه ، وسر مقتله (ص ٢٦٧) .

(٢) تقدمت ترجمة أبي دُلْف القاسم بن عيسى العَجَلِي في (ص ٢٦٨) .

(٣) تحدثنا عن بابك الخرمي ومقتله في (ص ٢٦٦) .

صار في الباطن إلى تفضيل أديان المجوس ، وتأولوا آيات القرآن وسُنَّ النبي عليه السلام على موافقة أسسهم . وبيان ذلك أن الشَّوْثِيَّةَ زعمت أن النور والظلمة صانعان قديمان ، والنور منهما فاعل الخيرات والمنافع ، والظلام فاعل الشرور والمَصَارِّ ، وأن الأجسام ممتزجة من النور والظلمة ، وكل واحد منهما مشتمل على أربع طبائع - وهي : الحرارة ، والبرودة ، والرطوبة ، واليبوسة - والأصلان الأولان مع الطبائع الأربع مُدَبَّرَاتُ هذا العالم ، وشاركهم المجوسُ في اعتقاد صانعين ، غير أنهم زعموا أن أحد الصانعين قديم وهو الإلهُ الفاعل للخيرات ، والآخر شَيْطَانٌ مُحَدِّثُ فاعل للشرور ، وذكر زعماء الباطنية في كتبهم أن الإلهَ خَلَقَ النفس ؛ فالإله هو الأول ، والنفس هو الثاني ، وهما مدبراهذا العالم ، وسموها الأول والثاني ، وربما سموها العقل والنفس ، ثم قالوا : إنهما يُدَبِّرَانِ هذا العالم بتدبير السكواكب السبعة والطبائع الأول ، وقولهم « إن الأول والثاني يدبران العالم » هو بعينه قول المجوس بإضافة الحوادث لصانعين أحدهما قديم والآخر محدث ، إلا أن الباطنية عَبَّرَتْ عن الصانعين بالأول والثاني ، وعبر المجوس عنهما بيزْدَانٍ وأهرْمَنَ . فهذا هو الذي يدور في قلوب الباطنية ، وَوَضَعُوا أُسَاسًا يُوَدِّى إِلَيْهِ .

ولم يمكنهم إظهار عبادة الزيران ، فاحتالوا بأن قالوا للمسلمين : ينبغي أن تَجَمَّرَ المساجد كلها ، وأن تكون في كل مسجد حجرة يوضع عليها الندى والعودُ في كل حال ، وكانت البرامكة قد زَيَّنُوا للرشيْد أن يتخذ في جَوْفِ الكعبة حجرة يتبخَّرَ عليها العود أبداً ، فعلم الرشيْد أنهم أرادوا من ذلك عبادة النار في الكعبة ، وأن تصير الكعبةُ بيت نار ، فكان ذلك أحدَ أسباب قُبُضِ الرشيْد على البرامكة .

ثم إن الباطنية لما تأولت أصولَ الدين على الشِّركِ احتالت أيضاً لتأويل

أحكام الشريعة على وجوه تؤدى إلى رفع الشريعة أو إلى مثل أحكام المجوس ،
والذى يدل على أن هذا مرادهم بتأويل الشريعة أنهم قد أباحوا لأتباعهم
نكاح البنات والأخوات ، وأباحوا شرب الخمر وجميع اللذات .

ويؤكد ذلك أن الغلام الذى ظهر منهم بالبحرين والأجساء بعد سليمان بن
الحسن القرميضى سَنَ لأتباعه اللواط ، وأوجب قتل الغلام الذى يمتنع على من
يريد الفجور به ، وأمر بقطع يد من أطفأ ناراً بيده ، وبقطع لسان من أطفأها
بنفخه ، وهذا الغلام هو المعروف بابن أبى زكريا الطامى ، وكان ظهوره فى سنة
تسع عشرة وثلاثمائة ، وطالت فتنته إلى أن سَلَطَ الله تعالى عليه من ذبحه
على فراشه .

ويؤكد ما قلناه من ميل الباطنية إلى دين المجوس أننا لا نجد على ظهر
الأرض مجوسياً إلا وهو مؤاد لهم ، منتظر لظهورهم على الديار ، يظنون أن الملك
يعود إليهم بذلك . وربما استدلل أغمارهم على ذلك بما يرويه المجوس عن
زرادشت أنه قال لكشتاسف : إن الملك يزول عن الفرس إلى الروم واليونانية ،
ثم يعود إلى الفرس ، ثم يزول عن الفرس إلى العرب ، ثم يعود إلى الفرس ،
وساعده جاماسب المنجم على ذلك ، وزعم أن الملك يعود إلى العجم لتمام ألف
 وخمسمائة سنة من وقت ظهور زرادشت .

وكان فى الباطنية رجل يعرف بأبى عبد الله العردى يدعى علم النجوم ،
ويتعصب للمجوس ، وصنّف كتاباً وذكر فيه أن القرن الثامن عشر من مولد محمد صلى الله
عليه وسلم يوافق الألف العاشر ، وهو نوبة المشتري والقوس ، وقال : عند ذلك
يخرج إنسان يُعيد الدولة المجوسية ، ويستولى على الأرض كلها ، وزعم أنه يملك
مدة سبع قرانات ، وقالوا : قد تحقق حكم زرادشت وجاماسب فى زوال ملك
العجم إلى الروم واليونانية فى أيام الإسكندر ، ثم عاد إلى العجم بعد ثلاثمائة سنة ،

ثم زال بعد ذلك ملك العجم إلى العرب ، وسيمود إلى العجم لتام المدة التي ذكرها جاماسب ، وقد وافق الوقت الذي ذكره أيام المكثي والمقتدر ، وأخلف موعودهم ، وما رجع الملكُ فيه إلى الجوس . وكان القرامطة قبل هذا الميقات يتواعدون فيما بينهم ظهور المنتظر في القران السابع في المثلثة النارية .

وخرج منهم سليمان بن الحسن من الأحساء على هذه الدعوى^(١) ، وتعرض للحجيج ، وأسرف في القتل منهم ، ثم دخل مكة وقتل من كان في الطواف وأغار على أستار الكعبة ، وطرح القتلى في بئر زمزم ، وكسر عساكر كثيرة من عساكر المسلمين ، وانهزم في بعض حروبه إلى هجر ، فكذب للمسلمين قصيدة يقول فيها :

أَعَزَّكُمْ مِنِّي رَجُوعِي إِلَى هَجَرَ وَعَمَّا قَلِيلٍ سَوْفَ يَأْتِيكُمْ الْخَبَرُ
إِذَا طَلَعَ الْمَرِيخُ فِي أَرْضِ بَابِلَ وَقَارَنَهُ النِّجَاجُ فَالْخَذَرُ الْخَذَرُ
أَلَسْتُ أَنَا الْمَذْكُورُ فِي الْكُتُبِ كُلِّهَا أَلَسْتُ أَنَا الْمُبْعُوثُ فِي سُورَةِ الزُّمَرِ
سَأَمْلِكُ أَهْلَ الْأَرْضِ شَرْقًا وَمَغْرِبًا إِلَى قَيَرَوَانَ الرُّومِ وَالْثُرُكِ وَالْخَزَرِ

وأراد بالنجمين زحل والمشتري ، وقد وجد هذا القران في سني ظهوره ، ولم يملك من الأرض شيئاً غير بلدته التي خرج منها ، وطمع في أن يملك سبع قرانات وما ملك سبع سنين ، بل قتل بهيت ، رمت امرأة من سطوحها بكبينة على رأسه فدمغته ، وقتل النساء أخس قتيلاً وأهون فقيد .

وفي آخر سنة ألف ومائتين وأربعين للاسكندر ثم من تاريخ زرادشت ألف وخمسمائة سنة ، وما عاد فيها ملك الأرض إلى الجوس ، بل اتسع بعدها نطاق الإسلام في الأرض ، وفتح الله تعالى للمسلمين بعدها بلاد بلاساغون ، وأرض التبت ، وأكثر نواحي الصين ، ثم فتح لهم بعدها جميع أرض الهند من لمقات إلى قنوج ، وصارت أرض الهند إلى ستر سيقا بحرها من رقعة الإسلام

(١) ستحدث عن سليمان هذا فيما يلي ، إن شاء الله .

في أيام يمين الدولة أمين الملة محمود بن سبكتكين^(١) رحمه الله ، وفي هذا رَغْمُ
أنوفِ الباطنية والجوس الجماسية الذين حكموا بَعُودَ الملك إليهم ، فذاقوا وبالَ
أمرهم ، وكان عاقبة أمانهم بُوراً بحمد الله ومَنِّه .

ثم إن الباطنية خرج منهم عُبيدُ الله بن الحسين بناحية القَيْرَوَانِ^(٢) وخَدَعَ
قوماً من كتامة وقوماً من المصامدة ، وشرذمة من أغتام بربر بحيلٍ ونيرنجات
أظهرها لهم كروية الخيالات بالليل من خلف الرداء والإزار ، وظن الأعمار أنها
معجزة له فتبعوه لأجلها على بدعته ، فاستولى بهم على بلاد المغرب ، ثم خرج
المعروفُ منهم بأبي سعيد الحسن بن بهرام على أهل الأحساء والقطيف والبحرين
فأتى بأتباعه على أعدائه ، وسبى نساءهم وذرايرهم ، وأحرق المصاحف والمساجد ،

(١) هو يمين الدولة أبو القاسم محمود بن ناصر الدولة أبي منصور سبكتكين ،
كان أبوه أمير الغزاة الذين يغيرون من بلاد ما وراء النهر على أطراف الهند ، فأخذ
عدة قلاع ، وأما محمود فافتتح غزنة ثم بلاد ما وراء النهر ، ثم استولى على سائر
خراسان وأفغانستان وتركستان وطبرستان وسجستان وكشمير وشمالى الهند ، وعظم
ملكه ، ودانت له الأمم ، وفرض على نفسه غزو الهند في كل عام ، فافتتح منه بلاداً
واسعة ، وكان قوى العزم صادق النية في الجهاد وإعلاء كلمة الله ، ما خلت سنة من
سنى ملكه عن غزوة أو سفرة ، وكان - مع ذلك - ذكياً ، بعيد الغور ، موفق الرأى ،
مظفراً في غزواته ، وكان مجلسه مورد العلماء ، وقد صفت في أيامه تواريخ ،
وحفظت حركاته وأحواله ، ومنها تاريخ أبي نصر العتبي الذى سماه « الجيى » نسبة
إليه ، وقد طبع شرح له بمصر في سنة ١٢٨٦ . وتوفى يمين الدولة في جمادى الأولى
من سنة ٤٢١ (العبر : ١٤٥/٣ مع زيادات) .

(٢) هو عبيد الله الملقب بالمهدى ، والد الخلفاء العبيديين الفاطميين ، كان قد
افترى أنه من ولد جعفر الصادق ، وكان بسامية - وهى بليدة في ناحية البرية من
أعمال حماة بينهما مسيرة يومين ، وكانت تعد من أعمال حمص - فبعث دعائه إلى
اليمن والمغرب ، واستولى على بلاد المغرب ، وأنشأ فيها دولة ، وامتدت أيامه بضعا
وعشرين سنة ، ثم هلك في شهر ربيع الأول من سنة ٣٢٢ بالمهدية التى بناها ، وكان
يظهر الرضى ويطن الزندقة (العبر : ١٩٣/٢) .

ثم استولى على هجر، وقتل رجالها، واستعبد ذرارهم ونساءهم، ثم ظهر المعروف منهم بالصناديق باليمن وقتل الكثير من أهلها، حتى قتل الأطفال والنساء، وانضم إليه المعروف منهم بآل الفضل في أتباعه، ثم إن الله تعالى سلط عليهما وعلى أتباعهما الأكلة والطاعون فأتوا بهما.

ثم خرج بالشام حفيد لميمون بن ديصان يقال له أبو القاسم بن مهرويه^(١)، وقال لمن تبعهما: هذا وقت ملسكنا، وكان ذلك سنة تسع وثمانين ومائتين، فقصدهم سبك صاحب المعتضد، فقتلوا سبكا في الحرب، ودخلوا مدينة الرصافة، وأحرقوا مسجدها الجامع، وقصدوا بعد ذلك دمشق فاستقبلهم الحامي غلام ابن طيلون وهرمهم إلى الرقة، فخرج إليهم محمد بن سايمان كاتب المكتفي في جند من أجناد المكتفي فهزمهم وقتل منهم الألوف، فانهزم الحسن بن زكريا بن مهرويه إلى الرملة، فقبض عليه وإلى الرملة، فبعث به وبجماعة من أتباعه إلى

(١) الذي ذكره الذهبي وغيره من المؤرخين أن الخارج بالشام في سنة ٢٨٩ هو يحيى بن زكرويه القرمطي، ويذكرون أن يحيى هذا قصد دمشق فخاربه متوليا طنج بن حنف غير مرة إلى أن قتل يحيى في سنة ٢٩٠ (العبر: ٨٢/٢) ويقول الذهبي «وفي سنة تسعين ومائتين حاصرت القرامطة دمشق فقتل طاغيتهم يحيى بن زكرويه، خلفه أخوه الحسين صاحب الشامة، فجهز المكتفي عشرة آلاف لحربهم عليهم الأمير أبو الأغر، فلما قاربوا حلب كبستهم القرامطة لئلا ووضعوهم فيهم السيوف، فهرب أبو الأغر في ألف نفس، فدخل حلب وقتل تسعة آلاف ووصل المكتفي إلى الرقة، وجهز الجيوش إلى أبي الأغر، وجاءت من مصر العساكر الطولونية مع بدر الحامي، فهزموا القرامطة وقتلوا منهم خلقا، وقيل: بل كانت الواقعة بين القرامطة والمصريين بأرض مصر، وأن القرمطي صاحب الشامة انهزم إلى الشام، ومضى على الرحبة نهب الأموال وبسي الحرم، حتى دخل الأهواز، وكان زكرويه القرمطي يكذب ويترفع أنه من ولد الحسين بن علي رضي الله عنهما» اهـ (العبر: ٨٤/٢ - ٨٥).

المكتفى ، فقتلهم ببغداد في الشارع بأشد عذاب .

ثم انقطعت بقتلهم شوكة القرامطة إلى سنة عشر وثلاثمائة .

وظهر بعدها فتنة سليمان بن الحسن في سنة إحدى عشرة وثلاثمائة ، فإنه كبس بالبصرة وقتل أميرها سبكا المفلحي ، ونقل أموال البصرة إلى البحرين .

وفي سنة اثنتى عشرة وثلاثمائة وقع الحجاج في نهب لعشر بقين من الحرم ، وقتل أكثر الحجاج ، وسبي الحرم والذراى ، ثم دخل الكوفة في سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة فقتل الناس واتهب الأموال .

وفي سنة خمس عشرة وثلاثمائة حارب ابن أبى الساج ، وأسره ، وهزم أصحابه ^(١)

وفي سنة سبع عشرة وثلاثمائة دخل مكة وقتل من وجدته في الطواف ، وقيل : إنه قتل بها ثلاثة آلاف ، وأخرج منها سبعمائة بكر ، واقتلع الحجر ، وحمله

(١) قل الذهبي : ونازلت القرامطة الكوفة ، فسار يوسف بن أبى الساج ، فالتقاهم ، فأسر يوسف وانهزم عسكره وقتل منهم عدة ، وسار القرمطي إلى أن نزل غرب الأنبار ، فقطع المسلمون الجسر ، فأخذ يتحلى في العبور ، ثم عبر وأوقع بالمسلمين ، ففرج نصر الحاجب ومؤنس فعسكروا بباب الأنبار ، وخرج أبو الهيثم ابن حمدان وإخوته ، ثم إن القرمطي قتل ابن أبى الساج وجماعة معه ، وسار إلى هيت ، فبادر العسكر وحصونها ، فرد القرمطي إلى البرية ، فدخل الوزير ابن عيسى على المتندر وقال : قد تمكنت هية هذا الكافر من القلوب (العبر : ١٦٠/٢) ثم يقول : وفي سنة ٣١٦ دخل القرمطي الرجة (رجة مالك بن طوق) بالسيف واستباحها ، ثم نازل الرقة وقتل جماعة برضاها ، وتحول إلى هيت ، ثم انصرف وبني دارا وسماها دار الهجرة ، ودعا إلى المهدي ، وتسارع إليه كل مريب ، ولم يحج أحد ، ووقع بين المتندرويين مؤنس الخادم ، واستعفى ابن عيسى من الوزارة ، وولى بعده أبو علي بن مقلة الكاتب (العبر : ١٦٣/٢) .

إلى البحرين ، ثم رُدَّ منها إلى الكوفة ، ورُدَّ بعد ذلك من الكوفة إلى مكة على
 يد أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكى^(١) النيسابوري في سنة تسع
 وثلثين وثلثمائة .

وقصد سليمان بن الحسن بغداد في سنة ثمانى عشرة وثلثمائة ، فلما ورد هيت
 مَرَمَنهُ امرأة من سطحها بلبنة فقتلته ، وانقطعت بعد ذلك شوكة القرامطة ،
 وصاروا بعد قتل سليمان بن الحسن متصددين للجمع بين الكوفة والبصرة إلى
 مكة حفاة ليضمن لهم مال إلى أن غلبهم الأصفر العقيلي على بعض ديارهم .

وكانت ولاية مصر وأعمالها للإخشيدية ، وانضمَّ بعضهم إلى ابن عبَّيد الله
 الباطني الذي كان قد استولى على قيروان ، ودخلوا مصر في سنة ثلاث وستين
 وثلثمائة ، وابتنوا بها مدينة سَمَّوها القاهرة يسكنها أهل بدعته ، وأهل مصر
 ثابتون على السنة إلى يومنا ، وإن أطاعوا صاحب القاهرة في أداء خراجهم إليه .
 وكان أبو شجاع فنا خسرو بن بويه^(٢) قد تاهب لقصد مصر وانزعاه من

(١) هو أبو إسحاق : إبراهيم بن محمد بن يحيى ، المزكى ، النيسابوري ، شيخ
 نيسابور في عصره ، كان من العباد المجتهدين الحجاجين المنفقين على العلماء والفقراء ،
 سمع ابن خزيمة وأبا العباس السراج وخلقاً كثيراً ، وأملى عدة سنين ، وكان يحضر
 مجلسه أبو العباس الأصم فن دونه . توفي بعد خروجه من بغداد في سنة ٣٦٢ ،
 ونقل إلى نيسابور فدفن بها (العبر : ٣٢٧/٢) .

(٢) هو أبو شجاع عضد الدولة فنا خسرو بن الملك ركن الدولة الحسين بن بويه ،
 ولي سلطنة بلاد فارس بعد عمه عماد الدولة علي ، ثم جارب ابن عمه عز الدولة ،
 واستولى على العراق والجزيرة ، ودانت له الأمم ، وهو أول من خرب بشاءه
 في الإسلام ، وكان أديبا مشاركا في فنون من العلوم ، وقد صنف له أبو علي الفارسي
 كتاب الإيضاح وكتاب التكملة ، وقد قصده الشعراء من البلاد منهم المتنبي وأبو
 الحسن السلمي ، وقد مات بيلة الصرع ببغداد في شوال من سنة ٣٧٢ ، وسنه ثمان
 وأربعون سنة ، ولما نزل به الموت كان يسكر قوله تعالى : (ما أغنى عني ماليه ، هلك
 عني سلطانيه) (العبر : ٣٦٣/٢) . وانظر الترجمة رقم ٥٠٥ في ابن خلكان بتحقيقنا

أيدي الباطنية، وكتب على أعلامه بالسواد: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد خاتم النبيين والطائع لله أمير المؤمنين، أدخلوه مصر إن شاء الله آمين، وقال قصيدة أولها:

أما ترى الأقدار لي طوائفا قواصيا لي باليمان كالخبر
ويشهد الأنام لي يأتي ذاك الذي يرجى وذلك المنتظر
لنصرة الإسلام والداعي إلى خليفة الله الإمام المفتخر

فلما خرج إلى مصر باربه للخروج إلى مصر غافصة وقاجاه الأجل قضى لسبيله، فلما قضى ففناخسرو نخبه طمع زعيم مصر في ملوك نواحي الشرق، فكانتهم يدعؤهم إلى البيعة له، فأجاب قابوس بن (١) وشمكير عن كتابه بقوله: إني لا أذكرك إلا على المستراح، وأجابه ناصر الدولة أبو الحسن محمد بن إبراهيم بن سيمجور (٢) بأن كتب على ظهر كتابه إليه: قل يا أيها الكافرون، لا أعبد ما تعبدون (٣)، إلى آخر السورة، وأجابه توح بن منصور (٤) وإلى خراسان بقتل دُعائه إلى بدعته، ودخل في دعوته بعض ولاية الجرجانية من أرض خوارزم، فكان دخوله في دينه شوْما عليه في ذهاب ماله، وقتل أصحابه، ثم استولى

(١) لشمس الميالي قابوس بن وشمكير ترجمة في معجم الأعيان ١٦/ ٢١٩ -

ونتيجة الدهر ٤/ ٥٦ بتحقيقنا - وفي وفيات الأعيان رقم ٥١٣ بتحقيقنا، وفي العبر -

٣ في مواضع ترشد إليها الفهرس .

(٢) نجد أخباره في شرح تاريخ الغني (ص ١٥٢) .

(٣) الأيتان ٤، ٣ من سورة الكافرين .

(٤) هو توح بن الملك منصور بن الملك توح بن الملك نصر، أبو القاسم،

الستاماني، ملك بخاري وسمي قد سولى الملك الخمين وعشرين سنة، وولى بعده ابنه

المنصور، وبعد عاين توجب عليه أخوه عبد الملك بن توح الذي هزمه السلطان محمود

ابن سبكتكين، وبهرته انقضت الدولة السامية، وكانت وفاة الملك توح في سنة ٣٨٧

هـ (٣٨٨/ ٣٨٨) .

عين الدولة وأمين الملة محمود بن سُبُكْتِكِين على إرضائهم ، وقتل من كان بها من دعاة الباطنية ، وكان أبو علي بن سيمجور ^(١) قد وافقهم في السر فذاق وبال أمره في ذلك ، وقبض عليه والي خراسان نوح بن منصور ، ويعتد به إلى سبكتكين ، فقتل بناحية غزنة .

وكان أبو القاسم الحسن بن علي الملقب بدانشمند داعية أبي علي بن سيمجور إلى مذهب الباطنية ، وظفر به بكتوزون ^(٢) صاحب جيش السامانية بديسابور فقتله ، ودفن في مكان لا يعرف .

وكان أميرك الطوسي ^(٣) والي ناحية التاروذية قد دخل في دعوة الباطنية ، فأُسروا وحمل إلى غزنة وقتل بها في الليلة التي قتل فيها أبو علي بن سيمجور .

وكان أهل مولتان من أرض الهند داخلين في دعوة الباطنية ، فقصدهم محمود رحمه الله في عسكره ، وقتل منهم الألوف ، وقطع أيدي ألف منهم ، وباد بذلك نصراء الباطنية من تلك الناحية ، ومن هذا بأن شوم الباطنية على متجليها ، فليعتبر بذلك المعتبرون .

وقد اختلف المتكلمون في بيان أغراض الباطنية في دعوتها إلى بدعتها فذهب أكثرهم إلى أن غرض الباطنية الدعوة إلى دين الجوس بالتأويلات التي يتأولون عليها القرآن والسنة ، واستدلوا على ذلك بأن زعيمهم الأول ميمون ابن ديصان كان مجوساً من سبي الأهلواز ، ودعا ابنه عبد الله بن ميمون الناس إلى دين أبيه . واستدلوا أيضاً بأن داعيهم المعروف باليزدي قال في كتابه المعروف بـ « الحصول » : إن المبتدع الأول أبداع النفس ، ثم إن الأول والثاني

(١) هو أبو علي محمد بن أبي الحسن بن سيمجور ، تولى قيادة الجيش بعد أبيه ، وتوفي في سنة ٣٨٦ (تجد أخباره في شرح تاريخ العتي : ١ / ١٥٢ و ١٩٣) .

(٢) أخباره في شرح تاريخ العتي فانظره ابتداء من ١٠ / ٣٠١ .

(٣) أخباره في تاريخ العتي فانظره ابتداء من ١ / ٢٠٩ .

مُدَبِّرَانِ لِلْعَالَمِ بِتَدْبِيرِ الْكَوَاكِبِ السَّبْعَةِ وَالطَّبَائِعِ الْأَرْبَعِ ، وَهَذَا فِي التَّحْقِيقِ
مَعْنَى قَوْلِ الْجَوْسِ : إِنْ يَزْدَانِ خَلَقَ أَهْرَمَنْ ، وَإِنَّهُ مَعَ أَهْرَمَنْ مُدَبِّرَانِ لِلْعَالَمِ «
غَيْرَ أَنْ يَزْدَانَ فَاعِلُ الْخَيْرَاتِ ، وَأَهْرَمَنْ فَاعِلُ الشَّرِّ

وَمِنْهُمْ مَنْ نَسَبَ الْبَاطِنِيَّةَ إِلَى الصَّابِئِينَ الَّذِينَ هُمْ بِحَرَّانَ ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ
بِأَنْ سَحْمَانَ قَرْمِطٍ دَاعِيَةَ الْبَاطِنِيَّةِ بَعْدَ مَيْمُونِ بْنِ دِيصَانَ كَانَ مِنَ الصَّابِئَةِ الْحَرَّانِيَّةِ
وَاسْتَدَلَّ أَيْضًا بِأَنْ صَابِئَةَ حَرَّانَ يَكْتُمُونَ أَدْيَانَهُمْ وَلَا يَظْهَرُونَهَا إِلَّا لِمَنْ كَانَ مِنْهُمْ «
وَالْبَاطِنِيَّةُ أَيْضًا لَا يَظْهَرُونَ دِينَهُمْ إِلَّا لِمَنْ كَانَ مِنْهُمْ بَعْدَ إِخْلَافِهِمْ إِيَّاهُ عَلَى أَنْ لَا يَذْكُرُ
أَسْرَارَهُمْ لغيرِهِمْ .

* * *

قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : الَّذِي يَصْحُحُ عِنْدِي مِنْ دِينِ الْبَاطِنِيَّةِ أَنَّهُمْ دُهرِيَّةٌ زَنَادِقَةٌ «
يَقُولُونَ بِقَدَمِ الْعَالَمِ ، وَيَسْكُرُونَ الرِّسْلَ وَالشَّرَائِعَ كُلَّهَا ، لِمِيلِهَا إِلَى اسْتِبَاحَةِ كُلِّ
مَا يَمِيلُ إِلَيْهِ الطَّبِيعُ .

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُمْ كَمَا ذَكَرْنَاهُ مَاقَرَأْتُهُ فِي كِتَابِهِمُ الْمُرْجَمِ : « السِّيَاسَةُ وَالْبَلَاغُ
الْأَكِيدُ ، وَالنَّامُوسُ الْأَعْظَمُ » وَهِيَ رِسَالَةٌ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْقَيْرَوَانِيِّ ^(١)
إِلَى سُلَيْمَانَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ^(٢) الْجَنْجَانِيِّ ، أَوْصَاهُ فِيهَا بِأَنْ قَالَ لَهُ : ادْعُ الْفَاسَ

(١) قَدْ تَحَدَّثْنَا قَرِيبًا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ ، الْمَهْدِيِّ (انْظُرْ ص ٢٨٨)

(٢) ذَكَرَ الذَّهَبِيُّ فِي حَوَادِثِ سَنَةِ ٣١١ أَنْ أَبَا طَاهِرٍ سُلَيْمَانَ بْنِ الْحُسَيْنِ الْجَنْجَانِيَّ
دَخَلَ الْبَصْرَةَ لَيْلًا فِي أَلْفٍ وَسَبْعِمِائَةِ فَارِسٍ ، نَعَبُوا السَّلَامَ عَلَى السُّورِ ثُمَّ نَزَلُوا
فَوَضَعُوا السَّيْفَ فِي أَهْلِ الْبَلَدِ ، وَأَحْرَقُوا الْجَامِعَ وَسَبَّوْا الْحَرِيمَ (الْعَبَرِ : ٢ / ١٤٧)
ثُمَّ ذَكَرَ فِي حَوَادِثِ سَنَةِ ٣١٢ أَنْ أَبَا طَاهِرٍ هَذَا عَارِضَ رُكْبِ الْعِرَاقِ ، فَوَضَعَ السَّيْفَ
وَاسْتَبَاحَ الْحَجِيجَ ، وَسَاقَى الْجَمَالَ بِالْأَمْوَالِ وَالْحَرِيمَ (الْعَبَرِ : ٣ / ١٥٠) ثُمَّ ذَكَرَ
أَحْدَاثَهُ فِي كُلِّ سَنَةٍ ، وَذَكَرَ فِي حَوَادِثِ سَنَةِ ٣١٦ أَنَّهُ بَنَى دَارًا سَمَّاها دَارَ الْهَجْرَةِ «
رَدَعَا إِلَى الْمَهْدِيِّ ، وَتَسَارَعَ إِلَيْهِ كُلُّ مَرِيبٍ (الْعَبَرِ : ٢ / ١٦٣) وَفِي سَنَةِ ٣١٧ وَافِيَ =

جَانِ تَتَقَرَّبَ إِلَيْهِمْ بِمَا يَمِيلُونَ إِلَيْهِ ، وَأَوْفَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِأَنْتَ مِنْهُمْ ، فَمَنْ
 آتَيْتَ مِنْهُ رُشْدًا فَكَشَفَ لَهُ الْغُطَاءَ ، وَإِذَا ظَفَرْتَ بِالْفَلَسَفِي فَاحْتَفِظْ بِهِ ، فَعَلَى
 الْفَلَاسِفَةِ مَعُولُنَا ، وَإِنَّا وَإِيَّاهُمْ مُجْمِعُونَ عَلَى رَدِّ تَوَاسِيَسِ الْأَنْبِيَاءِ ، وَعَلَى الْقَوْلِ
 بِقَدَمِ الْعَالَمِ ، لَوْلَا مَا يَخَالِفُنَا فِيهِ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنَّ لِلْعَالَمِ مُدَبِّرًا لَا نَعْرِفُهُ .

وذكر في هذا الكتاب إبطال القول بالمعاد والعقاب ، وذكر فيها أن
 الجنة نعيم الدنيا ، وأن العذاب إنما هو اشتغال أصحاب الشرائع بالصلاة والصيام
 والحج والجهاد .

وقال أيضاً في هذه الرسالة : إن أهل الشرائع يَعْبُدُونَ إِلَهًا لَا يَعْرِفُونَهُ
 وَلَا يَحْصِلُونَ مِنْهُ إِلَّا عَلَى اسْمِ بَلَا جِسْم .

وقال فيها أيضاً : أَكْرِمِ الدَّهْرِيَّةَ فَإِنَّهُمْ مَنَا وَنَحْنُ مِنْهُمْ ، وَفِي هَذَا تَحْقِيقُ
 نَسَبِ الْبَاطِنِيَّةِ إِلَى الدَّهْرِيَّةِ ، وَالَّذِي يؤكد هَذَا أَنَّ الْجَوْشَ يَدْعُونَ نُبُوَّةَ زَرَادُشْتِ
 وَنَزُولِ الْوَحْيِ عَلَيْهِ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى ، وَأَنَّ الصَّابِئِينَ يَدْعُونَ نُبُوَّةَ هَرْمَسَ ،
 وَوَالِيسَ ، وَذُرُوثِيوسَ وَأَفْلَاطِنَ وَجَمَاعَةَ مِنَ الْفَلَسَفَةِ ، وَسَاءَ أَصْحَابُ الشَّرَائِعِ كُلِّ
 صُلُفٍ مِنْهُمْ مُتَقَرِّونَ بِنَزُولِ الْوَحْيِ مِنَ السَّمَاءِ عَلَى الَّذِينَ أَقْرَأُوا بَنِيوتَهُمْ ، وَيَقُولُونَ :
 إِنَّ ذَلِكَ الْوَحْيَ شَامِلٌ لِلْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْخَيْرِ عَنْ عَاقِبَةِ بَعْدِ الْمَوْتِ ، وَعَنْ ثَوَابِ
 وَعِقَابِ ، وَجَنَّةِ وَنَارِ ، يَكُونُ فِيهَا الْجَزَاءُ عَنِ الْأَعْمَالِ السَّالِفَةِ ، وَالْبَاطِنِيَّةُ يَرْفُضُونَ

= الْحِجَابُ يَوْمَ التَّوْبَةِ بِمَكَّةَ قَتَلَهُمْ قَتْلًا ذَرِيعًا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فِي حِجَابِ مَكَّةَ ، وَقَتْلُ
 أَمِيرِ مَكَّةَ ، وَقَتْلُ بَابِ السَّكْبَةِ ، وَقَتْلُ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ، وَأَخْذُهُ إِلَى هَجَرَ (الْعَبْر :
 ١٦٧ / ٢) ثُمَّ ذَكَرَ إِفْسَادَهُ فِي سَنَةِ ٣٢٣ وَأَخْذَهُ رَكْبَ الْحِجَابِ الْعِرَاقِي ، وَدَخُولَهُ
 الْكَوْفَةَ فِي سَنَةِ ٣٢٥ وَضَرْبَهُ إِتَاوَةً عَلَى رَكْبِ الْحِجَابِ فِي سَنَةِ ٣٢٧ ، إِلَى أَنَّ ذَكَرَ
 وَفَاتِهِ فِي شَهْرِ رَهْضَانَ مِنْ سَنَةِ ٣٣٣ بِهَجْرِ مِنْ جَدْرِي نَزَلَ بِهِ فَأَهْلَكَهُ ، وَقَامَ بِأَمْرِ
 الْقَرَامِطَةِ بَعْدَهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْخُنَابِي (الْعَبْر : ٢٢٩ / ٢)

المعجزات ، وينكرون نزول الملائكة من السماء بالوحي والأمر والنهي ، بل ينكرون أن يكون في السماء ملك ، وإنما يتأولون الملائكة على دعائهم إلى بدعتهم ، ويتأولون الشياطين على مخالفهم ، والأبالسة على مخالفهم .

ويزعمون أن الأنبياء قوم أحبوا الزعامة فساسوا العامة بالنواميس والحيل طلباً للزعامة بدعوى النبوة والإمامة ، وكل واحد منهم صاحب دور مسيوع إذا انقضى دور سبعة تبعهم في دور آخر ، وإذا ذكروا النبي والوحي قالوا : إن النبي هو الناطق ، والوحي أساسه الفاتق ، وإلى الفاتق تأويل نطق الناطق على ما تراه يميل إليه هواه ، فن صار إلى تأويله الباطن فهو من الملائكة البررة ، ومن عمل بالظاهر فهو من الشياطين الكفرة .

ثم تأولوا لكل ركن من أركان الشريعة تأويلاً يورث تضليلاً ، فزعموا أن معنى الصلاة موالاة إمامهم ، والحج زيارته وإدما ن خدمته ، والمراد بالصوم الإمساك عن إفشاء سر الإمام دون الإمساك عن الطعام ، والزنى عندهم إفشاء سرهم بغير عهد وميثاق .

وزعموا أن من عرف معنى العبادة سقط عنه فرضها ، وتأولوا في ذلك قوله : ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾^(١) ، وحملوا اليقين على معرفة التأويل .

وقد قال القيرواني في رسالته إلى سليمان بن الحسن : إني أوصيك بتشكيك الناس في القرآن والتوراة والزبور والإنجيل ، وبدعوتهم إلى إبطال الشرائع ، وإلى إبطال المعاد والنشور من القبور ، وإبطال الملائكة في السماء ، وإبطال الجن في الأرض ، وأوصيك بأن تدعوهم إلى القول بأنه قد كان قبل آدم يشر كثير ، فإن ذلك عون لك على القول بقدم العالم .

وقى هذا تحقيق دعوانا على الباطنية أنهم دُهرية يقولون بقدم العالم ،
 ويحذون الصانع ، ويدل على دعوانا عليهم القول بإبطال الشرائع أن القيرواني
 قال أيضاً في رسالته إلى سليمان بن الحسن : وينبغي أن تحيط علماء بمخاريق
 الأنبياء ومناقضاتهم في أقوالهم ، كعيسى بن مريم قال لليهود : لا أرفع شريعة
 موسى ، ثم رفعها بتحريم الأحد بدلاً من السبت ، وأباح العمل في السبت ،
 وأبدل قبلة موسى بخلاف جهتها ، ولهذا قتلته اليهود لما اختلفت كلمته .

ثم قال له : ولا تسكن كصاحب الأمة المنكوسة حين سأله عن الروح
 فقال : (الروح من أمر ربى ^(١)) لما لم يعلم ولم يخضره جواب المسألة ، ولا
 تسكن كموسى في دعواه التي لم يكن له عليها برهان سوى الخرقه بحسن الحيلة
 والشعبذة ، ولما لم يجد الحق في زمانه عنده برهاناً قال : (لئن اتخذت إلهاً
 غيرى ^(٢)) وقال لقومه (أنا ربكم الأعلى ^(٣)) لأنه كان صاحب الزمان في وقته .

ثم قال في آخر رسالته : وما العجب من شيء كالعجب من رجل يدعى
 «العقل» ثم يكون له أخت أو بنت حسناء وليست له زوجة في حسنها فيحرمها
 على نفسه وينكحها من أجنبي ، ولو عقل الجاهل لعلم أنه أحق بأخته وبنته
 من الأجنبي ، وما وجه ذلك إلا أن صاحبهم حرّم عليهم الطيبات ، وخوفهم
 بفائب لا يعقل ، وهو الإله الذي يزعمونه ، وأخبرهم بكون ما لا يرونه أبداً
 من البعث من القبور والحساب والجنة والنار ، حتى استعبدتهم بذلك عاجلاً ،
 وجعلهم له في حياته ولذريته بعد وفاته خولاً ^(٤) ، واستباح بذلك أموالهم بقوله :

(١) وردت هذه الجملة في الآية ٨٥ من سورة الإسراء

(٢) وردت هذه الجملة على لسان فرعون في الآية ٢٩ من سورة الشعراء

(٣) وردت هذه الجملة على لسان فرعون أيضاً في الآية ٢٤ من سورة النازعات

(٤) الخول - بفتح الحاء والواو جميعاً - الخدم والأتباع

﴿لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ ^(١) فكان أمره معهم تقدماً ، وأمرهم معه نسيئة ، وقد استعجل منهم بذل أرواحهم وأموالهم على انتظار موعود لا يكون ، وهل الجنة إلا هذه الدنيا ونعيمها ؟ وهل النار وعذابها إلا ما فيه أصحاب الشرائع من التعب والنصب في الصلاة والصيام والجهاد والحج ؟ ثم قال لسليمان بن الحسن في هذه الرسالة : وأنت وإخوانك هم الوارثون الذين يرثون الفردوس ، وفي هذه الدنيا ورثتم نعيمها ولذاتها الحرمة على الجاهلين المتسكين بشرائع أصحاب النواميس ، فهنيئاً لكم ما نلتُم من الراحة عن أمرهم . وفي هذا الذي ذكرناه دلالة على أن غرض الباطنية القول بمذاهب الدهرية واستباحة المحرمات وترك العبادات .

ثم إن الباطنية لهم في اصطلياد الأعتام ودعوتهم إلى بدعتهم حيل على مراتب سموها : التفرس ، والتأنيس ، والتشكيك ، والتعليق ، والربط ، والتدليس ، والتأسيس ، والموائيق بالآيمان والعهود ، وآخرها الخلع والسليخ .

فأما التفرس فإنهم قالوا : من شرط الداعي إلى بدعتهم أن يكون قوياً على التلبيس ، وعارفاً بوجوه تأويل الظواهر ليردها إلى الباطن ، ويكون مع ذلك مميّزاً بين من يطمع فيه وفي إغوائه وبين من لا يطمع فيه ، ولهذا قالوا في وصاياهم للدعاة إلى بدعتهم : لا تتكلموا في بيت فيه سراج ، يَفْنُون بالسراج من يعرف علم الكلام ووجوه النظر والمقاييس ، وقالوا أيضاً لدعاتهم : لا تطرحوا بذركم في أرض سبخة ، وأرادوا بذلك مَنَع دعاتهم عن إظهار بدعتهم عند من لا تؤثر فيهم بدعتهم كما لا يؤثر البذر في الأرض السبخة شيئاً ، وسعوا قلوب أتباعهم الأعتام أرضاً زاكية لأنها تقبل بدعتهم ، وهذا المثل بالعكس أولى ، وذلك أن القلوب الزاكية هي القابلة للدين القويم ، والصراط المستقيم ، وهي

(١) من الآية ٢٣ من سورة الشورى

التي لا تَصُدُّ بِشَبِّهِ أَهْلُ الضَّلَالِ ، كَالْمَذْهَبِ الْإِيرَازِيِّ الَّذِي لَا يَصُدُّ فِي الْمَاءِ ،
وَلَا يَبْلِي فِي التُّرَابِ ، وَلَا يَنْقُصُ فِي النَّارِ ، وَالْأَرْضُ السَّبْخَةُ كَقُلُوبِ الْبَاطِنِيَّةِ
وَسَائِرِ الزَّانِقَةِ الَّذِينَ لَا يَزُجُّهُمْ عَقْلٌ ، وَلَا يَزِدُّهُمْ شَرٌّ ، فَهُمْ أَرْجَاسُ أَنْجَاسِ
أَمْوَاتٍ غَيْرِ أَحْيَاءٍ ، ﴿ إِنَّهُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ ، بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ ^(١)
قَدْ قَسَمَ لَهُمُ الْحَظُّ فِي الرِّزْقِ مِنْ قَسَمِ رِزْقِ الْخَنَازِيرِ فِي مَرَاغِيهَا ، وَأَبَاحَ طَعْمَةَ
الْعَنْبِ فِي بَرَارِيهَا ﴿ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾ ^(٢) .

وَقَالُوا أَيْضًا : مِنْ شَرَطِ الدَّاعِي إِلَى مَذْهَبِهِمْ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِالْوُجُوهِ الَّتِي
تُدْعَى بِهَا الْأَصْنَافُ ، فَلَيْسَتْ دَعْوَةُ الْأَصْنَافِ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ ، بَلْ لِكُلِّ صِنْفٍ
مِنَ النَّاسِ وَجْهٌ يُدْعَى مِنْهُ إِلَى مَذْهَبِ الْبَاطِنِ .

فَمَنْ رَأَى الدَّاعِيَ مَائِلًا إِلَى الْعِبَادَاتِ حَمَلَهُ عَلَى الزُّهْدِ وَالْعِبَادَةِ ، ثُمَّ سَأَلَهُ عَنْ
مَعَانِي الْعِبَادَاتِ وَعَمَلِ الْفَرَائِضِ ، وَشَكَّكَ فِيهَا .
وَمَنْ رَأَى ذَا مَجْهُونٍ وَخَلَاةً قَالَ لَهُ : الْعِبَادَةُ بَلْبَةٌ وَكَمَاقَةُ ، وَإِنَّمَا الْفُتْنَةُ فِي
نَيْلِ الْذَاتِ ، وَتَمَثَّلَ لَهُ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

مَنْ رَاقِبَ النَّاسَ مَاتَ هَمًّا وَفَازَ بِاللَّذَّةِ الْجُورُ

وَمَنْ رَأَى شَاكَا فِي دِينِهِ أَوْ فِي الْمَادِّ وَالنَّوَائِبِ وَالْعِقَابِ صَرَّحَ لَهُ بِحَقِّ ذَلِكَ
وَحَمَلَهُ عَلَى اسْتِبَاحَةِ الْحَرَمَاتِ ، وَاسْتَرْوَحَ مَعَهُ إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ الْمَاجِنِ :

أَتُرِكَ لَذَّةَ الصَّهْبَاءِ صِرْفًا لِمَا وَعَدُوهُ مِنْ لَحْمٍ وَخَمْرٍ

حَيَاةٍ ثُمَّ مَوْتٍ ثُمَّ نَشْرٍ حَدِيثُ خُرَافَةٍ يَا أُمَّ عَمْرٍو

وَمَنْ رَأَى مِنْ غُلَاةِ الرَّافِضَةِ - كَالسَّبْئِيَّةِ ، وَالْبِيَانِيَّةِ ، وَالْمَغِيرِيَّةِ ، وَالْمَنْصُورِيَّةِ -

(١) مِنَ الْآيَةِ ٤٤ مِنْ سُورَةِ الْفِرْقَانِ

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٢٣ مِنْ سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ

والخطائية - لم يحتج معه إلى تأويل الآيات والأخبار ، لأنهم يتأولونها معهم على وفق أضاليلهم .

ومن رآه من الرافضة زندياً أو إمامياً مائلاً إلى الطعن في أخبار الصحابة دخل عليه من جهة شتم الصحابة ، وزين له بغض بني تميم لأن أبا بكر منهم ، وبغض بني عدي لأن عمر بن الخطاب كان منهم ، وحشّه على بغض بني أمية لأنه كان منهم عثمان ومعاوية ، وربما استروح الباطني في عصرنا هذا إلى قول إسماعيل بن عباد :

دخولُ النارِ في حُبِّ الوصيِّ - وفي تفضيلِ أولادِ النبيِّ
أحبُّ إلىَّ من جناتِ عدنٍ أخذُها بَنيهم أو عديَّ
قال عبد القاهر : قد أجبت هذا القائل بقولنا فيه :

[أَتَطْمَعُ أَنْتَ فِي جَنَاتِ عَدْنٍ وَأَنْتَ عَدُوٌّ تَبِمَ أَوْ عَدِيٌّ]
وهم تركوك أشقى من ثمودٍ وهم تركوك أفصح من دعيٍّ
وفي نارِ الجحيمِ غداً ستصلي إذا عاداك صديقُ النبيِّ
ومن رآه الداعي مائلاً إلى أبي بكر وعمر مدحهما عنده ، وقال : لها حظٌّ
في تأويل الشريعة ، ولهذا استصحب النبيُّ أبا بكر إلى الفار ، ثم إلى المدينة ،
وأفضى إليه في الفار تأويل شريعته . فإذا سأله الموالى لأبي بكر وعمر عن التأويل
المذكور لأبي بكر وعمر أخذ عليه العهد والميثاق في كتمان ما يظهره له ، ثم ذكر
له على التدريج بعض التأويلات فإن قبلها منه أظهر الباقي ، وإن لم يقبل منه التأويل
الأول ربطه في الباقي وكتمه عنه ، وشك الغر من أجل ذلك في أركان الشريعة .
والذين يروج عليهم مذهب الباطنية أصناف :

أحدها : العامة الذين قلّت بصائرهم بأصول العلم والنظر ، كالنبط
والأكراد وأولاد الجوس .

والصنف الثاني: الشعوبية الذين يرون تفضيل العجم على العرب ، ويهمنون
عَوْدَ الْمَلِكِ إِلَى الْعِجْمِ .

والصنف الثالث : أغنام بنى ربيعة ، من أجل غيظهم على مُضَرَّ لخروج
النبي منهم ، ولهذا قال عبد الله بن حازم السلمي في خطبته بخراسان : إن ربيعة
لم تَزَلْ غَضَابًا عَلَى اللَّهِ مَذْبَعَتْ نَبِيِّهِ مِنْ مُضَرَّ ، ومن أجل حسد ربيعة لمُضَرَّ
بَايَعَتْ بنو حنيفة مسيلة الكذاب طمعاً في أن يكون في بنى ربيعة نبي كما
كان في بنى مُضَرَّ نبي ، فإذا استأنس الأعجميُّ الغُرَّ أو الرَّبِيعِيُّ الحامد المبنض
يقول الباطني له : قومك أحقُّ بالملك من مُضَرَّ ، فيسأله عن السبب في عَوْدَ الْمَلِكِ
إِلَى قَوْمِهِ ، فإذا سأله عن ذلك قال له : إن الشريعة المضرية لها نهاية ، وقد دنا
انقضاءها ، وبعد انقضائها يعود الملك إليكم ، ثم ذكر له تأويل إنكار شريعة
الإسلام على التدريج ، فإذا قِيلَ ذلك منه صار ملحداً صريحاً ، واستنقل
العبادات ، واستطاب استحلال الحرمات ، فهذا بيان درجة التفرس منهم .

ودرجة التأنيس قريبة من درجة التفرس عندهم ، وهي : تزيين ما عليه
الإنسان من مذهبه في عيفه ، ثم سؤاله بعد ذلك عن تأويل ما هو عليه ،
وتشكيكه إياه في أصول دينه ، فإذا سأله المدعو عن ذلك قال : عِلْمُ ذَلِكَ عِنْدَ
الْإِمَامِ ، ووصل بذلك منه إلى درجة التشكيك ، حتى صار للمدعو إلى اعتقاد
أن المراد بالظواهر والسنن غير مقتضاها في اللغة ، وهأن عليه بذلك ارتكاب
المخطورات وترك العبادات .

والربط عندهم : تعليق نفس المدعو بطلب تأويل أركان الشريعة ، فإما
أن يقبل منهم تأويلها على وجه يؤول إلى رفعها ، وإما أن يبقى على الشك والخيرة فيها .
ودرجة التدليس منهم قولهم للغير الجاهل بأصول النظر والاستدلال : إن
الظواهر عذاب ، وباطنها فيه الرحمة ، يذكرون له قوله في القرآن : **لَا تُضْرِبَ بَيْنَهُمْ**

حِسْرَةٍ لَهُ بِأَبِّ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ^(١) . فإذا سألهم
الغُرُّ عن تأويل باطن الباب قالوا : جرت سنة الله تعالى في أخذ العهد والميثاق
على رسله ، ولذلك قال : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ
وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ۚ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾^(٢) . وذكروا له
قوله : ﴿ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا
إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾^(٣) ، فإذا حلف الغُرُّ لهم بالأيمان المغلظة وبالطلاق
والعتق وتسبيل الأموال فقد ربطوه بها ، وذكروا له من تأويل الظواهر ما يؤدّي
إلى رفعها بزعمهم ، فإن قيل الأحق ذلك منهم دخل في دين الزنادقة باطنا واستقر
بالإسلام ظاهراً ، وإن نَفَرَ الخالف عن اعتقاد تأويلات الباطنية الزنادقة كتمها
عليهم لأنه خاف لهم على كتمان ما أظهره له من أسرارهم ، وإذا قيلها منهم فقد
حلفوه وساخوه عن دين الإسلام ، وقالوا له حينئذ : إن الظاهر كالقشر والباطن
كالثَّلب ، واللُب خير من القشر .

قال عبد القاهر : حكى لي بعض من كان دخل في دعوة الباطنية ثم وَفَّقَهُ
الله تعالى لرشده وهداه إلى سلِّ أيمانهم أنهم لما وَفَّقُوا منه بأيمانه قالوا له : إن
المسلمين بالأنبياء كنوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد وكل من ادعى النبوة
كانوا أصحاب نواويس ومخاريق أحبُّوا الزعامة على العامة ، فخدعهم بغير نجات ،
واستعبدوهم بشرائعهم .

قل هذا الحاكى لي : ثم ناقض الذي كشف لي هذا السر بأن قال له :
حينئذ أن تعلم أن محمد بن إسماعيل بن جعفر هو الذي نادى موسى بن عمران

(١) من الآية ١٣ من سورة الحديد

(٢) من الآية ٧ من سورة الأحزاب

(٣) من الآية ٩٦ من سورة النحل

من الشجرة فقال له : ﴿ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ ، إِنَّكَ بِالْوَادِي الْمُقَدَّسِ حُلُوِي ﴾ (١) قال : فقلت : سَخِمْتُ عَيْنَكَ تدعوني إلى الكفر بالرب القديم الخالق للعالم ثم تدعوني مع ذلك إلى الإقرار بربوبية إنسان مخلوق ، وتزعم أنه كان قبل ولادته إلهًا مرسلاً لموسى ؟ فإن كان موسى عندك ممخوقاً فالذي زعمت أنه أرسله أكذب ، فقال لي : إنك لا تفلاح أبداً ، وندم على إفشاء أسرارهِ إلى ، وثبت من بدعتهم .

فهذا بيان وجه حيلهم على أتباعهم ، وأما أيمانهم فإن داعيهم يقول للحالف : جَعَلْتَ عَلَى نَفْسِكَ عَهْدَ اللَّهِ وَمِيثَاقَهُ وَذِمَّتَهُ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ وَمَا أَخَذَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّبِيِّينَ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ أَنَّكَ تَسْتَرِ مَا تَسْمَعُهُ مِنِّي ، وَمَا تَعْلَمُهُ مِنْ أَمْرِي ، وَمَنْ أَمَرَ الْإِمَامَ الَّذِي هُوَ صَاحِبُ زَمَانِكَ ، وَأَمَرَ أَشْيَاعَهُ وَأَتْبَاعَهُ فِي هَذَا الْبِلَادِ فِي سَائِرِ الْبِلَادَانِ ، وَأَمَرَ الْمُطِيعِينَ لَهُ مِنَ الذَّكُورِ وَالْإُنَاثِ ، فَلَا تَظْهَرُ مِنْ ذَلِكَ قَلِيلاً وَلَا كَثِيراً ، وَلَا تَظْهَرُ شَيْئاً يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَةٍ أَوْ إِشَارَةٍ إِلَّا مَا أَدْنَى لَكَ فِيهِ الْإِمَامُ صَاحِبُ الزَّمَانِ ، أَوْ أَدْنَى لَكَ فِي إِظْهَارِهِ الْمَأْذُونُ لَهُ فِي دَعْوَتِهِ ، فَتَعْمَلُ فِي ذَلِكَ حَيْثُ دُخِلَ بِمَقْدَارِ مَا يُوْذَنُ لَكَ فِيهِ . وَقَدْ جَعَلْتَ عَلَى نَفْسِكَ الْوَفَاءَ بِذَلِكَ ، وَالزَّمَّتَهُ نَفْسُكَ فِي حَاقِي الرِّضَا وَالْغَضَبِ وَالرَّغْبَةِ وَالرَّهْبَةِ . قَالَ : نَعَمْ ، فَإِذَا قَالَ « نَعَمْ » قَالَ لَهُ : وَجَعَلْتَ عَلَى نَفْسِكَ أَنْ تَتَمَنَّى وَجَمِيعَ مَنْ أَسْمِيَهُ لَكَ مِمَّا تَمْنَعُ مِنْهُ نَفْسُكَ جَمْعَ اللَّهِ وَمِيثَاقَهُ عَلَيْكَ وَذِمَّتَهُ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ ، وَتَنْصَحَهُمْ نَصْحًا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ، وَأَلَّا تَخُونَ الْإِمَامَ وَأَوْلِيَاءَهُ وَأَهْلَ دَعْوَتِهِ فِي أَنْفُسِهِمْ وَلَا فِي أَمْوَالِهِمْ ، وَأَنْتَ لَا تَتَأَوَّلُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ تَأْوِيلاً ، وَلَا تَعْتَقِدُ مَا يَحُلُّهَا ، وَأَنْتَ إِنْ فَعَلْتَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ فَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَمِنْ جَمِيعِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ كِتَابِهِ ، وَأَنْتَ إِنْ خَالَفْتَ فِي شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ لَكَ فَاللَّهُ عَلَيْكَ أَنْ تَحْجَّ إِلَى بَيْتِهِ مِائَةَ حِجَّةٍ مَاشِياً

نَذراً واجباً ، وكل ما تملكه في الوقت الذي أنت فيه صدقة على الفقراء
والساكنين ، وكل مملوك يكون في ملكك يوم تخالف فيه أو بعده يكون حراً ،
وكل امرأة لك الآن أو يوم مخالفتك أو تزوجها بعد ذلك تكون طالقاً منك
ثلاث طلاقات ، والله تعالى الشاهد على نيتك وعقد ضميرك فيما حلفت به ، فإذا
قال « نعم » قال له : كفى بالله شهيداً بيننا وبينك ، فإذا حلف الغر بهذه الأيمان
ظن أنه لا يمكن حلها ، ولم يعلم الغر أنه ليس لأيمانهم عندهم مقدار ولا حرمة ،
وأَنهم لا يرون فيها ولا في حلها إثماً ولا كفارة ولا عاراً ولا عقاباً في الآخرة .
وكيف يكون لليمين بالله وبكتبه ورسله عندهم حرمة ؟ وهم لا يقولون بالله قديم ،
بل لا يقولون بمحدث العالم ، ولا يثبتون كتاباً منزلاً من السماء ، ولا رسولاً
ينزل عليه الوحي من السماء ، وكيف يكون لأيمان المسلمين عندهم حرمة ؟ ومن
دينهم أن الله الرحمن الرحيم إنما هو زعيمهم الذي يدعون إليه ، ومن مال منهم
إلى دين الجوس زعم أن لاله نور بإزاره شيطان قد غلبه وتنازعه في ملكه ،
وكيف يكون لندرك الحج والعبادة عندهم مقدار وهم لا يرون للكعبة مقداراً
ويستخرون بمن يحج ويعتمر ؟ وكيف يكون للطلاق عندهم حرمة وهم يستحلون
كل امرأة من غير عقد ؟ فهذا بيان حكم الأيمان عندهم

فأما حكم الأيمان عند المسلمين فإننا نقول : كل يمين يحلف بها الخالف
ابتداء بطوع نفسه فهو على نيته ، وكل يمين يحلف بها عند قاض أو سلطان
يحلّفه ينظر فيها : فإن كانت يميناً في دعوى لمدعى شئتاً على الخالف المنكر ، وكان
المدعى ظالماً للمدعى عليه فيمين الخالف على نيته ، وإن كان المدعى محقاً والمنكر
ظالماً للمدعى فيمين المنكر على نية القاضي أو السلطان الذي أحلفه ، ويكون
الخالف حاثاً في يمينه .

وإذا صحت هذه المقدمة فالباحث عن دين الباطنية إذا قصد إظهار بدعتهم

للناس ، أو أراد التَّقْضَ عليهم ، فهو معذور في يمينه وتكون يمينه على نيته ، فإذا استثنى بقلبه مشيئة الله تعالى فيها لم تنعقد عليه أيمانه ، ولم يحنث فيها بإظهاره أسرار الباطنية للناس ، ولم تطلق نسأوه ، ولا تعتق بماليكه ، ولا تلزمه صدقة بذلك ، وليس زعيم الباطنية عند المسلمين إماماً ، ومن أظهر سره لم يظهر سر إمام ، وإنما أظهر سر كافر زنديق ، وقد جاء في الحديث المأثور : « اذكروا الفاسق بما فيه يحذره الناس » . فهذا بيان حياتهم على الأغمار بالأيمان .

فأما احتيالهم على الأغمار بالتشكيك فمن جهة أنهم يسألونهم عن مسائل من أحكام الشريعة يوهمونهم فيها خلاف معانيها الظاهرة ، وربما سألوه عن مسائل في الحيواسات يوهمون أن فيها علوماً لا يحيط بها إلا زعيمهم ، فمن مسائلهم قول الداعى منهم للغير : لم صار للإنسان أذنان ولسان واحد ؟ ولم صار للرجل ذكر واحد وخصيتان ؟ ولم صارت الأعصاب متصلة بالدماع ، والأوردة متصلة بالسكيد ، والشرابين متصلة بالقلب ؟ ولم صار الإنسان مخصوصاً بنبات الشعر على جفنيه الأعلى والأسفل ؟ وسائر الحيوان ينبت الشعر على جفنيه الأعلى دون الأسفل ، ولم صار ثدي الإنسان على صدره ، وثدي البهائم على بطونها ؟ ولماذا لم يكن للفرس غلبد ، ولا كرش ، ولا كعب ؟ وما الفرق بين الحيوان الذى يبيض والذي يلد ولا يبيض ؟ وماذا يميز بين السمكة النهرية والسمكة البحرية ؟ ونحو هذا كثير يوهمون أن العلم بذلك عند زعيمهم .

ومن مسائلهم في القرآن سؤا لهم عن معانى حروف الهجاء في أوائل السور كقوله : « ألم » و « حم » و « طس » و « يس » و « طه » و « كهيعص » وربما قالوا : ما معنى كل حرف من حروف الهجاء ؟ ولم صارت حروف الهجاء تسعة وعشرين حرفاً ؟ ولم أعجم بعضها بالنقط وخلا بعضها من النقط ؟ ولم جاز وصل بعضها بما بعدها بحرف ؟ وربما قالوا للغير : ما معنى قوله ﴿ قَوْمِ جَحَلْ عَرْشَ ﴾ (٢٠٦ - الفرق بين الفرق)

رَبِّكَ فَوَقَّعَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةَ ^(١) ؟ ولم جعل الله تعالى أبواب الجنة ثمانية وأبواب النار سبعة ؟ وما معنى قوله : ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ ^(٢) وما فائدة هذا العدد ؟ وربما سألوا عن آيات أو هموا فيها التناقض ، وزعموا أنه لا يعرف تأويلها إلا زعيمهم ، كقوله : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌ ﴾ ^(٣) مع قوله في موضع آخر : ﴿ قَوِّرْكَ لَدَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ^(٤) .

ومنها : مسائلهم في أحكام الفقه ، كقولهم : لم صارت صلاة الصبح ركعتين ، والظهر أربعاً ، والمغرب ثلاثاً ؟ ولم صار في كل ركعة ركوع واحد وسجدة ثان ؟ ولم كان الوضوء على أربعة والتيمم على عضوين ؟ ولم وجب الغسل من المني وهو عند أكثر المسلمين طاهر ، ولم يجب الغسل من البول مع نجاسته عند الجميع ؟ ولم أعادت الحائض ما تركت من الصيام ولم تبعث ما تركت من الصلاة ؟ ولم كانت العقوبة في السرقة بقطع اليد وفي الزنى بالجلد ؟ وهلا قُطِعَ الفرج الذي به زنى في الزنى كما قطعت اليد التي بها سرق في السرقة ؟ فإذا سمع الغر منهم هذه الأسئلة ورجع إليهم في تأويلها قالوا له : علمنا عند إمامنا وعند المأذون له في كشف أسرارنا ، فإذا تقرر عند الغر أن إمامهم أو مادونه هو العالم بتأويله اعتقد أن المراد بطواهر القرآن والسنة غير ظاهرها ، فأخرجوه بهذه الحيلة عن العمل بأحكام الشريعة ، فإذا اعتاد ترك العبادة واستحل الحرامات كشفوا له القناع ، وقالوا له : لو كان لنا إله قديم غني عن كل شيء لم يكن له حاجة في ركوع العباد وسجودهم ، ولا في طوافهم حول بيت من حجر ، ولا في

(١) الآية ١٧ من سورة الحاقة

(٢) الآية ٣٠ من سورة المدثر

(٣) الآية ٣٩ من سورة الرحمن

(٤) الآية ٩٢ من سورة الحجر

سَعَى بَيْنَ جَبَلَيْنِ ، فَإِذَا قَبِلَ مِنْهُمْ ذَلِكَ فَقَدْ انْسَلَخَ عَنْ تَوْحِيدِ رَبِّهِ ، وَصَارَ جَاهِدًا لَهُ زَنْدِيقًا .

قال عبد القاهر : والكلام عليهم في مسائلهم التي يسألون عنها عند قصدهم إلى تشكيك الأغمار في أصول الدين من وجهين :

أحدهما : أن يقال لهم : إنكم لا تخلون من أحد أمرين : إما أن تقرُّوا بحدوث العالم وتثبتوا له صانعاً قديماً علماً حكماً يكون له تكليف عباده ما شاء كيف شاء ، وإما أن تنكروا ذلك وتقولوا بقديم العالم ونفى الصانع ، فإن اعتقدتم قدم العالم ونفى الصانع فلا معنى لقولكم : لم فرض الله كذا ، ولم حرم كذا ، ولم خلق كذا ، ولم جعل كذا على مقدار كذا ؟ إذا لم تقرُّوا بالله فرض شيئاً أو حرّمه أو خلق شيئاً أو قدره ، وبصير الكلام بيننا وبينكم كالكلام بيننا وبين الدهرية في حدوث العالم ، وإن أقررتم بحدوث العالم وتوحيد صانعه وأجزئتم له تكليف عباده ما شاء من الأعمال كان جواز ذلك جواباً لكم عن قولكم : لم فرض ، ولم حرم كذا ، لإقراركم بجواز ذلك منه إن أقررتم به وجواز تكليفه . وكذلك سؤالهم عن خاصية المحسوسات يبطل إن أقروا بصانع أحدثها ، وإن أنكروا الصانع فلا معنى لقولهم : لم خلق الله ذلك ؟ مع إنكارهم أن يكون لذلك صانع قديم .

والوجه الثاني ، من الكلام عليهم فيما سألو عنه من عجائب خلق الحيوان أن يقال لهم : كيف يكون زعماء الباطنية مخصوصين بمعرفة علل ذلك ، وقد ذكرته الأطباء والفلاسفة في كتبهم ، وصنّف أرسطاطاليس^(١) في طبائع

(١) هو أرسطو بن نيقوماخس الفيناغوري ، تلميذ على أفلاطون ، وتصدر بعده ، وكان أفلاطون يقدمه على جميع تلاميذه ، ويؤثره بالرعاية ، وإلى أرسطو انتهت فلسفة اليونانيين ، فكان هو خاتمة حكماء وسيد علماءهم ، وهو الذي خلص =

الحيوان كتاباً؟ وما ذكرت الفلاسفة من هذا النوع شيئاً إلا مسروقاً من حكماء العرب الذين كانوا قبل زمان الفلاسفة ، من العرب القحطانية ، والجزهيمية ، والطسمية وسائر الأصناف الجيرية . وقد ذكر العرب في أشعارها وأمثالها جميع طبائع الحيوان ، ولم يكن في زمانها باطنى ولا زعيم لاباطنية ، وإنما أخذ أرسطاطاليس الفرق بين ما يلد وما يبيض من قول العرب في أمثالها : كل شرقاء ولود ، وكل صكاء بيوض . ولهذا كان الخفاش من الطير ولوداً لا بيوضاً ، لأن لها أذناً شرقاء ، وكل ذات أذن صكاء بيوض كالخمية والضب والطيور البائضة .

وذكر أبو عبيدة معمر بن المثنى ^(١) وعبد الملك بن قريش الأصمعي ^(٢) أن

الأعلى دون الأسفل إلا الإنسان فإن أهدأ به على الجفن الأعلى والأسفل ، وقالوا :
كل حيوان ألقى في الماء يسبح فيه إلا الإنسان ، والقرد ، والفرس الأحمر ، فإنه
يفرق فيه ، إلا أن يتعلم الإنسان السباحة .

وقالوا في الإنسان : إنه إذا قطع رأسه وألقى في الماء انتصب قائما في وسط
الماء . وقالوا : كل طائر كفه في رجله ، وكف الإنسان والقرد في اليد ، وكل
ذي أربع ركبتة في يده ، وركبتا الإنسان في رجله ، وقالوا : ليس للفرس غدد
ولا كرش ولا طحال ولا كعب ، وليس للبعير مرارة ، وليس للظلم مخ ،
وكذلك طير الماء وحياتان البحر ليس لها ألسن ولا أدمغة ، وقد يكون حوت
التهر ذا لسان ودماغ ، وقالوا : إن السموك كلها لا رنة لها كذلك ولا تنفس ،
وقالت العرب من تجارها : إن الضأن تضع في السنة مرة وتفرد ولا تدم ، والماعز
تضع في السنة مرتين ، وتضع الواحدة ، والاثنين ، والثلاثة ، والمعدد والماء والبركة
في الضأن أكثر منها في الماعز ، وقالوا أيضا : إذا رعت الضأن نبتا نبت ،
ولا ينبت ما يأكله الماعز ؛ لأن الضأن تقرضه بأسنانها والماعز تقلعه من أصله ،
وقالوا : إن الماعز إذا حملت أنزل اللبن في أول الحمل إلى الضرع ، والضأن
لا تنزل اللبن إلا عند الولادة ، وقالوا : إن أصوات الذكور من كل جنس أجهر
من أصوات الإناث إلا المزمري فإن أصوات إناثها أجهر من أصوات ذكورها .
ومن أمثال العرب في الحيوان قولهم : كل ثموز أفتس^(١) ، وكل بعير أعلم^(٢)

(١) الأفتس : الوصف من الفطس - بفتح الفاء والطاء جميعا - وهو انخفاض
الأنف وتطامنه وانتشاره

(٢) الأعم : الوصف من العلم - بفتح العين واللام جميعا - وهو اشتقاق الشفة العليا ،
عإذا انشقت الشفة السفلى فهو الفالج ، ولشقوقها أفلاج ، ويسمى البعير «أعلم» لأنه
مشقوق الشفة العليا

وكل ذى ناب أفرج ، وقالوا بالتجربة : إن الأسد لا يأكل شيئا حامضا ، ولا يدنو من النار ، ولا يدنو من الحامل ، وقالوا : إن تحمل الكلب ستون يوما ، فإن وضعت حملها لأقل من ذلك لم تكد أولادها تعيش ، وقالوا : إن أنثى الكلاب يحضن لسبعة أشهر ، ثم إن الكلبة تحيض في كل سبعة أيام ، وعلامة حيضها ورم أنفارها ، وقالوا في الكلب : إنه لا يلقى من أسنانه شيئا إلا الثامن ، وقالوا في الذئب : إنه ينأى بإحدى عينيه ويحتس بالأخرى ، ولذلك قال فيه حميد بن ثور :

يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ ، وَيَتَّقِي بَأْخَرَى الْمَنَآيَا ؛ فَهُوَ يَقْظَانُ نَائِمٌ (١)
والأرنب تنأى مفتوحة العينين ، قالوا : ليس في الحيوان ما لسانه مقلوب إلا الفيل ، وليس في ذوات الأربع ما نديه على صدره إلا الفيل ، وقالوا : إن الفيل تضع لسبع سنين ، والحمار لسنة ، والبقرة في ذلك كالمرأة ، وقالوا في قضيب الأرنب والثعلب : إنه عظم ، وقالوا : كل ذى رجلين إذا انكسرت إحداها قام على الأخرى وعرج إلا الظالم فإنه إذا انكسرت إحدى رجليه جثم في مكانه ، ولهذا قال الشاعر في نفسه وأخيه :

فَإِنِّي وَإِيَّاهُ كَرَّجَتْنِي نَعَامَةٌ عَلَى مَا بَيْنَا مِنْ ذِي غَنَى أَوْلَادِي فَقَرَّ
يريد أنه لا غنى لأحدهما عن صاحبه ، وقالوا في النعامة : إنها تبيض من ثلاثين بيضة إلى أربعين ، لكنها تخرج ثلاثين منها تحضن عليها كحيط ممدود

(١) هكذا روى المؤلف هذا البيت كما رواه جماعة من النعاة ، وصوابه إنشاده هكذا :

ينام بإحدى مقليته ، ويتقى بأخرى المنايا ؛ فهو يقظان هاجع
وقبله مما يتصل بوصف الذئب قول حميد بن ثور :
إذا خاف جورا من عدو رمت به قصائبه والجانب المتواسع

على الاستواء ، وربما تركت بَيْضَهَا وَحَضَنْتَ بَيْضَ غَيْرِهَا ، ولهذا قال فيها
ابن هَرَمَّة :

كَتَارِكَةٍ بَيْضَهَا بِالْعَرَاءِ وَمُلْبَسَةٍ بَيْضَ أُخْرَى جَنَاحَا

وقالوا في الفرج والفروج : إنهما يُخْلَقَانِ مِنَ الْبَيَاضِ ، وَالطُّفْرَةُ غِذَاؤُهُمَا ،
وقالوا في القَطَا : إنها لَا تَنْضَعُ إِلَّا فَرْدًا ، وَفِي الْعُقَابِ : إنها تَضَعُ ثَلَاثَ بَيْضَاتٍ
فَتُخْرِجُ بَيْضَتَيْنِ وَتَطْرَحُ وَاحِدَةً فَيُخْرِجُهَا الطَّيْرُ الْمَعْرُوفُ بِكَاسَى الْعِظَامِ ، وَلِهَذَا
قِيلَ فِي الْمَثَلِ : أَكْبَرُ مِنْ كَاسِي الْعِظَامِ ، وقالوا في الضَّبِّ : إنها تَضَعُ سَبْعِينَ بَيْضَةً ،
وَلَسْكَنَهَا تَأْكُلُ مَا خَرَجَ مِنَ الْحُسُولَةِ عَنِ الْبَيْضِ إِلَّا الْحِسْلَ ^(١) الَّذِي يَفْعَدُو
ويهرب منها ، ولهذا قالوا في المَثَلِ : أَعَقُّ مِنْ ضَبٍّ ، والضَّبُّ لَا يَرِدُ الْمَاءَ ، وَلِهَذَا
قالوا في المَثَلِ : أَرَوَى مِنْ ضَبٍّ ، وقالوا في الضَّبِّ : إنه ذُو ذَكَرَيْنِ ، وَلِلْأُنْثَى
مِنَ الضَّبِّابِ فَرْجَانِ مِنْ قَبْلِ ، وقالوا في الْحَيَةِ : لَهَا لِسَانَانِ ، وَلِسَانُهَا أَسْوَدُ عَلَى
اخْتِلَافِ أَلْوَانِ قَشْرِهَا ، وَالْحَيَاتُ كُلُّهَا تَكْرَهُ رِيحَ السَّذَابِ وَالبَنْفَسِجِ ، وَتَعْجَبُ
بَرِيحِ التَّفَاحِ ، وَالبَطِيخِ ، وَالجُزْرِ ، وَالخَرْدَلِ ، وَالدَّبَنِ ، وَالحَمْرِ ، وقالوا في الضَّفَادِعِ :
إنها لَا تَصْبِيحُ إِلَّا فِي أَفْوَاهِهَا الْمَاءَ ، وَلَا تَصْبِيحُ فِي دِجَلَةٍ بِحَالٍ ، وَإِنْ صَاحَتْ فِي
الْفُرَاتِ وَسَائِرِ الْأَنْهَارِ ، وَقَالَ الشَّاعِرُ فِي الضَّفَدَعِ :

يُدْخِلُ فِي الْأَشْدَاقِ مَا يُنْقِطُهُ حَتَّى يَنْقُ وَالتَّقِيْقُ يُلْقِئُهُ ^(٢)

(١) الحسل - بكسر الحاء وسكون السين للمهمل - الصغير من ولد الضباب ،
وقيل : أول ما يولد ، ويكنى الضب « أبا الحسل ، وأبا الحسيل » وجمع الحسل :
حسول ، وأحسال ، وحسلة ، وحسلان

(٢) إذا صححت هذه الرواية فإنما أراد بما ينقطة طعامه ، وأصله من قولهم « تَقَفَّتِ الْخَنْظَلُ »
إذا كسرت قشره لاستخراج ما فيه ، وهو الهيد ، وقالوا « تَقَفَّ الظِّلْمُ الْخَنْظَلُ » ، وَاتَّقَفَهُ
إذا كسره عن هيده ، وقالوا أيضا « تَقَفَّتِ الرَّمَانَةُ » إذا قشرها ليستخرج حبها ،
وقال امرؤ القيس :

يعنى أن نقيقتها يدل عليها الحية فتصيدها فتأكلها^(١) ، وقالوا : إن الضفادع لا عظام لها . وقالوا في الجعل : إنه إذا دُفِنَ في الورد سكن كالميت ، فإذا أُعيد إلى الرُّوثِ تمزك^(٢) .

فهذا وما جرى مجراه من خواصِّ الحيوانات وغيرها قد عرفته العرب في جاهليتها بالتجارب ، من غير رجوع منها إلى زعماء الباطنية ، بل عرفوها قبل وجود الباطنية في الدنيا بأحقاب كثيرة ، وفي هذا بيان كذب الباطنية ، في دعواها أن زعماءها مخصوصون بمعرفة أسرار الأشياء وخواصها ، وقد بيّنا خروجهم عن جميع فرق الإسلام بما فيه كفاية ، والحمد لله على ذلك .

الباب الخامس

من أبواب هذا الكتاب

في بيان أوصاف الفرقة الناجية ، وتحقيق النجاة لها ، وبيان محاسنها

هذا باب يشتمل على فصول هذه ترجمتها :

(١) فصل : في بيان أصناف فرق السنة والجماعة .

= كَأَنِّي غَدَاةُ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحْمَلُوا لَدَى سِمَاتِ الْحَيِّ نَاقِبَ حَنْظَلٍ
والنقيق : صوت الضفدع ، والظلم ، والدجاجة ، والعقرب ، والفعل منه نق ،
ويقال أيضا : نقق ، وضمّدع نقاق ، ونقوق ، وقالوا « أروى من النقاق »
يعنون الضفدع ، لأنها في الماء غالبا ، وقد روى هذا البيت أبو عثمان الجاحظ
في الحيوان (٣ / ٢٦٦) على وجه آخر ، ونسبه إلى الدكوانى ، وهو عنده هكذا :
يدخل في الأشداق ماء ينصفه كما ينق والنقيق يتلفه
(١) وقد صرح بذلك الأخطل في قوله :

ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر
(٢) وفي ذلك يقول أبو الطيب المتنبي في إحدى قصائده في سيف الدولة :
إذا خلعت على عرض له حللا وجدها منه في أبهى من الحلل
بذى العباوة من إنشادها ضرر كما تضر رباح الورد بالجعل

- (٢) فصل : في بيان تحقيق النجاة لأهل السنة والجماعة .
 (٣) فصل : في بيان الأصول التي اجتمع عليها أهل السنة والجماعة .
 (٤) فصل : في بيان قول أهل السنة في السلف الصالح من الأمة .
 (٥) فصل : في بيان عصمة أهل السنة عن تكفير بعضهم بعضاً .
 (٦) فصل : في بيان فضائل أهل السنة ، وأنواع علومهم ، وذكر أئمتهم .
 (٧) فصل : في بيان آثار أهل السنة في الدين والدنيا ، وذكر مفاخرهم فيهما .
 فمعه فصول هذا الباب ، وسند ذكر في كل منها مقتضاه بعون الله وتوفيقه .

الفصل الأول

من فصول هذا الباب

في بيان أصناف أهل السنة والجماعة

اعلموا - أسعدكم الله - أن أهل السنة والجماعة ثمانية أصناف من الناس :
 (١) صنف منهم أحاطوا علماً بأبواب التوحيد والنبوة ، وأحكام الوعد والوعيد ، والثواب والعقاب ، وشروط الاجتهاد ، والإمامة ، والزعامة ، وسلكوا في هذا النوع من العلم طرق الصفائية من المتكلمين الذين تبرءوا من التشبيه والتعطيل ، ومن بدع الرافضة والخوارج والجنية والنجارية ، وسائر أهل الأهواء الضالة .

(٢) والصنف الثاني منهم : أئمة الفقه من فريقي الرأي والحديث ، من الذين اعتقدوا في أصول الدين مذاهب الصفائية في الله وفي صفاته الأزلية ، وتبرءوا من القدر والاعتزال ، وأثبتوا رؤية الله تعالى بالأبصار من غير تشبيه ولا تعطيل ، وأثبتوا الحشر من القبور ، مع إثبات السؤال في القبر ، ومع إثبات الخوض والصرط والشفاعة وغفران الذنوب التي دون الشرك .

وقالوا: بدوام نعيم الجنة على أهلها ، ودوام عذاب النار على الكفرة .
وقالوا : بإمامة أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وأحسنوا الثناء على
السلف الصالح من الأمة ، ورأوا وجوب الجمعة خلف الأئمة الذين تبرءوا من أهل
الأهواء الضالة ، ورأوا وجوب استنباط أحكام الشريعة من القرآن والسنة ومن
إجماع الصحابة ، ورأوا جواز المسح على الخفين ، ووقوع الطلاق الثلاث ، ورأوا
تحريم المتعة ، ورأوا وجوب طاعة السلطان فيما ليس بمعصية .

ويدخل في هذه الجماعة أصحاب مالك^(١) ، والشافعي^(٢) ، والأوزاعي^(٣) ،
والثوري^(٤) ، وأبي حنيفة^(٥) ، وابن أبي ليلى^(٦) ، وأصحاب أبي ثور^(٧) ، وأصحاب

(١) تقدمت لنا ترجمة موجزة لإمام دار الهجرة مالك بن أنس الأصبحي .
(ص ٢٦) .

(٢) تقدمت ترجمة قصيرة للإمام القرشي محمد بن إدريس الشافعي (ص ٢٧) .

(٣) تقدم حديث وجيز عن أبي عمرو الأوزاعي (ص ٢٧٧) .

(٤) سبق الحديث عن أبي عبد الله سفيان بن سعيد الثوري (ص ٢٧ وما يليها) .

(٥) قدمنا لك حديثاً موجزاً عن فقيه أهل العراق أبي حنيفة النعمان بن ثابت
(ص ٢٧) .

(٦) هو قاضي الكوفة ومفتيها : أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الرحمن بن أبي
ليلى ، الأنصاري ، الفقيه ، سمع الشعبي وطبقته ، وقال أحمد بن يونس : كان أفقه
أهل الدنيا ، وكان صاحب قرآن وسنة ، قرأ عليه حمزة الزيات ، وكان صدوقاً جائزاً
الحديث ، توفي في شهر رمضان من سنة ١٤٨ (العب : ٢١١/١ - وشذرات
الذهب : ٢٢٤/١) .

(٧) هو أبو ثور : إبراهيم بن خالد ، الكلبي ، البغدادي ، الفقيه ، أحد
الأعلام ، تفقه بالشافعي ، وسمع من ابن عيينة وغيره ، وبرع في العلم ، ولم يقلد
أحدًا ، قال عنه أحمد بن حنبل : أعرفه بالسنة منذ خمسين سنة وهو عندي في صلاح
سفيان الثوري ، توفي في سنة ٢٤٠ - (العب : ٢/٢ في عدة مواضع - وطبقات الشافعية :
٢٢٧/١ - وشذرات الذهب : ٩٣/٢) .

أحمد بن حنبل^(١)، وأهل^(٢) الظاهر ، وسائر الفقهاء الذين اعتمدوا في الأبواب العقلية أصول الصفاتية ، ولم يخلطوا فقهه بشيء من يدع أهل الأهواء الضلالة .
(٣) والصنف الثالث منهم : هم الذين أحاطوا علماً بطرق الأخبار والشأن الماثورة عن النبي عليه السلام ، وميزوا بين الصحيح والسقيم منها ، وعرفوا أسباب الجرح والتعديل ، ولم يخلطوا علمهم بذلك بشيء من يدع أهل الأهواء الضلالة .

(٤) والصنف الرابع منهم : قوم أحاطوا علماً بأكثر أبواب الأدب والنحو والتصريف ، وجروا على سمت أئمة اللغة ، كالحليل^(٣) ، وأبي عمرو بن العلاء^(٤) .

(١) هو شيخ أهل السنة أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ، الشيباني ، الذهلي ، المروزي ، البغدادي ؛ أحد الأعلام ببغداد ، وشيخ الإسلام والمسلمين في عصره ، وناصر السنة ، وقامع البدعة ، كان إماماً في الحديث وفنونه ، إماماً في الفقه ودقائقه ، إماماً في الورع وغوامضه ، مات في ثاني عشر شهر ربيع الأول من سنة ٢٤١ وقد جاوز سبعا وسبعين سنة بأيام (العبر : ١ / ٤٣٥ - المنهج الأحمد : ١ / ٥٤٥ - وشذرات الذهب : ٢ / ٩٦ - وطبقات الحفاظ ص ٤٣١) .

(٢) قد قدمنا كلمة عن أهل الظاهر ، وترجمنا لإمامهم داود بن علي بن خلف الأصبهاني (ص ٢٨) .

(٣) هو إمام النحاة وشيخ إمامهم : أبو عبد الرحمن الحليل بن أحمد ، الفراهيدي ، الأزدي ، البصري ، صاحب العربية والغروض ، روى عن أيوب السختياني وطائفة ، وكان إماماً كبير القدر في لسان العرب ، خيراً ، متواضعاً ، فيه زهد وتعفف ، صنف كتاب العين في اللغة ، وعليه تخرج سيبويه ، ومنه ثقف تعليلاته التي تعد من مفخر النحو العربي ، توفي الحليل في أرجح الأقوال في سنة ١٧٥ ، ويقال قبلها ، ويقال بعدها (العبر : ١ / ٢٦٨ - طبقات الزبيدي ص ٤٣) .

(٤) هو مقرئ البصرة الإمام أبو عمرو بن العلاء ، المازني ، أحد القراء السبعة . قال عنه أبو عبيدة : كان أبو عمرو أعلم الناس بالقرآن والعربية والشعر وأيام العرب ، وكانت كتبه ملء بيت إلى السقف ، ثم تنسك فأحرقها ، ومات في سنة ١٥٤ (العبر : ١ / ٢٢٣ - شذرات الذهب : ١ / ٢٣٧) .

وسَيِّدِيَّوْنَهُ^(١)، والفراء^(٢)، والأخفش^(٣)، والأصمعي^(٤)، والمازني^(٥)، وأبي عبيد^(٦)

(١) هو إمام أهل البصرة في العربية : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الذي يلقب بسيديويه ، مصنف « الكتاب » الذي يعد مفخرة التأليف في العربية ، ومعجزة الفكر ، والذي إذا أطلق لفظ الكتاب في لسان أهل العربية انصرف إليه ، وكانت وفاته على الصحيح في سنة ١٨٠ عن بضع وثلاثين سنة (العبر : ١ / ٢٧٨ - طبقات الزبيدي ص ٥٦) .

(٢) هو أبو زكرياء : يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور ، الفراء ، الديلمي ، أربع أهل الكوفة في علمهم ، نزل بغداد ، وهو أجل أصحاب الكسائي ، وكان رأسا في النحو واللغة ، مات في سنة ٢٠٧ (العبر : ١ / ٣٥٤ - مراتب النحويين لأبي الطيب الحلبي ص ٨٦ - طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٤٣ - شذرات الذهب : ١٩ / ٢) .

(٣) أشهر الأخافشة أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، المجاشعي ، أخذ عن سيديويه وكان أسن منه ، وصحب الخليل قبل أن يصحب سيديويه ، وقرأ عليه الكسائي كتاب سيديويه ، وتوفي في سنة ٢١٥ (طبقات الزبيدي ص ٧٤ - ومرتبات النحويين ص ٦٨) وفي النحاة أخفش أكبر منه هم أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد الحميد ، وهو شيخ يونس بن حبيب الذي هو شيخ سيديويه ، ويقال له : الأخفش الأكبر ، وفي النحاة أخفش أصغر ، وهو أبو الحسن علي بن سليمان البغدادى النحوى ، روى عن ثعلب والمبرد ، وتوفي في سنة ٣١٥ .

(٤) سبقت ترجمة الأصمعي قريبا (ص ٣٠٨)

(٥) المازني : هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان ، المازني ، أحد بني مازن ابن شيان ، ويقال : هو مولى لبني سدوس ، غير أنه نزل في منازل بني مازن ابن شيان فنسب إليهم ، وهو من تلاميذ أبي الحسن الأخفش ، وتوفي في سنة ٢٣٦ (طبقات الزبيدي ص ٩٢ - ١٠٠)

(٦) هو أبو عبيد القاسم بن سلام ، أحد الفقهاء والمحدثين والنحويين والعلماء بالكتاب والسنة ، وكان مؤدبا لم يكتب الناس أصح من كتبه ولا أكثر فائدة ، وكان إسحاق بن راهويه يقول : يحب الله الحق ، أبو عبيد أعلم مني ومن أحمد بن حنبل ، ومحمد بن إدريس الشافعي ، وأبو عبيد مولى للأزد من أبناء خراسان ، وولى قضاء =

وحائز أئمة النحو من الكوفيين والبصريين ، الذين لم يخطئوا علمهم بنبأ بشي
من يدع القدرية أو الرافضة أو الخوارج ، ومن مال منهم إلى شيء من الأهواء
الضالة لم يكن من أهل السنة ، ولا كان قوله حجة في اللغة والنحو .

(٥) والصنف الخامس منهم : هم الذين أحاطوا علماً بوجوه قراءات القرآن ،
وبوجوه تفسير آيات القرآن ، وتأويلها على وفق مذاهب أهل السنة ، دون
تأويلات أهل الأهواء الضالة .

(٦) والصنف السادس منهم : الزهاد الصوفية الذين أبصرُوا فأقصرُوا ،
واختبرُوا فاعتبرُوا ، ورَضُوا بالمقدور ، وقنعُوا بالميسور ، وعلمُوا أن السمع والبصر
والفؤاد كل أولئك مسئول عن الخير والشر ، ومحاسب على مثاقيل الذر ، فأعدُوا
خير الإعداد ، ليوم المعاد ، وجرى كلامهم في طريق العبارة والإشارة على سميت
أهل الحديث ، دون من يشتري لهو الحديث ، لا يعملون الخير رياءً ، ولا يتركونه
حياءً ، دينهم الوحيد ، ونفى التشبيه ، ومذهبهم التقوى بض إلى الله تعالى ، والتوكل
عليه ، والتسليم لأمره ، وإقناعه بما رزقوا ، والإعراض عن الاعتراض عليه :
(ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ، وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ)^(١) .

(٧) والصنف السابع منهم : قوم مُرابطون في ثغور المسلمين في وجوه
الكفرة ، يجاهدون أعداء المسلمين ، ويحمون حمى المسلمين ، ويدبّون عن
حريمهم وديارهم ، ويظهرُون في ثغورهم مذاهب أهل السنة والجماعة ، وهم الذين

= طرسوس أيام ثابت بن نصر بن مالك ولم يزل معبومع ولده ، وقد اختلف في وفاته
فقال البخاري : مات في سنة ٢٢٤ ، وقال غيره : مات في سنة ٢٢٣ ، وقيل : في
سنة ٢٢٢ (المنهج الأحمد : ٨٠/١ بتحقيقنا - وطبقات الزيدى ص ٣١٧ - والعبر :
٣٩٢/١ - وطبقات الحفاظ للذهبي ص ٤١٧ - وشذرات الذهب : ٥٤/٢)
(١) من الآية ٢١ من سورة الحديد ، ومن الآية ٤ من سورة الجمعة .

﴿أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمْ قَوْلَهُ : ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ، وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾﴾^(١) زادهم الله توفيقاً بفضله ومنه .

(٨) والصنف الثامن منهم : عامة البلدان التي غلبَ فيها شعار أهل السنة بدون عامة البقاع التي ظهر فيها شعار أهل الأهواء الضالة .

وإنما أردنا بهذا الصنف من العامة الذين اعتقدوا تصويب علماء السنة والجماعة في أبواب العدل والتوحيد ، والوعد والوعيد ، ورجعوا إليهم في معالم دينهم ، وقلدوهم في فروع الحلال والحرام ، ولم يعتقدوا شيئاً من بدع أهل الأهواء الضالة ، وهؤلاء هم الذين ستمهم الصوفية « حَشَوُا الْجَنَّةَ » .

فهؤلاء أصناف أهل السنة والجماعة ومجموعهم ، أصحاب الدين القويم ، والصراط المستقيم . ثبَّتَهم الله تعالى بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ، فإنه بالإجابة جدير ، وعليها قدير .

الفصل الثاني

من فصول هذا الباب

في بيان تحقيق النجاة لأهل السنة والجماعة

قد ذكرنا في الباب الأول من هذا الكتاب أن النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر افتراق أمته بعده ثلاثاً وسبعين فرقة ، وأخبر أن فرقة واحدة منها ناجية ، سئل عن الفرقة الناجية وعن صفتها ، فأشار إلى الذين هم على ما عليه هو وأصحابه ، ولسنا نجد اليوم من فرقي الأمة من هم على موافقة الصحابة رضي الله عنهم غير أهل السنة والجماعة من فقهاء الأمة ومتكلميهم الصفتية ، دون الرافضة ،

(١) من الآية ٦٩ من سورة العنكبوت .

موالِدَرِيَّة ، والخوارج ، والجمُمية ، والنَّجَّارِيَّة ، والمُشَبَّهة ، والغُلَّاة ، والحُلُولِيَّة .

أما القَدَرِيَّة فكيف يكونون موافقين للصَّحابة وقد طعن زعيمهم النِّظَامُ
في أكثر الصَّحابة ، وأسقطَ عدالةَ ابن مسعود ، ونسبه إلى الضلال من أجل
روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إن السعيدَ مَنْ سَعِدَ في بطن أمه ، والشقيُّ
مَنْ شَقِيَ في بطن أمه » ، وروايته انشقاق القمر ، وما ذاك منه إلا لإنكاره
معجزات النبي عليه السلام ، وطعنَ في فتاوى عمر رضي الله عنه من أجل أنه
حدَّث في الخمر ثمانين ، ونفى نَصْرَ بن الحجاج إلى البصرة حين خاف فتنة نساء
المدينة به ، وما هذه منه إلا لقلة غيَرتَه على الحرم ، وطعنَ في فتاوى علي رضي الله
عنه ، لقوله في أمهات الأولاد ، ثم قوله « رأيتُ أنهن يُبْعَنَ » وقال : مَنْ هو
حتى يحكم برأيه ؟ وتلبَّ عثمان رضي الله عنه لقوله في الخرقاء ^(١) بقسَمِ المال بين
الجد والأم والأخت ثلاثاً بالسوية ، ونسب أبا هريرة إلى الكذب من أجل
أنَّ الكثيرَ من رواياته على خلاف مذاهب القَدَرِيَّة ، وطعنَ في فتاوى كل من
أفتى من الصَّحابة بالاجتهاد ، وقال : إن ذلك منهم إنما كان لأجل أمرين : إما
لجهلهم بأن ذلك لا يحلُّ لهم ، وإما لأنهم أرادوا أن يكونوا زُعماء وأرباب
مذاهب تنسب إليهم ، فنسب أخيار الصَّحابة إلى الجهل أو النفاق ، والجاهل
بأحكام الدين عنده كافرٌ ، والمتعمد للخلاف بلا حُجَّة عنده منافق كافر ، أو
مُتَّسِق فاجر ، وكلاهما من أهل النار على الخلود ؛ فأوجب بزعمه على أعلام الصَّحابة
الخلود في النار التي هو بها أولى ، ثم إنه أبطل إجماع الصَّحابة ، ولم يره حجة ،
وأجاز اجتماع الأمة على الضلالة . فكيف يكون على سَمَتِ الصَّحابة مُقْتَدِيًا
بهم مَنْ يرى مخالفة جميعهم واجبا إذا كان رأيه خلاف رأيهم ؟

(١) إحدى المسائل الملقبت من مسائل الخواريث .

وكان زعيمهم واصل بن عطاء الغزال يشك في عدالة علي وأبيه ، وابن عباس ، وطلحة ، والزبير ، وعائشة ، وكل من شهد حرب الجمل من الفريقين ، ولذلك قال : لو شهد عندي علي وطلحة على باقة بقل لم أحكم بشهادتهما ، لعلمي بأن أحدهما فاسق ولا أعرفه بعينه ، فحازر علي أصله أن يكون علي وأتباعه فاسقين مخلدين في النار ، وحازر أن يكون الفريق الآخر الذين كانوا أصحاب الجمل في النار خالدين ، فشك في عدالة علي ، وطلحة ، والزبير ، مع شهادة النبي عليه الصلاة والسلام لهؤلاء الثلاثة بالجنة ، ومع دخولهم في بيعة الرضوان ، وفي جملة الذين قال الله تعالى فيهم : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ، فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ ، فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾ (١) .

وكان عمرو بن عبيد يقول بقول واصل في فريق الجمل ، وزاد عليه القول بالقطع على فسق كل فرقة من الفرقتين ، وذلك أن واصلًا إنما قطع بفسق أحد الفريقين ، ولم يحكم بشهادة رجلين أحدهما من أصحاب علي والآخر من أصحاب الجمل ، وقبل شهادة رجلين من أصحاب علي ، وشهادة رجلين من أصحاب الجمل ، وقال عمرو بن عبيد : لا أقبل شهادة الجماعة منهم ، سواء كانوا من أحد الفريقين أو كان بعضهم من حزب علي وبعضهم من حزب الجمل ، فاعتقد فسق الفريقين جميعا .

وواجب على أصله أن يكون علي وأبناءه ، وابن عباس ، وعمرار ، وأبو أيوب الأنصاري ، وخزيمة بن ثابت الأنصاري الذي جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادته بمنزلة شهادة رجلين عدلين وسائر أصحاب علي - مع طلحة ، والزبير ، وعائشة وسائر أصحاب الجمل - فاسقين مخلدين في النار ، وفيهم من الصحابة الوف ، وقد

كان مع على خمسة وعشرون بدرية، وأكثر أصحاب أحد، وستائة من الأنصار، وجماعة من المهاجرين الأولين .

وقد كان أبو الهذيل، والجاحظ، وأكثر القدرية في هذا الباب على رأي واصل بن عطاء فيهم .

فكيف يكون مقتدياً بالصحابة من يُفسق أكثرهم ويراهم من أهل النار؟ ومن لا يرى شهادتهم مقبولة كيف يقبل روايتهم؟ ومن رد روايتهم ورد شهادتهم خرج عن تمتهم ومتابعتهم، وإنما يقتدى بهم من يفعل بروايتهم، ويقبل شهادتهم، كدأب أهل السنة والجماعة في ذلك .

وأما الخوارج فقد كفروا علياً وأبنيه، وابن عباس، وأبا أيوب الأنصاري، وكفروا أيضاً عثمان، وعائشة، وطلحة، والزبير، وكفروا كل من لم يفارق علياً ومعاوية بعد التحكيم، وكفروا كل ذي ذنب من الأمة، ولا يكون على تمت الصحابة من يقول بتكفير أكثرهم .

وأما الغلاة من الروافض كالسبئية، والبيانية، والمغيرة، والمنصورية، والجاحية، والخطابية، وسائر الخلوية؛ فقد بينا خروجهم عن فرق الإسلام وبيننا أنهم في عداد عبدة الأصنام، أو في عداد الخلوية من النصاري، وليس لعبدة الأصنام ولا للنصاري وسائر الكفرة بالصحابة أسوة ولا قدوة .

وأما الزيدية منهم فالجارودية منهم يكفرون أبا بكر، وعمر، وعثمان، وأكثر الصحابة ولا يقتدى بهم من يكفر أكثرهم .

والسليمانية، والبيترية من الزيدية يكفرون عثمان أو يتوقفون فيه، ويفسقون ناصريه، ويكفرون أكثر أصحاب الجمل .

وأما الإمامية منهم فقد زعم أكثرهم أن الصحابة ارتدَّت بعد النبي صلى الله عليه وسلم سوى علي وأبنيه ومقدار ثلاثة عشر منهم .

وزعمت الكاملية منهم أن عليا أيضا ارتدَّ وكفر بتركه قتالهم ، فكيف يكون على سُنَّة الصحابة من يقول بتكفيرهم ؟

ثم نقول : كيف يكون الرافضة ، والخوارج ، والقدرية ، والجهمية ، والنجارية ، والبكرية ، والضرارية موافقين للصحابة ؟ وهم بأجمعهم لا يقبلون شيئا مما روى عن الصحابة في أحكام الشريعة ؛ لامتناعهم من قبول روايات الحديث ، والسير ، والمغازي ، من أجل تكفيرهم لأصحاب الحديث الذين هم ثقلُ الأخبار والآثار ، ورؤاة التواريخ والسير ، ومن أجل تكفيرهم فقهاء الأمة بالذين ضبطوا آثار الصحابة وقاسوا فروعهم على فتاوى الصحابة .

ولم يكن محمد الله ومنه في الخوارج ، ولا في الروافض ، ولا في الجهمية ، ولا في القدرية ، ولا في الجسمة ، ولا في سائر أهل الأهواء الضالة إمام في الفقه ، ولا إمام في رواية الحديث ، ولا إمام في اللغة والنحو ، ولا موثوق به في نقل المغازي والسير والتواريخ ، ولا إمام في الوعظ والتذكير ، ولا إمام في التأويل والتفسير ، وإنما كان أئمة هذه العلوم ، على الخصوص والعموم ، من أهل السنة والجماعة ، وأهل الأهواء الضالة إذا ردُّوا الروايات الواردة عن الصحابة في أحكامهم وسيرهم لم يصح اقتداؤهم بهم متى لم يشاهدوهم ولم يقبلوا رواية أهل الرواية عنهم .

وبأن من هذا أن المعتدين بالصحابة من يعمل بما قد صح بالرواية الصحيحة في أحكامهم وسيرهم ، وذلك سنة أهل السنة دون ذوى البدعة ، وصح بصحة ما ذكرناه تحقيق نجاحهم لحكم النبي صلى الله عليه وسلم بنجاة المعتدين بأصحابه ، والحمد لله على ذلك .

الفصل الثالث

من فصول هذا الباب

في بيان الأصول التي اجتمع عليها أهل السنة

قد اتفق جمهور أهل السنة والجماعة على أصول من أركان الدين ، كل ركن منها يجب على كل عاقل بالغ معرفة حقيقته ، ولكل ركن منها شعب ، وفي شعبها مسائل اتفق أهل السنة فيها على قول واحد ، وضلوا ومن خالفهم فيها .
(١) وأول الأركان التي رأوها من أصول الدين إثبات الحقائق والعلوم ، على الخصوص والعموم .

(٢) الركن الثاني : هو العلم بحدوث العالم في أقسامه ، من أعراضه وأجسامه .

(٣) والركن الثالث : في معرفة صانع العالم وصفات ذاته .

(٤) والركن الرابع : في معرفة صفاته الأزلية .

(٥) والركن الخامس : في معرفة أسمائه وأوصافه .

(٦) والركن السادس : في معرفة عدله وحكمته .

(٧) والركن السابع : في معرفة رسله وأنبيائه .

(٨) والركن الثامن : في معرفة معجزات الأنبياء ، وكرامات الأولياء .

(٩) والركن التاسع : في معرفة ما أجمعت الأمة عليه ، من أركان شريعة الإسلام .

(١٠) والركن العاشر : في معرفة أحكام الأمر والنهي ، والتكليف .

(١١) والركن الحادي عشر : [في معرفة فناء العباد وأحكامهم في المعاد] .

(١٢) والركن الثاني عشر : الخلافة والإمامة ، وشروط الزعامة .

(١٣) والركن الثالث عشر : في أحكام الإيمان والإسلام في الجملة .

(١٤) والركن الرابع عشر : في معرفة أحكام الأولياء ومراتب الأئمة الأنبياء .

(١٥) والركن الخامس عشر : في معرفة أحكام الأعداء من الكفرة وأهل الأهواء .

فهذه أصول اتفق أهل السنة على قواعدها ، وضلّوا من خالفهم فيها ،
وفي كل ركن منها مسائل أصول ومسائل فروع ، وهم مجمعون على أصولها وربما
اختلفوا في بعض فروعها اختلافا لا يوجب تضليلا ولا تفسيقا .

* * *

١ - فأما الركن الأول - وهو إثبات الحقائق والعلوم - فقد أجمعوا على
إثبات العلوم معاني قائمة بالعلماء ، وقالوا بتضليل نقاة العلم وسائر الأعراض ،
وبتضليل الشؤفسطائية الذين ينفون العلم وينفون حقائق الأشياء كلها ، وعدّوهم
معاندين لما قد علموه بالضرورة ، وكذلك السؤفسطائية الذين شكوا في وجود
الحقائق ، وكذلك الذين قالوا منهم بأن حقائق الأشياء تابعة للاعتقاد ، وصحّحوا
جميع الاعتقادات مع تضادها وتنافيها ، وهذه الفرق الثلاث ^(١) كلها كفر معاندة
لموجبات العقول الضرورية .

وقال أهل السنة : إن علوم الناس ، وعلوم سائر الحيوانات ، ثلاثة أنواع :
علم بديهي ، وعلم أحسي ، وعلم استدلالی ، وقالوا : من جحد العلوم البديهية ،
أو العلوم الحسية الواقعة من جهة الحواس الخمس فهو مُعاند ، ومن أنكر العلوم
النظرية الواقعة عن النظر والاستدلال نُظِر فيه : فإن كان من السمنية المنسكرة
للنظر في العلوم العقلية فهو كافر مُلحد ، وحكمه حكم الدهرية لقوله معهم بقدم
العالم وإنكار الصانع ، مع زيادته عليهم القول بإبطال الأديان كلها ، وإن كان
من يقول بالنظر في العقليات وينسكرك القياس في فروع الأحكام الشرعية
كأهل الظاهر لم يكفر بإنكار القياس الشرعي .

وقالوا بأن الحواس التي يدرك بها الحسوسات خمس ، وهي : حاسة البصر
لإدراك المرئيات ، وحاسة السمع لإدراك المسموعات ، وحاسة الذوق لإدراك

(١) يشير إلى أن السؤفسطائية ثلاث فرق : عنادية ، ولا أدرية ، وعنودية ،
وانظر مطلع شرح العقائد النسفية .

الطعم ، وحاسة الشم لإدراك الروائح ، وحاسة اللمس لإدراك الحرارة والبرودة والرطوبة ، واليبوسة ، واللين ، والخشونة بها .

وقالوا : إن الإدراكات الواقعة من جهة هذه الحواس معاني قائمة بالآلات التي تسمى حواس . وضلوا أبا هاشم الجبائي في قوله : إن الإدراك ليس بمعنى ولا عَرْض ، ولا شيء سوى المدرك .

وقالوا : إن الخبر المتواتر طريق العلم الضروري بصحة ما تواتر عنه الخبر ، إذا كان الخبر عنه مما يشاهد ويدرك بالحس ^(١) والضرورة كالعلم بصحة وجود ما تواتر الخبر فيه من البلدان التي لم يدخلها السامع مع الخبر عنها ، وكعلمنا بوجود الأنبياء والملوك الذين كانوا قبلنا ؛ فأما صحة دعاوى الأنبياء في النبوة فمعلوم لنا بالحجج النظرية .

وأكفروا من أنكر من السمنية وقوع العلم من جهة التواتر . وقالوا : إن الأخبار التي يلزمنا العمل بها ثلاثة أنواع : تواتر ، وآحاد ، ومتوسط بينهما مستفيض .

فالخبر المتواتر الذي يستحيل التواطؤ على وضعه يوجب العلم الضروري بصحة خبره ، وبهذا النوع من الأخبار علمنا البلدان التي لم ندخلها ، وبها عرفنا الملوك والأنبياء والقرُون الذين من قبلنا ، وبه يعرف الإنسان والديه اللذين هو منسوب إليهما .

وأما أخبار الآحاد فتصح إسنادها وكانت مُتَوْنَهَا غير مستحيلة في العقل ، كانت موجبة للعمل بها ، دون العلم ، وكانت بمنزلة شهادة العدول عند الحاكم في

(١) يشترط لإفادة الخبر المتواتر اليقين أربعة شروط : أحدها أن يكون الخبرون به عددا يحيل العقل تواطؤهم على الكذب ، وثانيها : أن يكونوا عاقلين بما يخبرون عنه ، وثالثها : أن يكون ما أخبروا عنه أمرا ممكنا ، ورابعها : أن يكون مستندهم في العلم بما يخبرون عنه الحس ، دون النظر والاستدلال .

أنه يلزم الحكم بها في الظاهر ، وإن لم يعلم صدقهم في الشهادة .
 وبهذا النوع من الخبر أثبت الفقهاء أكثر فروع الأحكام الشرعية في
 العبادات والمعاملات وسائر أبواب الحلال والحرام ، وضلوا من أسقط وجوب
 العمل بأخبار الآحاد في الجملة ، من الرافضة والخوارج وسائر أهل الأهواء .
 وأما الخبر المستفيض المتوسط بين التواتر والآحاد فإنه يُشارك التواتر في
 إيجابه للعلم والعمل ، ويفارقه من حيث إن العلم الواقع عنه يكون علماً مكتسباً
 نظرياً ، والعلم الواقع عن التواتر يكون ضرورياً غير مكتسب .

وهذا النوع من الخبر على أقسام .

منها : أخبار الأنبياء في أنفسهم ، وكذلك خبر من أخبر النبي عن صدقه
 يكون العلم بصدقه مكتسباً .

ومنها : الخبر المنتشر من بعض الناس ، إذا أخبر به بحضرة قوم لا يصح منهم
 التواطؤ على الكذب ، وادعى عليهم وقوع ما أخبر عنه بحضرتهم ، فإذا لم ينكر
 عليه أحد منهم علمنا صدقه فيه .

وبهذا النوع من الأخبار علمنا مُعْجَزَةَ نبينا صلى الله عليه وسلم في انشقاق
 القمر ، وتسبيح الحصا في يده ، وحنين الجذع إليه لما فارقه ، وإشباعه الخلق
 الكثير من الطعام اليسير ، ونحو ذلك من معجزاته ، غير القرآن المعجز نظمه
 فإن ثبوت القرآن وظهوره عليه وعجز العرب والعجم عن المعارضة بمثله معلوم
 بالتواتر الموجب للعلم الضروري .

ومنها : أخبار مستفيضة بين أئمة الحديث والفقهاء ، وهم مجمعون على صحتها
 كالأخبار في الشفاعة ، والحساب ، والحوض ، والصراط ، والميزان ، وعذاب
 القبر ، وسؤال الملكين في القبر .

وكذلك الأخبار المستفيضة في كثير من أحكام الفقه كنصب الزكاة ، وحمل

الخمر في الجملة ؛ والأخبار في المسح على الخفين ، وفي الرجم ، وما أشبه ذلك مما أجمع الفقهاء على قبول الأخبار فيها وعلى العمل بمضمونها .

وضلوا مَنْ خالف فيها من أهل الأهواء ، كتضليل الخوارج في إنكارها الرجم ، وتضليل مَنْ أنكر من التجذات حد الخمر ، وتضليل من أنكر المسح على الخفين ، وتكفير من أنكر الرؤية ، والحوض ، والشفاعة ، وعذاب القبر . وكذلك ضلوا الخوارج الذين قطعوا يد السارق في القليل والكثير من الحرز وغير الحرز ؛ ردّهم الأخبار الصحاح في اعتبار النصاب والحرز في القطع . وكما ضلوا من ردّ الخبر المستفيض ضلوا من ثبت على حكم خبر اتفق الفقهاء من فريق الرأي والحديث على نسخه ، كتضليل الرافضة في المتعة التي قد نسخت إباحتها .

واتفق أهل السنة على أن الله تعالى كلف العباد معرفته ، وأمرهم بها ، وأنه أمرهم بمعرفة رسوله وكتابه ، والعمل بما يدل عليه الكتاب والسنة ، وأكفروا مَنْ زعم من القدريّة والرافضة أن الله تعالى ما كلف أحدا معرفته ، كما ذهب إليه ثمامة والجاحظ وطائفة من الرافضة .

واتفقوا على أن كل علم كسبي نظري يجوز أن يجعلنا الله تعالى مضطرين إلى العلم بمعلومه ، وأكفروا من زعم من المعتزلة أن المعرفة بالله عز وجل في الآخرة مكتسبة من غير اضطرار إلى معرفته .

واتفقوا على أن أصول أحكام الشريعة : القرآن ، والسنة ، وإجماع السلف ، وأكفروا مَنْ زعم من الرافضة أن لا حجة اليوم في القرآن والسنة ، لدعواه أن الصحابة غيروا بعض القرآن وحرفوا بعضه ، وأكفروا الخوارج الذين ردّوا جميع السنن التي رواها نقلة الأخبار لقولهم بتكفير ناقلها ، وأكفروا النظام

في إنكاره حجة الإجماع ، وحجة التواتر ، وقوله بجواز اجتماع الأمة على الضلالة ، وجواز تواطؤ أهل التواتر على وضع الكذب .
فهذا بيان ما اتفق عليه أهل السنة من مسائل الركن الأول .

* * *

٢ - وأما الركن الثاني - وهو الكلام في حدوث العالم - فقد أجمعوا على أن العالم كل شيء هو غير الله عز وجل ، وعلى أن كل ما هو غير الله تعالى وغير صفاته الأزلية مخلوق مصنوع ، وعلى أن صانعه ليس بمخلوق ولا مصنوع ، ولا هو من جنس العالم ولا من جنس شيء من أجزاء العالم . وأجمعوا على أن أجزاء العالم قسمان : جواهر ، وأعراض ، على خلاف قول نفاة الأعراض في نفيتها الأعراض ، وأجمعوا على أن كل جوهر جزء لا يتجزأ ، وأكفروا النظام والفلاسفة الذين قالوا بانقسام كل جزء إلى أجزاء بلا نهاية ؛ لأن هذا يقتضي ألا تكون أجزاؤها محصورة عند الله تعالى ، وفي هذا ردُّ قوله : ﴿ وأحصى كل شيء عدداً ﴾^(١) وقالوا بإثبات الملائكة والجن والشیاطين في أجناس حيوانات العالم . وأكفروا من أنكرهم من الفلاسفة والباطنية ، وقالوا بتجانس الجواهر والأجسام ، وقالوا : إن اختلافها في الصُّور والألوان والطعوم والروائح إنما هو لاختلاف الأعراض القائمة بها .

وضلُّوا من قال باختلاف الأجسام لاختلاف الطبائع ، وضلُّوا أيضاً من قال من الفلاسفة بخمس طبائع ، وزعم أن للفلک طبيعة خامسة لا تقبل الـكون والفساد كما ذهب إليه أرسطاطاليس .

وضلُّوا من قال من الثنوية إن الأجسام نوعان : نور ، وظلمة . وإن الخير من النور ، والشر من الظلمة ، وإن فاعل الخير والصدق لا يفعل الشر والكذب ، وفاعل الشر والكذب لا يفعل الخير والصدق .

(١) من الآية ٢٨ من سورة الجن .

وسألناهم عن رجل قال : أنا شر وظلمة ، من القائل لهذا القول ؟ فإن قالوا « هو النور » فقد كذب ، وإن قالوا « هو الظلمة » فقد صدق ، وفي هذا بطلان قولهم إن النور لا يكذب والظلام لا يصدق ، وهذا إلزام لهم على أصولهم ، فأما نحن فإننا لا نثبت النور والظلمة فاعلمين قديمين ، بل نقول : إنهما مخلوقان لا فعل لهما .

واتفق أهل السنة على اختلاف أجناس الأعراض ، وأكفروا النظام في قوله : إن الأعراض كلها جنس واحد ، وإنها كلها حركات ، لأن هذا يوجب عليه أن يكون الإيمان من جنس الكفر ، والعلم من جنس الجهل ، والقول من جنس السكوت ، وأن يكون فعل النبي صلى الله عليه وسلم من جنس فعل الشيطان الرجيم ، وينبغي له على هذا الأصل ألا يفضَّب على من لعنه وشتمه لأن قول القائل « لعن الله النظام » عنده من جنس قوله « رحمه الله » :

واتفقوا على حدوث الأعراض في الأجسام ، وأكفروا من زعم من الدهرية أنها كامنة في الأجسام ، وإنما يظهر بعضها عند كون ضده في محل .

واتفقوا على أن كل عرض حادث في محل ، وأن العرض لا يقوم بنفسه ، وأكفروا من قال من المعتزلة البصرية بحدوث إرادة الله سبحانه لا في محل ، وبحدوث فناء الأجسام لا في محل ، وأكفروا أبا الهذيل في قوله : إن قول الله عز وجل للشيء « كن » عرض حادث لا في محل .

واتفقوا على أن الأجسام لا تخلو ولم تخل قط من الأعراض المتعاقبة عليها ، وأكفروا من قال من أصحاب الهيولى : إن الهيولى كانت في الأزل خالية من الأعراض ، ثم حدث فيها الأعراض حتى صارت على صورة العالم ، وهذا القول غاية في الاستحالة ؛ لأن حلول العرض في الجوهر يغير صفته ولا يزيد في عدده ، فلو كان هيولى العالم جوهرًا واحدًا لم يصر جواهر كثيرة بحلول الأعراض فيها .

وأجمعوا على وقوف الأرض وسكونها^(١) ، وأن حركتها إنما تكون بعارض يعرض لها من زلزلة ومحوها ، خلاف قول من زعم من الدهرية أن الأرض تهوى أبداً ، ولو كانت كذلك لوجب ألا يلاحق الحجر الذي نلقيه من أيدينا الأرض أبداً ، لأن الخفيف لا يلاحق ما هو أثقل منه في انحداره .

وأجمعوا على أن الأرض متناهية الأطراف من الجهات كلها ، وكذلك

(١) قد ثبت بأدلة علمية أن الأرض تدور ، وليس في القرآن ولا في السنة الصحيحة نص صريح قاطع لا يقبل التأويل يدل على أنها ليست تدور ، وهذه القضايا التي يذكرها المؤلف في هذه المسألة ما ورد بها كتاب ولا سنة ، وإنما هي أقوال لبعض أهل النظر يبطلها نظر مثل النظر الذي يثبتها ، وليس في إثباتها ما يخالف عقيدة الإسلام لا في جملتها ولا في تفاصيلها ، لهذا كان القول الحق في هذه المسألة هو ما تقوم على تأييده أدلة العلم الصحيحة ، وإن خالفت التعارف المشهور من أقاويل الفلاسفة المتقدمين ، فأما القرآن والسنة فإن ورد فيهما أو في أحدهما نص صريح قاطع لا يقبل التأويل في مسألة من المسائل الكونية أخذنا به واعتقدنا - مع ذلك - أنه هو الحق والصواب ، ومحال أن يحجى نص فيهما أو في أحدهما يخالف ما ثبت ثبوتاً قاطعاً بأدلة العقل ، إذ لا يتصور من له أدنى مسكة من التفكير أن الدين الذي حفظ للعقل مكانته وأمر باستعماله في أدق مسائله وندد بمن يهمله أو يجرى في حياته على خلاف مقتضاه ، محال أن يأتي في هذا الدين شيء يخالف مقتضى العقول ، نعم المسائل الكونية التي لم ينته العلماء من بحثها ولم يصلوا فيها إلى أمر قاطع ، وإنما يكون ما وصلوا إليه آراء ظنية ، وأفكاراً يحتمل أن تثبت كما يحتمل أن يقوم الدليل غداً على عدم صحتها ، هذه الآراء هي التي يتعين على علماء الدين ألا يتوافقوا برأي ثم ينسبوه إلى الدين ، ومن ثقافة التفكير أن يبدو لأحد العلماء رأي في مسألة من هذا النوع فينطلق رجال الدين يؤولون فيما بين أيديهم من النصوص لتطابق هذا الرأي قبل أن يثبت بقواطع الأدلة . وهذا القدر كاف الآن ، إذ ليس من غرضنا أن نكتب بحثاً وافياً نضرب فيه المثل ونسرد النصوص المؤيدة لما نذهب إليه . والله الموفق .

السما متناهية الأقطار من الجهات الست ، خلاف قول من زعم من الدهرية أنه لا نهاية للأرض من أسفل ولا من اليمين واليسار ولا من خلف ولا من أمام ، وإنما نهايتها من الجهة التي تلاقى الهواء من فوقها . وزعموا أن السماء أيضاً متناهية من تحتها ، ولا نهاية لها من خمس جهات سوى جهة السفلى ، وبطلان قولهم ظاهر من جهة عود الشمس إلى مشرقها كل يوم ، وقطعها جرم السماء وما فوق الأرض في يوم وليلة . ولا يصح قطع مالا نهاية لها من المسافة في الأمكنة في زمان متناه .

وأجمعوا على أن السموات سبع طباق ، خلاف قول من زعم من الفلاسفة والمنجمين أنها تسع ، وأجمعوا أنها ليست بكرية تدور حول الأرض ، خلاف من زعم أنها كرات بعضها في جوف بعض ، وأن الأرض في وسطها كمركز الكرة في جوفها . ومن قال بهذا لم يثبت فوق السموات عرشاً ، ولا ملائكة ، ولا شيئاً مما تثبته موجوداً فوق السموات .

وأجمعوا أيضاً على جواز الفناء على العالم كله من طريق القدرة والإمكان ، وإنما قالوا بتأييد الجنة ، وتأبيد جهنم وعذابها من طريق الشرع ، وأجازوا أيضاً فناء بعض الأجسام دون بعض ، وأكفروا أبا الهذيل بقوله بانقطاع نعيم الجنة وعذاب النار ، وأكفروا من قال من الجهمية بفناء الجنة والنار ، وأكفروا الجبائي وابنه أبا هاشم في قولهما : إن الله لا يقدر على إفناء بعض الأجسام مع إبقاء بعضها ، وإنما يقدر على إفناء جميعها بفناء مخلقه لا في محل .

* * *

٣ — وقالوا في الركن الثالث — وهو الكلام في صانع العالم وصفاته الذاتية التي استحقها لذاته — إن الحوادث كلها لابد لها من محدث صانع ، وأكفروا

تُماكة وأتباعه من القَدَرية في قولهم : إن الأفعال المتولدة لا فاعل لها .

وقالوا : إن صانع العالم خالق الأجسام والأعراض ، وأكفروا معمرًا .
وأتباعه من القَدَرية في قولهم : إن الله تعالى لم يخلق شيئًا من الأعراض ، وإنما خلق الأجسام ، وإن الأجسام هي الخالقة للأعراض في أنفسها .

وقالوا : إن الحوادث قبل حدوثها لم تكن أشياء ولا أعيانًا ، ولا جواهر ولا أعراضًا ، على خلاف قول القَدَرية في دعواها أن المعدومات في حال عديمها أشياء ، وقد زعم البصريون منهم أن الجواهر والأعراض كانت قبل حدوثها جواهر وأعراضًا ، وقول هؤلاء يؤدّي إلى القول بقدم العالم ، والقول الذي يؤدّي إلى الكفر بكفر في نفسه .

وقالوا : إن صانع العالم قديم لم يزل موجودًا ، على خلاف قول المجوس في قولهم بصانعين : أحدهما شيطان محدث ، وخلاف قول الغلاة من الروافض الذين قالوا في عليّ : إنه جوهر مخلوق محدث ، لكنه صار إلهًا صانعًا بحلول روح الإله فيه ، تعالى الله عن قولهم علوًا كبيرًا .

وقالوا بنفي النهاية والحدّ عن صانع العالم ، على خلاف قول هشام بن الحكم الرافضي في دعواه أن معبوده سبعة أشبار بشبر نفسه ، وخلاف قول مَنْ زعم من الكرامية أنه ذو نهاية من الجهة التي يلاق منها العرش ، ولا نهاية له من خمس جهات سواها .

وأجمعوا على إحالة وصفه بالصورة والأعضاء ، على خلاف قول من زعم من غلاة الروافض ومن أتباع داود الجواربي أنه على صورة الإنسان ، وقد زعم هشام بن سالم الجواليقي وأتباعه من الرافضة أن معبودهم على صورة الإنسان ، وعلى رأسه وفرة سوداء ، وهو نور أسود ، وأن نصفه الأعلى مجوّف ونصفه الأسفل مُصمت ، وخلاف قول المغيرية من الرافضة في دعواهم أن أعضاء معبودهم

على صورة حروف الهجاء ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

وأجمعوا على أنه لا يحويه مكان ، ولا يجري عليه زمان ، على خلاف قول من زعم من الهاشمية والكرامية أنه عباس لعرشه ، وقد قال أمير المؤمنين على رضى الله : إن الله تعالى خلق العرش إظهاراً لقدرته لا مكاناً لذاته ، وقال أيضاً : قد كان ولا مكان ، وهو الآن على ما كان .

وأجمعوا على نفي الآفات والغموم والآلام واللذات عنه ، وعلى نفي الحركة والسكون عنه ، على خلاف قول الهاشمية من الرافضة في قولها بجواز الحركة عليه ، وفي دعواهم أن مكانه حدث من حركته ، وخلاف قول من أجاز عليه التعب والراحة والغم والسرور والملاحة كما حكى عن أبي شعيب ^(١) الناسك ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

وأجمعوا على أن الله تعالى غنى عن خلقه ، لا يحتلج بخلقهِ إلى نفسه نفعا ، ولا يدفع بهم عن نفسه ضرراً ، وهذا خلاف قول المجوس في دعواهم أن الله إنما خلق الملائكة ليدفع بهم عن نفسه أذى الشيطان وأذى أعوانه .

وأجمعوا على أن صانع العالم واحد ، على خلاف قول الشنوية بصانعين قديمين ، أحدهما : نور ، والآخر ظلمة ، وخلاف قول المجوس بصانعين ، أحدهما : إله قديم اسمه عندهم يزدان ، والآخر شيطان رجيم اسمه أهرمن ، وخلاف قول المفوضة من غلاة الروافض في أن الله تعالى قوَّض تدير العالم إلى علي ؛ فهو الخالق الثاني ، وخلاف قول الخاطبية من القدرية أتباع أحمد بن حنبل في قولهم :

(١) لم يتيسر لي الوقوف على أخبار أبي شعيب الناسك هذا رغم طول البحث ، وإن كنت قد عثرت على كثير ممن يقال له « أبو شعيب » فإني لست على ثبوت من أن أحدهم بعينه هو المراد للمؤلف .

إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَوَّضَ تَدْيِيرَ الْعَالَمِ إِلَى عَيْسَى بْنِ مَرْيَمَ ، وَإِنَّهُ هُوَ الْخَالِقُ الثَّانِي ،
وَقَدْ اسْتَقْصَيْنَا وَجْهَ دَلَائِلِ الْمُوَحِّدِينَ عَلَى تَوْحِيدِ الصَّانِعِ فِي كِتَابِ
« الْمَلَلِ وَالنَّحْلِ » .

ع — وقالوا في الركن الرابع — وهو الكلام في الصفات القائمة
بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ — إِنَّ عِلْمَ اللَّهِ تَعَالَى وَقُدْرَتَهُ وَحَيَاتِهِ وَإِرَادَتَهُ وَسَمْعَهُ وَبَصَرَهُ وَكَلَامَهُ
صِفَاتٌ لَهُ أَزَلِيَّةٌ وَنَعُوتٌ لَهُ أَبَدِيَّةٌ .

وَقَدْ نَفَتِ الْمُعْتَرِلَةُ عَنْهُ جَمِيعَ الصِّفَاتِ الْأَزَلِيَّةِ ، وَقَالُوا : لَيْسَ لَهُ قُدْرَةٌ ، وَلَا عِلْمٌ
وَلَا حَيَاةٌ ، وَلَا رُؤْيَاةٌ ، وَلَا إِدْرَاكٌ لِلْمَسْمُوعَاتِ ، وَأُثْبِتُوا لَهُ كَلَامًا مُحَدَّثًا ، وَنَفَى
الْبَغْدَادِيُّونَ عَنْهُ الْإِرَادَةَ ، وَأُثْبِتَ الْبَهْرِيُّونَ مِنْهُمْ لَهُ إِرَادَةً حَادِثَةً لَا فِي مَحَلٍّ .

وَقُلْنَا لَهُمْ : فِي نَفْيِ الصِّفَةِ نَفْيُ الْمَوْصُوفِ ، كَمَا أَنَّ فِي نَفْيِ الْفِعْلِ نَفْيُ الْفَاعِلِ ،
وَفِي نَفْيِ الْكَلَامِ نَفْيُ الْمُتَكَلِّمِ .

وَأَجْمَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ قُدْرَةَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْمَقْدُورَاتِ كُلِّهَا قُدْرَةٌ وَاحِدَةٌ
يَقْدِرُ بِهَا عَلَى جَمِيعِ الْمَقْدُورَاتِ عَلَى طَرِيقِ الْإِخْتِرَاعِ دُونَ الْاِكْتِسَابِ ، خِلَافَ
قَوْلِ الْكِرَامِيَّةِ فِي دَعْوَاهَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا يَقْدِرُ بِقُدْرَتِهِ عَلَى الْحَوَادِثِ الَّتِي
تَحْدُثُ فِي ذَاتِهِ ، فَأَمَّا الْحَوَادِثُ الْمَوْجُودَةُ فِي الْعَالَمِ فَإِنَّمَا خَلَقَهَا اللَّهُ تَعَالَى بِأَقْوَالِهِ
لَا بِقُدْرَتِهِ ، وَخِلَافَ قَوْلِ الْبَصْرِيِّينَ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ فِي دَعْوَاهَا أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ
لَا يَقْدِرُ عَلَى مَقْدُورَاتٍ عِبَادَةٍ ، وَلَا عَلَى مَقْدُورَاتٍ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ .

وَأَجْمَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ مَقْدُورَاتِ اللَّهِ تَعَالَى لَا تَنْفَى ، خِلَافَ قَوْلِ
أَبِي الْهَذِيلِ وَأَتْبَاعِهِ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ فِي دَعْوَاهُ أَنَّ قُدْرَةَ اللَّهِ تَعَالَى تَنْفِيهِ إِلَى حَالٍ
تَنْفَى بِمَقْدُورَاتِهِ فِيهَا ، وَلَا يَقْدِرُ بَعْدَهَا عَلَى شَيْءٍ ، وَلَا يَمْلِكُ حِينَئِذٍ لِأَحَدٍ عَلَى خَيْرٍ

ولا نفع ، وزعم أن أهل الجنة وأهل النار في تلك الحال يبقون جموداً في سكون دائم ، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً .

وقد زعم الأسواري وأتباعه من المعتزلة أن الله تعالى إنما يقدر على أن يفعل ما قد علم أنه يفعله ، فأما ما علم أنه لا يفعله أو أخبر عن نفسه بأنه لا يفعله فإنه لا يقدر على فعله ، تعالى الله عن قوله علواً كبيراً .

وأجمع أهل السنة على أن علم الله تعالى واحد يعلم به جميع المعلومات على تفصيلها ، من غير حس ولا بديهة ولا استدلال عليه .

وزعم معمر وأتباعه من القدرية أن الله تعالى لا يقال : إنه عالم بنفسه ، ومن المعجائب عالم بغيره ، ولا يكون علماً بنفسه .

وزعم قوم من الرافضة أن الله تعالى لا يعلم الشيء قبل كونه .

وزعم زرارة بن أعين وأتباعه من الرافضة أن علم الله تعالى وقدرته وحياته وسائر صفاته حوادث ، وأنه لم يكن حياً ولا قادراً ولا علماً حتى خلق لنفسه حياة ووقرة وعلماً وإرادة وسمماً وبصراً .

وأجمعوا على أن سمعه وبصره مُحِيطَانِ بجميع السموعات والمريآت ، وأن الله تعالى لم يزل راثياً لنفسه ، وسامعاً لكلام نفسه . وهذا خلاف قول القدرية البغدادية في دعواهم أن الله تعالى ليس براء ولا سامع على الحقيقة ، وإنما يقال : يرى ويسمع ، على معنى أنه يعلم المرئي والمسموع ، وخلاف قول المعتزلة في دعواها أن الله تعالى يرى غيره ولا يرى نفسه ، وخلاف قول الجبائي في فرقه بين السميع والسماع ، وبين البصير والبصر ، حتى قال : إنه كان في الأزل سمياً بصيراً ، ولم يكن في الأزل سامعاً ولا مبصراً ، وهذا الفرق يمكن عكسه عليه فلا يجد من لزوم عكسه انفصالاً .

وأجمع أهل السنة على أن الله تعالى يكون مرئياً للمؤمنين في الآخرة ، وقالوا

يجوز رؤيته في كل حال ولكل حي من طريق العقل ، ووجوب رؤيته للمؤمنين خاصة في الآخرة من طريق الخبر ، وهذا خلاف قول مَنْ أحوال رؤيته من القدرية والجنمية ، وخلاف قول من زعم أنه يرى في الآخرة بحاسة سادسة ، كما ذهب إليه ضرار بن عمرو ، وخلاف قول من زعم أن الكفرة أيضا يرونه كما قال ابن سالم^(١) البصري ، وقد استقصينا مسائل الرؤية في كتاب مفرد .

وأجمع أهل السنة على أن إرادة الله تعالى مشيئته واختياره ، وعلى أن إرادته للشيء كراهة لعدمه ، كما قالوا : إن أمره بالشيء نهى عن تركه ، وقالوا أيضا : إن إرادته نافذة في جميع مراداته على حسب علمه بها ، فما علم كونه [أراد كونه] في الوقت الذي علم أنه يكون فيه ، وما علم أنه لا يكون أراد ألا يكون ، وقالوا : إنه لا يحدث في العالم شيء إلا بإرادته ، ما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن ، وزعمت القدرية البصرية أن الله تعالى قد شاء ما لم يكن ، وقد كان ما لم يشأ . وهذا القول يؤدي إلى أن يكون مقهوراً مكرهاً على حدوث ما كره حدوثه ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

وأجمع أهل السنة على أن حياة الإله سبحانه بلا روح ولا اغتذاء ، وأن الأرواح كلها مخلوقة ، على خلاف قول النصارى في دعواها قدم أب وابن وروح .

(١) يذكر باسم «ابن سالم» رجل وابنه ، أما الرجل فهو أبو عبد الله : محمد بن سالم ، تلميذ سهل التستري ، وأما ابنه فهو أبو الحسن : أحمد بن محمد بن سالم ، ولهما أتباع أطلقوا عليهم اسم «السالية» وكانوا يجمعون بين كلام أهل السنة وكلام المعتزلة مع ميل إلى التشبيه ونزعة صوفية ، وينسب إلى هذه الطائفة أبو طالب السكي وأبو الحكم ابن بركان ، وهذه الطائفة ذكر في كتاب اللمع لأبي نصر السراج (ص ٤٧٢ و ٤٧٦) وفي كتاب منهاج السنة لابن تيمية (٣٨/١ - ١٠٧/١ ط المدني) وكانت وفاة أحمد بن محمد بن سالم بعد سنة خمسين ومائتين (شذرات الذهب ٣/٣٦ - والعبر : ٢/٢٢٠) .

وأجمعوا على أن الحياة شرط في العلم والقدرة والإرادة والرؤية والسمع ، وأن من ليس بحَيٍّ لا يصح أن يكون عالماً قادراً مريداً سامعاً مُبْصِراً ، وهذا خلاف قول الصالحى وأتباعه من القدرية في دعواهم جواز وجود العلم والقدرة والرؤية والإرادة في الميت .

وأجمعوا على أن كلام الله عز وجل صفة له أزلية ، وأنه غير مخلوق ولا مُحَدَّث ولا حادث ، على خلاف قول النَّدَرِيَّة في دعواهم أن الله تعالى خلق كلامه في جسم من الأجسام ، وخلاف قول السَّكَّرَامِيَّة في دعواهم أن أقواله حادثة في ذاته ، وخلاف قول أبي الهذيل : إن قوله للشيء « كن » لا في محل وسائر كلامه مُحَدَّث في أجسام .

وقلنا : لا يجوز حدوث كلامه فيه لأنه ليس بمحل للحوادث ، ولا في غيره لأنه يوجب أن يكون غيره به متكهما آسراً ناهياً ، ولا في غير محل ، لأن الصفة لا تقوم بنفسها ، فبطل حدوث كلامه ، وصح أنه صفة له أزلية .

* * *

هـ وقالوا في الركن الخامس - وهو الكلام في أسماء الله تعالى وأوصافه - إن مأخذ أسماء الله تعالى التوقيف عليها : إما بالقرآن ، وإما بالسنة الصحيحة ، وإما بإجماع الأمة عليه ، ولا يجوز إطلاق أسم عليه من طريق القياس . وهذا خلاف قول المعتزلة البصرية في إجازتها إطلاق الأسماء عليه بالقياس ، وقد أفرط الجبائي في هذا الباب حتى سمي الله مطيعاً لعبده إذا أعطاه مراده ، وسماه مُحْبِلاً للنساء إذا خَلَقَ فيهن الحبل ، وضلته الأمة في هذه الجسارة التي تورثه الخسارة .

فقال أهل السنة : قد جاءت السنة الصحيحة بأن لله تعالى تسعة وتسعين اسماً ، وأن من أحصاها دخل الجنة ، ولم يرد بإحصائها ذكر عددها والعبارة (٢٢ - الفرق بين الفرق)

عنها ، فإن الكافر قد يذكرها حاكياً لها ولا يكون من أهل الجنة ، وإنما أراد بإحصائها العلم بها واعتقاد معانيها ، من قولهم « فلان ذو حصاة وإحصاء » إذا كان ذا علم وعقل .

وقالوا : إن أسماء الله تعالى على ثلاثة أقسام .

(١) قسم منها يدل على ذاته كالواحد ، والغنى ، والأول ، والآخر ، والجليل ، والجميل ، وسائر ما استحقته من الأوصاف لنفسه .

(٢) وقسم منها يفيد صفاته الأزلية القائمة بذاته ، كالحي ، والقادر ، والعالم ، والبر ، والسميع ، والبصير ، وسائر الأوصاف المشتقة من صفاته القائمة بذاته . وهذا القسم من أسمائه مع القسم الذي قبله لم يزل الله تعالى بهما موصوفاً ، وكلاهما من أوصافه الأزلية .

(٣) وقسم منها مشتق من أفعاله ، كالخالق ، والرازق ، والعاقل ، ونحو ذلك . وكل اسم اشتق من فعله لم يكن موصوفاً به قبل وجود أفعاله . وقد يكون من أسمائه ما يحتمل معنيين ، أحدهما : صفة أزلية ، والآخر : مفعول له ، كالحكيم : إن أخذناه من الحكمة التي هي العلم كان من أسمائه الأزلية ، وإن أخذناه من إحكام أفعاله وإتقانها كان مشتقاً من فعله . ولم يكن من أوصافه الأزلية .

* * *

٦ - وقالوا في الركن السادس - وهو الكلام في عدل الإله سبحانه ورحمته - إن الله سبحانه خالق الأجسام والأعراض خيراً وشرهاً ، وإنه خالق أكساب العباد ، ولا خالق غير الله .

وهذا خلاف قول من زعم من القدرية أن الله تعالى لم يخلق شيئاً من أكساب العباد ، وخلاف قول الجهمية : إن العباد غير مكسبين ولا قادرين على

لأن كسابهم ، فمن زعم أن العباد خالقون لأن كسابهم فهو قد رى مُشرك بربه
للدعواه أن العباد يخلقون مثل خلق الله من الأعراض التي هي الحركات والسكون
في العلوم والإرادات والأقوال والأصوات ، وقد قال الله عز وجل في ذم أصحاب
هذا القول : ﴿ أَمْ يَجْعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهُ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ؟ قُلْ :
اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ، وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾ ^(١) ، ومن زعم أن العبد لا استطاعة
لله على اكتساب وليس هو بفاعل ولا مكتسب فهو جبري ، والمعدل خارج عن
الجبر والقدر ، ومن قال « إن العبد مكتسب لعمله والله سبحانه خالق لكسبه »
فهو سني عدلى منزعه عن الجبر والقدر .

وأجمع أهل السنة على إبطال قول أصحاب التولد في دعواهم أن الإنسان
قد يفعل في نفسه شيئاً يتولد منه فعل في غيره ، وهذا خلاف قول أكثر
القدريّة بأن الإنسان قد يفعل في غيره أفعالا تتولد عن أسباب يفعلها في نفسه ،
بوخلاف قول من زعم من القدريّة أن التولدات أفعال لا فاعل لها كما
ذهب إليه ثمانية .

وأجمعوا على أن الإنسان يصح منه اكتساب الحركة والسكون والإرادة
والقول والعلم والتفكير ، وما يجري مجرى هذه الأعراض التي ذكرناها ، وعلى
أنه لا يصح منه اكتساب الألوان والطعوم والروائح والإدراكات ، على خلاف
قول بشر بن المعتز وأتباعه من المعتزلة في دعواهم أن الإنسان قد يفعل الألوان
والطعوم والروائح على سبيل التولد ، وزعموا أيضاً أنه يصح منه فعل الرؤية
في العين ، وفعل إدراك المسموع في محل السمع ، وأفحش من هذا قول معمر
القدري بأن الله تعالى لم يخلق شيئاً من الأعراض ، وأن الأعراض كلها من أفعال
الأجسام ، وكفاه بهذه الضلالة خزبا .

وقال أهل السنة : إن الهداية من الله تعالى على وجهين :

أحدهما : من جهة إبانة الحق ، والدعاء إليه ، ونصب الأدلة عليه ، وعلى هذا الوجه يصح إضافة الهداية إلى الرسل وإلى كل داع إلى دين الله عز وجل لأنهم يُرشدون أهل التكليف إلى الله تعالى ، وهذا تأويل قول الله عز وجل في رسوله صلى الله عليه وسلم : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ ^(١) أى تدعو إليه .

والوجه الثانى : من جهة أن هداية الله سبحانه لعباده خلق الاهتداء فى قلوبهم ، كما ذكره فى قوله : ﴿ قَن يُّرِدِ اللّٰهُ اَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْاِسْلَامِ ، وَمَنْ يُّرِدْ اَنْ يَضِلَّهُ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ ^(٢) وهذا النوع من الهداية لا يقدر عليه إلا الله تعالى .

والهداية الأولى من الله تعالى شاملة لجميع المكلفين ، والهداية الثانية من خاصة المهتدين ، وفى تحقيق ذلك نزل قول الله تعالى : ﴿ وَاللّٰهُ يَدْعُوْ اِلَى دَارِ السَّلَامِ ، وَيَهْدِي مَنْ يَّشَاءُ اِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيْمٍ ﴾ ^(٣) والإضلال من الله تعالى عند أهل السنة على معنى خلق الضلال فى قلوب أهل الضلال ، كقوله ﴿ وَمَنْ يُّرِدْ اَنْ يَضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ ^(٤) .

وقالوا : مَنْ أضله الله فبعده ، ومن هداه فبفضله ، وهذا خلاف قول القدرية فى دعواها أن الهداية من الله تعالى على معنى الإرشاد والدعاء إلى الحق وليس إليه من هداية القلوب شيء ، وزعموا أن الإضلال منه على وجهين :

(١) من الآية ٥٢ من سورة الشورى .

(٢) من الآية ١٢٥ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٢٥ من سورة يس .

(٤) من الآية ١٢٥ من سورة الأنعام .

أحدهما : التسمية بأن يسمى الضلال ضالاً ، والثاني : على معنى جزاء أهل الضلال على ضلالتهم ، ولو صح ما قالوا لوجب أن يقال : إنه أضل الكافرين لأنه سماهم ضالين ، ولوجب أن يقال : إن إبليس أضل الأنبياء المؤمنين لأنه سماهم ضالين ، ولزمهم أن يكون من أقام الحدود على الزناة والسارقين والمتردين مضلاً لهم ، لأنه قد جازاهم على ضلالتهم ، وهذا فاسد ، فإيؤدى إليه مثله .

وقال أهل السنة في الآجال : إن كل من مات حتف أنفه أو قتل فإمّا مات بأجله الذي جعله الله أجلاً لعمره ، والله تعالى قادر على إبقائه وزيادة في عمره ، لكنه متى لم يُبقَ إلى مدة لم تكن المدة التي لم يبقه إليها أجلاً له . وهذا كما أن المرأة التي لم يتزوجها قبل موته لم تكن امرأة له وإن كان الله سبحانه قادراً على أن يتزوجها من قبل موته ، وهذا خلاف قول من زعم من القدرية أن المقتول مقطوع عليه أجله ، وخلاف قول من زعم منهم أن المقتول ليس بميت ، وجحد فائدة قول الله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ ^(١) وهذه بدعة ذهب إليها الكعبي ، وكفى بها خزيًا .

وقال أهل السنة في الأرزاق بما هي عليه الآن وإن كل من أكل شيئاً أو شربه فإمّا تناول رزقه ، حلالاً كان أو حراماً ، على خلاف قول من زعم من القدرية أن الإنسان قد يأكل رزق غيره .

وقالوا في ابتداء التكليف : إن الله تعالى لو لم يكلف عباده شيئاً كان عدلاً منه ، وهذا خلاف قول من زعم من القدرية أنه لو لم يكلفهم لم يكن حكماً . وقالوا : لو زاد في تكليف العباد على ما كلفهم أو نقص بعض ما كلفهم

(١) هذه قطعة من الآية ١٨٥ من سورة آل عمران ، ومن الآية ٣٥ من سورة الأنبياء ، ومن الآية ٥٧ من سورة العنكبوت .

كان جائزاً ، على خلاف قول من أبى ذلك من القدرية ..
وكذلك لو لم يخلق الخلق لم يلزمه بذلك خروج عن الحكمة ، وكان للسابقين
حينئذ في علمه أنه لا يخلق

وقالوا : لو خلق الله تعالى الجمادات دون الأحياء جاز ذلك منه ، على
خلاف قول من قال من القدرية : إنه لو لم يخلق الأحياء لم يسكن حكماً .
وقالوا : لو خلق الله تعالى عباده كلهم في الجنة لكان ذلك فضلاً منه ،
على خلاف قول من زعم من القدرية أنه لو فعل ذلك لم يكن حكماً ، وهذا
حجبر منهم على الله سبحانه ، ونحن لا نرى الحجبر عليه ، بل نقول : له الأمر
والنهي ، وله القضاء يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد .

* * *

٧ - وقالوا في الركن السابع - المفروض في النبوة والرسالة - إثبات الرسل
من الله تعالى إلى خلقه ، على خلاف قول البراهمة المنكرين لهم مع قولهم بتوحيد
الصانع .

وقالوا في الفرق بين الرسول والنبي : إن كل من نزل عليه الوحي من الله
تعالى على لسان ملك من الملائكة وكان مؤيداً بنوع من الكرامات النافضة
للعادات فهو نبي ، ومن حصلت له هذه الصفة وخص أيضاً بشرع جديد أو
بنسخ بعض أحكام شريعة كانت قبله فهو رسول .

وقالوا : إن الأنبياء كثير ، والرسل منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر ، وأول
الرسل أبو جميع البشر وهو آدم عليه السلام ، وآخرهم محمد صلى الله عليه وسلم ،
على خلاف قول الجوس في دعواهم أبو جميع البشر كيومرت المنقلب بكاشاه ،
وخلاف قولهم : إن آخر الرسل زرادشت ، وخلاف قول من زعم من الخرمية
أن الرسل تتري لا آخر لهم .

وقالوا بنبوة موسى في زمانه ، بخلاف قول منكريه من البراهمة ، والمناوية
الذين أنكروه مع إقرار المناوية بعيسى عليه السلام .

وقالوا بنبوة عيسى عليه السلام ، على خلاف قول منكريه من اليهود
والبراهمة .

وأنكروا قتل عيسى ، وأثبتوا رفقه إلى السماء ، وقالوا : إنه ينزل إلى الأرض
بعد خروج الدجال ، فيقتل الدجال ، ويقتل الخزيير ، ويريق الحمرة ، ويستقبل
في صلاته الكعبة ، ويؤيد شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ، ويحيي ما أحياه
القرآن ، ويميت ما أماته القرآن .

وقالوا بتكفير كل متنبئ ، سواء كان قبل الإسلام كزرادشت وبوراسف
وماني وديصان ومرفيون ومزدك ، أو بعده كسيامة وسجاح والأسود بن يزيد
العنسي وسائر من كان بعدهم من الغنشين .

وقالوا بتكفير من ادعى للأنبياء الإلهية ، أو ادعى للأئمة نبوة أو إلهية ،
كالسبئية ، والبيانبة ، والمغيرية ، والنصورية ، والخطابية ، ومن جرى مجراهم .
وقالوا بتفضيل الأنبياء على الملائكة ، على خلاف قول الحسين بن الفضل
مع أكثر القدرية بتفضيل للملائكة على الأنبياء .

وقالوا بتفضيل الأنبياء على الأولياء من أمم الأنبياء ، على خلاف قول من
زعم أن في الأولياء من هو أفضل من الأنبياء .

وقالوا بعصمة الأنبياء عن الذنوب ، وتأولوا ما روي عنهم من زلاتهم على
أنها كانت قبل النبوة ، على خلاف قول من أجاز عليهم الصفات ، وخلاف
قول المشامية من الروافض الذين أجازوا عليهم الذنوب مع قولهم بعصمة الإمام
من الذنوب .

٨ - وقالوا في الركن الثامن - المضاف إلى المعجزات والكرامات - إن المعجزة أمر يظهر بخلاف العادة على يد مدعى النبوة ، مع تحدّيه قومه بها ، ومع عجز قومه عن معارضته بمثله ، على وجه يدل على صدقه في زمان التشكيك وقالوا : لا بد للنبي من معجزة واحدة تدل على صدقه ، فإذا ظهرت عليه معجزة واحدة تدل على صدقه وعجزوا عن معارضته بمثله فقد لزمهم الحجة ، في وجوب تصديقه ، ووجوب طاعته ، فإن طالبوه بمعجزة سواها فالأمر إلى الله عز وجل : إن شاء أيده بها ، وإن شاء عاقب المطالبين له بها لتركهم الإيمان بمن قد ظهرت دلالة صدقه ، وهذا خلاف قول من زعم من القدرية أن النبي عليه الصلاة والسلام لا يحتاج إلى معجزة أكثر من استقامة شريعته كما ذهب إليه ثمانية .

وقالوا : الصادق في دعوى النبوة يجوز ظهور معجزة التصديق عليه ، ولا يجوز ظهور معجزة التصديق على المتنبي في دعوى النبوة ، ويجوز أن يظهر عليه معجزة تدل على كذبه كنطق شجرة أو عضو من أعضائه بكذبه .

وقالوا : يجوز ظهور الكرامات على الأولياء ، وجعلوها دلالة على الصدق في أحوالهم كما كانت معجزات الأنبياء دلالة على صدقهم في دعاويهم .

وقالوا : على صاحب المعجزة إظهارها والتحدّي بها ، وصاحب الكرامات لا يتحدّى بها غيره ، وربما كتمها ، وصاحب المعجزة مأمون العاقبة ، وصاحب الكرامة لا يامن تغير عاقبته كما تغيرت عاقبة بلعم بن باعورا بعد ظهور كراماته ، وأنكرت القدرية كرامات الأولياء ، لأنهم لم يجدوا من فرقهم ذا كرامة .

وقالوا بإعجاز القرآن في نظمه ، على خلاف قول من زعم من القدرية أن لا إعجاز في نظم القرآن كما ذهب إليه النظام .

وقالوا : من معجزات محمد صلى الله عليه وسلم انشقاق القمر ، وتسبيح الحصا

في يده ، وينبوع الماء من بين أصابعه ، وإشباعه الخلق الكثير من الطعام
اليسير ، ونحو ذلك كثير ، وقد خالف النظام وأتباعه من القدرية ذلك .

* * *

٩ - وقالوا في الركن التاسع - المضاف إلى أركان شريعة الإسلام : إن
الإسلام مبني على خمسة أركان : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ،
وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت الحرام .

وقالوا : مَنْ أَسْقَطَ وجوبَ ركن من هذه الأركان الخمسة أوتأولها على معنى
مؤالاة قوم كما تأولت عليها المنصورية والجناحية من غلاة الرافضة فهو كافر .

وقالوا في الصلوات المفروضة : إنها خمس ، وأكفروا مَنْ أَسْقَطَ وجوبَ
بعضها ، أو كَان مسيماً الكذاب قد أسقط وجوبَ صلاتي الصبح والمغرب ،
وجعل سقوطها مهراً لأمرائه سجاح المثبئة فكفر وألحد .

وقالوا بوجوب عقد صلاة الجمعة ، وأكفروا من الخوارج والبروافض مَنْ
قال : لا جمعة اليوم حتى يظهر إمامهم الذي ينتظرونه .

وقالوا بوجوب زكاة الأعيان في الذهب والورق ، والإبل ، والبقر ، والغنم
إذا كانت هذه الأصناف الثلاثة من النعم ساعة ، وأوجبوها في الحبوب المقتاتة
التي يزرعها الناس ويتخذون منها قوتاً ، وأوجبوها في ثمار النخيل والأعناب ،
فَمَنْ قال لا زكاة في هذه الأشياء التي ذكرناها كفر . وَمَنْ أثبت زكاتها في
الجملة وكان خلافه في نصبها على ما اختلف فيه فقهاء الأمة لم يكفر .

وقالوا بوجوب صوم رمضان ، وحرمو الفطر فيه إلا بعذر : صغير ، أو جنون ،
أو مرض ، أو سفر ، أو نحو ذلك من الأعذار .

وقالوا باعتبار شهر الصيام من رؤية هلال رمضان ، أو بكال شعبان ثلاثين

يوماً ، ولم يفطروا في آخره إلا بروية هلال شوال ، أو بكمال أيام رمضان ثلاثين يوماً ، وصَلَّوْا من صام من الروافض قبل الهلال بيوم وأفطر قبل الفطر بيوم .

وقالوا بوجوب الحج في العمر مرة واحدة على من استطاع إليه سبيلاً ، وأكفروا من أسقط وجوبه من الباطنية ، ولم يكفروا من أسقط وجوب العمرة باختلاف الأمة في وجوبها .

وقالوا : من شرط صحة الصلوات : الطهارة ، وسُتْرُ العَوْرَةِ ، ودخول الوقت ، واستقبال القبلة على حسب الإمكان ، ومن أسقط اعتبار هذه الشروط أو اعتبار شيء منها مع الإمكان كفر .

وقالوا بوجوب الجهاد مع الأعداء للإسلام حتى يُسَلِّمُوا أو يُؤَدُّوا الجزية ، ومنهم من لا يجوز قبول الجزية منه .

وقالوا بمجواز البيع ونحرим الربا ، وضلُّوا من أباح الربا بالجملة .

وقالوا بأن الفروج لا تستباح إلا بنكاح صحيح أو ملك يمين ، وأكفروا المبيضة والحمرية ، والخنزيرية ، الذين أباحوا الزنى ، وأكفروا أيضاً من تأول المحرمات على قوم زعم أن موالاتهم حرام .

وقالوا بوجوب إقامة حد الزنى ، وللبرقة ، والخمر ، والقذف . وأكفروا من أسقط حد الخمر والرجم من الخوارج .

وقالوا : أصول أحكام الشريعة ، الكتاب ، السنة ، وإجماع السلف ، وأكفروا من لم ير إجماع الصحابة حجة ، وأكفروا الخوارج في ردِّهم حجج الإجماع والسنن ، وأكفروا من قال من الروافض لا حجة في شيء من ذلك ، وإنما الحجة في قول الإمام الذي ينتظرونه ، وهؤلاء اليوم حيارى في التيه ، وكفاهم بذلك خزياً .

١٠ - وقالوا في الركن العاشر - المضاف إلى الأمر والنهي - إن أفعال المكلفين خمسة أقسام : واجب ، ومحظور ، ومستنون ، ومكروه ، ومباح .
فالواجب : ما أمر الله تعالى به على وجه اللزوم ، وتاركه مستحق للعقاب على تركه .

والمحظور : ما نهى الله عنه ، وفاعله يستحق العقاب على فعله .
والمستنون : ما يُثاب فاعله ، ولا يعاقب تاركه .
والمكروه : ما يُثاب تاركه ، ولا يعاقب فاعله .
والمباح : ما ليس في فعله ثواب ولا عقاب ، ولا في تركه ثواب ولا عقاب .
وهذا كله في أفعال المكلفين ، فلما أفعال البهائم والمجانين والأطفال فإنها لا توصف بالإباحة والوجوب والمحظور بحال .

وقالوا : إن كل ما وجب على المكلف من معرفة أو قول أو فعل فإنما وجب عليه بأمر الله تعالى إياه به ، وكل ما حرم عليه فعله فنهى الله تعالى إياه عنه ، ولو لم يرد الأمر والنهي من الله تعالى على عباده لم يجب عليهم شيء ولم يحرم عليهم شيء .

وهذا خلاف قول من زعم من البراهمة والقدرية أن التكليف يتوجه على العاقل بخاطرين مخاطران يلقبه .

أحدهما : من قبل الله سبحانه يدعوه به إلى النظر والاستدلال .
والآخر : من قبل الشيطان يدعوه به إلى العصيان ، وينهاه به عن طاعة الخاطر الأول .

وهذا يوجب عليهم أن يكون ذلك الشيطان مكلفاً بخاطرين ، أحدهما : من قبل الله تعالى ، والآخر : من قبل شيطان آخر ، ثم يكون القول في الشيطان الآخر كالقول في الأول ، حتى يتسلسل ذلك بشياطين لا إلى نهاية ، وهذا محال ، وما يؤدّي إلى المحال محال .

١١ - وقالوا في الركن الحادى عشر - المضاف إلى فناء العباد وأحكامهم
 في المعاد - إن الله سبحانه قادر على إفناء جميع العالم جملة ، وعلى إفناء بعض
 الأجسام مع بقاء بعضها ، خلاف قول مَنْ زعم من القَدَرِية البصرية أنه يقدر
 على إفناء كل الأجسام بفناء مخلقه لا فى محل ، ولا يقدر على إفناء بعض
 الأجسام مع بقاء بعضها .

وقالوا : إن عز وجل يعيد فى الآخرة الناسَ وسائرَ الحيوانات التى ماتت
 فى الدنيا ، وهذا خلاف قول مَنْ زعم أنه إنما يعيد الناسَ ، دون الأحياء الباقين .
 وقالوا بخلق الجنة والنار ، خلاف قول من زعم أنهما غير مخلوقتين .
 وقالوا بدوام نعيم الجنة على أهلها ، ودوام عذاب النار على المشركين
 والمنافقين ، خلاف قول من زعم أنهما يَفْنَيَانِ كما زعم جَهْمُ ، وخلاف قول
 أبى الهذيل القَدَرى بفناء مقدرات الله تعالى فيها وفى غيرها .
 وقالوا بأن الخلود فى النار لا يكون إلا للكفرة ، على خلاف قول القَدَرِية
 والخوارج بتخليد كل من دخل النار فيها .

وقالوا بأن القَدَرِية والخوارج يخلّدون فى النار ولا يخرجون منها ، وكيف
 يغفر الله تعالى لمن يقول : ليس لله أن يغفر ويُخْرِجَ من النار مَنْ دخلها ؟
 وقالوا بإثبات السؤال فى القبر ، وبعذاب القبر لأهل العذاب ، وقطعوا بأن
 المنكرين لعذاب القبر يعذبون فى القبر .

وقالوا بالحوض ، والصراط ، والميزان ، وَمَنْ أنكر ذلك حُرِمَ الشرب
 من الحوض ، ودحضت قدمه من الصراط إلى نار جهنم .
 وقالوا بإثبات الشفاعة من النبى صلى الله عليه وسلم ، ومن صلحاء أمته ،
 للمذنبين من المسلمين ، ولمن كان فى قلبه ذرّة من الإيمان ، والمنكرون للشفاعة
 يُحْرَمُونَ الشفاعة .

١٢ - وقالوا في الركن الثاني عشر - المضاف إلى الخلافة والإمامة - إن الإمامة فرض واجب على الأمة لأجل إقامة الإمام ، ينصب لهم القضاة والأمناء ويضبط نفورهم ، ويُغزى جيوشهم ، ويُقسَم النِّقْء بينهم ، وينتصف لمظلومهم من ظالمهم .

وقالوا : إن طريق عقد الإمامة للإمام في هذه الأمة الاختيار بالاجتهاد .

وقالوا : ليس من النبي صلى الله عليه وسلم نصٌّ على إمامة واحد بعينه ، على خلاف قول من زعم من الرافضة أنه نصٌّ على إمامة علي رضي الله عنه نصًّا مفعولاً بضمه ، ولو كان كما قالوه لنقل ذلك نقل ثلثة ، ولا ينفصل من ادعى ذلك في عليٍّ مع عدم التواتر في نقله عن ادعى مثله في أبي بكر أو غيره مع عدم النقل فيه .

وقالوا : من شرط الإمامة النسب من قريش ، وهم : بنو النضر بن كنانة ابن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان ، على خلاف قول من زعم من الضَّرارية أن الإمامة تصلح في جميع أصناف العرب وفي الموالى والمعجم ، وخلاف قول الخوارج بإمامة زعمائهم الذين كانوا من ربيعة وغيرهم ، كثناف بن الأزرق الحنفي ، ونجدة بن عامر الحنفي ، وعبد الله بن وهب الراسبي ، وحرث قوص بن زهير البجلي ، وشبيب بن يرید الشيباني ، وأمثالهم ، عنادا منهم لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « الأئمة من قريش » .

وقالوا : من شرط الإمام : العلم ، والعدالة ، والسياسة ، وأوجبوا من العلم له مقدار ما يصير به من أهل الاجتهاد في الأحكام الشرعية ، وأوجبوا من عدالته أن يكون ممن يجوز حكم الحاكم بشهادته - وذلك بأن يكون عدلاً في دينه ، مصلحاً للمال وحاله ، غير مرتكب لكبيرة ولا مُصِرَّ على صغيرة ، ولا تارك المعروف في جل أسبابه - وليس من شرطه العصمة من الذنوب كلها ،

خلاف قول مَنْ زَعَمَ من الإمامية أن الإمام يكون معصوما من الذنوب كلها ،
وقد أجازوا له في حال التَّقيَّة أن يقول « لست بإمام » وهو إمام ، وقد أباحوا له
الكذب في هذا مع قولهم بعصمته من الكذب .

وقالوا : إن الامامة تنعقد بمن يعقدها لمن يصلح للإمامة ، إذا كان العاقد
من أهل الاجتهاد والعدالة .

وقالوا : لا تصح الإمامة إلا لواحد في جميع أرض الإسلام ، إلا أن يكون
بين الضعفين حاجز من بحر أو عدو لا يُطَاق ، ولم يَقدر أهل كل واحد من
الضعفين على نصرته أهل الصقع الآخر ، فحينئذ يجوز لأهل الصقع عقد الإمامة
لواحد يصلح لها منهم .

وقالوا بإمامة أبي بكر الصديق بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، خلاف قول
مَنْ أثبت لها علي وحده من الرافضة ، وخلاف قول الراوندية الذين أثبتوا إمامة
عَلِيٍّ بعده .

وقالوا بتفضيل أبي بكر ، وعمر ، علي مَنْ بعدهما ، وإنما اختلفوا في التفاضل
بين علي وعثمان رضي الله عنهما .

وقالوا بموالاة عثمان ، وتبرؤا من أكفره .

وقالوا بإمامة عليٍّ في وقته ، وقالوا بتصويب عليٍّ في حروبه بالبصرة ،
مُوصِّفَيْن ، ونهروان .

وقالوا بأن طلحة والزبير تابا ورَجعا عن قتال علي ، لكن الزبير قتلته عمرو
ابن جُرْمُوز بوادي السباع بعد مُنْصَرَفِهِ من الحرب ، وطلحة لما هَمَّ بالانصراف
حَرَّمَهُ مَرْوان بن الحكم - وكان مع أصحاب الجمل - بسهم قتلته .

وقالوا : إن عائشة رضي الله عنها قَصَدَتِ الإصلاحَ بين الفريقين فَعَلِمَها

منوضية والأزد على رأيها ، وقالوا علياً دون إذهبا ، حتى كان من الأمر
سما كان .

وقالوا في صفين : إن الصواب كان مع علي رضي الله عنه ، وإن معاوية
وأصحابه بقوا عليه بتأويل أخطئوا فيه ؛ ولم يكفروا بخطئهم .

وقالوا : إن علياً أصاب في التحكيم ، غير أن الحكمين أخطأ في خلع علي
عن غير سبب أوجب خلعه ، وخدع أحد الحكمين الآخر .

وقالوا بمروق أهل النهروان على الدين ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم سماهم
سارقين ، لأنهم أكفروا علياً ، وعثمان ، وعائشة ، وابن عباس ، وطائفة ،
والزبير ، وسائر من تبع علياً بعد التحكيم . وأكفروا كل ذى ذنب من
المسلمين ، ومن أكفر المسلمين وأكفر أخيار الصحابة فهو الكافر دونهم .

* * *

١٣ — وقالوا في الركن الثالث عشر المضاف إلى الإيمان والإسلام — إن
أهل الإيمان المعرفة والتصديق بالقلب ، وإنما يخلفوا في تسمية الإقرار وطاعات
الأعضاء الظاهرة إيماناً ، مع اتفاقهم على وجوب جميع الطاعات المفروضة ، وعلى
استصحاب النوافل المشروعة ، خلاف قول الكرامية الذين زعموا أن الإيمان
هو الإقرار الفرد ، سواء كان معه إخلاص أو نفاق ، وخلاف قول من زعم من
القدرية والخوارج أن اسم المؤمن يقول عن مرتكبي الذنوب :

وقالوا : إن اسم الإيمان لا يزول بذنوب الكفر ، ومن كان ذنبه دون
الكفر فهو مؤمن وإن فسق بمصيبة .

وقالوا : لا يحل قتل امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : من ردة ، أو زنى بعتة
إحصان ، أو قصاص بمقتول هو كفؤه ، وهذا خلاف قول الخوارج في إبادة
قتل كل عاص لله تعالى .

ولو كان للذنبون كلهم كفر لكانوا مرتدين عن الإسلام ، ولو كانوا

كذلك لكان الواجب قتلهم دون إقامة الحدود عليهم ، ولم يكن لوجوب قطع يد السارق وجلد القاذف ورجم الزاني المحصن فائدة ، لأن المرتد ليس له حد إلا القتل .

* * *

١٤ — وقالوا في الركن الرابع عشر - المضاف إلى الأولياء والأئمة - إن الملائكة معصومون عن الذنوب ، لقول الله تعالى فيهم : ﴿ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ ^(١) .

وقال أكثرهم بفضل الأنبياء على الملائكة ، خلاف قول من فضل الملائكة على الأنبياء ، والتزم من أجل ذلك فضل الزبانية على أولى العزم من الرسل . وقالوا بفضل الأنبياء على الأولياء من الأمم ، خلاف قول من فضل بعض الأولياء على بعض الأنبياء من الكرامية .

واختلف أهل السنة في إمامة المفضول ، فأباها شيخنا أبو الحسن الأشعري . وأجازها القلانسي .

وقالوا بموالاة العشرة من أصحاب النبي عليه السلام ، وقطعوا بأنهم من أهل الجنة ، وهم الخلفاء الأربعة ، وطلحة ، والزبير ، وسعد بن أبي وقاص ، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبو عبيدة بن الجراح .

وقالوا بموالاة كل من شهد بدرًا مع النبي عليه السلام ، وقطعوا بأنهم من أهل الجنة ، وكذلك القول فيمن شهد معه أحدًا ، إلا رجلا اسمه قُزَمان فإنه قُتِلَ بأحد جماعة من المشركين ، وقتل نفسه ، وكان ينسب إلى الفلق ، وكذلك كل من شهد بيعة الرضوان بالحدِيثِيَّة من أهل الجنة .

وقالوا : قد صح الخبر بأن سبعين ألفًا من هذه الأمة يدخلون الجنة

(١) من الآية ٦ من سورة التحريم .

يلا حساب ، وإن كل واحد منهم يشفع في سبعين ألفاً ، وقد دخل في هذه الجملة عسكاشة بن محسن .

وقالوا أيضاً بموالاة كل مَنْ مات على دين الإسلام ، ولم يكن قبل موته على بدعة من ضلالات أهل الأهواء الضالة .

* * *

١٥ - وقالوا في الركن الخامس عشر المضاف إلى أحكام أعداء الدين : إن أعداء دين الإسلام صنفان : صنف كانوا قبل ظهور دولة الإسلام ، وصنف ظهروا في دولة الإسلام ، وتستروا بالإسلام في الظاهر ، وكادوا المسلمين ، واجتفوا غوائلهم .

فالذين كانوا قبل الإسلام أصناف ، تختلف فيهم الأوصاف .

منهم : عبدة الأصنام والأوثان .

ومنهم : عبدة إنسان مخصوص كالذين عبدوا جهمشيد ، والذين عبدوا

تمروذ بن كنعان ، والذين عبدوا فرعون ، ومن جرى مجراهم .

ومنهم : الذين عبدوا كل ما استحسنتوا من الصُّور على مذاهب الحلولية في دعواها حلول روح الإله برغمهم في الصور الحسنة .

ومنهم : الذين عبدوا الشمس أو القمر ، أو الكواكب جملةً ، أو بعض الكواكب خصوصاً .

ومنهم : الذين عبدوا الملائكة وسموها بنات الله ، وفيهم نزل قول الله تعالى :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيَسْئُونَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةَ الْإِنثَى ﴾ (١)

ومنهم : مَنْ عبد شيطاناً مريداً ، ومنهم : قوم عبدوا البقر ، ومنهم :

الذين عبدوا النيران .

وحكم جميع عبدة الأصنام والناس والملائكة والنجوم والنيان تحريمٌ

ذبانهم ، ونكاح نسائهم على المسلمين .

(١) من الآية ٧٧ من سورة النجم .

واختلفوا في قبول الجزية منهم ، فقال الشافعي : لا تُقبَل منهم الجزية ، وإنما يجوز قبولها من أهل الكتاب أو من له شبهة كتاب ، وقال مالك وأبو حنيفة : يجوز قبولها منهم ، غير أن مالك استثنى القرشي منهم ، واستثنى أبو حنيفة العربي منهم .

ومن أصناف الكفرة قبل الإسلام السوفسطائية المنكرة للحائق ، ومنهم السَّمْنِيَّة القائلون بقدَم العالم مع إنكارهم للنظر والاستدلال ، ودعواهم أنه لا يُعَلَم شيء إلا من طريق الحواس الخمس ، ومنهم الدهرية القائلون بقدَم العالم ، ومنهم القائلون بقدَم هيولى العالم مع إقرارهم بحدوث الأعراض منها ، ومنهم الفلاسفة الذين قالوا بقدَم العالم وأنكروا الصانع ، وبه قال منهم فيثاغورس ، وباذينوس . ومنهم الفلاسفة الذين أقرروا بصانع قديم ، ولكنهم زعموا أن صنَّعه قديم معه ، وقالوا بقدَم الصانع والمصنوع ، كما ذهب إليه أبيقليس ، ومنهم الفلاسفة الذين قالوا يقدم الطبائع الأربع والعناصر الأربعة التي هي الأرض والماء والنار والهواء ، ومنهم الذين قالوا بقدَم هذه الأربعة وقدم الأفلاك والكواكب معها ، وزعم أن للفلك طبيعة خامسة ، وأنها لا تقبل الكون والفساد ، لا في الجملة ولا في التفصيل .

وقد أجمع المسلمون على أن هؤلاء الأصناف الذين ذكرناهم لا يحل للمسلمين أكل ذبائحهم ، ولا نكاح نسائهم ، واختلفوا في قبول الجزية منهم ، فمن قبلها من أهل الأوثان قبلها منهم ، ومن لم يقبلها من أهل الأوثان لم يقبلها منهم . وبه قال الشافعي وأصحابه .

وقالوا في الجوس إنهم أربع فرق : زروانية ، ومسخية ، وخرميدنية ، وبها فريديّة ، وذبائح جميعهم حرام ، وكذلك نكاح نسائهم حرام ، وقد أجمع الشافعي ومالك وأبو حنيفة والأوزاعي والثوري على جواز قبول الجزية من

الزروانية والمسخية منهم ، وإنما اختلفوا في مقدار ذبائهم ، فقال الشافعي :
دية الجوسى خمسُ دية اليهودى والنصرانى ، ودية اليهودى والنصرانى ثلث دية
المسلم ، فدية الجوسى إذا خمسُ ثلث دية المسلم . وقال أبو حنيفة : دية الجوسى
واليهودى والنصرانى كدية المسلم .

وأما المزدكية من الجوس فلا يجوز قبول الجزية منهم ، لأنهم فارقوا دين
الجوس الأصلية باستباحة الحرمات كلها ، ويقولهم : إن الناس كلهم شركاء
في الأموال ، والنساء ، وسائر اللذات .

وكذلك البهافريدي لا يجوز قبول الجزية منهم ، وإن كانوا أحسن قولاً
من الجوس الأصلية ، لأن دينهم ظهر من زعيمهم « به آفريد » في دولة الإسلام
وكل كفر ظهر بعد دولة الإسلام فلا يجوز أخذ الجزية من أهله .

واختلف الفقهاء في الصابئين من الكفرة ، فقال أكثرهم : إن حكمهم في
الذبيحة والنكاح والجزية حكم النصارى في جواز ذلك كله ، ومنهم من قال :
إن مَنْ قال من الصابئين بقدوم الهيولى فحكمه حكم أصحاب الهيولى كما ذكرناه
قبل هذا ، وَمَنْ قال منهم بحدوث العالم وكان الخلاف معه في صفات الصانع
فحكمه حكم النصارى ، وبه نقول .

وأجمع أصحاب الشافعي على أن البراهمة الذين ينكرون جميع الأنبياء والرسول
لا تحل ذبائهم ولا نكاح نسائهم ، وإن وافقوا المسلمين في حدوث العالم وتوحيد
صانعه ، والخلاف في قبول الجزية منهم كالخلاف في قبولها من أهل الأوثان .

وأجمع فقهاء الإسلام على استباحة ذبائح اليهود والسامرة والنصارى ، وعلى
جواز نكاح نسائهم ، وعلى جواز قبول الجزية منهم .

وإنما اختلفوا في مقدار الجزية ، فقال الشافعي : إن بذل كل حالم منهم
ديناراً واحداً حقن دمه ، وقال أبو حنيفة : على المוסر منهم ثمانية وأربعون درهماً

وعلى المتوسط أربعة وعشرون ، وعلى الفقير اثنا عشر .

واختلفوا في حدودهم ، فقال الشافعي : إنها كحدود المسلمين ، ويُرَجَم الزاني منهم إذا كان مُحْصَنًا ، وقال أبو حنيفة : لا رَجَم عليهم .

واختلفوا في دِيَّاتِهِمْ ، فقال الشافعي : دية الرجل منهم ثلث دية المسلم ، ودية المرأة منهم ثلث دية المسامة ، وقال مالك : دية الكتابي نصف دية المسلم ، وقال أبو حنيفة : كدية المسلم سواء .

وأختلفوا في جَرَائِنِ القصاص بينهم ؛ فقال الشافعي : لا يقتل مؤمن بكافر بحالٍ ، وقال أبو حنيفة : يُقَتَّلُ المسلم بالذمي ، ولا يقتل بالمستأمن .

واختلفوا أيضاً في وجوب الجزية على الشيخ الفاني منهم ، فأوجبها الشافعي ولم يوجبها أبو حنيفة إلا على مَنْ كان منهم ذات يدٍ في الحروب .

واختلفوا في الثَّنَوِيَّة - من المانوية ، والدَيْصَانِيَّة ، والرقيونية الذين قالوا بقدوم النور والظلمة ، وزعموا أن العالم مركب منهما ، وأن الخير والنفع من النور ، وأن الشر والضرر من الظلام - فزعم بعض الفقهاء أن حكمهم كالجوس ، وأباح أخذ الجزية منهم مع تحريم ذبائهم ونسائهم ، والصحيحُ عندنا أن حكمهم في النكاح والذبيحة والجزية كحكم عِبَدَةِ الأصنام والأوثان ، وقد بينّا ذلك قبل هذا .

وأما الكفرة الذين ظهرُوا في دولة الإسلام ، واستَنَرُوا بظاهر الإسلام ، واغْتالُوا المسلمين في السر - كَالْعَلَاة من الرافضة السَّبْئِيَّة ، والبيانية ، والمغيرية ، والمنصورية ، والجنّاحية ، والخطابية ، وسائر الخُلُولِيَّة ، والباطنية ، والمقنعية المبيضة بما وراء نهر جَيْحُون ، والحَمْرَة بأذربيجان ، ومَحْمَرَة طبرستان ، والذين قالوا يتناسخ الأرواح من أتباع ابن أبي العوجاء ، ومن قال بقول أحمد بن حنبل من

المعتزلة ، ومن قال بقول اليزيدية من الخوارج الذين زعموا أن شريعة الإسلام تنسخ بشرع نبي من العجم ، ومن قال بقول الميمونية من الخوارج الذين أباحوا نكاح بنات البين وبنات البنات ، ومن قال بمذاهب العذافرة من أهل بغداد ، أو قال بقول الخلاجية الغلاة في مذهب الحلولية ، أو قال بقول البابكية أو الرزامية المفرطة في أبي مسلم صاحب دولة بني العباس ، أو قال بقول الكاملية الذين أكفروا الصحابة بتركها بيعة علي ، وأكفروا عليًا بتركه قتالهم - فإن حكم هذه الطوائف التي ذكرناها حكم المرتدين عن الدين ، ولا تحل ذبايحهم ، ولا يحل نكاح المرأة منهم ، ولا يجوز تقريرهم في دار الإسلام بالجزية ، بل يجب استئناهم . فإن تابوا وإلا وجب قتلهم واستغنأ أموالهم .

واختلفوا في استرقاق نسائهم وذريتهم ، فأباح ذلك أبو حنيفة وطائفة من أصحاب الشافعي ، منهم أبو إسحاق المروزي صاحب ابن سريج ، ومن أباح ذلك استدلالًا بأن خالد بن الوليد لما قاتل بني حنيفة وفرغ من قتل مُسَيْلَمَةَ الكذاب صالح بن حنيفة على الصفراء والبيضاء ، وعلى ربع السبي من النساء والذرية ، وأنقذهم إلى المدينة ، وكان منهم خولة أم محمد بن الحنفية .

وأما أهل الأهواء - من الجارودية ، والمهشامية ، والنجارية ، والجهمية ، والإمامية الذين أكفروا خيار الصحابة ، والقدرية المعتزلة عن الحق ، والبكرية المنسوبة إلى بكر ابن أخت عبد الواحد ، والضرارية ، والمُشَبَّهة كلها ، والخوارج - فإننا نكفرهم كما يكفرون أهل السنة ، ولا تجوز الصلاة عليهم عندنا ، ولا الصلاة خلفهم .

واختلف أصحابنا في التوارث منهم ، فقال بعضهم : نرثهم ولا يرثوننا ، وبنَّاهُ على قول معاذ بن جبل « إن المسلم يرث من الكافر ، والكافر لا يرث من المسلم » والصحيحُ عندنا أن أموالهم في ، ولا توارث بينهم وبين السني ، وقد

روى أن شيخنا أبا عبد الله الحارث بن أسد الحاسبي لم يأخذ من ميراث أبيه شيئاً ، لأن أباه كان قدرياً .

وقد أشار الشافعي إلى بطلان صلاة من صلى خلف من يقول بخلق القرآن ونفي الرؤية .

وروى هشام بن عبيد الله الرازي ، عن محمد بن الحسن أنه قال فيمن صلى خلف من يقول بخلق القرآن : إنه يُعِيدُ الصلاة .

وروى يحيى بن أكثم أن أبا يوسف سئل عن المعتزلة ، فقال : هم الزنادقة . وأشار الشافعي في كتاب « الشهادات » إلى جواز شهادة أهل الأهواء إلا الخطائية الذين أجازوا شهادة الزور لموافقهم على مخالفتهم ، وأشار في كتاب « القياس » إلى رجوعه عن قبول شهادة المعتزلة وسائر أهل الأهواء .

ورد مالك شهادة أهل الأهواء في رواية أشهب ، وابن القاسم ، والحارث ابن مسكين عن مالك أنه قال في المعتزلة : زنادقة لا يستتابون ، بل يقتلون .

وأما المعاملة معهم بالبيع والشراء فحكم ذلك عند أهل السنة كحكم عقود المعاوضة بين المسلمين الذين في أطراف الثغور وبين أهل الحرب ، وإن كان قتلهم مباحاً ، ولا يجوز أن يبيع المسلم منهم مصحفاً ولا عبداً مسلماً في الصحيح من مذهب الشافعي .

واختلف أصحاب الشافعي في حكم القدرية المعتزلة عن الحق ، فمنهم من قال : حكمهم حكم الجوس لقول النبي عليه السلام في القدرية « إنهم نجوس هذه الأمة » ؛ فعلى هذا القول يجوز أخذ الجزية منهم ، ومنهم من قال : حكمهم حكم المرتدين ، وعلى هذا لا تؤخذ منهم الجزية ، بل يستتابون ، فإن تابوا وإلا وجب على المسلمين قتلهم .

وقد استقصينا بيان أحكام أهل الأهواء في كتاب « الملل والنحل » .

وذكرنا في هذا الكتاب طرقاتاً من أحكامهم عند أهل السنة ، وفيه كفاية ،
والله أعلم .

الفصل الرابع

من فصول هذا الباب

قولنا في السلف الصالح من الأمة

أُتِّجَعَ أَهْلُ السَّنةِ عَلَى إِيمَانِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ مِنَ الصَّحَابَةِ ، هَذَا خِلَافُ
قَوْلِ مَنْ زَعَمَ مِنَ الرَّافِضَةِ أَنَّ الصَّحَابَةَ كَفَرَتْ بِتَرْكِهِا بَيْعَةَ عَلِيٍّ ، وَخِلَافُ قَوْلِ
الْكَامِلِيَةِ فِي تَسْكَفِيرِ عَلِيٍّ بِتَرْكِه قِتَالَهُمْ .

وَأُتِّجَعَ أَهْلُ السَّنةِ عَلَى أَنَّ الَّذِينَ ارْتَدَّوْا بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
- مِنْ كِنْدَةَ ، وَحَنِيْفَةَ ، وَفَزَارَةَ ، وَبَنِي أَسَدٍ ، وَبَنِي بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ - لَمْ يَكُونُوا مِنْ
الْأَنْصَارِ وَلَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ ، قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ ، وَإِنَّمَا أُطْلِقَ الشَّرْعُ اسْمَ الْمُهَاجِرِينَ
لِ مَنْ هَاجَرَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ ، وَأُولَئِكَ بِحَمْدِ اللَّهِ وَمَنِّهِ
حَرَّجُوا عَلَى الدِّينِ الْقَوِيمِ وَالصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ .

وَأُتِّجَعَ أَهْلُ السَّنةِ عَلَى أَنَّ مَنْ شَهِدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَدْرًا مِنْ
أَهْلِ الْجَنَّةِ . وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ شَهِدَ مَعَهُ أَحَدًا غَيْرَ قُرْظَانَ الَّذِي اسْتَنْتَاهُ الْخَبَرُ ،
وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ شَهِدَ مَعَهُ بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ بِالْخُدَيْيَةِ .

وَقَالُوا بِمَا وَرَدَ بِهِ الْخَبَرُ أَنَّ سَبْعِينَ أَلْفًا مِنْ أُمَّةِ الْإِسْلَامِ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ
بِلَا حِسَابٍ مِنْهُمْ عِكَاشَةُ بْنُ مَحْصَنٍ ^(١) ، وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَشْفَعُ فِي سَبْعِينَ أَلْفًا .

(١) عِكَاشَةُ بْنُ مَحْصَنٍ الْأَسَدِيُّ : صَحَابِي جَلِيلٌ ، سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ أَنْ يَدْعُو لَهُ بِأَنْ
يَكُونَ مِمَّنْ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ ، فَدَعَا لَهُ ، وَسَأَلَهُ آخَرُ فَقَالَ : سَبَقَتْ بِهَا
عِكَاشَةُ ، وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ قِصَّتَهُ ، وَتَوَفَّى فِي قِتَالِ طَلِيحَةَ الْأَسَدِيِّ سَنَةَ ١١ هـ .

وقالوا بموالاته أقوام وردت الأخبار بأنهم من أهل الجنة ، وأن لهم الشفاعة في جماعة من الأمة ، منهم : أويس القرني^(١) ، والخبر فيهم مشهور .
وقالوا بتكفير كل من أكفرَ واحداً من العشرة الذين شهد لهم النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة .

وقالوا بموالاته جميع أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأكفروا من أكفَرهن أو أكفَر بعضهن .

وقالوا بموالاته الحسن والحسين والمشهورين من أسباط رسول الله عليه الصلاة والسلام ، كالحسن بن الحسن ، وعبد الله بن الحسن ، وعلي بن الحسين زين العابدين ، ومحمد بن علي بن الحسين المعروف بالباقر ، وهو الذي بَلَّغَهُ جابر بن عبد الله الأنصاري سلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجعفر بن محمد المعروف بالصادق ، وموسى بن جعفر ، وعلي بن موسى الرضا ، وكذلك قولهم في سائر أولاد علي من صلبيه ، كالعباس ، وعمر ، ومحمد بن الحنفية ، وسائر من درَجَ على سنن آبائه الطاهرين ، دون مَنْ مال منهم إلى الاعتزال أو الرِّفْضِ ، ودون من انتسب إليهم وأشرفَ في عدوانه وظلمه كالبرقي الذي عَدَا على أهل البصرة ظلماً وعدواناً ، وأكثر النسابين على أنه كان دَعِيًّا فيهم ولم يكن منهم .

وقالوا بموالاته أعلام التابعين للصحابه بإحسان ، وهم الذين قال الله تعالى فيهم : ﴿ يقولون ربنا أغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ، ربنا إنك رؤوف رحيم ﴾^(٢) .
وقالوا ذلك في كل مَنْ أظهر أصول أهل السنة .

(١) أويس القرني : زاهد مشهور ، كان مالك ينكر وجوده ، إلا أن شهرته وشهرة أخباره لاتدع لأحد محالا أن يشك فيه ، ذكره الحافظ ابن حجر في الإصابة ١ / ١١٩ .

(٢) من الآية ١٠ من سورة الحشر .

وإنما تبرعوا من أهل الملل الخارجة عن الإسلام ، ومن أهل الأهواء الضالة مع انتسابها إلى الإسلام كالقدريّة ، والمرجئة ، والرافضة ، والخوارج ، والجهميّة ، والنجارية ، والجسميّة ، وقد تقدم بيان تفصيل هذه الجملة في الفصل الذي قبل هذا الفصل بما فيه كفاية .

(١) الفصل الخامس

من فصول هذا الباب

في بيان عصمة الله أهل السنة عن تكفير بعضهم بعضاً

[أهلُ السنة لا يكفر بعضهم بعضاً ، وليس بينهم خلاف يوجب التبري والتكفير . فهم إذن أهلُ الجماعة القائمون بالحق ، والله تعالى يحفظ الحق وأهله ، فلا يقعون في تناقض وتناقض ، وليس فريق من فرق المخالفين إلا وفيهم تكفير بعضهم لبعض ، وتبري بعضهم من بعض ، كالخوارج ، والروافض ، والقدريّة ، حتى اجتمع سبعة منهم في مجلس واحد فافترقوا عن تكفير بعضهم بعضاً ، وكانوا بمنزلة اليهود والنصارى حين كفر بعضهم بعضاً حتى قالت اليهود : ﴿ ليست النصارى على شيء ﴾ ، وقالت النصارى : ﴿ ليست اليهود على شيء ﴾ ^(١) . وقال الله سبحانه وتعالى : ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ﴾ ^(٢) . وقد عصم الله أهل السنة من أن يقولوا في أسلاف هذه الأمة مفكراً ، أو يطعنوا فيهم طعناً ، فلا يقولون في المهاجرين ، والأنصار ، وأعلام الدين ، ولا في أهل بدر ، وأحد ، وأهل بيعة الرضوان ، إلا أحسنَ المقال ، ولا في جميع مَنْ شهد لهم

(١) من هنا سقط من الطبعة الأولى ، وقد اعتمدنا في إثباته على النسخة التي أخرجها المغفور له الشيخ محمد زاهد الكوثري ، نعمة الله بفضله ورضوانه .

(٢) من الآية ١١٣ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٨٣ من سورة النساء .

«الذي صلى الله عليه وسلم بالجنة ، ولا أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه ،
وأولاده ، وأحفاده - مثل الحسن ، والحسين ، والشاهير من ذرياتهم مثل عبد الله
ابن الحسن ، وعلى بن الحسين ، ومحمد بن علي ، وجعفر بن محمد ، وموسى بن جعفر ،
وعلي بن موسى الرضا عليهم السلام - ومن جرى منهم على السداد من غير تبديل
ولا تغيير ، ولا في الخلفاء الراشدين ، ولم يستجيزوا أن يطعنوا في واحد منهم ،
وكذلك في أعلام التابعين وأتباع التابعين ، الذين صانهم الله تعالى عن التلوث
بالبدع ، وإظهار شيء من المنكرات ، ولا يحكمون في عوام المسلمين إلا ظاهر
إيمانهم ، ولا يقولون بتكفير واحد منهم إلا أن يتبين منه ما يوجب تكفيره ،
ويصدقون بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفا
بغير حساب ، هم الذين لا يَسْتَرْقُونَ ولا يَتَطَيَّرُونَ وعلى ربهم يتوكلون » كما
أخرجه البخاري ، وقد ورد أنه يشفع كل واحد منهم في عدد ربيعة ومضر ،
ويوجبون على أنفسهم الدعاء لمن سلف من هذه الأمة ، كما أمر الله تعالى في كتابه
حيث قال : ﴿ ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ، ولا تجعل في
قلوبنا غلا للذين آمنوا ، ربنا إنك رؤوف رحيم ﴾ (١) .

الفصل السادس

من فصول هذا الباب

في بيان فضائل أهل السنة ، وأنواع علومهم وأئمتهم

[أعلم أنه لا خَصْلَة من الخصال التي تُعَدُّ في المفاخر لأهل الإسلام : من
المعارف والعلوم ، وأنواع الاجتهادات ، إلا ولأهل السنة والجماعة في مَيِّدَاتِهَا
الْقِدْحُ الْمَعْلَى ، والسهم الأوفر ، فدونك أئمة أصول الدين وعلماء الكلام
من أهل السنة .

(١) من الآية ١٠ من سورة الحشر .

فأول متكلميهم من الصحابة على بن أبي طالب كرم الله وجهه حيث
نَظَرَ الخوارج في مسائل الوعد والوعيد ، ونَظَرَ القَدَرِيَّة في المشيئة والاستطاعة
والقَدَر ، ثم عبدُ الله بن عمر رضى الله عنهما حيث تبرأ من معبد الجهني
في نفيه القَدَر .

وأول متكلمي أهل السنة من التابعين عمرُ بن عبد العزيز ، وله رسالة بليغة
في الرد على القدرية ، ثم زَيْدُ بن علي زين العابدين ، وله كتاب في الرد على
القدرية ، ثم الحسن البصري ، ورسائله إلى عمر بن عبد العزيز في ذم القدرية
معروفة ، ثم الشعبي ، وكان أشد الناس على القدرية ، ثم الزهري ، وهو الذي
أفتى عبد الملك بن مروان بدماء القدرية .

ومن بعد هذه الطبقة جعفر بن محمد الصادق ، وله كتاب الرد على القدرية ،
وكتاب الرد على الخوارج ، ورسالة في الرد على الغلاة من الروافض .

وأول متكلميهم من الفقهاء وأرباب المذاهب : أبو حنيفة ، والشافعي ،
فإن أبا حنيفة له كتاب في الرد على القدرية سماه كتاب الفقه الأكبر ، وله
رسالة أملاها في نصرة قول أهل السنة إن الاستطاعة مع الفعل ، ولكنه قال :
إنها تصلح للضدين ، وعلى هذا قوم من أصحابنا ، وللشافعي كتابان في الكلام ،
أحدهما : في تصحيح النبوة والرد على البراهمة ، والثاني : في الرد على أهل
الأهواء .

فأما الرئيس من أصحاب أبي حنيفة فإنما وافق المعتزلة في خلق القرآن
وأكفرهم في خلق الأفعال .

ثم من بعد الشافعي تلامذته الجامعون بين علم الفقه والكلام ، وكان
أبو العباس بن سريج أبرع الجماعة في هذه العلوم ، وله نقض كتاب الجاروف
على القائلين بتكافؤ الأدلة .

ثم من بعدهم الإمام أبو الحسن الأشعري الذي صار شجى في حلق القدرية.
ومن تلامذته المشهورين أبو الحسن الباهلي ، وأبو عبد الله بن مجاهد ، وهما
الذين أتمرا تلامذة هم إلى اليوم شمس الزمان وأئمة العصر ، كأبي بكر محمد بن
الطيب [الباقلائي] وأبي إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفرائيني ، وابن فورك .

وقبل هذه الطبقة : أبو علي الثقفى ، وفي زمانه كان إمام السنة أبو العباس
القلانسي الذي زادت تصانيفه في الكلام على مائة وخمسين كتابا ، وقد أدركنا
منهم في عصرنا ابن مجاهد ، وابن الطيب ، وابن فورك ، وإبراهيم بن محمد
رضي الله عن الجميع ، وهم القادة السادة في هذا العلم .

وأما أئمة الفقه في عهد الصحابة والتابعين ومن بعدهم فقد ملأوا العالم علما ،
وليس بينهم من لا يناصر السنة والجماعة ، وهم أشهر من نار على علم ، ففي سررد
أسمائهم طول .

وأما أئمة الحديث والإسناد فهم سائرون عل هذا المهيّج الرشيد ، لا يؤصم
أحد منهم ببدعة ، وفي طبقاتهم كتب خاصة تغني عن ذكر أسمائهم هنا ،
وآثارهم الخالدة لم تزل يأيدي تحلة العلم مدى الدهر ، وكذلك أئمة الإرشاد
والتصوف كانوا على توالي القرون على هذا المنهج السديد في المعتقد .

وكذلك جبهة أهل النحو واللغة والأدب كانوا على معتقد أهل السنة ،
فن الكوفيين : المفضل الضبي ، وابن الأعرابي ، والربوآسي ، والكسائي ،
والقراء ، وأبو عبيد قاسم بن سلام ، وعلي بن المبارك اللحياني ، وأبو عمرو
الشيبيان ، وإبراهيم الحربي ، وشعلب ، وابن الأنباري ، وابن مقسم ، وأحمد بن
فارس ، كانوا كلهم من أهل السنة .

ومن البصريين : أبو الأسود الدؤلي ، ويحيى بن معمر ، وعيسى بن عمر
الثقفى ، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وبعدهم أبو عمرو بن العلاء الذي
قال له عمرو بن عبيد القدرى : وقد ورد من الله تعالى الوعد والوعيد ، والله تعالى

يصدق وعده ووعيده ، فأراد بهذا الكلام أن ينصر بدعته التي ابتدعها في أن
المصاة من المؤمنين خالدون مخلدون في النار ، فقال أبو عمرو بن العلاء : فأين
أنت من قول العرب : إن الكريم إذا أوعد عفا ، وإذا وعد وفى ، وافتخار
قائلهم بالعفو عند الوعيد حيث قال :

وَإِنِّي إِذَا أُوْعِدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لَمْخْلِفٌ إِبْعَادِي وَمُنْجِزٌ مَّوْعِدِي

فعدّه من الكرم لا من الخلق المذموم ، وكذا الخليل بن أحمد ، وخلف
الأحر ، ويونس بن حبيب ، وسيبويه ، والأخفش ، والأصمعي ، وأبي زيد
الأنصاري ، والزجاج ، والملازني ، والمبرد ، وأبي حاتم السجستاني ، وابن دُرَيْد ،
والأزهري ، وغيرهم من أئمة الأدب ، لم يكن بينهم أحد إلا وله إنكار على
أهل البدعة شديد ، وبُعْد عن بدعهم بعيد ، ولم يكن في مشاهيرهم من تدنّس
بشيء من بدع الروافض والخوارج والقدرية .

وكذلك أئمة القراءة وحملة التفسير بالرواية من عهد الصحابة إلى عهد محمد
ابن جرير الطبري وأقرانه ومن بعدهم ، كانوا كلهم من أهل السنة ، وكذلك
المفسرون بالدراية إلا بعض أفراد من أهل البدعة .
وكذلك مشاهير علماء المغازي ، والسير ، والتواريخ ، ونقادة الأخبار ، وحملة
الرواية من أهل السنة والجماعة .

فيظهر بذلك أن جماع الفضل في العلوم في أهل السنة والجماعة ، حَسَرْنَا
الله سبحانه في زمرتهم .

الفصل السابع

من فصول هذا الباب

في بيان آثار أهل السنة في الدين والدنيا ، وذكر مفاخرهم فيها
[ألمنا ببعض آثار أهل السنة في شتى العلوم ، بحيث يظهر من ذلك أنهم

لا يلحقون في هذا المضمار ، ومؤلفاتهم في الدين والدنيا نخر خالد مَدَى الدهر
للأمة المحمدية ، وأما آثارهم العمرانية في بلاد الإسلام فمشهورة ماثلة أمام
الباحثين ، خالدة في بطون التواريخ ، بحيث لا يلحقهم في ذلك لاحق ،
كالمساجد ، والمدارس ، والقصور ، والرباطات ، والمصانع ، والمستشفيات ،
وسائر المباني المؤسسة في بلاد السنة ، وليس لسوى أهل السنة عمل يذكر
في ذلك .

وقد بنى الوليد بن عبد الملك المسجد النبوى ، ومسجد دمشق على أبداع
نظام ، وكان سنيا ، وبنى أخوه مسلمة المسجد بقسطنطينية ، وكان سنيا ، وكل
ما في الحرمين وسائر الخواضر من شواهد الآثار فمن عمل أهل السنة .

وأما سعى بعض العبّديين في عمارات فشىء لا يذكر أمام أعمال ملوك
السنة على اختلاف الدول ، على أنه لا مَوْقِعَ لما كانوا يبنونه مع سوء اعتقادهم ،
كما قال الله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى
أَنْفُسِهِم بِالْكَفَرِ ﴾ ^(١) ولا يتسع المقام لِسَرْدِ ما لأهل السنة من الآثار الفاخرة
في الدين والدنيا .

وفي هذه الإمامة كفاية في استدكار مآثر أهل السنة التي لا آخر لها في
ناحيتى الدين والدنيا ، والله الحمد ، وله الفضل ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه أجمعين .

تم - بحمد الله ، وحسن تيسيره - تحقيق كتاب « الفرق بين الفرق »
لأبى منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادى ، نسأله بجلت قدرته أن يتقبل عملنا
أحسن القبول ، وأن يكتبه لنا في سجل الحسنات ، إنه ولينا وهو نعم الولى
ونعم النصير .